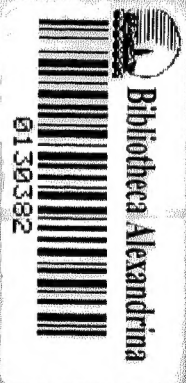


موسوعة الحضارة والنظم الإسلامية

المجتمع الإسلامي والعلاقات الدولية

دكتور
محمد الصياد عفيفي

الناشر
مكتبة البخاري بالقاهرة



دكتور
محمد الصّادق عفيفي

المجتمع الإسلامي والعلاقات الدولية

مؤسسة الحضارة والنظم الإسلامية

مؤسسة الخانجي
شارع عبد العزيز - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

أحمد الله تبارك وتعالى ، وأصلى وأسلم ، على رسوله ، وبعد :
فقد غرس الله سبحانه في الأرض ، منذ بدء الخليقة أسساً لسعادة
الإنسان ، وأقرها مع كل رسول ، ومن هذه الأسس مبدأ العلاقات
الإنسانية سواء أقامت هذه العلاقات بين أفراد أم جماعات أم دول ،
وقد جرت سنة الله بين أنبيائه ورسله أن يأخذ العهد عليهم كى يُبشّر كل
رسول منهم بالنبى الذى يأتى من بعده ، ويُوصى بالإيمان به ، وهذا
دستور ربنا ينطق بالحق ، ويُؤصل نبوة محمد في كتابين من كتبه
السموية ، فيقول : « الذين يتبعون الرسول النبى الأمى ، الذى يجدونه
مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل (١) » . ويقول في موطن آخر على
لسان عيسى باعتباره الرسول السابق لمحمد مباشرة : « ومبشراً برسول
يأتى من بعدى اسمه أحمد (٢) » .

ولكى يؤكّد الله سبحانه هذا المبدأ ، فإنه يوجب على الرسول
اللاحق أن يدعو أمتة للإيمان بمن سبق من الأنبياء ، كى يرفع كل
تعصب أو اتهام أو تهجم ضد أى ديانة من الديانات السابقة ، لا
باعتبارها دولة فقط ، ولكن بمفهوم أوسع ، وهو اعتبارها أمة صاحبة
رسالة ، تحمل عقيدة وجنسية في آن واحد ، وينضوى تحتها أكثر
من دولة ، ومن هنا جاء الاسلام مُصدّقاً لما سبقه من الرسل ، ومُقرراً

(١) سورة الأعراف ، الآية : ١٥٧ .

(٢) سورة الصف ، الآية : ٦ .

علاقات حسن الجوار ، وحسن الاعتراف والتعامل ، قال جلّ شأنه :
« قولوا آمنا بالله ، وما أنزل إلينا ، وما أنزل إلى إبراهيم وإسماعيل ،
واسحق ويعقوب والأسباط ، وما أوتى موسى وعيسى ، وما أوتى
النبيون من ربهم ، لا نفرق بين أحد منهم ، ونحن له مسلمون (١) .

والدارس لتاريخ العلاقات الإنسانية بين الأمم يجد أنّ لكل
مجتمع - مهما كانت درجته من الرقي أو التأخر - حظه من الأصول
القانونية والعلاقات التنظيمية التي تحكم تصرفاته ، ومعاملاته مع
بنى جنسه ، ثم ترتقى هذه العلاقات ، فتنتقل من محيط الأفراد والجماعات
إلى محيط الدول والأمم ، وهذه التشريعات الدولية من قواعد ومبادئ ،
قد حددها الدين الاسلامي ، حتى صارت أعرافاً قانونية كما ينزل
الأفراد على حكمها ، تنزل الجماعات والدول على قراراتها .

وإذا كان للأمم والشعوب الأخرى من الأصول القانونية ،
والعلاقات والروابط الإنسانية والتجارية والحربية والاجتماعية الشيء
الكثير ، فإنه لا يمكن لباحث أن يزعم أنهم بلغوا بهذه العلاقات والروابط
ما يكفي ، لأن تقوم عليه مجتمعات مثالية ، وأمم صالحة ، ونأخذ على
سبيل المثال الأمة العربية في حالها القبلي والدولي قبل الإسلام وبعد الإسلام ،
فإننا سنجد الفرق شاسعاً ، فلقد جاء الإسلام بعقيدة جمعت القلوب ،
ووحدت الصفوف بعد الفرقة ، ثم امتدت الرسالة المحمدية إلى البشرية
جمعاء ، وصدق الله حيث قال : « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » .

وعندما نتصفح آيات القرآن ، وبنود السنة النبوية ، نجد الرسول
عليه السلام يقول : بُعثت للناس كافة ، وللعرب خاصة » ، ولنلمس

فى كثير من أحكام القرآن بياناً لهذا الجانب العالمى الدولى ، وهذا قول ربنا ينطق بالحق : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ، ولعلهم يتفكرون » ، فهذا الذكر : أى القرآن الكريم ، كما هو للتشريعات الفردية ، فهو للتشريعات الجماعية والدولية والإنسانية ، وانطلاقاً من هذه القاعدة يجب أن ننظر إلى (الشريعة الإسلامية) على أنها الأساس لعلاقاتنا الدولية ، قد يكون ذلك أمنية اليوم ، ولكن مع صدق النيات والعزائم سوف يصبح حقيقة غداً ، كما كان الحال فى صدر الإسلام .

إن هذه الشريعة الغراء ، السماوية فى أسسها وأصولها ، صالحة لكل بيئة ، ولكل زمان ، ولكننا نحن بحاجة ماسة إلى فقهاء متخصصين ، يُبينون للعالم كله هذه الصلاحية ، التى لا ريب فيها ، ولن يكون هذا إلا بفهمها حق الفهم لا بالدعوى السطحية ، والادعاءات الجوفاء ، بل بتعمقها وعرضها على الناس عرضاً طيباً يصلح للتطبيق فى هذا العصر ، مع حسن الدعوة ، والافتداء برسول الله ، وعملاً بقوله سبحانه : « ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ » .

ومن ثم يجب أن نعمل جادين على تبين جوانب القانون الدولى فى الإسلام ، للمقارنتها بالأصول الحديثة ، وأنها أبعد منها تاريخاً ، وأعمق فكرة ، وأوسع أفقاً ، ولكن لبيان أن هذه الجوانب الشامخة هى إنسانية فى جوهرها ، ودولية فى مضمونها وأبعادها ، ومن صور هذه الدولية تقييد حقوق الفرد بحقوق المجتمع ، وتقييد حقوق المجتمع بحقوق الدول ، وفى ذلك تأكيد لمبدأ السلام فى العالم ، ودعم لمبدأ المساواة ، وعدم التفرقة بين الإنسان وأخيه الإنسان .

وقد قامت هذه الدراسة على ستة أبواب : كشفت في الباب الأول عن جوانب عموم الرسالة المحمدية ، وجوانب شمولها ، ومدى صلة ذلك بالفطرة وبالعلاقات الدولية ، والنتائج المترتبة على عموم الرسالة ومقارنة ذلك بالافاق اليهودية والمسيحية ، وتفنيذ مزاعم المستشرقين في هذه الجوانب .

وفي الباب الثانى تناولت المبادئ الإسلامية الوسيعة التى أفاض فيها الإسلام عن حقوق الإنسان ، وعرضت ذلك فى خمسة فصول ، فمن بيان حق المساواة ، إلى بيان حق الحرية فى مختلف صورها ، إلى بيان الحقوق السياسية والمدنية ، إلى تبيان أبعاد العدل والعدالة :

وفى الباب الثالث عرضت لأوجه القانون الدولى ، وتحديداته العلمية ، وصلة ذلك بالفقه الإسلامى والحضارة الإسلامية ، وبيان ماهية الحقوق والواجبات فى ضوء ذلك ، وبيان حقيقة قواعد التشريع الدولى المتعلقة بالإقليم والأشخاص والجماعات والدول فى الإسلام .

وفى الباب الرابع عرضت بالتفصيل لقواعد الحرب المشروعة فى الإسلام ، ومبادئ التجنيد ، والسلم المسلح ، وتبيان واجبات القيادة والجنود ، وأصول العسكرية فى الإسلام ، وبيان الأساليب الحربية المباحة والممنوعة ، وحكم الأسرى ، وعلاقة ذلك بالرق .

وفى الباب الخامس أوضحت عظمة الإسلام فى وضعه لأسس العلاقات الدولية والسلام والدعامات التى اعتمدها فى قيام العهود ، وإرسال الوفود ، والسفراء ، وعقد المعاهدات المختلفة ، وبيان سبل المفادة والرهائن ، وبيان أبعاد العلاقات مع أهل الذمة والمستأمنين ، وصور الاستخلاف الدولى .

وفي الباب السادس تكلمت عن أحكام العلاقات المالية ، وإلى
أى مدى يتمتع الأجانب بكافة الحقوق في دار الاسلام ، والواجبات
المالية التي يلتزمون بها نحو الدولة ، من الجزية ، إلى الفئ والغنائم
والعشور . .

ولا يفوتني أن أذكر أن بعض جزئيات هذه الدراسة المستفيضة
كنت قد نشرتها في مقالات وأبحاث أو في دراسات موجزة مختصرة
شاركت بها مع بعض الزملاء في كتيبات صغيرة ، أشرت إليها في
مواطنها من هذه الدراسة .

والله أرجو أن أكون قد حققت الغاية من وراء هذا الموضوع المتراعى
الأطراف ، وأن أكون قد أبرزت صورة الإسلام الواضحة في هذه
الميادين ، دون الدخول كثيراً في أقوال المجتهدين ، ولكن كانت
مصادر الشريعة بعامة ، ولا سيما : كتاب الله وسنة رسوله من وراء
هذه الدراسة فقد اعتمدتها باعتبارها نصوصاً قطعية ، لامجال فيها
للتبديل أو التحريف ، أو تحميلها فوق طاقتها ، لأننى زاعيت أن
يكون هذا الكتاب للمفكر الإسلامى أياً كان أستاذاً أو طالباً ،
وللمفكر الغربى أياً كان مستشرقاً أم باحثاً ، أكثر منه للأكاديميات
المتخصصة في الدراسات العليا .

وإن أكن قد وُفِّقتُ فهذا قصدى ، وإن أكن قد قصرت ،
فأرجو من المولى جل وعلا ألا يفوتنى أجر المجتهد ، وصلة الانتفاع بالعلم ،
وعدم انقطاعه في الدنيا والاخرة ، والله الموفق . .

المؤلف

الباب الأول

الإسلام والإنسانية العالمية

تمهيد

حينما أخذت الدولة الإسلامية تهل أنوارها ، وتؤذن الأيام بميلاد فجر جديد سيشرق على الدنيا ، كانت هناك دولتان كبيرتان هما : الإمبراطورية الرومانية الشرقية ، ومركزها (بيزنطة - القسطنطينية) والإمبراطورية الفارسية ، وكان يشار إليهما بملك القيصرية والآكاسرة ، وكانت الإمبراطورية الرومانية تسيطر على أوروبا الوسطى ، وعلى جانب كبير من آسيا ، وعلى مصر والشمال الأفريقي ، وكانت الفرس تسيطر على جُل القارة الآسيوية ، وقد بلغت بهما الشيخوخة حداً كبيراً ، وكانت شعوب العالم تنتظر سيّداً جديداً - لأنّها لم تك تعرف معنى القومية ولا الوطنية - فكان المسلمون ، وقد بدأت هزيمة الرومان في الشرق على يد المسلمين خلال (موقعة اليرموك) سنة ٦٣٦ م ، وقد أعقبتها سلسلة من الهزائم المنكرة ، انتهت بأفول شمس الإمبراطورية البيزنطية ، وانسحابهم من الشرق ، وقيام (الدولة الإسلامية الكبرى) .

وعلى حد تعبير (ج. دينسون) في كتابه : « العواطف باعتبارها أساساً للحضارة » خلال القرنين الخامس والسادس كان العالم المتمدّن على شفا جُرف هار من الفوضى ، لأنّ العقائد التي كانت تُعين على إقامة الحضارة كانت قد انهارت ، ولم يعد هناك ما يُعتد به مما يقوم مقامها ، وكان يبدو إذ ذاك أن المكدنية الكبرى التي تكلف بناؤها جهود أربعة آلاف سنة مشرفة على التقهقر والتفكك والانحلال ، وأن البشرية توشك أن ترجع ثانية إلى ما كانت عليه من الهمجية ، فالقبائل والشعوب تتطاحن ، وقد قتلها الحروب ، وبلغ بها الوهن والضعف أقصاه ، وأخذت تشيع

روح الفوضى ، فلا قانون يحكمها ، ولا نظام يسودها ، أما النظم التي أحلتها المسيحية فكانت تعمل على الفرقة والانحياز بدلا من الاتحاد والنظام ، وكانت المدنية كشجرة ضخمة متفرعة قد امتدت ظلها إلى العالم كله ، واقفة تترنح ، وقد تسرب إلى أغصانها العطب ، وأصابها الذبول حتى بلغ منها اللباب ، وبين مظاهر هذا الفساد الذي استشرى أواره ، وُلد الرجل الذي وَحَدَ العالم جميعه ، ألا وهو محمد بن عبد الله (١) .

ويزيد المفكر الإسلامي السيد أبو الحسن الندوي الصورة وضوحاً فيقول : « إن التبذل والإسفاف قد بلغا غايتيهما في أخلاق الناس واجتماعهم ، وكانت الدعارة والفجور ، والإخلاد إلى الترف والتساقط على الشهوات ، والتملق في مجالس الملوك وأندية الأغنياء والأُمراء ، والمسابقة في زخارف اللباس والحلي والزينة في حديثها وشدها .

كانت الدنيا في ذلك الحين تتأرجح بين الرهبانية القصوى والفجور الأقصى ، وإن المدن التي ظهر فيها أكثر الزهاد كانت أسبق المدن في الخلاعة والفجور ، وقد اجتمع في هذا العصر : الفجور والوهم اللذان هما عدوان لشرف الإنسان وكرامته (٢) .

وهذا لا يكاد يذكر إلى جانب ماسجلته المصادر التاريخية القديمة عن ترف الأباطرة والأكاسرة ، فهذا المسعودي (صاحب مروج الذهب) يقول عن كسرى أبرويز الذي عاصر مبعث محمد بن عبد الله صلوات الله وسلامه عليه : «لأنه قد جمع من الأموال ما لم يجمع أحد من الملوك

(١) اقتبس محمد إقبال في كتابه (الإسلام والنظام الجديد) وقد ترجمه حودة السعار .

(٢) أنظر : ماذا خسر العالم بالتحطاط المسلمين : ١٦٢ .

وبلغت خيلة القسطنطينية وأفريقية ، وكان يشتو بالمدائن ، ويصيف مابينها وبين همدان ، وكان يقال : « إنه كانت له اثنا عشر ألف امرأة وجارية ، وألف فيل إلا واحداً ، وخمسون ألف دابة ، وكان أرغب الناس في الجواهر ، والأواني (١) » ، ويؤكد الطبرى هذه الصورة فيقول : « وكان كسرى قد طغى لكثرة ما قد جمع من الأموال ، أنواع الجواهر والأمتعة والكراع ، وافتتح في بلاد العدو ، وساعده من الأمور ، ورزق من مواتاته ، وبَطَرَ وَسَرِهَ شرهاً فاسداً ، وحسد الناس على ما في أيديهم من الأموال (٢) .. » واستوحش من شريعة العدل ، وواضحة الحق ، فعدل إلى الجور والعسف بخواص رعيته وعوامها وحملها على مالم تكن تعهد ، وأوردتهم إلى مالم يكونوا يعرفونه من الظلم (٣) .

هذه صورة الترف والفجور ، ولم تكن صورة العلاقات الإنسانية الدولية التي وردت بها الأنجيل المسيحية ، والأسفار اليهودية ، أحسن حالا .

اليهودية والعلاقات الدولية :

إذا رجعنا إلى أسفار التوراة نستفتيها في علاقة الإسرائيليين بالدول غير اليهودية سوف نجد صورة ليس فيها أدنى بصيص من الإنسانية ، أو المودة ، أو حسن العلاقة ، بل هي حافلة بأساليب العدوان في جميع الأوضاع ، ونكتفي بإيراد مقولة الحاخام آبار بائيل ، التي وردت في (التلمود) ، وذلك حيث يقرر : أن الله قد خلق الأجنبي على هيئة الإنسان ، ليكون لائقاً لخدمة اليهود الذين خلقت الدنيا

(١) أنظر : مروج الذهب : ١-١٢١ (ط - الأهرية ١٣٠٣ هـ) وقارن بطيعة - مصطفى محمد ١٩٦٤ .

(٢) أنظر : تاريخ الطبرى : ٢-١٥٧ (ط - الحسينية بمصر) .

(٣) المصدر السابق : ٢-١٦٦ .

من أجلهم ، لأنه لايناسب الأمير أن يخدمه ليلاً ونهاراً حيوان على صورته الحيوانية ، فإذا مات خادماً يهودى أو خادمة ، وكانا من المسيحيين ، فليست ملزماً بأن تقدم له التعازى با عتباره فَقَدْ إنساناً ، بل باعتباره فقد حيواناً من الحيوانات المُسَحَّرَة . . . » .

وتنظر اليهودية إلى كل من لا يدين بالديانة اليهودية نظرة ازدراء وإبادة ، فلا يستقيم لليهودى أن يمدّ يد الرحمة لكائن من كان غير اليهودى ، لأن غضب الله نزل بهم ، والدنيا بما وسعت هى ملك خالص لليهود لا يشرّكهم أى صنف آخر من الناس : ومن ثمّ فلهم حق التسلط ، ولهم مطلق التصرف فى كل شئ ، وأن سرقة غير اليهودى ، حلّ لهم ، لأنها فى زعمهم ماهى إلا أسلوب لاسترداد أموالهم التى سلبها الغير منهم .

وتقرر الشريعة اليهودية : أن غشّ الدول الأخرى والتعامل معها بالربا الفاحش حق مكتسب لهم ، وتفتح هذه الشريعة المصنوعة باب إماتة الضمير والعدالة ، بحيث إذا جاء أجنبى واسرائيلى أمام قاض يهودى فى دعوى من الدعاوى ، فإن عليه أن يجعل الحق فى جانب الإسرائيلى ، « وقل للأجنبى : هكذا تقضى شريعتنا - إذا حدث هذا فى مدينة يكون الحكم فيها لليهود - وإذا أمكنك ذلك وفقاً لشريعة الأجنبى ، فاجعل الإسرائيلى رابحاً ، وقل للأجنبى : هكذا تقضى شريعتك وإذا لم تتمكن فى كلا الحالين ، بأن كان اليهود لا يحكمون البلد ، والشريعة الأجنبية لا تعطى الحق لليهودى ، فاستعمل الغش والخداع فى حق هذا الأجنبى ، حتى تجعل الحق لليهودى » .

ثم توصى اليهودية بالآتى : « اقتل الصالح من غير الإسرائيليين ،

وإذا رأيت أحداً من الدول الأخرى قد وقع في هلاك أو في حُفرة فلا تُنقذه ، وإذا قاتلت شعباً من الشعوب وبخاصة شعب كنعان ، وانتصرت عليهم « فعليك بضرب رقاب جميع رجالها البالغين بحدّ السيف ، واسترقاق جميع نساءها وأطفالها ، والاستيلاء على جميع أموالهم وعقارهم ومتاعهم (١) » .

المسيحية والعلاقات الدولية :

لو سرنا طلقاً مع إنجيل لوقا نجد أنه يذكر على لسان يسوع الرب : إن كان أحد يأتى إلى ولا يبغض أباه وأمه وامراته وأولاده وإخوته ، حتى نفسه ، فلا يقدر أن يكون تلميذاً (٢) . ثم يستطرد ليقرر عدم حرمة دماء الأعداء ، فيقول : أما أعدائي أولئك الذين لم يُريدوا أن أملك عليهم ، فأتوا بهم إلى هنا ، واذبحوهم أمام عيني (٣) ، وترى المسيحية كما ورد في إنجيل متى : حق الهيمنة والسلطان على الأديان الأخرى ، ولها أن تصانعها في حالة قوتها وكثرة عددها ، ولكن لها أن تستأسد ، وأن تنقض عهدها في حالة ضعفها وعجزها ، ويُعقّب الإمام محمد عبده على ذلك بقوله : المسيحية السليمة كانت ترى لها حق القيام على كل دين يدخل تحت سلطانها ، تراقب أعمال أهله ، وتخضعهم دون الناس بضروب من المعاملة ، لا يحتملها الصبر مهما عظم ، حتى إذا تمت لها القدرة على طردهم بعد العجز عن إخراجهم من دينهم وتعميدهم ، أجَلَّتْهم عن ديارهم

(١) أنظر : التلمود شريعة إسرائيل : ٢٨-٣٥ (ط - دار القاهرة) . سلسلة كتب سياسية ، الكتاب رقم : ١٨ .

(٢) أنظر : إنجيل لوقا ، الباب ١٤ ، الآية : ٢٥ ، ٢٦ .

(٣) أنظر : إنجيل لوقا ، الباب ١٩ ، الآية : ٢٧ .

وغسلت الديار من آثارهم ، كما حصل ويحصل في كل أرض استولت عليها أمة مسيحية استيلاء حقيقياً (١) .

الديانة الإسلامية والفطرة :

إن الدين الذي تتنسمه النفس ، وتتقبله بقبول حسن ، لا شك أنه الدين الصحيح ، لأنه وافق الطبيعة الإنسانية ، حيث وجدت فيه كيانه وهداها ومتطلباتها في جميع آفاق الحياة التي تهدي إلى الطريق المستقيم في الدنيا والآخرة ، ولا شك أن النظام الذي يسير الفطرة البشرية التي فطر الله الناس عليها مسيرة كاملة ، من حيث ميولها وغرائزها ، ومن حيث كينونتها وأناها ، ويفتح أمامها السبل للإشباع كل جانب من جنباتها بالقسطاس المستقيم ، لا سرف ولا إسراف ولا تقتير « يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد ، وكُلُوا واشربوا ولا تُسرفوا . . (٢) » فإن هذا الإشباع وهذا الإعلاء والتهديب يحقق لها النفع الدائم ، ويقودها إلى تأدية رسالتها في الحياة التي خلقتها الله من أجلها ، وينتهي بها إلى التوازن الذي يعتبر القاعدة الخلقية .

ولا يستطيع كائن من كان ، ولا فيلسوف ولا جاحد أو معاند كبرت حجته أو صغرت عارضته أن ينفي حقيقة من حقائق الدين الإسلامي ، أو يدعى عدم نفعها أو انسجامها مع الطبائع البشرية من عقيدة أو تشريع أو توجيه وأخلاق ، لأنها من وضع الله خالق النفس البشرية ، قال سبحانه : « أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللطيف الخبير » ، فهذا الدين الكريم يتطابق مطابقة تامة مع الوجود الإنساني ، مطابقة كاملة بين المنهج السماوي وبين النفس البشرية ، وليس فيه أدنى

(١) أنظر : سماحة الإسلام : ١٠٨ ، وقارن بالإسلام دين العلم والمدنية الأستاذ الإمام أيضاً ١٠٧٠ - ١١٠ .

(٢) سورة الأعراف ، الآية : ٣١ .

معارضة له ، وصدق الله حيث قال : « ونفسٍ وماسواها فآلهمها
فُجورها وتقواها » وإلى جانب ذلك هناك إرادة الإنسان وقدراته على
الاختيار والتمييز ، ومن ثمَّ عَقَّبَ فقال : « قد أَفْلَحَ من زكاها ، وقد
خَابَ مَنْ دَسَّاهَا (١) »..

إن الحقيقة البشرية ، أو الطبيعية الإنسانية تجد في هذا الدين
مايسد حاجاتها ، ومايشبع رغباتها ، ومن هنا كان القرآن دقيقاً في تعبيره
عندما قال باري النفوس في سورة الروم « فَأَقِّمِ وجهك للدين حنيفاً :
فطرة الله التي فطر الناس عليها ، لا تبديل لخلقِ الله ، ذلك الدين القيم ،
ولكنَّ أَكْثَرَ الناس لا يعلمون (٢) » .

نعم تلك فطرة الله ، وتلك صناعته وتسويته لهذا البناء الإنساني ،
فلو تركه وشأنه دون رسول ودون مصلح ، بل لمجرد العقل ،
والحواس الصحيحة المستقيمة لاهتدوا دون إرشاد ، لا تبديل لخلق
الله ، وصدق رسول الله فيما يرويه عن الله تبارك وتعالى : « خلقتُ عبادي
حُنَيْنَاءَ مسلمين ، فاجتألتهمُ الشياطين ، وأمرتهم أن يُشركوا بما لم
أُنزل به سلطاناً (٣) » .

(١) الإسلام دين العمل والمجتمع ، فهو لا يرضى بالكسل والتقاعد
ولا يرضى بالفردية والعزلة ، ولكنه يدعو أبناءه إلى السعى والمثابرة
والتعاون ، مع المحافظة على القيم الروحية ، وصدق الله حيث قال :
« وابْتَغِ فيما آتاك الله الدَّارَ الآخِرَةَ ، ولا تَدَسَّ نصيبك من الدنيا ،
وأَحْسِنْ كما أَحْسَنَ الله إليك (٤) » . ويضع أسس التوازن الاجتماعي

(١) سورة الشمس ، الآية : ٧ - ١٠ .

(٢) سورة الروم ، الآية : ٣٠ .

(٣) رواء مسلم .

(٤) سورة الفصص ، الآية : ٧٧ .

بين الفرد والجماعة ، فلا يضيع حق الفرد تحت سيطرة الجماعة ، ولا يترك الجماعة لتطحن الأفراد .

(ب) والإسلام دين الروح والجسد ، « ولقد خلقنا الإنسان من سلالة من طين (١) » وقال في آية أخرى : « ونفخت فيه من روحي (٢) » فللطين حقُّه ، وللروح حقُّها ، وهذا رسول الله صلوات الله وسلامه عليه يبسط ذلك في بيان له فيقول : « إنَّ لربك عليك حقاً ، وإنَّ لبدنك عليك حقاً ، وإنَّ لزوجك عليك حقاً ، فأت كلَّ ذى حقٍ حقه (٣) » ، والعلم الحديث يقرر لنا أنَّ جسم الإنسان من بعد تشريحه وتحليل مكوناته ، مركب من طبيعة العناصر التي تتكون منها تربة الأرض ، وهى الأوكسجين والأيدروجين والكربون والحديد والكالسيوم والبوتاسيوم والزنك والماغنسيوم ، فالطبيعة البشرية مزدوجة ، وهى من حيث (الطين) تشارك النبات فى تناول الغذاء « والله أنبتكم من الأرض نباتاً (٤) » وتشارك الحيوان فى الغرائز والشهوات : « وما من دابة فى الأرض ، ولا طائر يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم (٥) » ثم هو من بعد ذلك قد خلقه الله « فى أحسن تقويم (٦) » ومن حقَّ هذا الطين على صاحبه أن يأكل ويشرب ويلبس ويتنعم « وسخر لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعاً منه (٧) » قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق (٨) .

(١) سورة المؤمنون ، الآية : ١٢ .

(٢) سورة الحجر ، الآية : ٢٩ ، وقارن بسورة ص : ٧٢ .

(٣) رواه البخارى ومسلم .

(٤) سورة ائوح ، الآية : ١٧ .

(٥) سورة الأنعام ، الآية : ٣٨ .

(٦) سورة التين ، الآية : ٤ .

(٧) سورة الباقية ، الآية : ١٣٠ .

(٨) سورة الأعراف ، الآية : ٣٢ .

ومن حيث الروح أناط به رسالة ، جعلها في عنقه ، وعليه أداؤها ،
وصدق الله حيث قال : « وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون (١) »
وفي الحديث القدسي : « عبادي إني ما خلقتكم لأستأنس بكم من
وَحْشَةٍ ، ولا لأستكثر بكم من قِلَّةٍ ، ولا لأستعين بكم من وحدة على
أمرٍ عَجَزْتُ عنه ، ولا لجلب منفعةٍ ، ولا لدفع مضرةٍ ، وإنما خلقتكم
لتعبدوني طويلاً ، وتذكروني كثيراً ، وتُسَبِّحُونِي بِكُورَةٍ وَأَصِيلًا (٢) ».

والذي يجب أن نفهمه جيداً أن هذين العنصرين ليسا منفصلين
في تكوين الإنسان « فقد امتزجت النفخة العلوية منذ اللحظة الأولى
بقبضة الطين ، فصارتا كياناً واحداً مترابطاً ، لا تنفصل فيه
قبضة الطين عن نفخة الروح ، وترتب على ذلك أن الإنسان لا يقوم
بأى عمل من أعماله بجسده وحده ، ولا بروحه وحدها ، وإنما يقوم
بجميع أعماله بكيانه كله ، وإن اختلفت نسبة الطين والروح في
كل عمل من الأعمال ، فالإنسان يأكل ويشرب ويقوم بنشاطه
الجنسي بعامة كما يقوم الحيوان ، ولكن (بطريقة الإنسان) لا
بطريقة الحيوان ، الطريقة التي تجعل لهذه الأعمال - الجسدية في
ظاهرها - هدفاً وغاية (إجتماعية أو سياسية أو فكرية أو روحية)
وهذا هو الأساس الأول للإنسانية .

وهنا نسأل سؤالاً : متى أصبح الإنسان إنساناً ؟ ومتى أمر الله
الملائكة أن يسجدوا للإنسان ، أى آدم ؟ إن الإنسان لم يُصْبَحْ إنساناً
وهو قبضة من طين فحسب ، ولم يأمر الملائكة أن يسجدوا له حينئذ ،

(١) سورة الذاريات ، الآية : ٥٦ .

(٢) اقتبسهُ القرضاوى في كتابه العبادة : ٢١ (ط - بيروت) .

إنما جرى على قبضته أمران جعلاه إنساناً ، وصدر الأمر بعدها أن يسجدوا له ، قال سبحانه « فإذا سُوِّيْتُهُ ، ونفختُ فيه مِنْ رُوحِي ، فَسَجُّوا له ساجدين (١) » .

وإذا فعلى الرغم من أن الانسان في نشأته التاريخية قد نشأ من قبضة الطين ثم نفخة الروح ، فإنه لم يُصْبِح إنساناً حقاً إلا بنفخة الروح العلوية فيه ، فهذا العنصر هو الذى تتمثل فيه حقيقته الإنسانية ، وهو الجدير بأن يكون هو المسيطر على الكيان الإنسانى المترابط ، وهو الذى يقود إلى الطريق .

فحين يرسم الإسلام منهج حياته ، ومنهج أخلاقه على أساس سيطرة الروح على كيانه المترابط ، فهو لا يفرض عليه شيئاً خارجاً عن كيانه ، شيئاً مفروضاً عليه من الخارج لا رصيده له في فطرته . إنما يتمشى مع حقيقته الفطرية في وضعها السليم الذى يتفق مع النشأة التاريخية للإنسان (٢) .

وإذا قرأنا من بعد ذلك هذه التخرصات التى أشاعها بعض اليهود مثل (دور كايم) من أن مجموعة القواعد الخلقية لا وجود لها في ذاتها ، أو أن الأخلاق ليست شيئاً نابعاً من كيان الإنسان ، وأنها لاتعدو عن كونها انعكاساً للطور الاقتصادى والاجتماعى والمادى الذى يعيش فيه الإنسان - نجد أنها لا تزيد عن كونها تفسيرات خاطئة أوجت بها نظرية (دارون) الباطلة التى تجرد الإنسان من إنسانيته ، وترده إلى عالم الحيوان ، ويبدو أنه لم يكتف اليهود بأن الله مسخهم إلى قرود وخنازير ،

(١) سورة الحجر ، الآية : ٢٩ ، وقارن بسورة ص ، الآية : ٧٢ .

(٢) أنظر : النظم الإسلامية لمحمد عبد الله العربى : ج ١ ص : ٥ (يتصرف) .

حيث قال سبحانه : «كونوا قردة^١ خاسئين (١)» حتى دفعهم الحقد الأسود إلى أن يجعلوا البشرية كلها من ذات القرود .

(ج) والإسلام يدعو إلى محاربة الشرك والوثنية ، ويدعوا إلى الإيمان بوجود الله وتوحيده ، ويُقيم الدليل على ذلك ، فيقول : «لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا (٢)» ، ويقول : «ما اتخذ الله من ولد ، وما كان معه من إله ، إذا لذهب كل إله بما خلق ، ولعلأ بعضهم على بعض (٣)» ، وهذه الدعوة إلى توحيد الله ، وإفراده بالربوبية ، وبأنه لا إله جدير بالعبادة ، وتحقيق التوحيد إلا الله ، لأن ذلك يوافق طبيعة النفس البشرية ويتسم معها كما أوضحت آية الروم : «فأقم وجهك للدين حنيفاً ، فطرة الله التي فطر الناس عليها (٤)» ، وفي عالم الأزل قبض الله قهضة من عالم الذر والأرواح ، ووجه إليها سؤالاً يُصوره لنا القرآن في قوله سبحانه : «وإذ أخذ ربك من بنى آدم من ظهورهم ذريتهم ، وأشهدهم على أنفسهم ألسن بربكم ؟» وتجيب الفطرة من أعماقها بأن التوحيد هو الحق «قالوا : بلى شهدنا (٥)» . ثم عاد الله سبحانه وأخذ العهد والميثاق على الأنبياء والرسل : «وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ، ومنك ومن نوح ، وإبراهيم وموسى وعيسى ابن مريم ، وأخذنا منهم ميثاقاً غليظاً (٦)» .

الإسلام والسلوك البشرى :

الإسلام ينظر إلى الكيان البشرى بكل ما يضطرم فيه من غرائز وميول ، وشهوات وجوانب روحية ، فلا يقف دون حاجاتها ، ولا يحاول

(١) سورة البقرة ، الآية : ٦٥ ، وقارن بسورة الأعراف ، الآية : ١٦٦ .

(٢) سورة الأنبياء ، الآية : ٢٢ .

(٣) سورة المؤمنون ، الآية : ٩١ .

(٤) سورة الروم ، الآية : ٣٠ .

(٥) سورة الأعراف ، الآية : ١٧٢ .

(٦) سورة الأحزاب ، الآية : ٧ .

دون رغباتها ، وإنما ينظم مجاريها السليمة . ويهذب من سلوكها لتكون بين ذلك قواماً .

١- فالغريزة الجنسية : يدعو الإسلام إلى إشباعها بالطريق المشروع ، طريق الزواج ، بل إنه يُرغَّب فيه ، ويحث عليه لأنه أحسن للفرج ، وأغض للبصر ، بل قد يرتقى به إلى حدِّ الفريضة التي يأثم تاركها ، ليصل بالطبيعة البشرية إلى الغاية المثلى التي خلقها الله من أجلها ، ويعلوها عن مرتبة الحيوان والعزائز الدنيا ، جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، يسألون عن عبادة النبي ، فلما أخبروا ، كانتهم تقالُّوها فقالوا : أين نحن من النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قد غُفِرَ له ماتقدم من ذنبه وماتأخر ، قال أحدهم : أما أنا فإني أصلي الليل أبداً ، وقال آخر ، أنا أصوم الدهر ولا أفطر ، وقال ثالث : أنا أعزل النساء فلا أتزوج أبداً ، فجاء رسول الله عليه وسلم فقال : أنتم الذين قلتم كذا وكذا ؟ أما والله إني لأخشاكم لله ، وأتقاكم له ، لكني أصوم وأفطر ، وأصلي وأرقد ، وأتزوج النساء ، فمن رَغِبَ عن سُنتي فليس مني (١) ، فهذا الحديث يرسم طريق الفطرة الإنسانية في بعض جوانب العبادة والسلوك ، وأن الخروج عن هذه الطريق خروج عن جادة الصواب ، واعتداء على المطابقة بين الشريعة والفطرة ، وإرهاقها بما لم تستطعه ، فالإسلام يدعو إلى الرهبانية مثل بعض المذاهب ، لأن في ذلك اعتداء وانكار لطبيعة البشر وكبت لغرائزه وشهواته الجنسية ، يتولد عنها نتائج تفتك بالمجتمع والناس و كما يحرم الإسلام الترهيب فهو يحرم الزنى ، لأنه عدوان على المجتمع وعلى الغير ، وانحراف عن سبيل الفطرة .

(١) رواه البخاري في كتاب النكاح .

٢- إباحة الملكية: من طبائع الفطرة السليمة حب التملك ، ولذلك أباح الإسلام الملكية بحدود مشروعة يحرم تجاوزها ، لأن فيها حفظاً لجميع الحقوق : مَالِكَ وَمَا عَلَيْكَ ، فلا غصب ولا رشوة ولا أكل مال بالباطل ولا تعامل بالربا ، فالإسلام يعترف بالدافع الفطرى فى طلب المال ، ويحث على السير فى مناكب الأرض ابتغاء من فضل الله ، ولكنه يعلم أن الانسان «ليطغى أنْ رآه استغنى» ومن هنا فهو يُحيط ملكية المال بضوابط تحول دون الطغيان ، فمن الزكاة إلى الإنفاق فى سبيل الله ، إلى مجانبة التقدير والإسراف ، إلى مجانبة الغش والاحتكار .

٣- إباحة الطيبات وتحريم الخبائث : أحل الله الطيبات « قل من حرم زينة الله التى أخرج لعباده والطيبات من الرزق (١) » ، وحرم الخبائث لأنها لا تتماشى مع الفطرة ، فقال : « يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصباء والأزلام رجسٌ من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون ، إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة ، والبغضاء فى الخمر والميسر ، ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة ، فهل أنتم منهن (٢) » ولا شك أن تلك الأمور التى سردها الآن من الخمر التى تغتال العقول ، ومن الميسر الذى يغتال الأموال ، ومن الأنصباء التى تغتال العقيدة الصحيحة ، ومن الأزلام التى تغتال الأفكار وتشل الحركة والتصرف كل ذلك يُجانب الفطرة السليمة ، مما يدعو إلى الإيمان بأن هذا التحريم هو فى مصلحة الإنسان .

٤- التكاليف الشرعية : : أوجب الله على الأشخاص الذين آمنوا به واعتنقوا رسالته بعض التكاليف والفروض لسد حاجات الانسان

(١) سورة الأعراف ، الآية : ٣٢ .

(٢) سورة المائدة ، الآية : ٩٠ - ٩١ .

وتطهيراً لروحه وجسده، ومعاونة بينه وبين بنى جنسه، وتعارفاً بينه وبين إخوانه فى البشرية، وليس فى تلك التكاليف أدنى عنت أو مشقة أو إرهاق، وحينما يُحسّن الإسلام أن أى عمل من الأعمال سوف تصاحبه المشقة، أو يظلمه الإرهاق، فانه يُسارع إلى تخفيفه، وهذا مايشير إليه رجال الفقه الإسلامى نقلاً عن رسول الله: بأن الدين يسر لا عسر « فالإسلام فرض الصلاة لأنها تنهى عن الفحشاء والمنكر، وفى حالة السفر يسمح بالقصر، وفى حالة المرض يسمح بالجلوس .

والإسلام فرض الصيام رجاء التقوى، والشعور بشعور الفقير والمحتاج، ومراعاة لصحة البدن والمعدة، وفى حالة السفر والمرض قدم لنا الرخصة وأباح الإفطار، فقال: فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ، وعلى الذين يُطِيقُونَهُ فدية طعام مسكين(١)».

والإسلام فرض الزكاة لتطهير النفس، وتطهير المال وتزكيته، ولسد حاجة الفقير حتى لا يشعر بالحقد والحسد نحو هذا الغنى، فقال سبحانه: « خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا(٢)»،

والإسلام فرض الحج: فى حالة الاستطاعة فقال: « ولله على الناس حج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً(٣) »، وقال فى حكمته « أَذِّنْ فى الناس بالحج، يأتوك رجالاً، وعلى كل ضامر يأتين من كل فج عميق، ليشهدوا منافع لهم، ويذكروا اسم الله فى أيام معلومات على ما رزقهم من بهيمة الأنعام . . (٤) » .

(١) سورة البقرة، الآية: ١٨٤ .

(٢) سورة التوبة، الآية: ١٠٣ .

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٩٧ .

(٤) سورة الحج، الآية: ٢٧-٢٨ .

٥- مبدأ الكرامة الإنسانية : فالإنسان له حق التكريم حياً وميتاً ، وذلك أقصى ما يطمح إليه الناس في حياتهم ، ففي حياتهم يقول الله : « ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ، ورزقناهم من الطيبات ، وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً » (١) ، وفي مماته لله حق التكفين والغسل ، وأن يوارى جثثانه التراب ، وقد سن له ذلك منذ أن اقتتل ولدا آدم هابيل وقابيل .

٦- الدفاع عن النفس : « وكتبنا عليهم فيها أن النفس ، بالنفس ، والعين بالعين ... ، والجروح قصاص » (٢) . « وحينا يعتدى عليك أو على أمتك معتد بغير حق ، فالفطرة تدعو إلى رد الأذى والدفاع عن النفس : « فمن اعتدى عليكم ، فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » (٣) ، وصدق الله حيث قال : « .. كتب عليكم القصاص في القتلى : الحر بالحر والعبد بالعبد ، والأنثى بالأنثى » (٤) .

٧- المسؤولية القانونية : كل إنسان مسئول عن حياته دنيا وأخرى ، فهو محاسب على عمله إن أحسن فله الإحسان ، وإن أساء فعليه وزر عمله ، وهذا مبدأ طبيعى يتفق مع الفطرة الإنسانية ، وصدق الله حيث قال : « ولا تزرُ وازرةٌ وزرَ أخرى » (٥) ، وقال : « كل نفس بما كسبت رهينة » (٦) .

(١) سورة الإسراء ، الآية : ٧٠ .

(٢) سورة المائدة ، الآية : ٤٥ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ١٩٤ .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ١٧٨ .

(٥) سورة الأنعام ، الآية : ١٦٤ .

(٦) سورة المدثر ، الآية : ٣٨ .

الديانة الإسلامية والعموم :

نعني بذلك أن الاسلام دين عام ، وأنه لجميع الناس على اختلاف
أجناسهم وألوانهم ، وأنه صالح لكل زمان ومكان ، فهو ليس لفئة
من الناس دون أخرى ، وليس لجنس من أجناس البشرية . كبروا أم
صغروا ، ولا لشعب دون آخر ، ولا هو مختص بزمن دون آخر أو
رقعة من الأرض دون أخرى .

نعم ، لقد بعث الله قبل محمد - صلوات الله وسلامه عليه - كثيراً
من الرسل والأنبياء ، ولكن كانت رسالاتهم إقليمية محاية محدودة
بالزمان ، وبعجامة من الناس دون آخرين ، وصدق الله حيث قال :
« ولقد أرسلنا من قبلك رُسُلًا إلى قومهم (١) » ، أما رسالة محمد
فقد امتدت زماناً ومكاناً ، وشملت جميع الأمم والشعوب ، ومن هنا
جاءت صفة (العموم) فرسلته صلى الله عليه وسلم ، عامة ، وإن أدنى
مقارنة بين النصوص التشريعية القاطعة التي نزلت بخصوص الرسل
السابقين ، وبين تلك التي نزلت بخصوص رسالة محمد صلى الله
عليه وسلم ، لا تدع مجالاً للشك في عموم رسالته ، اللهم إلا
الجحود والنكران ، الجحود برسالته ، والكفران بنبوته .

وهذا دستور ربنا ينطق بالحق ، فيقول على التوالي في سورة
الأعراف : « لقد أرسلنا نوحاً إلى قومه (٢) » . « وإلى عاد أخاهم
هُوداً (٣) » ، « وإلى ثمود أخاهم صالحاً (٤) » ، « وإلى مدين أخاهم

(١) سورة الروم ، الآية : ٤٧ .

(٢) سورة الأعراف ، الآية : ٥٩ ، وسورة هود ، الآية : ٢٥ .

(٣) سورة الأعراف ، الآية : ٦٥ ، وسورة هود ، الآية : ٥٠ .

(٤) سورة الأعراف ، الآية : ٧٣ ، وسورة هود ، الآية : ٦١ .

شُعَيْباً (١) ، ثم يقول : « ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى بِآيَاتِنَا إِلَى فِرْعَوْنَ وَمُلْكِهِ (٢) » ، ويقول : « وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ (٣) » ، فنجد أنه قد ربط بين الرسل ، وبين أقوامهم المحدودين بجماعة من الناس ، ونجد أنه قد ربط بينهم وبين أمانتهم ، فيقول : « تِلْكَ الْقُرَى نَقِصْ عَلَيْكَ مِنْ أَنْبَاءِهَا ، وَلَقَدْ جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ (٤) » ، أما محمد عليه السلام فهو الرسول الوحيد الذي كانت رسالته عامة للبشرية جمعاء ، وقد امتدت زماناً ومكاناً ، وبهذا يُخاطبه الله في آيات كثيرة ، فيقول : « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ (٥) » ، ويقول : « وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا (٦) » ويقول : « قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا (٧) » وإلى جانب ذلك ، فقد كانت رسالته هي آخر الرسالات ، وكان هو خاتم النبيين ، وإلى هذا تُشير الآية الكريمة : « مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ ، وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ ، وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ (٨) » ، وقد أدرك رسول الله هذه الصفة ، من أنه خاتم الأنبياء ، ولن يكون من بعده رسول إلى يوم القيامة ، وأن رسالته هي خاتمة الرسالات السماوية للعالم كله ، فصور ذلك في قوله : « إِنْ مِثْلِي ، وَمِثْلُ الْأَنْبِيَاءِ مِنْ قَبْلِي ، كَمِثْلِ رَجُلٍ بَنَى بَيْتًا فَحَسَّنَهُ إِلَّا مُؤَضِّعًا لِّبَيْتَةٍ مِنْ زَاوِيَةٍ ، فَجَعَلَ

-
- (١) سورة الأعراف ، الآية : ٨٥ ، وسورة هود ، الآية : ٨٤ .
 (٢) سورة الأعراف ، الآية : ١٠٣ ، وسورة هود ، الآية : ٩٦ و ٩٧ .
 (٣) سورة المائدة ، الآية : ٧٣ .
 (٤) سورة الأعراف ، الآية : ١٠١ .
 (٥) سورة الأنبياء ، الآية : ١٠٧ .
 (٦) سورة سبأ ، الآية : ٢٨ .
 (٧) سورة الأعراف ، الآية : ١٥٨ .
 (٨) سورة الأحزاب ، الآية : ٤٠ .

الناس يطوفونه ، ويُعجبون له ، ويقولون : هلا وضعت هذه اللبنة
فأنا هذه اللبنة ، وأنا خاتم النبيين (١) »

وهكذا عندما نضجت البشرية ، واستوت على سوقها ، ودانت
الدنيا بمجموعة من مبادئ التوحيد والأخلاق ، واتصل قاصيها
بدانيها أصبح من الممكن أن يعم هذا الكوكب الأرضي دين واحد،
ويكون هو الدين الوحيد من غير تفرقة بين جنس وآخر ، وقد
جاء محمد عليه السلام بهذه الرسالة العامة ، والشرعة الكاملة إلى أهل
الأرض قاطبة ، وقد أوضح عليه السلام ذلك في قوله : أُعْطِيتُ
خمساً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي : نُصرت بالرعب مسيرة
شهر ، وجُعِلت لي الأرض مسجداً ، وطهوراً ، وأُحِلَّت لي الغنائم ،
ولم تَحِلْ لأحد قبلي ، وأُعْطِيت الشفاعة ، وكان النبي يُبعث إلى قومه
خاصة ، ويُبعث إلى الناس عامة (٢) .

نتائج عموم الرسالة :

١- ختم الرسالات : إذا كانت البشرية قد وصلت إلى حد من
الرقى الفكرى ، وتبادل النظريات العلمية والفنية والاجتماعية ، وإلى
حد العلم بالعقيدة والتوحيد والإيمان باليوم الآخر ، فهي إذن لم تعد
بحاجة إلى الإقليمية ، ولم تعد بحاجة إلى رسول جديد من بعد
محمد فهو خاتم النبيين ، وأن رسالته هي آخر الرسالات ، وجرت
سنة الله في خلقه ألا يرسل رسولا ، أو يبعث نبياً من بعد آخر إلا
حينما تكون رسالة الرسول السابق قد اندثرت ، أو تكون غير كاملة ،

(١) البخارى باب المناقب : : ٤-٢٢٦ ، ومسلم باب الفضائل : ٧-٦٤ ، وأحمد ،
والترمذى : ٢٣٨٨٩ رقم ٣٦١٧ .

(٢) حديث متفق عليه رواه البخارى بشرح فتح البارى : ١-٤٥٣ ، ومسلم : ٥-١٤٥ .

أو منحصرة في أمة خاصة دون غيرها ، فعند إذن يبعث الله سبحانه برسول جديد ، ولكن اليوم لم تعد البشرية بحاجة إلى نبي مرسل من عند الله بعد محمد ، لأن الأسباب الداعية إلى إرسال رسول قد انعدمت :

٢- فرسالة محمد ماتزال وضاعة حية نابضة على الرغم مما حاول المشركون ، وحاول الدهريون ، وحاول أهل الكتاب والصابئة والمجوس ، بل تزداد دائرتها اتساعاً وانتشاراً كلما وجدت العقل المفكر ، والقلب الواعي ، والنظر الصحيح ، وهي في متناول جميع الناس ، وليست في حاجة إلى نبي آخر يُجدها ، ولكنها في حاجة إلى رجال وأتباع يعملون ويجاهدون ويصدقون ما عاهدوا الله عليه وبمعنى أدق في حاجة إلى نماذج : عمكها كقولها ، وقولها كفعلها .

٣- جاءت رسالة الإسلام كاملة وصدق الله حيث قال : « اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ، ورضيت لكم الإسلام ديناً (١) » ، فهي ليست بحاجة إلى رسول يضيف إليها جديداً ، أو ينقص منها شيئاً ، بقدر ما هي بحاجة إلى من يحسن فهمها ، ويحسن تبليغها بالتى هي أحسن ، والله يقول لرسوله : إنك لاتهدى من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء » (٢) ويقول : ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتى هي أحسن (٣) « فداعية الإسلام يجب أن يكون مُتسلِّحاً بحقائق الإسلام ، وفقهه ، بحيث يستطيع أن يتصدى للناس ، وأن ينبرى للإقناع ، أما فاقد الشئ فلا يعطيه ،

(١) سورة المائدة ، الآية : ٣ .

(٢) سورة القصص ، الآية : ٥٦ .

(٣) سورة النحل ، الآية : ١٢٥ .

وأما طائفة المتطفلين على الدين لاستغلاله والدين منهم براء، فيجب أن يُقدّموا للمحاكمة لأنهم يسيئون إلى الإسلام ، والإسلام يحتاج إلى تضلع بفقه القرآن والسنة ، وإلى تضلع ببلاغة هذه اللغة التي نزل بها ، وإلى معرفة المعمل والمفصل والمطلق والمقيد، وإلى تورع عن التبجح والإفتاء بغير ما أنزل الله ، حتى لانفاجأ كل يوم بجاعات (تكفير وهجرة) وليس لهم في الحقيقة من الإسلام إلا مجرد الأسماء التي سجلوها في شهادات الميلاد والازدياد .

٤- لقد نسخ الإسلام ما قبله من الشرائع ، فما من رسول أرسله الله إلا وقد دعا قومه إلى العقيدة الصحيحة بالإيمان بالله إلى جانب بعض الألوان من العبادات يتوجهون بها إلى خالقهم ، وتكون حبل الصلة بينهم وبين الله ربهم ، كما حضمت على مكارم الأخلاق والأمر بالمعروف وفعل الخير ، واجتناب الشر ، من أجل ذلك وصفت جميع الرسالات بـ (الإسلام) أى بالاستسلام إلى أحكام الله : أو امره ونواهيه ، وهذا قول ربنا ينطق بالحق : « وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا ، إنك أنت السميع العليم ، ربنا واجعلنا مُسْلِمِينَ لك ، ومن ذُرِّيتنا أمةً مسلمة لك (١) » ، ويقول الله عن عيسى : « فلما أَحْسَسَ عيسى منهم الكفر ، قال من أنصاري إلى الله ؟ قال الحَوَارِيُّونَ : نحن أنصارُ الله ، آمنا بالله ، واشهدَ بأننا مسلمون (٢) » وقال الله حكاية عن يوسف عليه السلام : « ربِّ قد آتيتني من المُلك وعلمتني من تأويل الأحاديث ، فاطر السموات والأرض ، أنت ولي في الدنيا والآخرة ، توفني مُسلماً ، وألحقني بالصالحين (٣) » .

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٢٧ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية : ٥٢ .

(٣) سورة يوسف ، الآية : ١٠١ .

هذا فيما يتعلق بجوهر العقيدة ، ولكن طقوس العبادة ، ولكن بعض أحكام التشريعات وشئون المعاملات ، قد اختلفت من دين إلى آخر ، وبعضها تضمن بعض الاصول والقواعد بعضها الآخر خلا منها ، وبعضها جاء بأمر تصلح لمن بعث إليهم فقط ، لأنها تتناسب وظروفهم ، لهذا جاء الاسلام ناسخاً لهذه الشرائع وداعياً إلى رب واحد ، وعمل واحد ، وخلق واحد ، وهدف واحد صالح لكل زمان ومكان . وليس معنى هذا أن الاسلام نقض جميع أصول الأديان السابقة كلا ، بل أقر منها الحقائق التي لا تتغير من دين إلى آخر ، ووضع حقائق جديدة ، وبذلك كفل للإنسان سعادة الدنيا والآخرة .

فالاسلام جاء ناسخاً لغيره في ناحية التشريعات العملية والعبادات التي لم تعد تتفق مع الغاية الجديدة التي بعث محمد عليه السلام من أجلها ، قال سبحانه : هو الذي أرسل رسوله بالهدى ، ودين الحق ليظهره على الدين كله (١) ، وقال : « إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ (٢) » « وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ ، وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ (٣) » « رَضِيتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا (٤) » ، وقال : « فَمَنْ يَرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ » (٥) وهو صفة أهل الإيمان أينما كانوا .

الاسلام والشمول :

نقصد بالشمول : أن الدين الاسلامي تمتد آفاقه إلى جميع جوانب التنظيم التي تستند إليها المجتمعات الصحيحة ، وتقوم على أسسها

(١) سورة التوبة ، الآية : ٣٣ ، وقارن بسورة الفتح : ٢٨ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية : ١٩ .

(٣) سورة آل عمران ، الآية : ٨٥ .

(٤) سورة المائدة ، الآية : ٣ .

(٥) سورة الأنعام ، الآية : ١٢٥ .

الحياة الإنسانية الكاملة مما ينظم شئون الأفراد والسلم والمجتمع والأمة فالإنسان فى حاجة إلى نظم فى شئون الحكم والاجتماع والاقتصاد والسلم والحرب ، وفى حاجة إلى قوانين تنظم أمور البيع والشراء والعقود وقيام الأسرة ، وتوزيع الثروات .

وهذه النظم وهذه الأصول والقوانين وليدة الحاجة البشرية ولاشك ، وتتفاوت هذه النظم فى وفائها بحاجات الإنسان وفى قصورها أحياناً عن الوفاء برغباته ، وإشباع حاجياته ، فيفكر العلماء ورجال القوانين فى إحلال قوانين أخرى ، وتعديل قوانين ، وإضافة قوانين ، وتلك نتيجة طبيعية للتفكير الإنسانى الذى يتسم بالقصور مهما بلغ أرقى درجات العلم ، وصعد فى آفاق الفكر ، وإن أدنى نظرة فى قوانين أى أمة من الأمم فى الماضى ومقارنتها بماهى عليه الآن ، فإننا نجد فارقاً فى كل صغيرة وكبيرة بين الماضى والحاضر ، وبين ما تكون عليه فى الغد .

إن قوانين ونظم أى دولة من الدول مهما بلغت من درجة الارتقاء العلمى والتكنولوجى تعطينا الدليل المادى على عدم الشمول ، وعلى عدم الاستيعاب ، والعمق فى وفاء هذه النظم بحاجات الإنسان ، أما رسالة السماء ، أما رسالة الإسلام فقد عُنِيَتْ بمطالب الجسد والروح ، ولَبَّتْ رغبات العقل والبطن والفرج بالقسطاس والعدل على أسس من المساواة والحق والخير ، مما يكفل للناس سعادتهم فى السلم والحرب .

مظاهر الشمول :

إن مظاهر الشمول فى الرسالة الإسلامية أكثر من أن تحصى ، ولا بد لها من الاستقصاء الكامل لجوانب الدستور الإسلامى فى مصدريه الأساسيين : القرآن والسنة ، ونأتى على طرف من هذه المظاهر ، مما

ورد في كتاب الله وسنة رسوله لنقف على شئ من وجوه الاتفاق والاختلاف بين الإسلام وبين غيره من الديانات والأنظمة :

١- مقاصد القرآن : إن الدراسة الوافية للقرآن الكريم تقفنا على تبيان العقيدة ، وتنظيم أحوال الفرد والأسرة والمجتمع وبيان العلاقات الدولية بين الأمم ، وبعضها ، وصدق الله حيث قال « ما فرطنا في الكتاب من شئ » (١) .

نعم ، لقد تضمن القرآن بما فيه من عقائد وعبادات (٢) وتشريع وأحكام مدنية ودولية ، وبما فيه من دعوة إلى الأخلاق ، - نظاماً قانونياً كاملاً يضمن سعادة الفرد والمجتمع والإنسانية .

٢- مظاهر الشمول في السنة : السنة النبوية هي المصدر الثاني من مصادر التشريع وقد جاءت موضحة ومفسرة لإجمال القرآن ، ولم تدع ناحية من النواحي إلا وفصلت فيها القول مما يدل على ما في السنة من الشمول والاستيعاب ، وكانت حياته عليه السلام صفحة نموذجية كاملة في هذا الميدان ، فهي تطبيق عملي للمبادئ القرآنية ، ولذلك لا نعجب حيناً نسمع عائشة تقول عن رسول الله : « كان خُلُقُهُ القرآن » .

وهكذا كما اتصفت الرسالة المحمدية بصفة (العموم) فقد اتسمت (بالشمول) ، فلقد أرسل الله محمداً بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ، وليقضي على الخلاف وأسبابه ، ولا سيما الخلاف الذي منشؤه تعدد الأديان ، فظهر الدين الجديد حين استوت

(١) سورة الأنعام ، الآية : ٣٨ .

(٢) أنظر : كتابنا الفكر الإسلامي .

البشرية على سوقها ، وأدر كت نصيباً من الحضارة ، وأصبح الاتصال بين جنبات الأرض ميسوراً أكثر من ذى قبل ، ومن ثم فلن يكون من الصعب على الأمم أن تجتمع على شريعة واحدة دائمة .

أضف إلى ذلك أن خالق السموات والأرض الخبير بالنفوس ، العالم بأدوائها يعلم أن الإسلام آخر الأديان ، ومن ثم ضمنه كل الأحكام التى تضمن سعادة من يتبعونه دُنْياً وأخرى ، وجمع فيه كل الأصول والقواعد العامة التى تصلح لكل زمان ومكان ، فقد وضع الأسس الصالحة للأسرة والمجتمع ، وأوضح علاقة الفرد بنفسه وبوطنه وبربه ، وأوضح علاقة الأمم ببعضها ، وأحكام البيع والشراء والحرب والسلام .

الرسالة والمستوى الدولى :

وانطلاقاً من مبدأ عموم الرسالة ، والأمر بتبليغ الدعوة إلى كافة جهات الدنيا المعمورة - سارع رسول الله يكاتب الملوك والرؤساء ويدعوهم إلى اعتناق العقيدة الإسلامية ، عملاً بقوله سبحانه : « يا أيها الرسول بلِّغْ ما أنزلَ إليك من ربك ، وإن لم تفعلْ ، فما بلغت رسالته ، والله يعصمك من الناس (١) » ، وتذكر المصادر والوثائق القديمة جملة من الكتب التى بعث بها محمد بن عبد الله إلى رؤساء الدول فى داخل الجزيرة وخارجها ، منها الكتاب الذى بعثه إلى هرقل ، على يد دحية الكلبي : « بسم الله الرحمن الرحيم : من محمد بن عبد الله ورسوله إلى هرقل عظيم الروم ، السلام على من اتبع الهدى ، أما بعد : فإني

(١) سورة المائدة ، الآية : ٦٧ .

أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ (١) ، أَسْلِمَ تَسْلِمَ ، وَأَسْلِمَ يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ
مَرَّتَيْنِ ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ ، فَأَنَّمَا عَلَيْكَ إِثْمُ الْآرِيسِيِّينَ (٢) « وَيَا أَهْلَ الْكِتَابِ
تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ ، أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ ، وَلَا نُشْرِكَ بِهِ
شَيْئاً ، وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضاً أَرْبَاباً مِنْ دُونِ اللَّهِ ، فَإِنْ تَوَلَّوْا ،
فَقُولُوا : أَشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ (٣) » .

وَمِنْهَا الْكِتَابُ الَّذِي بَعَثَ بِهِ إِلَى الْمُقَوْسِ عَظِيمِ الْقَبِطِ بِمِصْرَ عَلَى
يَدِ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ : « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ : مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ
اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الْمُقَوْسِ عَظِيمِ الْقَبِطِ ، سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى
أَمَّا بَعْدُ : فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ ، فَأَسْلِمَ تَسْلِمَ ، يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ
مَرَّتَيْنِ ، فَإِنْ تَوَلَّيْتَ فَعَلَيْكَ إِثْمُ الْقَبِطِ ، « وَيَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى
كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ ، وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئاً ...
فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا أَشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ (٤) » .

وَمِنْهَا الْكِتَابُ الَّذِي (٥) بَعَثَ بِهِ إِلَى كَسْرَى أَبْرُويزَ مَلِكِ الْفَرَسِ :
وَكَانَ عَلَى يَدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُذَافَةَ السَّهْمِيِّ : « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ،

-
- (١) أى بالكلمة الداعية إلى الإسلام ، وهى كلمة التوحيد .
(٢) وفى رواية الأكارين أى الفلاحين ، وفى رواية البخارى (البريسيين) أنظر : إرشاد
السارى : ٩٣-١ .
(٣) أنظر : تاريخ الطبرى : ٨٧-٣ ، وقارن بسيرة ابن هشام : ٤-١٠٢٥
(ط- ص) ص ١٩٦٣ (تاريخ اليعقوبى : ٤-٢٧٩ ، وصحيح البخارى : ١-٧ ،
والسيرة الحلبية : ٣-٢٨٧ (ط- الحلبي بمصر ١٩٦٤) ، وابن سيد الناس : ١-٢٦٠ ،
والكمال : ١-١٤٣ ، ومسلم : ٥-١٦٣ ، وصحيح الأعشى : ٦-٣٧٣ ، ومجموعة الوثائق
السياسة لمصر النبوية والراشدين . (بجملها محمد حميد الله : ٨٠) (ط- دار الإرشاد بيروت
١٩٦٩) ، وقد وثق حميد الله صحة هذا الكتاب من خلال عشرين مصدراً ، وقارن بجمهرة رسائل
العرب لركى صفوت : ١-٧٢ ط- البابى الحلبي ١٩٣٧ .
(٤) أنظر : المصادر السابقة ، وقد عثر على أصل هذا الكتاب فى كنيسة قرب أنجم
بصعيد مصر (وجدته المستشرق الفرنسى بار تيلمى) .
(٥) يجمع المؤرخون على أن رسول الله كتب إلى هرقل والمقوقس وكسرى والنجاشي
فى أواخر السنة السادسة من الهجرة .

من محمد رسول الله إلى كسرى عظيم فارس ، سلام على من اتبع الهدى ، وآمن بالله ورسوله وشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمدًا عبده ورسوله ، وإني أدعوك بدعاية الله عز وجل ، فإني رسول الله إلى الناس كافة ، لأنذر من كان حياً ، ويحق القول على الكافرين ، واسلم تسلم ، فإن أبييت ، فإنما عليك إثم المجوس (١) .

ومنها الكتاب الذى أرسله إلى النجاشى ملك الحبشة على يد عمرو ابن أمية الضمري : « بسم الله الرحمن الرحيم : من محمد رسول الله إلى النجاشى ملك الحبشة ، سلام أنت ، فإني أحمد إليك الله الذى لا إله إلا هو ، الملك ، القدوس ، السلام ، المؤمن ، المهيمن ، وأشهد أن عيسى بن مريم روح الله وكلمته ألقاها إلى مريم البتول الطيبة الحصينة فحملت به عيسى ، فخلق الله من رُوحه ونفخه كما خلق آدم بيده ونفخه ، وإني أدعوك إلى الله وحده لا شريك له ، والموالة على طاعته ، وأن تتبغى ، وتؤمن بالذى جاءنى ، فإني رسول الله ، وقد بعثت إليك ابن عمى جعفرأ ونفراً معه من المسلمين ، فإذا جاؤك فأقرهم ، ودع التجبر ، فإني أدعوك وجنودك إلى الله ، فقد بلغتُ ونصحت فأقبلوا نصحى والسلام على من اتبع الهدى (٢) » .

وعلى الرغم من هذه النصوص المتواترة ، والواردة بكتب الصُّحاح وكتب التاريخ الموثوق بها ، نجد بعض المستشرقين يأتون إلا المعاندة والإنكار ، والتشكيك فى هذه الكتب ، فهذا (السير توماس آرنولد Sir Th. W. Arnold) (٣) فى كتابه (الدعوة إلى الإسلام —

(١) المصادر نفسها .

(٢) المصادر نفسها .

(٣) The Preaching of Islam — 3 éd — Ruynold Nicholson London 1936.

(Muir - (١) ووليم ميور) The Preaching of Islam
 في كتابه (الخلافة - The Caliphate) (٢) والمستشرق
 (قيتاني - Gaetani) في كتابه (Annali dell'islam—5 Vol
 Milano—19 05—13 يذهبون إلى عدم صحة (عموم الرسالة
 المحمدية) ، وهي دعوى لا تنهض على دليل ، ولا يؤيدها نص
 اللهم إلا التعصب والبغضاء للإسلام والمسلمين ، فهل بعد قول ربنا جل
 وعلا رأى لمستشرق كبير أم صغر ؟ ولندسمع إلى أدلة أخرى غير
 ما مرّ بنا يقول الله : « إن هو إلا ذكرٌ للعالمين ، ولتعلننّ نبأه بعد
 حين (٣) » ، ويقول « تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ، ليكون للعالمين
 نذيراً (٤) » ، ويقول : « إن هو إلا ذكرٌ وقرآنٌ مبين ، لِيُتَنذِرَ مَنْ
 كان خيأً ، وَيُحَقِّقَ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ (٥) » .

ومن ثمّ فقد سلك الرسول صلى الله عليه وسلم الدعوة إلى الإسلام ،
 وهو متأدب بأدب القرآن ، فطرق باب الملوك والروءساء وأرسل
 إليهم الرسل حاملين كلمة السلام (أَسْلَمَ تَسْلَمَ) ، ولم يحاول أن
 يهيج أيّاً منهم لأول الأمر ، « سواء بيننا وبينكم » ، ولم يحارب
 أهل هذه الدول إلا حينما اعتدوا على الرسل بالقتل ، كما فعل
 الغساسنة بالشام ، حيث قتلوا مبعوث رسول الله (الحارث بن عُمير
 الأزدي) مخالفين بذلك أبسط قواعد الأخلاق الانسانية ، وأصول
 معاملات الدول مع بعضها ، فعحق حرّمهم .

(١) قام بترجمته الدكتور حسن إبراهيم حسن .

(٢) قام بترجمته الدكتور حسني الخربوطلي .

(٣) سورة ص ، الآية : ٨٧ - ٨٨ .

(٤) سورة الفرقان ، الآية : ١ .

(٥) سورة ياسين ، الآية : ٦٩ - ٧٠ .

وقد صنع الصنيع نفسه كسرى حيث مزق مكتوب الرسول (١)، ولم يكتف بذلك، بل أخذته العزة بالإثم، وأرسل إلى عامله على اليمن يطلب إليه أن يتوجه إلى الحجاز ويأتيه بمحمد مصفد في الأغلال، ولما علم الرسول بذلك دعا عليه، وقال: «يُمزق الله ملكه كل ممزق (٢)».

أما من أكرموا وفادة الرسل، ولم يتعرضوا لهم بسوء، فإن الإسلام قد سالمهم، ولم يتعرض لهم، سواء آمنوا أم لم يؤمنوا، كما حدث بالنسبة لمبعوث الرسول في الحبشة، وكذلك الحال بالنسبة للدول التي دخلت في عهد مع المسلمين، لم يتعرض لهم المسلمون بأى لون من ألوان الأذى، بل تركوهم ومايدينون، تلك هى شريعة الإسلام تسالم من سالمها، وتعادى من عاداها، وكل ما يطلبه الإسلام من أهل الدول الأخرى التي تدين بغير الإسلام ألا يعتدوا على المسلمين، أو على كتاب الله، وألا يسبوا رسول الله

(١) أنظر: مجموعة الوثائق السياسية: ١١٢.

(٢) أنظر: السيرة الحلبية: ٣-٣٦٨، وصحيح الأعمش: ٦-٣٧٧ وتاريخ الطبري وتاريخ الكامل لابن الأثير: ٢-١٤٥، وإعجاز القرآن للباقلاني: ١٣٤، والمواهب اللدنية للقسطاني بشرح الزرقاني: ٣-٣٨٩، وجمهرة رسائل العرب: ١-٣٦، وعيون الأثر لابن سيد الناس: ١-٢٦٣.

أما بالنسبة لهرقل، فقليل أنه لما رجع إلى حصن دار ملكه، أغلق بابه، وأمر منادياً أن ينادى: ألا إن هرقل قد آمن بمحمد وأتبعه، فأقبلت الأجناد في سلاحها، وطافت بقصره تريد قتله، فأرسل إليهم: إنى أردت اختباركم وصلابتكم في دينكم، فقد رضيت، فرضوا عنه. وفى صحيح البخارى: وسار هرقل إلى حصن، فأذن العطاء الروم في دسكرة له بمحصن، ثم أمر بأبوابها فغلقت، ثم أطلع فقال: يامعشر الروم، هل لكم في الفلاح والرشد، وأن يثبت ملككم، فتبأيموا هذا النبي، فحاصوا حيصة خمر الوحش إلى الأبواب فوجدوها مغلقة، فلما رأى هرقل نفرتهم، وأيس من الإيمان منهم. قال: أنى قلت مقاتلى أنفاً اختبارها شدتكم على دينكم، فقد رأيتم فوجدوا له، ورضوا عنه» وروى أنه كتب كتاباً وأرسله مع دحية يقول فيه لرسول الله: إنى مسلم ولكننى مغلوب».

صلوات الله وسلامه عليه ، أو يتعرضوا بالامتهان للدعوة الإسلامية على مرأى ومسمع من أبنائها بغية إثارتهم وتحقيرهم ، وذلك حتى حتى لا يثيروا الفتنة ، ويبعثوا الشرور من مرقدتها ، وهذا مبدأ عادل ، فإذا ما احترمتهم الإسلام ، فيجب أن يحترموه ، ونستمع إلى (الكاردينال ترانكون) رئيس أساقفة أسبانيا وهو يقول : « كيف يستطيع المسيحي أن يقدر الإسلام والمسلمين دون تقدير نبيهم ، والقيم التي بثها ، ولا يزال يبثها في حياة أتباعه ، إن ذلك سيكون دليلاً على عدم المحبة ، وعلى عدم احترام هؤلاء المسلمين الذين يجب أن ننظر إليهم بحين التقدير ، أليس الإصغاء إلى ماتقوله العقيدة الإسلامية عن محمد هو أفضل سبيل إلى الاقتراب بكل احترام ومودة من إخواننا المسلمين ، حتى بالنسبة لهذا الموضوع الذي كان في الماضي عنصراً للتوتر ؟ . . لن أحاول تعداد قيم نبي الإسلام الرئيسية ، ولكن يعنيني منها الجانب الإنساني ودعوته إلى العدالة - مع شتى التطبيقات الدولية والاجتماعية - فهي مازال قائمة ، وأود أن أخص بالذكر دعوته إلى سواسية الناس رجالاً ونساءً ، وإلى تحقيق العدالة بينهم (١) » .

[١] وهذا الدكتور نوجالس رئيس جمعية الصداقة الإسلامية المسيحية ، وعميد كلية الآداب بجامعة مدريد يقول : لا تستطيع الكنيسة اليوم إلا أن تنظر في المقام الأول للبعد الإنساني لدى محمد ، سواء في واقعه الشخصي أم الدولي . . . إنني أفعل ما فعله الراهب بحيرى الذي رأى في الشاب محمد في أثناء إحدى رحلاته إلى الشام علامات

(١) أنظر : الاستطلاع الذي كتبه فاروق شوشة عن المؤتمر الإسلامي المسيحي الثاني الذي انعقد في مدريد في الحادي والعشرين من مارس ١٩٧٧ م (مجلة الفيصل العدد ، الخامس ، السنة الأولى ، أكتوبر ١٩٧٧ م ص : ٣٢ - وما بعدها) .

واضحة على صفاته الدينية السامية ، ولكن نُقَيِّمُ نبي الإسلام يجب علينا أن ننطلق من عامل أساسي . . وهو الاستجابة الإسلامية . . لقد حانت اللحظة لتغيير العقلية تجاه محمد ، وما يمثله الإسلام بالنسبة للمسيحيين . . اليوم لا تجوز الإساءة إلى نبي الإسلام - كما حدث في الماضي - لأن ذلك ضد محبة العريب ، وضد احترام العقائد والقوانين ، وضد التعايش السلمى بين الدول والطوائف المختلفة في المجتمع الدولى الحديث (١) .

مع المستشرقين :

تصدى بعض الدارسين للرد على المستشرقين وتفنيد مزاعمهم حول إنكار عموم الرسالة ، وإنكار وجود مثل هذه الكتب التى بعث بها الرسول عليه السلام إلى الملوك والرؤساء خارج الجزيرة العربية ، وفى الحق لسنا فى حاجة لدحض مزاعم هذه الفئة ، لأن الحقيقة الواضحة عندما يحاول بعض الناس إنكارها ، فإن ذلك يدل على أحد أمرين : إما أنهم جاحدون ، ومن ثم لا يفيد الدليل ، ولا تنفع المحااجة معهم ، وإما أنهم مغالطون ، ومن ثم فهم لا يستأهلون أدنى اعتبار .

فلقد ذهب الدكتور حسن إبراهيم ، وردد من ورائه محمود عبد المولى أن الذى حدا بهؤلاء المستشرقين إلى الإنكار هو عدم عثورهم على شئ من تلك الوثائق فى مخلفات الملوك والأمراء ، ويقول حسن إبراهيم : « إن ذلك لا ينهض دليلا على صحة هذا الزعم ، لأنه لا يبعد أن تكون الصور الأصلية لتلك الكتب قد فُقدت لسبب من

(١) المرجع نفسه .

الأسباب (١)»، وإذا كان حسن إبراهيم قد ساق هذا الرد في كتابه (تاريخ الإسلام السياسي) لأول طباعته عام ١٩٣٥ ، فإن المستشرق الاسكوتلاندى (د . م . دنلوب) قد ظفر بأصل الرسالة التى بعث بها الرسول إلى النجاشى ، ونشر صورتها الشمسية (٢) فى مجلة الجمعية الملكية الاسيوية (J R A S) فى يناير ١٩٤٠ ، وأما كتاب هرقل ، فقد ثبت أنه قام بتمزيقه ، وأما كتاب المقوقس فقد عثر على أصله فى كنيسة قرب أخميم بصعيد مصر فى سنة ١٩٠٤ (٣) ، وقد أتبع ذلك جرجى زيدان بثلاث مقالات نشرها بمجلة الهلال فى أعداد أكتوبر ونوفمبر وديسمبر من السنة نفسها ، ونشر محمد حميد الله بحثاً مفصلاً عن صحة أصل هذا المکتوب ، ونشره فى (المجلة العثمانية) بحيدر آباد دكن : ح ٩ ع ٣ يونية ١٩٣٦ (٤) .

وكذلك كتابه عليه السلام إلى كسرى فقد عثر على أصله ، وقد كتب عن ذلك الدكتور صلاح الدين المنجد فى جريدة (الحياة) البيروتية المؤرخة ٢٧-١٢-١٣٨٢ هـ ، (٥) وأعاد المقالة نفسها بمجلة الوعي الباكستانية فى أكتوبر ١٩٦٣ ، ونشر فى أثناء ذلك صورة (٦) هذا الكتاب .

(١) تاريخ الإسلام السياسى : ١-١٥٧ (ط - النهضة المصرية ١٩٦٤) ، وقارن بالبحث الذى نشره بالهندية محمد حميد الله بعنوان (رسول أكرم كى سياسى زندكى) ط - كراتشى : ١٣٧٠ ، وقد تابع محمود عبد المولى الدكتور حسن إبراهيم فى رأيه (انظر : أنظمة المجتمع : ٨٦) .

(٢) أنظر : هذه الصورة بكتاب الوثائق السياسية : ٧٧ .

(٣) أنظر : صورته بكتاب الوثائق السياسية : ١٠٧ .

(٤) أنظر : المرجع السابق : ١٠٦ .

(٥) الموافق : ٢٢-٥-١٩٦٣ .

(٦) أنظر : صورة هذا الكتاب بكتاب الوثائق السياسية : ١١١ .

ولمّا إذن فلم يكن حسن إبراهيم في حاجة للقول « بأن الصورة الأصلية لتلك الكتب قد فُقدت لسبب من الأسباب » ، لأن هذه الرسائل كانت موجودة بالفعل في الوقت الذي شرع فيه في طباعة كتابه ، وكان يمكن له أن يُعدّل من معلوماته في الطباعات التالية ، ولا سيما وأنه لم يفارق الحياة إلا في سنة ١٩٦٥ .

أضف إلى ذلك أنه قد يبدو لنفر من الدارسين « أن حسن إبراهيم قد وفق في الرد على بعض المستشرقين (١) » والحقيقة التي يلتمسها القارئ الذي يقرأ ما وراء الكلمات غير ذلك ، لأن حسن إبراهيم قد أذاع المؤرخين القدامى في جانب من ردوده ، وشكك في صحة الأحاديث النبوية التي رواها الستة الموثوق بهم ، وذلك لأنه يطالعنا بأسلوب أقل ما يوصف به أنه لا يقلّ عن أسلوب المستشرقين تحاملاً ، فكأنه بذلك - وهو الكاتب المسلم - قد أعطى ولاءه للاستشراق ، واتكأ على كلماتهم وصار يرددّها ، واستمع إليه وهو يقول : « أما هرقل فإن الرواية العربية تزعم أنه كان راغباً في الإسلام ، وأنه تحدث في شأن هذا الدين إلى أبي سفيان ، ونفر من قريش كانوا معه حين وصل كتاب النبي محمد (٢) » ، وقوله تعليقاً على ما ذكره الرواة والمؤرخون من أن هرقل قد أجاز دحية الكلبي (سفير الرسول إليه) بمال وكساه - « ومع تسليمنا باحتمال صدق ما في هذا الخبر من الجواذب ، فلا نستبعد أن يكون هرقل قد منح دحية بعض الهدايا ، ولا يعدو أن يكون ذلك ضرباً من ضروب السياسة » .

فاذا جئنا نستطلع حقيقة الرواية العربية التي « تزعم » ، والتي

(١) أنظر : أنظمة المجتمع الإسلامي لمحمد عبد المولى : ٨٦

(٢) أنظر : تاريخ الاسلام السياسي : ١-١٦١ .

« تحتمل الصدق » كما يقول حسن إبراهيم نجد أنها من أوثق المصادر الإسلامية والتاريخية ، فهل بعد صحيح البخارى ، وفتح البارى بشرح البخارى لابن حجر ، وعمدة القارئ بشرح البخارى للعيني ، وتاريخ الطبرى ، وابن هشام ، وطبقات ابن سعد ، وتاريخ يعقوبى ، وتاريخ ابن الأثير ، والسيرة الحلبية ، وفتح المبدى بشرح مختصر الزبيدى ، وشرح الزرقانى على المواهب ، زيادة المستزيد .

عجيب أمر هؤلاء المستشرقين إذا نعى الواحد منهم ، نجد أن أول من يسارع إلى تصديقه ، هم المثقفون العرب ، لأن عقدة النقص تحكمهم ، ويظنون أنه أتى بما لم تأت به الأوائل ، وإن أدنى نظرة لمقولة ولیم میورو هو يردد : « أن عالم محمد الذى كان يفكر فيه ، إنما كان بلاد العرب ، كما أن هذا الدين الجديد لم يهيا إلا لها ، وأن محمداً لم يوجه دعوته منذ بُعث إلى أن مات إلا للعرب دون غيرهم (١) » ، وكذلك لمقولة كيتانى : « أنه يستبعد أن يكون محمد قد تخطى بفكره حدود الجزيرة العربية ، ليدعو أُمم العالم في ذلك الوقت إلى هذا الدين (٢) » .

وسؤال بسيط نطرحه على هذين الرجلين : أشهدا محمد أ واستمعا إليه ، ودخلا إلى قرارة نفسه حتى يصح لهما مثل هذه الدعوى الزائفة التى ادعياها ؟ ، الجواب : كلا . إذن هو التعصب البغيض ، والتجنى على الحقيقة التى يشمئز منها الدوق السليم ، ويبرأ منها النقد النزيه .

(١) أنظر : الخلافة (ترجمة الحربوطل) والأصل الإنجليزى : ٤٣ .

(٢) وانظر : Annali del' islam. Vol. p. 323

القرآن يقول: «وأرسلناك للناس كافة»، ومحمد بن عبد الله يقول: «إن بلالاً أول ثمار الحبشة، وإن صُهيبياً أول ثمار الروم، وسلمان أول ثمار الفرس»، ثم يريد منا بعض مأفوني العقل: أن نُصدّق ميور وأن نصدق كيتاني، وأن نحترم رأييهما الذي لا يعدو أن يكونا قد سلكا فيه على نفسيهما، ولا نصدق كلام ربنا، ونأخذ بقول رسولنا الذي صرح بما لا يدع مجالاً للشك: إن الإسلام ليس مقصوراً على الجنس العربي، بل هو للبشرية جمعاء.

نعم، عندما يقرر المؤرخون: أن الاسكندر المقدوني قد امتدت أفكاره ليعمل على تكوين امبراطورية تشمل العالم كله، نسارع إلى تصديقهم، وعندما نقرر أن محمداً امتدت دعوته تنفيذاً لأمر الله، إلى دعوة الدول والشعوب المجاورة، فإن ذلك يعزّز على التفكير النزيه، والعقل الحر أن يقبله، لا لشيء إلا لأنه صدر من الرسول العربي، الذي غدا غُضّة في حلقهم، وصدق الله: «قل مُوتوا بغيطكم»، ومع هذا التماذي في الباطل، واللجاج في غير الحق نجد من هؤلاء المستشرقين من تدفعه الحقائق الدامغة إلى الاعتراف بالواقع مثل (فني - Finally)، وذلك حيث يقول: قد يميل المؤرخ عن موضوعه، ليتأمل حياة رجل نال سلطة خارقة على عقول أتباعه وأعمالهم، ووضعت عبقريته أساس نظام ديني سياسي دولي مازال يحكم الملايين من البشر من أجناس مختلفة، وصفات متباينة، إن نجاح محمد باعتباره مشرعاً بين أقدم الأمم الآسيوية، وثبات نظمه على مدى الأجيال الطويلة في كل نواحي الهيكل الاجتماعي والإنساني، لدليل على أن ذلك الرجل قد صنعت يد خارقة، وكونه مزيج نادر من الكفايات (١) . . .

موقفنا من المصار الإسلامية (١)

عندما يشكئ بعض الدارسين على شهادات الأجانب ولا سيما المستشرقون منهم في عالم التاريخ أو الاجتماع ، وسواء أكان ذلك في العلوم الدينية ، أم العلوم البحتة ، يجب أن نأخذ ذلك بكثير من الحذر والحيطه ، لأنهم يدسون السم في الدسم ، ويجب أن يكون لدينا معشر الكتاب المسلمين إكبار عام لمعارفنا ، واعتبارها علوماً عالمية ، وليس معنى هذا أنني أدعو إلى التسليم بها تسليمًا مطلقاً نلغى فيه عقولنا ، وأنها قضايا مسلمة لا تقبل التحليل والمناقشة ، كلا ، ولكن واجبتنا أن نفرق بين صنفين من المعارف : فالقرآن الكريم ، والسنة الصحيحة من قول الرسول وفعله تلك قضايا مسلمة لا مجال للتردد فيها ، وبقية المعارف الأخرى من تاريخ وأدب وفلسفة ، وتربية واجتماع وعلوم بحتة ، فهذه المعارف قد صاغ الاستعمار بها عقلية مفكرينا وأبنائنا ، وكونها تكويننا خاصاً جعلهم يستهينون بمقدساتهم ، ولا يشعرون بعمق أصالتها ، وضرورة ولائهم لإسلامهم وأمتهم ، بل انخلعوا عنها نتيجة لحدوث انفصال في شخصيتهم ، ولذلك فهم يرددون كلمات الأجانب بشئ كبير من التقدير ، ويستشهدون بها أكثر مما يستشهدون بالقرآن والحديث والتربية الإسلامية والتاريخ الإسلامي ، ولهذا سادت بين أبنائنا - نتيجة لقراءتهم مؤلفات هؤلاء المفكرين والعلماء - أفكار خاطئة ، بل قد تصل بهم هذه الأفكار إلى حد العداء للإسلام ، وعدم قدرته على معالجة مشاكل الحياة ، ومن ثم لا بد من وضع المؤلفات التي تؤيد اتجاه الإسلام وفلسفته .

(١) سنعود إلى هذا بتوسع في كتابنا : مصادر التشريع الاسلامي

الباب الثاني

الإسلام والمبادئ الدستورية

الفصل الأول

الإسلام وحق المساواة

تمهيد :

غرس الإسلام في المحيط العالمي قواعد للعلاقات الدولية ، ونصب معالم بين جنبات الأرض من قيمه الإنسانية تنطق بالحق والعدالة ، وتنأى بجانبها عن الباطل والظلم ، والأساس الأول من أسس هذه القواعد التي قامت على قدسية الإنسان وتكريمه ، أيا كان لونه أو عنصره ، أو دينه أو وطنه ، أو قومه هو : حق المساواة ، فالناس جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات والمعاهدات إذا اتفقوا علماً وثقافة ، متساوون في تكوينهم ، وأصل خلقتهم ، فلم يُخلق شعب أو جماعة من طين أشرف من الطين الذي خُلِق منه شعب آخر ، أو جماعة أخرى ، وقد أوضح ذلك رسول البشرية ، فقال عليه أفضل الصلاة والسلام : « يا أيها الناس : إن ربكم واحد ، وإن أباكم واحد ، كلكم لآدم ، وآدم من تراب ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم ليس لعربي فضل على عجمي ، ولا لعجمي على عربي ، ولا لأحمر على أبيض ، ولا لأبيض على أحمر فضل إلا بالتقوى » (١) ثم أقرأ قول الله سبحانه : « يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة ، وخلق منها زوجها ، وبث منها رجالاً كثيراً ونساءً » (٢) تجد أن الآية الكريمة والحديث النبوي كلاهما قد أوضح أن البشر جميعاً قد نبثوا من مصدر واحد هو آدم وحواء ، وأن آدم قد خلق من طين ، وبذلك بطلت ادعاءات المدّعين الذين يزعمون أن ثمة تفاضلاً بين أصناف الجنس البشري ، وقد امتدت أبعاد هذه المساواة

(١) أنظر بجملة خطب العرب : ١-١٥٧ ، والبيان والتبيين ، والمقد الفريد ، وتاريخ الطبري ، والكامل لابن الأثير .
(٢) سورة النساء ، الآية : ١ .

إلى مواطن متعددة، حاطها الإسلام بسياج من القوانين والتشريعات^١ وقد التزم فيها بمبدأ المساواة الكاملة بين الناس :

١ - ففي موطن الأصول والتفاخر بالنسب والحسب يقف الإسلام في هذا المجال مُشرعاً وواضعاً لأصول جديدة ، فقد كان العرب في جاهليتهم يتفاخرون بالآباء والجدود ، قال عليه السلام «لأنَّ الله قد أَذْهَبَ عَنْكُمْ نخوة الجاهلية وتعظُّمها بالآباء والأجداد، الناس لأدم وآدم من تراب» (١) ، وقال عمر بن الخطاب هذه الكلمة الماثورة « من قصَّرَ به عمله لم يسرع به نسبه » بل ذهب عمر إلى أبعد من ذلك في أثناء بعثته عن حل لمن سيخلفه ، وهو يوجد بروحه ، فهو لا ينظر إلى أصحاب الأصول وذوى النسب العريق ، ولكنه أخذ بنظرة الإسلام المثلى ، نظرة المساواة فقال : « لو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً لوليته عليكم (٢) » .

ويعقب على ذلك طه حسين بقوله : « سالم (٣) مولى أبي حذيفة لم يكن قرشياً ، بل لم يكن له نسب في العرب ، وإنما جلب صبيّاً من إصطخر ، فأعتقته امرأة من الأنصار كانت تملكه ، وتولى هو ولاء أبي حذيفة من قريش ، وقد كان المسلمون يُقدِّمونه (٤) على أمور دينهم أيام النبي ، فهو كان يؤم المهاجرين في الصلاة ، وفيهم عمر ، أثناء انتظارهم لمقدم النبي على المدينة ، وقد قُتِلَ باليمامة ، في حرب الردة ، في خلافة أبي بكر . .

(١) المصدر السابق : ١-١٥٤ ، وأعجاز القرآن ، والطبرى ، وابن الأثير ، وابن هشام : ٨٧٠-٤ .

(٢) أنظر : الطبرى : ٤-٢٢٧ .

(٣) أنظر : في ترجمة الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر : ٢٠ ، ص ٦ رقم

٣٠٥٢ .

(٤) أنظر : البخارى ومسلم والنسائى والترمذى . .

وما ينبغي أن يؤبه لما قيل من أن سالماً كان قرشياً بالولاء ،
فلو قد عاش واستخلفه عمر لما خرجت الإمامة من قریش ، فهذا كله
كلام لا يستقيم ، ونحن نعلم أن الولاء على ما كان يعقد بين
الموالى من الصلوات ، لم يكن يرفع الموالى إلى طبقة الذين يتولونهم
من الأحرار ، ولم تكن العرب تعرف لسالم نسباً ، وكانوا يقولون
إن سالماً من الصالحين ، لأنهم لم يكونوا يعرفون له أباً بعد أن أُلغى
الإسلام تبني أبي حذيفة إياه .

فقد كان عمر إذن يود لو استخلف على المسلمين رجلاً ليس
من قریش ، بل ليس من العرب إلا بالولاء ، لا يرى في ذلك الصنيع
بأساً - وكان عمر مُصيباً في مذهبه هذا ، موافقاً لأصول الإسلام ،
الذى لا يُفضل أحداً على أحد بالتَّسب والحسب ، وإنما يُفاضل بين
الناس بالكفاية والتقوى وحسن البلاء ، وقد كان سالم نقياً كفياً
حسن البلاء (١) .

٢- وفي موطن اللون والجنس ، فقد أُلح حديث الرسول عليه
السلام السلام إلى ما كان مألوفاً بين العرب من عدم المساواة بسبب
اللون والجنس ، وقد حارب الإسلام هذه النزعة العنصرية ، فهذا
أبو ذر الغفاري يقول لغلامه « يا ابن السوداء » فلما سمع رسول الله
صلى الله عليه وسلم ذلك ، قال له : أتمعيه بأمه ، إنك امرؤ فيك
جاهلية ، ثم قال له : طفّ الصاع ، طفّ الصاع ، ليس لابن
البيضاء على ابن السوداء فضل إلا بالتقوى أو بعمل صالح ، فطأطأ
أبو ذر رأسه لغلامه ، ووضعها على الأرض ، حتى داسه غلامه ، ولم
يطلب إليه الرسول ذلك أو يأمره بشئ من هذا ، ولكنه شعر من

تلقاء نفسه بوخز الضمير ، وأنه يجب أن يفسح المجال للاقتصاص
لثلاث دفعه نفسه الأمانة بالسوء لمثل هذه الفعله مرة ثانية . فكان من
بعد ذلك يخرج مع غلامه ، وعليهما ثياب متشابهة ، لا يفترق فيها
سيد عن مسود ، و كان يعطى لغلامه من نفس طعامه .

إن دساتير العالم تحوى فيما تحوى نصوصاً وقوانين قاطعة
فى المساواة ولكن هذه النصوص فى واد ، والحقيقة فى واد آخر .
ففى جنوب أفريقيا وفى أمريكا وفى غيرهما مآسى تقع كل يوم
بسبب التفرقة فى اللون والجنس ، وستظل قائمة ما لم يؤخذ بروح
الإسلام وقوانينه ، فالإسلام يُقرر المساواة بجميع مستوياتها وصورها
المختلفة التى عرفت فيما بعد اسماً ، وليست حقيقة فى الفقه الدستورى
الحديث .

٣- وفى موطن الصفات والجاه والسلطان ، نجد أن الإسلام
صاحب الشريعة الوحيدة التى استطاعت أن تُحيل قيمها الروحية إلى
أفضل خلق من السلوك الأمثل ، باعتباره واقعاً ملموساً لا مجرد
جمعجة ، وفى خلال المواءمة وإحلال الانسجام بين القيمة وبين
الواقع كان الإسلام متألقاً فى هذه الناحية حيث قضى بعدم
التفرقة بين الأفراد أو الجماعات إلا فى مجال واحد هو مجال
التقوى قال تعالى : « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى ،
وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم (١) » .
وقد روى فى سبب نزول هذه الآية : أن رسول الله صلوات الله
وسلامه عليه قد أمر (بنى بياضة) أن يُزوجوا (أباهند) امرأة منهم

فقالوا : يا رسول الله ، نزوج بناتنا لمواليينا ، فأنزل الله جل شأنه هذه الآية ، قطعاً لدابر التفرقة ، وكَلَوَضْع الأمور في نصابها (١) .

وقد أشارت الآية إلى الحكمة من تعدد الشعوب والقبائل ، وبينت أن ذلك لأجل التعارف والتلاق ، وما يترتب على ذلك من تبادل المعارف والخبرات والخيرات ، والتلاق لا يكون إلا بين متقاربين ، هذا هو قانون المساواة ، أى حيث يوجد تفاوت تكون السيادة والسيطرة ، ويكون الأعلى والأدنى ، وهنا تنعدم المحبة ، وينتشر التباغض ، وهذا مالا يقره الإسلام ولا يرضاه .

وهذا عمر بن الخطاب لا يسمح بتفضيل أحد على أحد مهما اتسع الفارق الاجتماعي ، ومهما كان الأول من عامة الشعب ، وكان الثاني من رؤسائه ، فقد شكاه إليه أحد المصريين من سواد الشعب أن فرسه سبقت فرس محمد بن عمرو بن العاص وإلى مصر ، فأخذته العزة ، فمال بسوطه على المصرى يضربه ويقول له : خذها وأنا ابن الأكرمين .

ولما علم عمرو بذلك خشى أن يشكو المصرى إلى عمر فحبسه زمناً ، ولكن المصرى تمكن من الفرار من سجنه ، وذهب إلى الخليفة عمر يشكو إليه ما لحق به ، واستدعى عمر عمرا وابنه من مصر ، ولما حضرا ، أمر عمر أن يقوم المصرى على مرأى ومسمع من الجميع ، وأن يضرب ابن عمرو ، فضربه حتى أثخنه ، ثم قال للمصرى أجعلها فوق رأس عمرو فوالله لم يفعل ابنه ما فعل إلا اعتماداً على سلطة أبيه .

ثم التفت إلى المصرى ، وقال له : انصرف راشداً فإن رابك

(١) أنظر : تفسير القرطبي : ١٦ - ٣٤٠ .

ريب فاكتب إلى» (١).

٤- وفي موطن العبادة ، نرى صباح مساء مظهراً من أروع مظاهر المساواة بين الناس ، وذلك في أثناء صلاتهم ، وفي أثناء حجهم ، يقف المسلم إلى جانب أخيه المسلم ، المنكب ملاصق للمنكب ، والقبلة واحدة ، والاتجاه واحد ، وقد توجهوا جميعاً بقلوبهم إلى رب واحد ، لافرق بين غني وفقير ، أو عظيم وحقير ، فالجميع «سواسية كأسنان المشط» فيما فرضه عليهم من تكاليف «وأوجبه من واجبات ، وأباحه من مباحات ، ونهى عنه من محظورات ، وندد به من مكروهات ، وبشر به من ثواب وحسن ، وأنذر به من عقاب في الدنيا والآخرة ، حيث سوى بين المسلمين جميعاً في ذلك ، ولم يميز بين شخص وآخر» (٢).

٥- وفي موطن القانون نجد نماذج لا حصر لها ، نسوق منها هذه الأمثلة ، كان جبلة بن الأيهم آخر ملوك غسان قد أسلم ، ولكنه عاد فارتد عن دينه خوف العار والقصاص وذلك أنه كان يطوف بالبيت الحرام ، فوطئ أعرابي إزاره الذي كان يجزر خلفه ، فما كان من جبلة إلا أن لطمه ، فذهب الأعرابي واشتكى إلى عمر ابن الخطاب الذي كان خليفة المسلمين آنذاك ، فأحضر عمر جبلة ، وقال له : ساوخصمك فقال جبلة : كيف أساوى خصمى ، وهو سؤفة ، وأنا ملك ؟ فقال له عمر : إن الإسلام قد سوى بينكما . . ، فقال : أمهلنى حتى الغد ، فلما كان الغد ارتد عن دينه ، وذهب إلى بلاد الروم (٣).

وكان أبو بكر الصديق يقوم في إحدى المرات بتوزيع العطاء

(١) سورة عمر: ١٠٠.

(٢) الدستور القرآنى لعزة دروزة : ٤٠٩.

(٣) أنظر : البلاذرى : ١-١٦١ ، والمعارف لابن قتيبة : ٢١٧ ، ومروج الذهب

للمسعودى : ٢-١٠٩ ، وطبقات ابن سعد : ١-٢٥٦ ، والأغانى : ١٥-١٦٢.

على الناس بصورة متساوية ، فقليل له : يا خليفة رسول الله ، إنك قسمت هذا المال فسويت بين الناس ، فمن الناس أناس لهم فضل وسوابق وقدم ، فلو فضلت أهل السوابق والقدم ، والفضل بفضلهم فقال : أما ما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل فما أعرفني بذلك ، وإنما ذلك شيء ثوابه على الله ، وهذا معاش ، فالأسوة فيه خير من الأثرة ، والذين عملوا لله فأجورهم على الله ، وإنما هذا المال حاضر يأكله البر والفاجر ، وليس ثمناً لأعمالهم (١) .

٦- وفي موطن السيد والمسود ، والرئيس والمرؤس ، نقف على آثار كثيرة نرى فيها صوراً إسلامية رائعة ، فهذا ابن الجوزي يروي عن ابن عباس : أن عمر بن الخطاب قام للحج ، فصنع له صفوان بن أمية طعاماً ، فجاءوا بجفنة يحملها أربعة ، فوضعت بين يدي القوم يأكلون ، وقام الخدم ، فقال عمر : مالي أرى خدامكم لا يأكلون معكم ، أترغبون عنهم ؟ .

فقال سفيان بن عبد الله : لا ، والله يا أمير المؤمنين ، ولكننا نستأثر عليهم ، فغضب عمر غضباً شديداً ، ثم قال : ما لقوم يستأثرون على خدامهم ، فعل الله بهم وفعل ، ثم قال للخدام : اجلسوا فكلوا ، فقعد الخدام يأكلون ، ولم يأكل أمير المؤمنين (٢) .

وهذا الطبري يقول : أصابت الناس في إمارة عمر - رضي الله عنه - سنة جذب بالمدينة وماحولها ، فكانت تسقى إذا ريحت (٣) هراباً كالرماد ، فسمى ذلك العام عام الرمادة ، فآلى عمر ألا يذوق

(١) أنظر : الأحكام السرطانية لأبي يعلى : ٢٢٢ .

(٢) أنظر : سيرة عمر .

(٣) أصابها ريح .

سمناً ولا لبناً ولا لحماً ، حتى يحيى الناس من أول الحيا (١) ، فكان بذلك حتى أحيا الناس من أول الحيا ، فقدمت السوق عكة من سمن ، ووطب (٢) من لبن ، فاشتراهما غلام لعمر بأربعين درهما ، ثم أتى عمر فقال : يا أمير المؤمنين ، قد أبر الله يمينك ، وعظم أجرك ، فلقد قدم السوق وطب من لبن ، وعكة من سمن ، فابتعتكما بأربعين . فقال عمر : أغليت بهما ، فتصدق بهما ، فإني أكره أن أكل إسرافاً ، ثم قال . . كيف يعنيني شأن الرعية إذا لم يمسنى مامسهم (٣) ؟

كان نظام الطبقات يسود العالم قبل بعثة محمد ﷺ لموات الله وسلامه عليه بـ ورة فيها من البشاعة والقسوة ماتقشعر منه الأبدان ، وقد فشا هذا النظام في الحياة الاجتماعية ، وفي الحياة السياسية على السواء ، فالرومان يقسمون الناس إلى أحرار وغير أحرار ، ويعنون بغير الأحرار أربع فئات : الأرقاء ، والمُعْتَقُونَ ، وأنصاف الأحرار ، والأقنان التابعون للأرض (٤) ، وكانت ترفع من شأن الإنسان المفكر ، وتضع من شأن الإنسان العامل بيديه في إحدى المزارع أو الحرف والصناعات ، وكانت هذه الفئة الثانية هي الطبقة العظمى من سواد الشعب ، فثمة سادة وثمة عبيد ، ولم يكتف الفلاسفة السابقون من الإغريق بهذا الوضع ، بل أرادوا أن يقرروه ، وأن يجعلوه قانوناً ، حتى بلغ الأمر بأرسطو أن صاغ نظرية يقسم الناس بحكم طبيعتهم وخلقهم إلى أشرف وعبيد ، أما الأشرف فهم السادة ، وأما العبيد فهم العملة ، ويقولون في مرتبتهم الإنسانية عن الأشرف .

(١) أي المطر .

(٢) مكة والوطب : الإناء المصنوع من الجلد .

(٣) أنظر : الطبري : ٩٨-٤ .

(٤) أنظر : الحفوق الرومانية لمعرف الدواليبي : ٤٦٤ .

ولم تكن الجزيرة العربية أسعد حالا ، بل كان الرق أحد العوامل السائدة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، نتيجة للغارات وللحروب المتوالية ، وكان بابا من أبواب التجارة الرابعة ، فثمة أرقاء يحملون اسم القبيلة بعد عتقهم ، ويُدْعَوْنَ (موالى العتاقة) وليس لهم شئ من الحقوق ، اللهم إلا إذا تميزوا بصفة البطولة والشجاعة كعنبرة العيسى ، وهناك أرقاء قد أنكرتهم القبائل وكانوا يلحقون بهم ، ولكن لا يحملون اسم القبيلة ، ويسمون (موالى التباعة) ، وليس لهم شئ من الحقوق ، وصنف ثالث وهم (الأَقْنان) ويبيعون كالسائمة ويساقون كالأنعام (١) .

فلما جاء الإسلام لم يقر هذه الأوضاع ، فكما حرر الإنسان في فكره وعقيدته ، حرره من عبوديته لنفسه ولغيره ، ومن عبوديته لسادته ، وهذه النزعة العادلة هي القيمة التي احتضنها الحكام والقضاة وطبقوها بين الناس .

ويمكنك أيها المثقف الكريم أن تدرك أية حضارة ، وأية حقوق كفلها الإسلام للناس جميعاً ، وأى مجتمعات ، وأى شعوب يريد لها الإسلام ، إنه يريد مجتمعات متكاتفه ، مترابطة ، قوية بعيدة عن العصبية ، لأن العصبية تعمى الأعين عن الحق ، وتحجب طريق الصواب ، وتؤدي إلى عواقب وخيمة ، ولذلك نهى عنها رسول الله ، فقال : ليس منا من دعا إلى عصبية ، وليس منا من قاتل على عصبية .

وتلك هي الديمقراطية الصحيحة إذا تحدثنا بلغة العصر - قولاً وفعلاً ، أما هذه الديمقراطية الخادعة التي جعلها الغربيون صورة

(١) أنظر : المرجع السابق : ٤٦٤ .

شوهاء: لهم خيرها ، وللشعوب المستضعفة وزرها ، فذلك ليس من الإسلام في شيء .

ولإذا استقام لبعض الدارسين الأجانب أن يمارى بالباطل في سبق هذا التشريع الإسلامي ، بالنسبة للبشرية جمعاء ، فلا نستطيع أن نجد سنداً لكائن من كان في عدم جدة هذا المبدأ بالنسبة للعرب حيث كان يتعارض مع الأعراف القبلية السائدة في العصر الجاهلي من المفارقة بالأعراف والأنساب (١) ، وقد صور الدكتور طه حسين هذه الصورة أجمل تصوير فقال : إن الإسلام قد جاء بقضيتين : أما الثانية فالمساواة بين الناس ، وكان أغبط ما غاظ قريشاً من النبي ودعوته أنه كان يدعوها إلى هذه المساواة ، ولم يكن يُفرّق بين السيد والمسود ، ولا بين الحر والعبد ، ولا بين القوى والضعيف ، ولا بين الغنى والفقر ، وإنما كان يدعو إلى أن يكون الناس جميعاً سوسية كأسنان المشط ، لا يمتاز بعضهم عن بعض ، ولا يستعلي بعضهم على بعض ، وقد سخطت قريش أشد السخط وأعنفه على النبي صلى الله عليه وسلم لما أظهر من ذلك ، حتى لا أكاد أعتقد أنه لو دعاها إلى التوحيد دون أن يعرض للنظام الاجتماعي والاقتصادي ، ودون أن يسوى بين الحر والعبد ، وبين الغنى والفقر ، وبين القوى والضعيف : أقول : لو دعاهم النبي إلى التوحيد وحده دون أن يمس نظامهم الاجتماعي والاقتصادي ، لأجابته كثرتهم في غير مشقة ولا جهد ، أو لأجابه من قريش من أجاب ، وامتنع عليه منها من امتنع دون أن يلقي في ذلك مشقة أو عناء . . ومهما يكن من شيء ، فقد سخطت قريش على النبي الكريم . . لأنه فرض عليها نوعاً من العدل

(١) أنظر : بحثاً في تاريخ نشر العقيدة الإسلامية للسير ترماس أرنولد وذلك ضمن كتابه (الدعوة إلى الإسلام) ترجمة حسن إبراهيم وآخر : ٤٤ .

لا يلائم منافع سادتها وكبرائها (١) .

ولم يبعد طه حسين في مقولته السابقة حين قال إن هذا المبدأ كان من أهم المبادئ التي جذبت كثيراً من الناس ومن الشعوب نحو الإسلام ، فقد سبقه في العالم الحديث إلى تقرير ذلك كثير من المستشرقين ، وهذا السير هـ . ج - ويلز ، يقول : « وثمة عنصر ثالث ، ومصدر من مصادر القوة ، يكمن في إصرار المسلمين على أو مراكزهم (٢) » .

وهذا رسول الله صلوات الله وسلامه عليه يدعو زعماء قريش إلى الإسلام ، فيبأون عليه ذلك ، ويقولون : كيف نجلس إليك يا محمد ، وأنت تجلس إلى مثل بلال الحبشي ، وصهيب الرومي ، وسلمان الفارسي ، وعمار وسواهم من العبيد ؟

اطردهم عنك ونحن نجلس إليك ، ونستمع إلى دعوتك « فرفض رسول الله ، وقال : ما أنا بطارد المؤمنين ، ثم نزل قوله سبحانه : « ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ، ما عليك من حسابهم من شيء ، وما من حسابك عليهم من شيء ، فتطردهم ، فتكون من الظالمين (٣) » .

إن هذه القيمة الإسلامية هي التي مكنت للقضاة وللحكام أن ينسوا بين الخليفة وبين فرد من أفراد الرعية ، فقد اختصم الخليفة المأمون مع رجل من عامة الشعب إلى قاضي بغداد يحيى بن أكثم ، فدخل المأمون إلى مجلس يحيى ، وخلفه خادم يحمل طنفسة ليجلس

(١) أنظر : الفتنة الكبرى : ١-١٠ (ط- دار المعارف بالقاهرة : ١٩٥٩) .

(٢) أنظر : موجز تاريخ العالم : ٢٠٤ ، وقارن بالدعوة إلى الإسلام لأرنولد : ٢٤٥ .

(٣) سورة الأنعام ، الآية : ٥٢ .

عليها الخليفة^١، فلم يرض القاضي أن يخص الخليفة بجلسة لا يجلس مثلها خصمه ، وقال : يا أمير المؤمنين لاتأخذ على صاحبك شرف المجلس دونه ، فدعا المأمون للرجل بطنفسه أخرى ، ومعنى هذا أن الاسلام قد أقر مبدأ مساواة الأفراد أمام القانون (١) .

وبذلك نرى أن الإسلام قد غرس في ميدان العلاقات الدينية والمدنية والدولية بمجتمعاتها الإنسانية مبدأً جديداً (٢) قوامه المساواة بين أبناء البشرية جمعاء في الحقوق والواجبات ، وهذه الصورة من صور العدالة تعد ولا شك جديدة لا بالنسبة للجزيرة العربية التي كان يملؤها الشعور القبلي ، بل تُعد جديدة بالنسبة للعالم أجمع ذلك العالم الذي كانت تملؤه مظاهر التفاخر بالنسب ، والجنس ، والعِجاء والسلطان (٣) ، حتى لفت أنظار بعض المستشرقين المنصفين حديثاً ، فاعتبروه من أهم الأصول والقواعد التي جذبت كثيراً من الأفراد والشعوب إلى الإسلام والمسلمين ، ونستمع إلى (هـ . ج . ويلز - Wails) وهو يقول من عناصر القوة في الدين الإسلامي إصرار المسلمين على أن المؤمنين جميعاً أخوة متساوون تماماً أمام الله والقانون ، مهما اختلفت ألوانهم وأصوبهم ، أو مراكزهم (٤) .

الإسلام والتفاوت :

« لا يفضل إنسان على إنسان إلا بمقدار ما يؤدّيه من خدمات للناس والدين والمجتمع ، ومن هنا فالإسلام لا يحول دون التفاوت في العلم والتقوى وصالح الأعمال ، وعلى هذا الأساس نحمل قوله

(١) أنظر : التشريع الجنائي لعبد القادر عوده : ١٢٧ ط - القاهرة ١٩٤٩ .

(٢) أنظر : هذا الفصل بتوسع في كتابنا (أصول الحكم) .

(٣) أنظر : الدعوة إلى الإسلام للسير توماس أرنولد (ترجمة حسن إبراهيم وآخرين) : ٤٤ .

(٤) أنظر : موجز تاريخ العالم : ٢٠٢ .

سبحانه : « وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ (١) » ، بل امتد هذا التفاوت إلى محيط الأنبياء والرسل ، فقال جل شأنه : « تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض ، منهم من كلم الله ، ورفع بعضهم فوق بعض درجات » (٢) .

فالإسلام في حقيقة أمره لا يرفض هذا التفاوت إذا جرى في مجالات معينة منها العمل الديني ولدنيوي قال سبحانه : « ولكل درجات مما عملوا » (٣) ، ومنها الجهاد ، قال تعالى : « فَضَّلَ اللَّهُ المجاهدين بَأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً . . » (٤) ، ثم يحول الإسلام دون نزعة الحسد ، التي تكون نتيجة ما يتمتع به فرد من الأفراد من أوسع الله في رزقهم ، فقال سبحانه : « وَلَا تَتَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ (٥) » .

المساواة وأهل الذمة :

لقد جعل الإسلام لأهل الذمة ، وهم أهل الكتاب من اليهود والنصارى حقوقاً منذ اللحظة الأولى ، فقال الرسول عليه السلام : « لهم مالنا ، وعليهم ما علينا » ، وقد نعتهم الإسلام بأهل الذمة ، لأنه منحهم عهداً بالحماية ، أي الذمة ، وكفل لهم بمقتضاها حقوقاً في مختلف المجالات ، فمن تأمين لحريتهم الشخصية ، إلى حرية في الرأي وحرية في العقيدة ، إلى حماية الانفس والأموال والأعراض والملكية ، ولا يدخل في نطاق عقد الذمة (٦) مشركو العرب ، فإنه

(١) سورة الزخرف ، الآية : ٣٢ .

(٢) سورة الأنعام ، الآية : ١٦٥ .

(٣) سورة الأنعام ، الآية : ١٣٢ .

(٤) سورة النساء ، الآية : ٩٥ .

(٥) سورة النساء ، الآية : ٢ .

(٦) أنظر : التشريع الاسلامي لغير المسلمين لعبد الله مصطفى المراغي : ٣٠ .

١ لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف ، وذلك قوله تعالى : « اقْتُلُوا
المشركين حيث وجدْتُمُوهم » ، أما مشركو غير العرب من العجم
أو المجوس ، فقد قال عليه السلام : « سُنُّوا بِهِمْ سُنَّةَ أَهْلِ الْكِتَابِ
غَيْرَ نَاكِحِي نِسَائِهِمْ وَلَا آكِلِي ذَبَائِحِهِمْ » .

وبمقتضى عهد الذمة ، أو تلك الحماية التى كفلتها لهم (دار
الإسلام) احْتَرَمَ الإسلام حقهم فى الملكية ، وحقهم أمام القضاء ،
وحقهم فى العيش الكريم ، فهذه امرأة من أهل الكتاب كان لها
بيت صغير ملاصق لأحد المساجد ، وأراد الوالى أن يزيد فى رقعة
المسجد اتساعاً ، فاستولى على منزل هذه المرأة ، وأمر لها بمنزل آخر
فى مقابله أو ينفحها الثمن الذى تطلبه ، ومع أن المصلحة العامة
تبيح ذلك ، إلا أن هذه المرأة الذمية رفضت ذلك العرض ، وذهبت
إلى الخليفة عمر بن عبد العزيز شاكية ، فأمر برد بيعتها إليها ،
وحفظ ملكيتها (١) .

وهذا أحد اليهود يلجأ إلى الخليفة عمر بن الخطاب شاكياً من
أمر لحق به من الإمام على بن أبى طالب ، فلما مكّلاً بين يدى الخليفة
خاطب عمر اليهودى باسمه ، وخاطب علياً بكنيته ، فقال له : يا أبأ
الحسن ، فظهرت أمارات الغضب على وجه الإمام على ، فقال له
عمر : أكرهت أن يكون خصمك يهودياً ، وأن تمثل وإياه أمام القضاء
على قدم المساواة » .

فقال له الإمام على : كلا يا أمير المؤمنين ، ولكننى غضبت لأنك
لم تسوّ بينى وبينه فى التسمية ، حيث فضلتنى عليه ، فخاطبته باسمه
وخاطبتنى بكنيتى ، والكنية ما صدرت بأب أو أم (٢) .

(١) أنظر : رسالة التوحيد للإمام محمد عبده : ١٨٨ (ط-دار المنار-القاهرة ١٩٥٦)

(٢) أنظر : حقوق الإنسان فى الإسلام للدكتور وائى : ٩ .

رد شبهة :

قد يحلو لبعض المستشرقين (١) عن علم أو عن جهل أن يدعى كذباً بأن الإسلام يؤصى بالتباعد عن أهل الكتاب ، ويستشهدون لذلك بقوله سبحانه : « يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض ، ومن يتولهم منكم فإنه منهم ، إن الله لا يهدي القوم الظالمين (٢) » . ولكن هؤلاء المستشرقين لم ينظروا إلى الظروف والملابسات التي نزلت فيها الآيات ، وأسبابها ، فقد عنت الآية أولئك الذين أظهروا الاسلام وأخفوا الكفر ، وهم المنافقون ، فقد كانوا يؤالون المشركين ، ويوقفونهم على عيوب المسلمين وأسرار حياتهم ، فقال تعالى « ومن يتولهم منكم » أو يعاونهم على المسلمين ، « فإنه منهم (٣) » .

(١) أنظر : حضارة الاسلام لجوستاف جرونياوم : ٢٢٨ .

(٢) سورة المائدة، الآية: ١٥١

(٣) أنظر : تفسير القرطبي : ٦-٢١٦ ، وقارن بتفسير الألوسي : ٦-١٥٦ .

الفصل الثاني

الإسلام والحقوق الإنسانية

الحريات العامة :

تعنى الحقوق الإنسانية ، الحريات العامة ، كحرية الدين والرأى والتصرف ، نعم : لقد كان من أهداف الإسلام الكبرى ، وقيمه العظمى ، الحرية ، بل لعلها أعمق قيمه ، فهو يسعى جاهداً لتحرير الإنسان - على مستوى الإنسانية جمعاء - من العبودية ، أيا كان طعمها ولونها ، تحرير الإنسان من عبودية الأصنام والأوثان ، وإخلاص العقيدة لله وحده ، تحرير الإنسان من شهوات النفس ، وغرائز البطن والشهوة والمال ، ليسمو به إلى مصاف الطهارة والخير ، تحرير الإنسان من استعباد أخيه الإنسان على مستوى الدولة الواحدة ، حيث أذل الغنى الفقير ، وعلى مستوى الدول الكبرى حيث أذل القوى منها الضعيف .

والشخصية الإنسانية لا تنمو ولا تتكون إلا مع الحرية حرية الإقامة ، وحرية الانتقال ، وحرية التدين ، وحرية الفكر والرأى وحرية الدولة ، ولذلك كان الإسلام والاستعباد نقيضين لا يجتمعان فليس لإنسان أن يتحكم في غيره ، وليس لدولة أن تستعبد أخرى وليس للدولة أن تتحكم في الناس ، ولكن لها أن تحكم عليهم إن اشتطوا أو تجاوزوا حدودهم ، وتنكبوا جادة الصراط المستقيم ، وحتى العقوبات في الإسلام كانت لا تتجه إلى تقييد الحرية ، لأن التقييد - دائماً - يمنع الحركة ، والحركة هي الحياة ، والإسلام دين الحياة .

وإذا كانت هذه معاني الحرية ، وماتقتضيه من صفات في الحر ، فإن الحرية لا تتصور انطلاقاً من القيود ، والاعتداء على العباد ، بل لا تتصور الحرية إلا مقيدة غير مطلقة ، وأنه لا شيء في هذا الوجود يكون مطلقاً من أى قيد .

والحرية الإنسانية لمتمدنين لا تتصور إلا في مجتمع ، بل لا يتصور الإنسان إلا وهو يعيش في مجتمع سواء أكان مجتمعاً بدوياً في ببداء ، أم كان مجتمعاً حضرياً في حاضرة (١) ، وكذلك الحال بين الدول لا يستقيم أمرها ، ولا تصل إلى غايتها من النضج والتعاون الوثيق إلا إذا سادها قيد القانون ، وحكمتها أصول العلاقات والروابط نعم ، لقد نظر الإسلام إلى الإنسان - في أى وضع من أوضاعه الاجتماعية والدولية - نظرة : تكريم ، وتسويد ، وتأمين ، أما نظرة التكريم فتتضح في قوله سبحانه : « ولقد كرّمنا بني آدم ، وحملناهم في البر والبحر ، ورزقناهم من الطيبات ، وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً » (٢) ، وأما نظرة التسويد فتتضح في تنصيبه خليفة في الأرض ، قال تعالى : « إذ قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض خليفة (٣) » ، وأما نظرة التأمين فتتضح في قول الرسول عليه السلام : كل المسلم على المسلم حرام : دمه ، وماله ، وعرضه (٤) « وقال : لا يحل لمسلم أن يروغ مسلماً (٥) » .

(١) المجتمع الإنساني لأبي زهرة : ٨٥ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٣٦ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٣٠ .

(٤) رواه أبو داود ، وابن ماجه ، أنظر : الجامع الصغير : ١-٩٢ .

(٥) رواه أحمد وأبو داود ، أنظر : الجامع الصغير : ٢-٢٠٤ .

ومن ثم نرى أن الإسلام قد جعل للإنسان حرمة وقداسة أعظم من حرمة الكعبة يتضح ذلك من قول الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، حينما وقف تجاه الكعبة ، وأخذ يخاطبها بقوله : « ما أطيبك ، وأطيب ريحك ، وما أعظمك ، وأعظم حرمتك ، والذي نفس محمد بيده لحرمة المؤمن عند الله أعظم من حرمتك : ماله ودمه (١) » .

وكانت هذه النظرة أساس منحه كافه الحقوق الإنسانية كاملة ، وزاد فحاطه بالرعاية مثنى وثلاث ورباع ، قال سبحانه : « إِنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ ، أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا (٢) » وغرس له سبل السلام ليشيع بين جنبات حياته روح الطمأنينة والمحبة ، وأحل له الطيبات ، وحرم عليه الخبائث ، قال تعالى : « وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ ، وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ ، وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ (٣) » .

الوان الحرية (٤) .

١- الحرية الشخصية : لقد خلق الله الناس أحراراً ، وصدق عمر بن الخطاب حينما قال : لابن العاص : « متى استعبدتم الناس ، وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً » ، وهذه الحرية الشخصية مكفولة للفرد إلى جانب الأضطلاع بمسئوليته ، وذلك ليتحقق الأمن ويسود السلام . فللمجاعة الإسلامية تنظيمات خاصة ، ومسئوليات مختلفة ، ولل فرد فيها وظيفته الاجتماعية ، ومسئوليته الشخصية يتصرف فيها

(١) رواه ابن ماجه .

(٢) سورة المائدة ، الآية : ٣٢ .

(٣) سورة الأعراف ، الآية : ١٥٧ .

(٤) أنظر : كتابنا الفكر الاسلامي : ١٥٦ ، والمجتمع الاسلامي وأصول الحكم : ٦٠ .

تصرف الحاكم الموجه ، كما يسأل عنها مسئولية المقصر في حق نفسه ، وحق من وكل إليه أمرهم ، ويُطالعنا في هذا حديث الرسول وفيه حدّد تبعات كل فرد « كلکم راع ، وکلکم مسئول عن رعیتہ » وبعد هذا التعميم الذى يشعرنا بالالتزام ، يعود الحديث ليفصل بعض الأسس التى تبنى عليها المسئولية ، فيقول ، : « الإمام راع ، وهو مسئول عن رعیتہ ، والرجل راع فى أهله ، وهو مسئول عن رعیتہ ، والمرأة راعية فى بيت زوجها وهى مسئولة عن رعیتہا ، والخادم راع فى مال سيده ، وهو مسئول عن رعیتہ . والوالد راع فى مال ابیه وهو مسئول عن رعیتہ » وليس ثمة أمر يمنح الفرد الاحساس ليعمم المسئولية أكثر من شعوره بالحرية ، وقيمة التبعات الملقاة على عاتقه . ثم عاد فى الأخير ليعم المسئولية كرة ثانية فيقول : « وکلکم راع ، وکلکم مسئول عن رعیتہ (١) » وذلك تأكيداً لعظم المسئولية ، وليست هذه المسئوليات الخمس هى كل شئ إنما هى على سبيل المثال وليست للحصر ، فهناك مسئوليات أخرى لها خطرهما مثل : مسئولية المربين عن تعليم الأجيال ، ومسئولية الأطباء عن المرضى ، والقضاة عن الخصوم ، والحكام عن حسن علاقات الدول ببعضها مع بعض .

وحرية الفرد فى حقيقة أمرها مزدوجة الاتجاه : اتجاه يقف عندما تبدأ حرية الجماعة . واتجاه يسير تحت كنف الجماعة ورعايتها ، قال رسول الله موضحاً إلى أى حد تقف الحرية الفردية ؟ « إن قوما ركبوا فى سفينة فاقتسموا ، فصار لكل رجل منهم موضع ، فنقر رجل منهم موضعه بفأس ، فقالوا له : ماتصنع ؟ قال : هو مكاني أصنع فيه ماأشاء ، فإن أخذوا على يده نجا وكجوا ، وإن تركوه هلك وهلكوا » .

(١) رواه البخارى وأحمد . وانظر شرحاً وافياً له فى كتابنا التربية الدينية ٣ - ٧٨ .

٢- حرية التصرف : إن الإسلام قد شرع الملكية الفردية - إذا جاءت من طريق مشروع ، ومنع الاعتداء عليها ، وكفل لصاحبها حرية التصرف في ملكه ، ما لم يقع منه عدوان على المجتمع ، ولذلك وضعت الشريعة الإسلامية رقابة على (الصغير والسفيه والمجنون) لانهم ليسوا أهلاً للتصرف ، قال تعالى « ولاتؤثروا السفهاء أموالكم (١) » وأمر أن تثمر لهم أموالهم حتى يبلغوا رشدهم « فإن أنستهم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم (٢) » ، ليتصرفوا فيها بمحض إدراحتهم ، ما لم يتعلق بذلك ضرر يلحقه أو يلحق غيره .

« وننتهي من هذا إلى أن الملكية حق ثابت ، وأن حرية الامتلاك ثابتة ، إذا أخذت أسبابها المشروعة ، وأن المالك حر فيما يملك ، لا يمنع من حق انتفاعه بملكه بالوسائل التي لا ضرر فيها لأحد ، وإن وقع ضرر ، مُنعت حريته في التصرف أو الانتفاع ، منعاً للأضرار ، فإن كل ضرر في الإسلام مدفوع ، وأنه لا تنزع الملكية من يده إلا لدفع ضرر مؤكد أو يغلب على الظن وقوعه ، أو لتأكيد مصلحة أكبر من مصلحة المالك في الانتفاع بملكه ، وفي الحالين يجب تعويضه مادام قد كسب الملكية بسبب مشروع لا خبيث فيه (٣) » .

٣- حرية الرأي : إن الإنسان مفتور بطبعه على التعبير عن ذات نفسه بحرية وأصالة ، ولكن إذا استشرى خطر هذا التعبير ، وانحرف عن جادة الصواب إلى الأكاذيب والمفتريات سادت الفوضى ، ووقعت

(١) سورة النساء ، الآية : ٥ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ٦ .

(٣) أنظر ، المجمع الانساني لأبي زهرة : ٨٧ .

الشحناء والبغضاء . لذلك طالب الإسلام بالتزام الحكمة ، وتحكيم العقل والمنطق ، مع التزام الأدب والبعد عن الخشونة وبخاصة مع أهل الكتاب ، قال سبحانه : « أدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتى هى أحسن (١) » .

والحكمة تقضى أن يتأدب الشخص فى أثناء عرض رأيه بآداب الكلمة الطيبة ، والأسلوب المذهب ، والحُجَّة الناصعة ، والنزاهة فى النقد ، ومن ملامح هذا النقد النزية الترحيب بالمعارضة ، وحرية إبداء الرأى فى كل مشكلة تهم العالم الإنسانى ، ويجب ألا يضيق أحد ذرعاً بذلك حتى تتمكن السفينة من الوصول إلى غايتها ، ويتمكن الراكب من ولوج باب الحق . وإبداء الرأى ، والدراسة والعلم بجوانب الموضوع المتحدث عنه ، واجب من ألزم الواجبات ومن ثم فلا ينبغي أن يتحدث شخص عن جهل بموضوع أو فكرة ، قال سبحانه : « وإن كثيراً ليضلون بأهوائهم بغير علم . . (٢) » ، وقال : « ومن الناس من يُجادل فى الله بغير علم ، ولا هدى ولا كتاب منير (٣) » .

« إن ذلك يكون فى الأحكام التكليفية الشرعية لا فى الدراسات الكونية ، فالدراسات الشرعية لا ينبغي المجادلة فيها بغير علم ، لأن أساسها العقل والتشريع ، وفهم العقل للنص ، والإجماع على فهم العقل للنص يجعله حجة قطعية لا سبيل إلى انكارها . أما الأمور الكونية فالأساس فيها النظر الفاحص ، والدراسات العقلية ،

(١) سورة النحل ، الآية : ١٢٥ .

(٢) سورة الأنعام ، الآية : ١٩٩ .

(٣) سورة الحج ، الآية : ٨ .

وقد ينتهى الباحث إلى أمور قطعية ، وما عند بعض الناس ظنون واحتمالات ، يكون عند آخرين يقيناً وتأكيدات ، وأما ضلال بعض الباحثين فى الكون ، وانحرافهم عن الدين فليس منشأً ذلك الدراسة العقلية المستقيمة ، إنما منشؤه انحراف الفكر ابتداءً ، فهو قد درس بقلب غير سليم .

إن حرية الرأى فى الإسلام لا تكون مستقيمة إلا إذا قامت على النظر العلمى القويم ، ويجب ألا يُعلن منها إلا مايقوم الدليل على صحته ، لا ما يكون خيالاً أو ظناً ، وإن الظن لا يُغنى من الحق شيئاً ، ولا يُعلن منها إلا ما يكون فى إعلانه فائدة مؤكدة للناس (١) .

بهذا الأسلوب ، وبهذا المنطق يتجلى وجه الحق ، وتتوثق أواصر المودة ، وتسود روح التعاون والاحترام المتبادل ، وتندثر النظرات الطامعة ، والأفكار الخبيثة .

وحصافة الرأى تقضى بعدم مجادلة الجهلاء ممن أعماهم التعصب أو قصرت أفكارهم عن وعى المسئوليات ، وفهم الواقع ، قال تعالى : « خُذْ الْعَفْوَ ، وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ ، وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ (٢) » . وقال رسول الله : « ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان ، ولا الفاحش ، ولا البذى (٣) » ، وقال : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده . فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان (٤) » .

(١) أنظر المجتمع الإنسانى لأبن زهرة : ٩١ .

(٢) سورة الأعراف ، الآية : ١٩٩ .

(٣) رواه البخارى .

(٤) رواه أحمد ومسلم والأربعة (أى أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه) أنظر :

الجامع الصغير : ٢ - ١٧١ .

وقال : « لا يحقرن أحدكم أن يرى أمراً لله فيه مقال ، فلا يقول فيه ، فيُقال له يوم القيامة : مامنك أن تكون قلت كذا وكذا ؟ فيقول : مخافة الناس . فيقول الله : إيتاي أحق أن تخاف » .

« ولقد كان رسول الله يبايع أصحابه على أن يجهروا بالحق ، وإن كان مُراً ، وعلى ألا يخافوا في الله لومة لائم ، ويحدث رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ، فيقول : « الساكت عن الحق شيطان أخرس » . وقد أوضح القرآن الكريم هذا الموقف فقال : « إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى ، مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ ، أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ ، وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ ، إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا وَأَصْلَحُوا وَبَيَّنَّاهُ فَأُولَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ (١) » .

٤- الحرية الدينية : عندما اعتنق الناس الإسلام منذ منتصف القرن السابع الميلادي ، وأخذوا يدخلون في دين الله أفواجا ، منذ ذلك التاريخ حتى اليوم ، لم يُصادفوا نوعاً من حرية العقيدة ، وإخلاصها لرب السموات والأرض ، كما صادفوا ذلك في الديانة الإسلامية ، وتلك هي الحقيقة الكبرى .

فالشريعة الإسلامية ، هي الشريعة السماوية الوحيدة التي نادى بحرية العقيدة ، حيث تركت لكل إنسان الحرية الكاملة في اعتناق ما يشاء من العقائد السماوية ، وأن يقيم شعائرها ، ويدافع عنها ، ويجهر بها ، ويعمل لها ، ويدعو غيره للدخول فيها .

وليس لكائن من كان أن يُنكر عليه ذلك أو يُكرهه على ترك عقيدته واعتناقه غيرها ، أو منعه من إقامة شعائرها ، وإذاعتها

بين الناس ، وإذا أصاب صاحب عقيدة اضطهاد ، أو أودى بسببها فإن الإسلام يطلب إليه أن يُهاجر إلى بلد آخر تسود فيه حرية العقيدة ، ويتمتع أفرادها بالجهر من القول دون موارد أو خوف .

ذلك لأن الإسلام لا يرى صحة العقيدة إلا إذا جاءت وليدة تفكير حر ، وثمرة اقتناع تام ، ولا يعتبر المكره على اعتناق عقيدة ما مؤمناً بها ، مؤخذاً بأحكامها ، وصدق الله حيث قال : « لا إكراه في الدين (١) » و « أفأنت تُكره الناس حتى يكونوا مؤمنين (٢) » و « قل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ، ومن شاء فليكفر (٣) » .

وقد بلغ الإسلام من الروعة والجلال ، حين منح غير المسلمين حرية العقيدة ، أن تركهم لاعتناق ما يشاءون ، بعد مناقشتهم بالتى هى أحسن ، وبيان وجه الحق لهم ، وتأمينهم على أرواحهم وأموالهم وعبادتهم ، وتمكينهم من إقامة شعائرهم على الوجه الذى اختاروه ، وارتضوه لأنفسهم ، قال سبحانه : « إُدع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى أحسن ، إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله ، وهو أعلم بالمهتدين (٤) » ، وقال « ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتى هى أحسن ، إلا الذين ظلموا منهم ، وقولوا آمنا بالذى أنزل إلينا ، وأنزل إليكم ، وإلهنا وإلهكم واحد ، ونحن له

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٥٦ ، وقيل : إن هذه الآية نزلت حينما حاول بعض الصحابة إكراه أنبياء يهود بنى النضير على الاسلام ، ومنعهم من الخروج مع آبائهم وقت جلائهم عن يثرب .

(٢) سورة يونس ، الآية : ٩٩ .

(٣) سورة الكهف ، الآية : ٢٩ .

(٤) سورة النحل ، الآية : ١٢٥ .

مسلمون (١)» ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من قتل قتيلاً من أهل الذمة لم يرح رائحة الجنة (٢) » ، وقال « من ظلم معاهداً أو أنتقصه أو كلفه فوق طاقتة أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفسه ، فأنا حجيجُه يوم القيامة (٣) » .

وفى هذا المسلك الذى سلكه عمر بن الخطاب عندما عقد معاهدة صلح عام « ١٥ هـ » مع أهل (ايلياء) أروع صور حرية العقيدة فقد أعطاهم فيها حقوق الأمان التى تكفل لهم ممارسة دينهم بكل اطمئنان وقد جاء فيه : « هذا ما أعطى عمر . . . ، أهل ايلياء - بيت المقدس - من الأمان - أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم ، وكنائسهم وصلبانهم وسقيمتهم وبريتهم وسائر ملتهم ، وأنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ، ولا ينتقص منها ولا من حيزها ، ولا من صليبهم ، ولا من شئ من أموالهم ، ولا يُكرهُون على دينهم ، ولا يُضار أحد منهم (٤) » .

وهكذا وسع الإسلام أرباب الديانات الأخرى ، ومنحهم حرية العقيدة يجهرون بها أنى شاءوا وكيف شاءوا ، فلهم ما لنا ، وعليهم ما علينا ، ممتعين بالأمان على أنفسهم وأموالهم وعبادتهم دون أن يجدوا أى تضيق أو غدر أو إكراه .

فالهدف الأسمى من وراء الإقرار القلبي هو اليقين : بأنه لا إله

(١) سورة المائدة ، الآية : ٤٦ .

(٢) أنظر : سنن أبى داود : ٣٣ .

(٣) أنظر : النساء : ١٤ ، وابن حنبل : ١٨٦-٢ .

(٤) جبهة رسائل العرب : ١-١٩٣ نقلًا عن الطبري ٤٠-١٥٩ ، وصبح الأعشى :

حقيق بالعبادة وجدير بالطاعة إلا الله ، ومن ثم تنتفى كل عبودية في الأرض لغير الله ، وتغدو باطلة من أساسها ، والقلب الذى يشعر بعمق هذا الاحساس ، وحلاوة هذا الإيمان يحس منذ اللحظة الأولى بهذا التحرر الحقيقى الذى يخلعه عليه هذا الدين الجديد ، فعندما يشهد وجدانه ، ويعترف يقينه بأنه لا إله إلا الله ويستشعر هذه الشهادة نفسه فى وأعماقه ، يُحس أنه انطلق من كل عبودية تكبله ، أو تنقص من كيانه ، فإنه يلفظ آنذاك من تلقاء ذاته كل عبودية تشرك نفسها فى قلبه بعبودية الله ، ولن يتجه إلى أحد أو شئ أو شهوة أو مادة أو هوى بالعبادة ، لأنها تتنافى مع إخلاصه للعبودية لله ، وعندئذ يُحس بالاستعلاء والتحرر .

ثم إنه بعبوديته لله يستمد قوة يواجه بها الأشخاص والأشياء والأحداث « إياك نعبد وإياك نستعين » وهو يستمدّها من المصدر الأساسى ، والقوة العظمى التى تملك حقيقتها ، والتى تنصرف وحدها فى الكون كله (١) « إن الله سبحانه يُريد الحرية للبشرية ، ولا يريد لها القهر والاستعباد » ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها (٢) « ومن هتارك الإسلام حرية العقيدة للناس ، ولم يرغمهم على اعتناق دين معين ، وإنما يبصر بأحسنها ، ويوضح منهجها وقيمها ، ويرغب فى هذا الأحسن ويحض عليه ، ولكنه لا يُكره أحداً عليه » لا إكراه فى الدين (٣) وقال : « نحن أعلم بما يقولون ، وما أنت عليهم بجبار ، فذكر بالقرآن من يخاف وعيد (٤) » ،

(١) أنظر : النظم الإسلامية لمحمد العربى : ٤٥ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ٩٧ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٦ .

(٤) سورة ق ، الآية : ٤٥ .

وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ (١) » وقال :
فلذلك فادْعُ ، واستقيم كما أمرت ولا تتبع أهواءهم ، وقل آمنتم
بما أنزل الله من كتاب ، وأمرت لأعدل بينكم . الله ربنا وربكم ، لنا
أعمالنا ولكم أعمالكم ، لا حجة بيننا وبينكم ، الله يجمع بيننا وإليه
المصير (٢) .

(١) سورة الكهف ، الآية : ٢٩ .

(٢) سورة الشورى ، الآية : ١٥ .

الفصل الثالث

الإسلام والحقوق السياسية

الإسلام والشورى :

حرص الإسلام منذ العهد الأول لقيام الدولة الإسلامية على العمل بالشورى ، وسار على هديها في جميع أمور الدولة التي تقتضى المشورة وإعمال الرأى ، وقد دعا الإسلام إلى الأخذ بهذا الحق ، لأنه الطريق الصحيح إلى معرفة أصوب الآراء في موضوع ما ، قال عليه السلام : ماتشاور قوم إلا هُتدوا لأرشد أمورهم » ، زفى العمل بهذا المبدأ ما يحفظ حقوق جميع المواطنين السياسية في دار الإسلام ، ويكفل استقامة الحكام ، وحسن سير الأمور ، وبه يتم احترام إرادة المحكومين مسلمين أو ذميين أو مستأمنين ، ويشعرون بوجودهم ، فتطمئن نفوسهم ، ويتعاونون مع الحاكم على خير البلاد .

وفى الحق إن الإسلام قد تُظم الحقوق السياسية بصفة مثالية ، نظمها بين الأفراد وبين المجتمع وبين أهل الذمة ، فهو يؤكّد مشاركة الرعية مع أجهزة الدولة ، ودليل ذلك قوله سبحانه : « وأمرهم شورى بينهم » وقوله : « وشاورهم فى الأمر » وقوله : « كنتم خير أمة أخرجت للناس » ، فإذا تسألنا : ماهى مبررات الخير فىنا ، ولماذا كنا خير أمة ؟ أتانا الجواب فى ذيل الآية ، ليقول : لأنكم « تأمرون بالمعروف ، وتنهون عن المنكر ، وتؤمنون بالله » ، فى هذه الآية ينوط الله سبحانه الدعوة إلى الخير بالأمة المسلمة كلها ، فيجعل على كل عضو فى الجماعة الإسلامية أن يشارك فى هذه المسئولية ، ويمتد نطاق التكليف إليه .

والشورى - إلى هذا - مظهر من مظاهر المساواة ، وحرية
الرأى ، وحرية النقد ، والاعتراف بشخصية الفرد في إطار مصلحة
الجماعة ، وبالشورى تجند الكفايات والمواهب المتنوعة لخدمة
المجتمع في شتى ميادين ، قال ابن تيمية « أمر الله نبيه بالشورى
لتأليف قلوب أصحابه^(١) ، وليقتدوا به من بعده ، وليستخرج
منهم الرأى فيما لم ينزل فيه وحى من أمر الحروب^(٢) »
والأمور الجزئية وغير ذلك^(٣) ، فقد ثبت أنه عليه السلام قد
استشار أصحابه في الأمور المتعلقة بالحروب ، فقد استشارهم في
شان أسرى المشركين بعد غزوة بدر الكبرى ، هل يأخذ منهم
الفدية ، أم يقتلهم ؟ ، ومع هذه المشورة ، فقد عمل الرسول
عليه السلام برأية من الإبقاء عليهم ، وأخذ الفدية منهم ، وقد
نزل قوله سبحانه يعاتبه « ما كان لنبي أن يكون له أسرى ، حتى
يثخن في الأرض ، تريدون عرض الدينا ، والله يريد الآخرة ، والله
عزيز حكيم^(٤) » ، وقد تناول بعض المفسرين كابن كثير ذلك
فقال « اذا صح عزمك بتثبيتنا إياك ، وتسديدنا لك فيما نأبى
وحزبك من أمر دينك ، فامض لما أمرناك به ، سواء وافق ذلك آراء
أصحابك وما أشاروا به عليك أم خالفه^(٥) » ، وفي الحق فإن ذلك

(١) وقد أخذ ابن تيمية هذا الاتجاه عن القرطبي في تفسيره ، وذلك حيث يقول :
« اختلف أهل التأويل في المعنى الذى أراه الله نبيه عليه السلام أن يشاور فيه أصحابه » . أنظر

٤ - ٢٥٠ .

(٢) أخذ ابن تيمية هذا المبدأ عن الزغنى في تفسيره الكشاف : ٢٢٦ (ط -

التجارية بمصر - ١٣٥٤ هـ) .

(٣) السياسة الشرعية : ١٥٨ .

(٤) سورة الأنفال ، الآية : ٦٧ .

(٥) أنظر : تفسير ابن كثير : ١ - ٤٢١ .

العتب من الله لنبيه لم يكن لعدم أخذه برأى الأغلبية ، وإنما لأن رأيهم كان الأصلح في ذلك الحين (١) .

وقال الإمام البخارى : كان الأئمة بعد النبي يستشيرون الأمراء من أهل العلم في الأمور العامة ، ليأخذوا بأسهلها فإذا وضح الكتاب والسنة لم يتعدوهما إلى غيرهما اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم (٢) ، وقد أورد الغزالي في كتابه (إحياء علوم الدين) نماذج عديدة من ألوان المشورة التي وقعت من الرسول - ومن أبى بكر وعمر وغيرهم من الخلفاء (٣) .

وحين دعا الإسلام إلى الأخذ بالشورى ، أمر بها أمراً مؤكداً لم يقيدوها بنظام خاص ، أو طريقة معينة ، وإنما ترك ذلك للجماعة ، ترسمه في هدى الدين ، وفي ضوء ظروفها وتجاربها ودرجة تحضرها ، وجعل لها أن تعدل ، وتغير في ذلك تبعاً لحالات التطور التي تمر بها . واستمع إلى قول أبى بكر حين تولى الخلافة وهو يقول : « أيها الناس إئتني وليت عليكم ولست بخيركم ، فإنني كنت على حق فأعينوني ، وإن كنت على باطل فقوموني .. » (٤) « فإنه يُخطب جميع الطوائف ، ويترك لهم الاشتراك معه في توجيه سياسة الأمة . وقد أخذ النبي صلوات الله وسلامه عليه بمشورة أصحابه في غزوة بدر ، فنزل على رأى الحباب بن المنذر ، وفي غزوة الخندق نزل على رأى سعد بن معاذ ، وسعد بن عباد ، وعلى حد تعبير

(١) أنظر : الإسلام عقيدة وشريعة للشيخ شلتوت : ٣٦٩ .

(٢) أنظر : باب وشاورهم في الأمر .

(٣) أنظر : الإحياء : ٢-٣٤٤ .

(٤) أنظر : جبهة خطب العرب : ١-١٨٠ نقلاً عن العقد الفريد ، والطبري ،

وابن هشام ، وحيون الأخبار ، والكامل لابن الأثير .

طه حسين : « لو أردنا أن نستقصى المواطن التي شاور فيها النبي أصحابه لطلال بنا الحديث ، ولكن في هذه الاحداث اليسيرة التي روينها ما يكفي لإثبات أن الحكم في أيام النبي لم يكن ينزل من السماء في جملته وتفصيله وإنما كان الروحى يوجه النبي وأصحابه إلى مصالحهم العامة والخاصة ، دون أن يحول بينهم وبين هذه الحرية التي تتيح لهم أن يدبروا أمرهم على ما يحبون في حدود الحق والخير والعدل (١) » .

وهذا عمر بن الخطاب يقول وهو بسبيل مشورة المسلمين في الخروج إلى قتال الفرس حينما تجمعوا (بنها وند) ، أبقى في المدينة أم يخرج بنفسه ، حينما استنفره سعد بن أبى وقاص ، « أما بعد ، فإن الله عز وجل قد جمع على الإسلام أهله ، فآلف بين القلوب وجعلهم فيه إخوانا .. وكذلك يحق للمسلمين أن يكونوا ، وأمرهم شورى بينهم ، وبين ذوى الرأى منهم ، فالناس تبع لمن قام بهذا الأمر ، ما اجتمعوا عليه ، ورضوا به ، لزم الناس وكانوا فيه تبعاً لهم (٢) » وأسوق لعمر هذا الموقف الرائع ، يروى الطبرى فيقول : بعثت أم كلثوم بنت علي بن أبى طالب - وكانت زوجة لعمر - إلى ملكة الروم بطيب ومشارب وأحفاش (٣) من أحفاش النساء ، ودسته في البريد ، فأبلغه لها .. وجاءت امرأة هرقل ، وجمعت نساءها ، وقالت : هذه هدية امرأة ملك العرب وبنت نبيهم ، وكاتبته وكافأها ، وأهدت لها ، وفيما أهدت لها عقد فاخر ، فلما انتهى البريد إلى عمر أمر بإمساكه ، ودعا : الصلاة جامعة ، فاجتمعوا ، فصلى بهم ركعتين ، وقال : إنه

(١) أنظر : الفتنة الكبرى : ٢٢-١ .

(٢) أنظر : جبهة خطب العرب : ٢٣٣-١ نقلاً عن الطبرى : ٤-٢٣٧ .

(٣) الأحفاش : أوعية الطيب .

لاخير فى أمر أبرم عن غير شورى من أمورى ، قولوا فى هدية
أهدتها أم كلثوم لامرأة ملك الروم ؟ .

فقال قائلون : هوها بالذى لها ، وليست امرأة الملك بذمة
فتصانع به ، ولا تمد يدك ففتتقيك . وقال آخرون : قد كنا نهدي
الثياب لنسثيب ، ونبعث بها لتباع ، ولنصيب ثمننا . فقال عمر :
ولكن الرسول رسول المسلمين ، والبريد بريدهم ، والمسلمون عظموها
أى أم كلثوم - فى صدرها ، أى فى صدر ملكة الروم - فأمر
بردها إلى بيت المال ، ورد عليها بقدر نفقتها (١) .

وهذه شهادة مستشرق على الرغم من تعصبه على الإسلام والمسلمين
فإن الحقائق الدامغة كثيرا ما ترغم هؤلاء الجاحدين على الاعتراف
بالحقيقة ، حتى لا يسقطوا فى نظر النخبة المثقفة التى تقرأ لهم
يقول الاثب لا مانس اليسوعى المذهب ، فى فصل عقده فى كتابه
(معاوية) بعنوان (البرلمانية عند العرب) : « ونجد معاوية عند
الطبرى ، مع حرصه على سلطانه ، فهو يتشاور مع وزرائه ومع
ولاته فى سورية ، حتى لنظنّ أحيانا أننا نشاهد اجتماعات مجالسنا
البرلمانية المعاصرة ، التى تبدو فيها محادثات المتفاوضين التى
تتسم بالحرية الواسعة ، كما أن وضعهم تجاه الخليفة خال من أى
إكراه ، وقد لحظ المستشرق ولوزن : أنهم كانوا يمارسون التمتع
بحرية كاملة مع الخليفة ، ولم يكونوا يتخلفون عن الجلسات .. (٢) » .

(١) أنظر : تاريخ الطبرى : ٤ - ٢٦٠ .

(٢) أنظر : معاوية : ٥٨ .

الفصل الرابع

الإسلام والحقوق المدنية

١- تقرير البر : لم يقف الإسلام حائلاً بين المسلمين وغير المسلمين من أبناء الدول الأخرى ، حيث أنار الطريق أمامهم لبيان علاقاتهم الاجتماعية ، وقد سارت هذه العلاقات في طريقين : طريق الحرب حين تعتمد هذه الدول غير الإسلامية إلى مناصبة المسلمين العداء ، وقتالهم ، والعمل على إخراجهم من ديارهم ، أو مساندة الغير ومعاونتهم على ذلك ، فالإسلام يأمر بعدم برهؤلاء الحربيين ، والأمر هنا مبعثه حفظ حياة المسلمين ، وحفظ دينهم وأموالهم ، وإذا كان الأمر يتعلق بسياسة الدولة العليا ، فإن أواصر الصلات الاجتماعية ، والروابط الفردية ، يجب أن تخضع لهذا النظام حرصاً على سلامة الدولة الإسلامية .

وطريق السلام حين تكون هذه الدول غير المسلمة في حالة سلام مع الدولة الإسلامية ، فإن الإسلام حينذاك لا يمنع المسلمين من البر بغير المسلمين ، وأن يقسطوا اليهم ، وصدق الله حيث قال : « لا ينهاكم الله عن الدين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم ، أن تبروهم وتقسطوا اليهم ، إن الله يحب المقسطين ، إنما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين ، وأخرجوكم من دياركم ، وظاهروا على إخراجكم أن تولوهم (١) ، ومن يتولهم ، فأولئك هم الظالمون (٢) » ، وقيل إن هذه الآية نزلت في أسماء

(١) أى من يتخذهم أولياء وأحباباً (أنظر : في هذه الآية تفسير ابن عربى) .

(٢) سورة الممتحنة : ٨ - ٩ .

بنت أبى بكر الصديق ، حين سألت مشرع الانسانية الاعظم محمد بن عبد الله : هل تصل أمها ، حين قدمت عليها ، وهى ما تزال مشركة (١) ؟ فقال : « نعم (٢) صلى أمك » .

٢- الميراث والزواج : لقد أحل الإسلام أهل الكتاب منزلة رفيعة ، أولاً من حيث الميراث : فقد جعل الإسلام اختلاف الدين مانعاً من الإرث ، وارتقى إلى التسوية فى الحرمان بين الذمى - يهوديا كان أم نصرانيا - وبين المسلم ، فلا يرث الذمى قريبه المسلم ، ولا يرث المسلم قريبه الذمى (٣) ، وفى هذا التشريع نرى أن الإسلام كان منصفاً كالعهد به ، لأنه سوى بين الطرفين ، وعلى العكس من ذلك التشريع اليهودى مثلاً ، فإنه يبيح للزوج أن يرث زوجته غير اليهودية ، ولا يبيح لها أن ترثه .

ونستمع إلى هذه الوثيقة التاريخية التى ذكرها أبو هلال الصابئ حيث قرر : أن الخليفة المعتضد قد أرسل إلى القاضيين : يوسف بن يعقوب وعبد الحميد بن عبد العزيز يسألهما عن الحال عندهما فى مواريث أهل الملة والذمة ، فكتب اليه يوسف بن يعقوب كتاباً فى مواريث أهل للذمة حكى فيه ما ورد عن الرسول صلوات

(١) وقد روى عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه أن أبا بكر الصديق طلق أمراته الجاهلية ، وهى أم أسماء بنت أبى بكر ، فقدمت عليهم فى المدة التى كانت فيها المهادنة بين رسول الله ، وبين كفار قريش ، فأهدت الأم إلى أبنيتها قرطاً وأشياء أخرى . فكرهت أسماء أن تقبل منها شيئاً ، حتى أتت رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ، فذكرت له ذلك ، فأنزل الله : « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين » أنظر : تفسير القرطبي .

(٢) رواه البخارى وأحمد وسلم أنظر : تفسير ابن كثير : ٤-٣٤٩ .

(٣) أنظر : البخارى : ٩-٣٣٣ ، وأبا داود : ٤-١٨٠ ، والترمذى : ٨-٢٥٧ ، وابن ماجه وأحمد .

الله وسلامه عليه من أنه قال (١) لا يتوارث أهل ملتين (٢) والوصية مثل الميراث في الحكم .

وثانيا - من حيث الزواج والطعام : فقد أباح الإسلام للمسلم أن يتزوج أى امرأة شاء (٣) من نساء أهل الكتاب - اليهود والنصارى - وأن تبقى على دينها ، ولها على زوجها من الحقوق الزوجية ما للمسلمة إلا الميراث ، وقد تزوج عثمان بن عفان من نائلة النصرانية ، وطلحة بن عبيد الله من إحدى اليهوديات ولم ينكر ذلك عليهم أحد من الصحابة .

كذلك أباح للمسلمين الأكل من ذبائحهم ، قال سبحانه : « اليوم أحل لكم الطيبات ، وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم ، وطعامكم حل لهم ، والمحصنات من المؤمنات ، والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتموهن أجورهن محصنين غير مسافحين ، ولا متخذات أخدان ، ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله ، وهو فى الآخرة من الخاسرين (٤) » .

والحياة الزوجية شركة ، ولا يستقيم أمر هذه الشركة إلا إذا قامت على أسس من المودة ، وحسن العشرة ، واحترام كل من

(١) روى هذا الحديث أبو داود : ١٨١-٣ ، وأحمد : ١٥-١٩٠ ، وابن ماجه : ١٦٤-٢ والترمذى .

(٢) أنظر : تحفة الأمراء للصايف : ٢٤٧ ، وقارن بالمغنى : ٢٩٦-٦ ، وبداية المجتهد : ٢٩٦-٢ ، وكشاف القناع : ٦٠١-٢ .

(٣) وفى ذلك يقول الجصاص : أنه لا خلاف بين السلف وفقهاء الأمصار (أى الخلف) إلا شيئاً يروى عن ابن عمر أنه كرهه (أنظر : أحكام القرآن : ٢-٣٢٤) ، وقارن بالروض النضير : ٤-٦٢ والمحلّى : ٩-٤٤٥ ، والمغنى : ٦-٥٨٩ ، والهداية : ٢-٣٧٢ ، - والمهذب : ٢-٤٦ ، وتحفة المحتاج : ٧-٣٢٢ .

(٤) سورة المائدة ، الآية : ٥ .

الشريكين ، وإن دل هذا على شئ فإنما يدل على الساحة الواسعة التي يتمتع بها الدين الإسلامي ، حيث فرض على الرجل المسلم الإيمان بصدق الرسالة المسيحية واليهودية ، والتصديق برسولهما ، ولا يحق له أن يجبر زوجته الكتابية على الإسلام ، وفي المصاهرة والمؤاكلة ، قطع لدابر العداوة والبغضاء ، وإحلال لمبدأ المحبة والوفاء ، والإخلاص في المعاملة .

زواج المسلمة بالكتابي :

لا يحل للمسلمة أن تتزوج من الكتابي باجماع الفقهاء ، فاذا تزوجت به فالزواج باطل (١) ، لان نظرة اليهود والنصارى إلى الإسلام تختلف تماماً عن نظرة المسلمين ، وتنسم بالجحود وعدم التصديق ، فالكتابي لا يؤمن بدين المرأة المسلمة ، بل يعاديه ويكذب رسول هذا الدين ، ومن ثم فإن آتس العقيدة عند كل تختلف ، ويترتب على ذلك اختلاف في المعاملة ، واختلاف في البواعث النفسية التي تسيطر على قلب الكتابي ، وازاء ذلك فإنه لا يبعد أن يطلب إليها تغيير دينها ، وأن الأولاد بالضرورة تابعون للأب في عقيدته ، ولا تملك الأم ردهم ، وفضلا عن ذلك فإن لزوجها عليها حق الطاعة والولاية ، والإسلام الذي رفع من شأن الإسلام والمسلمين لا يجعل لغير المسلم ولاية أو أى نوع من أنواع السيادة على المسلم أو المسلمة ، لهذا كله منع الإسلام هذا الزواج .

٣- التكريم والتفضيل : لقد حسب الإسلام للنيات الخبيثة حسابها ، فسارع إلى هدم الظنون التي قد تساور أصحاب العقائد

(١) أنظر : أحكام القرآن للشافعي : ١ ١٨٩ ، وبدائع الصنائع : ٢٧١-٢ ، والمغنى : ٦-٦٣٤ .

الزائفة ، والالوهام التي قد تسيطر على أفئدة طائفة من المتعصبين من أبناء الأديان الأخرى ، وذلك حينما ادعى اليهود أنهم شعب الله المختار ، وصارت كل طائفة منهم ومن النصارى تكفر الأخرى وتلعنها ، قال سبحانه : « وقالت اليهود والنصارى نحن أبناء الله وأحباؤه ، قل فلم يعذبكم بذنوبكم ، بل أنتم بشر ممن خلق .. (١) » ، ويقول جل شأنه حكاية عنهم : « وقالت اليهود ليست النصارى على شيء ، وقالت النصارى ليست اليهود على شيء وهم يتلون الكتاب ، كذلك قال الذين لا يعملون مثل قولهم (٢) .

وهنا ينقض القرآن هذه الاتفاويل الزائفة ، ويعلن أن الإنسانية جمعاء تشترك في التكريم دون نظر لادنى اعتبار إلا العمل الصالح « بلى ، من أسلم وجهه لله وهو محسن فله أجره عند ربه (٣) » ، وقال سبحانه : « ولقد كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ ، وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ ، فَضَلْنَا هُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا (٤) » ، ومن هذا نرى أن الشريعة الإسلامية تقرر الحقيقة الإنسانية ، وتحدد موقعها من الناس كافة أبيضهم وأسودهم مسلمهم وذميهم ، من نطق بالعربية أو غيرها فالكل من أصل واحد ، وكلهم لآدم وآدم من تراب ، وإن ربهم واحد ، وصدق الله حيث قال : « وإلهكم إله واحد لا إله إلا هو » (٥) .

(١) سورة المائدة ، الآية : ١٨ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١١٣ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ١١٢ .

(٤) سورة الإسراء ، الآية : ٧٠ .

(٥) سورة البقرة ، الآية : ١٦٣ .

٤- علاقات التعاون والمودة : أولاً إن العلاقة القائمة تحت ظلال التعاون والتعارف تعد علاقة إنسانية ، وهى مشروعة بين جميع الناس ، قال جل شأنه : « يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى ، وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم ، إن الله عليم خبير (١) » ، ويقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه : « الخلق كلهم عيال الله ، فأحبهم إلى الله أنفعهم لعياله » ، والله سبحانه يحضنا على أن نعمل على احترام هذا المبدأ بالنسبة لجميع الناس على اختلاف أديانهم وأجناسهم وألوانهم ، فأحب مخلوقاته إليه من يعمل عملاً نافعا لساير خلقه .

وكان أصحاب رسول الله يفهمون أحاديثه على وجهها الصحيح ويقتدون بها ، فقد ذبح أهل عبد الله بن عمرو بن العاص شاة ، فقال لهم : أأهديتم لجارنا اليهودى ؟ قالوا : لا ، قال : ابعثوا إليه منها ، فأنى سمعت رسول يقول : مازال جبريل يوصينى بالجار حتى ظننت أنه سيورثه « ويروى مجاهد (٢) مثل هذا ، فيقول : كنت عند عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وكان له غلام يسلخ شاة ، فقال : يا غلام ، إذا سلخت فابدأ بجارنا اليهودى ، وقال ذلك مرارا ، فقال له : كم تقول هذا ، فقال : إن رسول الله لم يزل يوصينى بالجار حتى خشينا أنه سيورثه (٣) .

ثانيا : أن العلاقة التى مبعثها المودة تعد علاقة اجتماعية ، وهى

(١) سورة الحجرات ، الآية : ١٣ .

(٢) هر أبو الحجاج مجاهد بن جبر ، من كبار التابعين ، وأخذ التفسير عن ابن عباس وكان يتحرى سبب نزول الآيات فى تفسيره (ميزان الاعتدال : ٧٣) .

(٣) أنظر : الحراج لأبى يوسف : ١٢٥ .

مشروعة بقول الله جل وعلا : « لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم ، إن الله يحب المقسطين (١) ».

ومن مقتضيات هذه العلاقة بشقيها الإنساني والاجتماعي ، أن تقوم بين المسلمين ، وغير المسلمين صلات طيبة ، أساسها تبادل المصالح ، واطراد المنافع ، ومن خلال هذا المفهوم لا يدخل معنا الجانب المنهى عنه وهو موالات الكافرين ، « إذ النهى عن موالات الكافرين يقصد به النهى عن محالفتهم ومناصرتهم ضد المسلمين ، كما يقصد به النهى عن الرضى بما هم فيه من كفر ، إذ أن مناصرة الكافرين فيها ضرر بالغ بالكيان الإسلامى ، وإضعاف لقوة الجماعة المؤمنة ، كما أن الرضى بالكفر كفر يحظره الإسلام ويمنعه ، أما الموالات بمعنى المسالمة ، والمعاشرة الجميلة ، والمعاملة بالحسنى والتعاون على البر فهذا مما دعا إليه الإسلام (٢) . وصدق الله حيث قال : « ووصينا الإنسان بوالديه حملته أمه وهنأ على وهن ، وفصاله في عامين ، أن اشكر لى ولوالديك إلى المصير ، وإن جاهداك على تشرك بى ما ليس لك به علم ، فلا تطعهما وصاحبهما فى الدين معروفاً ، واتبع سبيل من أناب إلى .. (٣) » .

حقيقة الموالات المنهى عنها : إذا عمل غير المسلمين على تقويض روح التعاون والبر بعداوتهم للمسلمين ، وإعلانهم الحرب عليهم ،

(١) سورة المتحنة ، الآية : ٨ .

(٢) أنظر : فقه السنة لسيد سابق : مج ٢-٦٠٤ (ط - دار الكتاب العربى بيروت) .

(٣) سورة لقمان ، الآية : ١٤ - ١٥ ، وقيل إنها نزلت فى سعد بن أبى وقاص حين

أسلم ، وحلفت أمه ألا تؤاكله حتى يكفر بمحمد ، (أنظر : فتح القدير : ٣-٣٤٧)

أصبحت مقاطعتهم أمراً دينياً ، وواجباً إسلامياً ، وعملاً سياسياً ،
لأنه لا يعدوا أن يكون معاملة بالمثل ، والقرآن إزاء هذه الحقيقة
يوضح لنا طريقين ، ويرسم لنا خطة كل طريق .

الطريق الأول : طريق الكافرين ، وفيها يقول سبحانه : لا يتخذ
المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين ، ومن يفعل ذلك فليس
من الله في شيء إلا أن تتقوا منهم ثقاةً ، ويحذركم الله نفسه (١)
فقد حذر القرآن من اتخاذ الكافرين أولياء ، لما في ذلك من الخطر
الداهم على سلامة الجماعة الإسلامية .

وقرر أن من يتنكب طريق الصواب ويفعل ذلك ، فهو مقطوع
الصلة بالله ، منبذ من رحابه ، وليس من الله في شيء ، فلا تربطه به
رابطة ، ولا تشفع له شافعة .

وفي حالة الإحساس بالخطر ، والتخوف من عدوانهم وأذاهم ، فإن
الإسلام يعجز لاتباعه الموالات الظاهرة ، تقيةً ومعبراً للسلامة ، ريثما
تنجلي الغمة ، ويتخذ المؤمنون أهبتهم للمواجهة ، ويسفرون عن
واقع أمرهم .

ويزيد القرآن هذه الصورة وضوحاً ، حينما كان رجال من
المسلمين يوالون رجالاً من الكافرين ، لما بينهم من أواصر القرابة ،
وروابط الجوار والمحالفة ، فقال سبحانه : « يا أيها الذين آمنوا
لا تتخذوا بطانة من دونكم ، لا يبالونكم خبالاً ، ودوا ما عنكم ،
قد بدت البغضاء من أفواههم ، وما تخفي صدورهم أكبر ، قد بينا
لكم الآيات إن كنتم تعقلون (٢) » فهذا يكشف القرآن

(١) سورة آل عمران ، الآية : ٢٨ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية : ١١٨ .

سُتِرَ القلوب ، وِهْمَتِكَ مَكْنُونُ الصدور ، وينهى عن اتخاذ هذه البطانة ، لأن طبيعة الإيمان تَأْبَى على المسلم أن يوالى أعداء الله وأعداءه الذين يتربصون به الدوائر ، دون أن تَأْخُذَهُمْ أَدْنَى شَفَقَةٍ ، أو قطرة من رحمة ، ويعود القرآن ليؤكد هذا المعنى فيقول : « لا تجد قوماً يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حادَّ الله ورسوله ، ولو كانوا آبائهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم ، أولئك كتب في قلوبهم الإيمان ، وأيدهم بروح منه (١) » .

والطريق الثانية : طريق المنافقين ، وهم أشد فتكا بالصف الإسلامي ، والجماعة الدينية ، ومن هنا فضح القرآن أمرهم ، فنعتهم بأنهم هم الذين يعرضون عن ولاية المسلمين ، ويركنون إلى ولاية الكفار ، وأشار إلى ظنهم الباطل وزعمهم الخاطئ من أن في ولائهم للكافرين العزة والقوة ، والحقيقة التي لا ريب فيها : أن العزة لله ولرسوله وللمؤمنين .

و كشف القرآن خبيثة نفوسهم الشريرة من أنهم ينتظرون ما يحل بالمسلمين ، فإن كان لهم النصر والغلبة ، قالوا : نحن معكم في الدين والجهاد ، وإن كان للكافرين شيء من النصر ، سارع هذا الطابور الخامس ليعلموا لهم ولائهم ، ويذكروهم بأنهم مهدوا لهم السبيل ، وأبأنوا لهم عن عورات المسلمين ، وأطلعوهم على أسرارهم حتى تم لهم النصر ، ويطلبون مشاركتهم في الغنيمة .

ثم يقرر رب العزة أنه لن يجعل للكافرين على المؤمنين سبيلاً ، ولن يجعل لهم طريقاً للنصر على المسلمين .

٥- رعاية الضعفاء: إن الإسلام يرعى أهل الذمة ويحذب عليهم كما يرعى المسلمين ، فلا يرضى أن يخرج فريق من الناس بالأموال والثروة ، وأن يخرج فريق آخر صفر اليدين ، حتى ولو كان من أهل الكتاب .

(١) فهذا عمر بن الخطاب يرى شيخاً مُسنّاً من اليهود يتكفف الناس ، فما كان منه إلا أن أرسل إلى أمين بيت المال ، وطلب إليه أن يجرى عليه رزقاً مستمراً ، وقال له : انظر إلى هذا ونظرائه ووقفهم حقهم ، فوالله ما أنصفناه بعد أن أكلنا شبيبته ثم نأخذ له عند الهرم . . إنما الصدقات للفقراء والمساكين » وهذا من المساكين من أهل الكتاب ، ووضع عنه الجزية وعن ضربائه (١) .

(ب) وللمسلم أن يعطى صدقته لفقراء الذمة من أهل بلده ، وروى أنه عليه السلام قال : « تصدقوا على أهل الأديان كلها » وقد اعتد أبو حنيفة وصاحبه استناداً إلى هذا الحديث من جواز دفع صدقة الفطر والكفارات إلى أهل الذمة (٢) .

وهذا عمر بن عبد العزيز يكتب إلى عامله بالكوفة أن يعطى أهل الذمة ما بقى من خراج الكوفة ، فيسدد ديونهم ، ويساعد من أراد الزواج منهم ، ثم ختم رسالته بقوله : « قو أهل الذمة ، فإننا لا نريد لهم لسنة ولا سنتين (٣) » ، كما أمر بأن توزع صدقات بني تغلب التي كانت تدين بالمسيحية بين فقرائهم دون ضمها إلى بيت مال المسلمين (٤) .

(١) أنظر : الحراج لأبي يوسف : ١٢٦ .

(٢) أنظر : فقه الزكاة للفرضاوى . ٩٥٦ ، نقل عن ابن رشد في بداية المجتهد : ١-٧٣ .

(٣) أنظر : سيرة عمر بن عبد العزيز لابن عبد الحكم : ٦٧ .

(٤) أنظر : مناقب عمر بن عبد العزيز لابن الجوزى : ٥٢ .

(ج) وعندما يضرب الاسلام الخراج أو الجزية على أهل الكتاب فإنه يفرضها على الغنى القادر بقدر غناه وكسبه ، ويعفى منها : الصبي والمرأة والشيخ والعاجز الذى لا يستطيع الكسب ، والرهبان وأهل الصوامع ، وقد جاء فى عهد خالد بن الوليد لأهل الحيرة « . وجعلت لهم : أيما شيخ ضعف عن العمل ، أو أصابته آفة من الآفات ، أو كان غنيا فافتقر ، وصار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت جزيته ، وقام بيت مال المسلمين بكفالاته والإنفاق عليه هو وعياله . . (١) » . ا

٦- التزاور والدعوات : وللمسلمين أن يستضيفوا أهل الكتاب ، وأن يقبلوا دعوتهم إلى الطعام ، وأن يُبادلوهم الهدايا والزيارات ، وهذا رسول الله يقوم بزيارة جار له من اليهود ، وكان فى حالة احتضار فقال له : لو شهدت أن لا إله إلا الله ، وأنى رسول الله فنظر هذا المريض إلى أبيه ، كأنه يطلب مشورته ، فقال له الأب : « أجب أبا القاسم فشهد بذلك ، ثم أسلم الروح ، فقال صلى الله عليه وسلم ، « الحمد لله الذى أعنتق بى نسمة من النار » ثم قال لأصحابه تولوا أمر أخيكم .

أهل الذمة والوظائف :

كانت الكثرة من أهل الذمة تُعنى بجميع الأعمال الحرة التى تدر عليهم الأرباح الوفيرة كالصيرفة والتجارة ، وامتلاك الضياع ، ونستمع إلى أحد الجغرافيين والرحالة القدى وهو المقدسى ، حيث يقول عن بلاد الشام : « إن أكثر الجهابذة والصياغين والصيارفة الدباغين بهذا الإقليم يهود ، وأكثر الأطباء والكتبة نصارى (٢) » ،

(١) أنظر : الخراج لابن يوسف : ١٧١ ، وقارن بالطبرى على اختلاف فى الرواية .

(٢) أنظر : أحسن التقاسيم : ١٨٣ .

وقد أيد المستشرق ديمومبين هذا الرأي حينما قرر: أن أهل الذمة وقد احتلوا مكانة بارزة في حياة الدولة الأموية ، وكثير عددهم في الدواوين والمصالح (١) « وقد لجأ إلى الاستعانة بهم كثير من رجالات الدولة فهذا أبو موسى الأشعري وإلى العراق يتخذ من أحد اليهود كاتبه حتى أنه فوض إليه الأمر في الشؤون المالية ، ولا يشق بغيره ، ولما تحدث معه أهل العراق في ذلك ، ورفعوا أمره إلى الخليفة عمر بن الخطاب رفض أبو موسى أن ينفذ نصيحة عمر من القيام بعزلة (٢) ، وهذا سمير اليهودي أحد أعوان عبد الملك ابن مروان قد أسند إليه مهمة سبك الدراهم ، حتى أنها نسبت إليه فقييل (الدراهم السميرية) (٣) .

وهذا عضد الدولة البويهى قد أسند الوزارة في بغداد إلى نصر بن هارون - وكان نصرانيا - وأذن له في عمارة البيع والأديرة، وإطلاق الأموال للفقراء من أهل الذمة (٤) كذلك أظهر الخلفاء الفاطميون شعورا وسيعاً بالتسامح مع أهل الذمة واعتمدوا عليهم في تسيير شئون الدولة (٥) .

الفقهاء وأهل الذمة :

لقد عنى علماءنا الأوائل بدراسة أحوال أهل الذمة في جميع الأوضاع ، فهذا الشهاب القراني صاحب كتاب الفروق يقول :

-
- (١) أنظر: النظم الإسلامية لديومبين ٥٦٠
 - (٢) أنظر: نزهة المشتاق ليوسف رزق ١٠٣٠ .
 - (٣) أنظر : كتاب النقود الإسلامية للمقرئ ٣٥٠ .
 - (٤) أنظر : الكامل لابن الأثير : ٨-٢٣٤ .
 - (٥) أنظر : مصر في عصر الدولة الفاطمية لجمال سرور : ٥٦٠ .

أن عقد الذمة يوجب لهم حقوقاً علينا ، لأنهم في جوارنا ، وفي خفارتنا ، وفي ذمة الله تعالى ، وذمة رسوله صلى الله عليه وسلم ، ودين الإسلام ، فمن اعتدى عليهم ولو بكلمة أو غيبة في عرضهم ، أو أى نوع من أنواع الأذية ، أو أعان على ذلك ، فقد ضيع ذمة الله تعالى ، وذمة رسوله الكريم ، وذمة دين الإسلام . ا

وهذا الإمام ابن حزم الظاهري في كتابه (مراتب الإجماع) يقول : إن من كان في الذمة ، وجاء أهل الحرب إلى بلادنا يقصدونه وجب علينا أن نخرج لقتالهم بالكراع والسلاح ، ونموت دون ذلك ، فإن تسليمه ، إهمال لعقد الذمة » ، ولعل من أوسع الفقهاء الذين عرضوا لأهل الذمة الإمام ابن قيم الجوزية في كتابه (أحكام أهل الذمة) الذى يُعد موسوعة في دراسة أحوالهم ، وعلى الرغم من طابع التشدد والتحامل أحياناً على أهل الذمة في الأسلوب الذى توخاه ، إلا أن لذلك بواعثه ، ومع هذا فلم يكن ابن القيم خصماً لهم أو داعياً لمحاربتهم ، ولكنه كان يفصل الأمور ، ويشرح بعض الأحاديث بصورة حازمة يفهم منها عدم التسامح (١) وهو على حق ، « إذا علمنا أن ابن القيم كان يعيش في عصر كثر

(١) من ذلك مثلاً تفصيله لوضع الكنائس ، وأنها على ثلاثة أقسام : قسم لا يجوز هدمه ، وهو ما أنشأه أهل الذمة قبل الإسلام ، أو بعد الإسلام ولكن في بلاد خاصة بهم ، وقسم يجب هدمه وهو ما أنشأه أهل الذمة بعد أخذ بلادهم عنوة ، أما ما كان فيها قبل الفتح فقليل : يجب إزالته ، لأن البلاد صارت ملكاً للمسلمين ، ولا تصلح في بلد قبلتان ، أخذاً بحديث الرسول عليه السلام ، وقيل لا يجب إزالته ، وقسم لا يجب هدمه وهو ما تصلح عليه .

فيه ضروب التعدي من أهل الذمة للمسلمين ، وكان من العسير على أهل دمشق - ومنهم ابن القيم - أن ينسوا ما فعله النصارى يوم غزا المغول مدينتهم سنة ٦٥٨ هـ ، فقد أراقوا الخمر فوق رؤوس المسلمين ، وفي قلب مساجدهم ، وأرغموا المارة وأصحاب الحوانيت على الوقوف لهم ولصليبهم ، وراحوا يهتفون : اليوم انتصر المسيح (١) .

(١) أنظر : السلوك المقرئى : ١-٩٨ (ط كاتريد) .

الفصل الخامس

الإسلام وحق العدل

حقيقة العدل :

كان المسلمون الأوائل نموذجاً يحتذى في تحقيق القيم الروحية من واقع إيمانهم الصحيح الذى يتسم بالبساطة والسماحة ، ورأوا أنه خطة ومنهاجاً ، فإذا حسن السلوك غدا قدوة صالحة تحتذى ، وسيرة تفيض بروائع الأخلاق والأعمال .

فالاسلام ليس عقيدة مجردة أو رهبانية وعكوفاً على العبادة ، وابتعاداً عن الواقع والحياة ، وليس صلة بين الانسان وربه ، وبين الانسان ونفسه ، ولكنه إلى جانب ذلك صلة بين الانسان ومجتمعه وبين الانسان وسائر الأمم ، وبين الدول الإسلامية وغيرها من الدول ومن الزاوية الانسانية الدولية تتضح معايير كثيرة نرى فيها : التعاون والأمانة والوفاء والتسامح والعدل .

والعدل فى حقيقة أمره له أبعاد كثيرة نلمسها فى القول والعمل والمال والحكم والعبادة ، ومعاملة الزوجة والخادم والولد والناس والمجتمع ، وقد تعلق فى العصر العباسى جماعة من الدارسين - لأصول العقيدة والخلافة الاسلامية - بالعدل ، حتى تسموا بأهل العدل ، وهم المعتزلة .

قال ابن القيم : إن الشريعة الإسلامية مبناه وأساسها على الحكم ، ومصالح العباد فى الدنيا والآخرة ، وهى عدل كلها ، ورحمة كلها ، ومصالح كلها ، وحكمة كلها ، فكل مسألة خرجت عن العدل إلى الجور ، وعن الرحمة إلى ضدها ، وعن المصلحة إلى

المفسدة وعن الحكمة إلى العبث ، فليست من الشريعة ، وإن دخلت فيها بالتأويل ، فالشريعة عدل الله بين عباده ورحمته بين خلقه .
وإذا طرقنا أبواب القرآن أو السنة أو حياة الصحابة وغيرها من السابقين الأوائل ، فإننا نقع على نماذج طيبة تعد في ميزان القيم الروحية أعلى درجات العدل ، والوعى لمفهومه ، والمقصود من ورائه ، فهو من حيث جوهره ومعناه : مثل أعلى ، ومن حيث تطبيقه وحامله : نموذج رفيع ، وهنا المدار ، لأن قيمة المثل الأعلى لا تتحقق إلا في العمل به وتطبيقه .

العدل في القرآن : إن العدل - كما أشرت آنفاً - من حيث جوهره ليس قاعدة من قواعد الحكم الإسلامى فقط ، وإنما هو مثل أعلى من حقائق وقيم الإسلام الكبرى التى حض على تحقيقها ، وعلى اشاعتها بين الناس فى ثمان وعشرين آية قال سبحانه : « ولا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ، اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ (١) » ، وقال : « وإذا قُلْتُمْ فاعْدِلُوا ولو كان ذا قُرْبَىٰ (٢) » ، وقال : « فلا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا (٣) » .

فهنا يحارب الله نزعة الهوى والبغضاء ، والميول الشخصية التى قد تنحرف بالإنسان عن جادة الصواب والحق ، وعلى هذه القاعدة من النظرة الموضوعية المستقيمة يترتب استقلال القضاء وهو الميراث العتيق الذى تفخر به الشريعة الإسلامية فى تاريخها الطويل ، قال

(١) سورة المائدة ، الآية : ٨ .
(٢) سورة الأنعام ، الآية : ١٥٦ .
(٣) سورة النساء ، الآية : ١٣٥ .

سبحانه : « إن الله يأمر بالعدل والإحسان ، وإيتاء ذى القربى (١) » .
وقال : « إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا
حكمتكم بين الناس أن تحكموا بالعدل » (٢) . وقال : « وإن
حكمت فاحكم بينهم بالقسط ، إن الله يحب المقسطين (٣) » ، وقال :
« يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله (٤) » .

الرسول والعدل : قالت عائشة رضى الله عنها : كان رسول الله
لا يفضل بعض زوجاته على بعض فى مكثه عندهن فى أثناء القسم ،
ويقول : اللهم هذا قسمى فيما أملك ، فلا تلمنى فيما تملك ولا أملك ،
وفى غزوة بدر الكبرى كان الرسول عليه السلام يمشى بين الصفوف
لتعديلها ، وفى يده قدح ، فمر برجل خارج عن الصف قطعنه فى
بطنه بالقدح ليعتدل ، فقال الرجل وهو سواد بن زمعة : لقد
أوجعتنى يا رسول الله ، وقد بعثك الله بالحق والعدل ، فاستخلص لى
حقى منك ، فقال له الرسول النبى عليه السلام : هذا بطنى فاقصص
منه ، فاعتنقه الرجل ، وقبّل بطنه ، فقال له الرسول ما الذى دفعك
إلى هذا ياسواد ؟ فقال : أحببت أن يكون آخر عهدى بالدنيا هو
ملامسة جلدى لجلدك ، فدعا له رسول الله (٥) .

وهذا رسول الله كرهة الثالثة ورابعة : لاتأخذه فى إحقاق الحق ،
وتنصيب العدالة شفقة ولا هواة ، فقد سرقت امرأة من بنى مخزوم

(١) سورة النمل ، الآية : ٩٠ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ٥٨ .

(٣) سورة المائدة ، الآية : ٤٢ .

(٤) سورة المائدة ، الآية : ٨ .

(٥) سيرة ابن هشام : ٢-١٩٥ ط مكتبة الكليات الأزهرية (١٩٧٤) .

وكبر على أهلها وهم الشرفاء أن تقطع يدها ، فتوسطوا إلى رسول الله ، وقالوا : ومن يجترئ عليه ألا أسامة بن زيد ، حب رسول الله ؟ فكلمه أسامة ، فغضب رسول الله ، وقال : أتشفع في حَكٍّ من حُدود الله تعالى ؟ ، ثم قام فخطب ، وقال : « إنما أهلك الذين قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » (١) .

الصاحبة والعدل : لعل عمر بن الخطاب خير نموذج في العدل ، حتى ضرب به المثل ، فقييل : (عدل عمر) ونذكر طرفاً من عدله ، وهو أكثر من أن يحصى ، قال الأحنف بن قيس : كنت مع عمر بن الخطاب ، فلقى رجل ، فقال له يا أمير المؤمنين ، انصرنى على فلان ، فقد ظلمنى ، فضربه عمر بالدرة ، وقال : تتركون أمير المؤمنين حين يكون فارغاً ، حتى إذا شغل بأمر المسلمين أنيتموه .

فانصرف الرجل حزينا ، وعاد عمر ، فتذكر أنه لم ينصفه ، فطلبه وأعطاه الدرة ، وقال : اضربنى كما ضربتكَ ، فأبى الرجل قائلاً : تركت حقى لله ولك ، فقال له عمر إما إن تتركه لله فقط ، وإما أن تأخذ حَقك . فقال الرجل : تركته لله .

وانصرف عمر إلى منزله ، ونحن معه ، وصلى ركعتين ، ثم جلس ، يقول ، يا بن الخطاب كنت وضيعاً فرفعك الله ، وضالاً

فهذاك الله ، ماتقول : لربك غداً إذا أتيتك ؟ ومكث يحاسب نفسه ،
حتى قلنا : أنه خير أهل الأرض (١) .

وضرب أبو موسى الأشعري (٢) رجلاً بالسوط ، وحلق له شعر
رأسه ، فجمع الرجل شعره وارتحل إلى عمر ، وقال له : إن أبا
موسى ضربني لأنني طالبتك بنصيبي كاملاً في الغنيمة ، ولم أرض بما
قلّ عن نصيبي ، وإنما جلدني ، لأنه يرى أنك لا تقتص منه ،
لمنزلة عندك ، ومكانته في المسلمين .

فتألم عمر مما صنعه الأشعري ، وكتب إليه يقول له : إن فلانا
أخبرني بكذا وكذا ، فإن كنت قد فعلت ما فعلت أمام الناس فاجلس
أمامهم حتى يقتص منك ، وإن كنت قد فعلت ما فعلت ذلك في خلأ
فاقعد في خلأ حتى يقتص منك .

وحمل الرجل الكتاب حتى أعطاه إلى أبي موسى الأشعري بالعراق ،
فاجتمع الناس وطلبوا من الرجل أن يعفو عنه ، فأبى ، فقعد أبو
موسى أمامهم ، وقال للرجل : تقدم فاقتص مني ، عند ذلك هدأت
نفس الرجل ، ورفع رأسه إلى السماء ، وقال : اللهم إني عفوت
عنه (٣) .

وليس أدل على منهج عمر في العدالة من هذه الوثيقة التاريخية
التي بعث بها إلى أبي موسى الأشعري ، يرسم له منهجاً في القضاء

(١) أنظر : أسد الغابة لابن الأثير : ٤-٦١ وسيرة عمر بن الخطاب لابن الجوزي :

١٣٣ .

(٢) كان والياً لعمر على الكوفة بالعراق ،

(٣) أنظر المصدر السابق . ١١٥ .

يعتبر فريداً في نوعه وفذاً في بنوده حتى أنه ترجم إلى كثير من اللغات ، وكان على رأس المترجمين إميل تيان الذي نقله إلى اللغة الفرنسية في كتابه (تاريخ النظم القضائية في العالم الإسلامي) (١) يقول عمر : أما بعد ، فإن القضاء فريضة محكمة ، وسنة متبعة ، فافهم إذا أدلى إليك ، فإنه لا ينفع تكلم بحق لا تفادله ، وآس بين الإثنين في وجهك ومجلسك وعدلك ، حتى لا يطمع شريف في خيفك ، ولا ييأس ضعيف في عدلك (٢) .

وذكر جمهرة من المؤرخين والدارسين على رأسهم ابن قيم الجوزية (٣) ، وابن الأثير (٤) ، أن عمر كان يتحرى اختيار الولاة والعمال ويقول : إن الناس لم يزالوا مستقيمين ما استقامت لهم أئمتهم وهداتهم ، فإذا رتع الإمام رتعوا (٥) ، ويقول : « من استعمل رجلاً لمودة أو قرابة - لا يستعمله إلا لذلك - فقد خان الله ورسوله والمؤمنين (٦) » .

ومما لا شك فيه أن عمر كان يستهدف من وراء هذا التحرى في اختيار الولاة أن يغرس نموذجاً فذاً من العدالة الإسلامية بين الناس

Emile Tayan : Histoire de L'organisation Judiciaire (١)
en pays d'islam—Beyrouth—1938—P.23.

(٢) أنظر : أخبار القضاء لوكيع : ٧١-١ ، وعيون الأخبار : ١-٦٦ والبيان والتبيين : ٢٠-٤٩ ، والكامل للمبرد : ٩ ، والأحكام السلطانية للماوردي : ١١٩ ، ومقدمه ابن خلدون : ١-٨٤ ، والمبسوط للرخسى : ١٦-٦٠ ، وقارن مجموعة الوثائق السياسية - محمد حميد الله : ٣١٦ .

(٣) أنظر . أعلام الموقعين .

(٤) أنظر : أسد الغابة .

(٥) الطبقات الكبرى لابن سعد : ٣-٢١٠ .

(٦) أنظر : سيرة عمر لابن الجوزية : ٩٥ .

فى شتى صورها ، وقد نجح فى ذلك نجاحاً منقطع النظير ، حتى
غدا نموذجاً يُحتذى ، وغدا أغرودة على لسان الشعراء والدارسين العرب
وغير العرب والمسلمين (١) وغير المسلمين (٢) .

وعلى الرغم من هذه الحيلة الشديدة ، وهذه الصرامة المتناهية مع
ولائه (٣) ، فقد كان يخشى أن يكون بالأمصار من تمنعه ظروفه من
أن يلحق بالمدينة ليخبر الخليفة عن ظلم وقع عليه فى نفسه أو ماله ،
ومن ثم عزم على أن يقوم بجولة فى الأمصار ، وقال : « لئن عشت -
إن شاء الله لأسيرن فى الرعية حولا ، فإنى أعلم أن للناس حوائج
تقطع دونى : أما عمالهم فلا يرفعونها إلى ، وأما هم فلا يصلون إلى
فأسير إلى الشام ، فأقيم بها شهرين ثم أسير إلى الجزيرة فأقيم بها
شهرين ، ثم أسير إلى مصر فأقيم بها شهرين ، ثم أسير إلى البحرين
فأقيم بها شهرين ، والله لنعم الحول هذا (٤) » ، ولكن الأجل حال دون
تحقيق هذه الخطة .

وقال عبد الله بن عمر : كان أبى إذا أراد أن ينهى الناس عن
شئ تقدم إلى أهله ، فقال لهم : لا أعلم أحداً منكم وقع فى شئ مما
نهيت عنه إلا ضاعفت له العقوبة (٥) وقال : لقد سمعته ذات مرة
يتحدث إلى وفد جاءه ، وفيه بعض ولاة الأمصار فيقول : إني لم أستعمل
عليكم عمالى ليضربوا أبشاركم ، ويأخذوا أموالكم ، لكنى استعملتهم

(١) أنظر فى ذلك : منهج عمر لمحمد البلتاجى .

(٢) أنظر فى ذلك : الاسلام والعرب لروم لا ندو .

(٣) اقرأ صرامته مع عمرو بن العاص وابنه حينما اعتديا على أحد المصريين .

(٤) أنظر : الطبرى : ٢٠١-٤ ، وسيرة عمر لابن الجوزى : ١٤٩ .

(٥) أنظر : الطبرى : ٢٠٦-٤ (بتصرف) .

ليعلموكم كتاب ربكم ، وسنه نبيكم ، فمن ظلمه عامله بمظلمة فلا إذن له على ، وليرفعها إلى حتى أقصه منه (١) .

العدل والأسرة : لما كانت الأسرة هي اللبنة الأولى في بناء المجتمع ، وفي خلق الرجل الفاضل ، فقد أعنى الإسلام أشد العناية بالعدالة في هذا المجتمع الصغير ، في الزواج حيث قال : « فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةٌ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ (٢) » ، وفي التسوية بين النساء قال سبحانه : « وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ (٣) » ، وفي الطلاق : « الطلاق مرتان : فإمساكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ (٤) » ، وفي التسوية بين الأولاد ولا سيما في حالة الميراث .

ولا يفهم من هذا أن العدل بمعنى المساواة المطلقة ، كلا ، ولكن العدل نسبي ، وبحسب المواقع والأحكام ، لأن التسوية بين الناس جميعاً في حكم الاستحالة ، لاختلاف المواهب والاستعداد والقدرات ، فإذا أنصفت شخصاً ، فيجب تنصفه مع واقع عمله وموقعه وقدراته وحقوقه التي يستحقها في هذا المنصب ، هذا هو التقويم الذي ينبغي أن يرافق العدل .

والعدل في أغلبه ليس نصوصاً مكتوبة أو قوانين مسجلة معلومة ، وهذه القواعد الوضعية وغيرها هي مجرد ضمانات لتساعد في الاقتراب من الحقيقة ، ولكن المهم هو روح القانون ، وهو يحتاج إلى الحكمة وبعد النظر ، هذا ويقودنا إلى السر في إسقاط عمر بن

(١) أنظر : الطبري : ٤-٢٠٣ ، وقارن بالخراج لأبي يرسف : ٦٧ ، والمسنَد لابن حنبل : ١-٢٧٩ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ٣ .

(٣) سورة النساء ، الآية : ١٢٩ .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ٣٢٩ .

الخطاب الحد عن الخادم الذى سرق من بيت سيده ، وعن الرجل الذى سرق من بيت المال ، وعن غلمان حاطب ابن أبي بلتعة عندما سرقوا ناقة رجل من مزينة ، لأنهم جياع ويعقب على هذا ابن القيم ، فيقول : وهذا محض القياس ، ومقتضى قواعد الشرع ، فإن السنة إذا كانت مجاعة وشدة ، غلب على الناس الحاجة والضرورة ، فلا يكاد يسلم السارق من ضرورة تدعوه إلى ما يسد به رمقه ، ويجب على صاحب المال بذل ذلك له مجاناً على الصحيح ، لوجوب المواساة ، وأحياء النفوس ، وهذه شبهة قوية تدرأ القطع عن المحتاج : وهى أقوى من كثير من الشبه التى يذكرها كثير من الفقهاء .

فأين منا شبهة كون المسروق يسرع إليه الفساد ، وكون أصله على الإباحة كالماء ، وشبهة دعوى ملكه بلا بينة . . وغيرها من الشبه البادية الضعف ، لا سيما وهو مأذون له فى مغالبة صاحب المال على أخذ ما يمسك رمقه ، وعام المجاعة يكثر فيه المحاويع والمضطرون ، ولا يتميز المستغنى منهم ، والسارق لغير حاجة من غيره فاشتبه من يجب عليه الحد بمن لا يجب عليه فدرى* (١) .

العدل والظلم : إن الإسلام يفرض على التاجر والبائع والمنتج التزام العدل ، والعدل هنا يقتضى التوازن القويم فى إعطاء كل ذى حق حقه ، قال سبحانه : « وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ (٢) » ، وَيُلِّ لِلْمُطْقَفِينَ ، الذين إذا اكْتَالُوا على الناس يَسْتَوْفُونَ ، وإذا كالوهم أو وزَّوهم يُخْسِرُونَ (٣) » .

(١) أعلام الموقعين : ٣-٣٣ (بتصرف) .

(٢) سورة الأنعام ، الآية : ١٥٢ .

(٣) سورة المطففين ، : الآية ١-٢ .

ومن وحى العدل التزام الأمانة والصدق فلا غش، ولا استغلال
لجهل الآخر ، أو الإدلاء ببيانات كاذبة ، يروى أن رسول الله «مر
على صبرة طعام ، فأدخل يده فتبللت أصابعه ، فقال : ما هذا
يا صاحب الطعام ؟ فقال : يا رسول الله أصابته السماء ، فقال : ألا
جعلته فوق الطعام حتى يراه الناس ، من غشنا فليس منا ، ما أراك
إلا صنعت خيانه في دينك ، وغشا للمسلمين » ، وإذا لجأ أهل
الكتاب إلى القاضى المسلم ليحكم بينهم ، فيجب عليه الحكم بينهم
لقوله سبحانه : « وَأَنْ أَحْكَمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ » ، لان من أول
اختصاصه كف الظلم ، ورد الحق إلى نصابه ، ويقول صاحب
مغنى المحتاج : وهذا كله واجب سواء كان موضوع الدعوى نكاحاً
أم غيره ، وسواء ترفع إلينا أحد الطرفين أم كلاهما (١) .

وفى معاونة الظالم على ظلمه اجتناب لمناهج العدل ، وابتعاد عن
الحق ، قال رسول الله : « انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً » ، فقال رجل :
يا رسول الله أنصره إذا كان مظلوماً أفرأيت إن كان ظالماً كيف
أنصره ؟ قال : تحجزه عن الظلم ، فإن ذلك نصره .

العدل وأهل الكتاب :

إن قواعد العدالة الإسلامية تفرض على المسلم ، وعلى القضاء
الاسلامى إقامة العدل بالقسطاس المستقيم بين الجميع ، لا فرق بين
مسلم وغير مسلم (٢) ، وفى هذا الميدان نستبين التجرد من الهوى ومن

(١) أنظر : مغنى المحتاج : ٣-١٩٥ ، وقارن بتفسير الرازى : ١١-٢٣٥ لأية ،
وأحكام القرآن للشافعى : ٢-٧٦ والمهذب : ٢-٢٧٢ ، وفتح العزيز : ١٠-١١٦ .

(٢) أنظر : الأثم للشافعى : ٢-٢٩٣ ، وفتح العزيز : ١٠-١١٦ ، والمهذب : ٢-
٢٧٣ ، ومغنى المحتاج : ٣-١٩٥ .

الميلول وجعل الحكم خالصاً لذات الحق، مراقبة لله المطلع على السرائر، وخشية من عقابه ، فهذا طعمة بين أبيرق — كان من الذين دخلوا الإسلام رثاء ونفاقا — قد سرق درع جاز له يدعى رفاعه بن زيد، وكان الدرع في جراب دقيق ، فلما مشى بها يسترق الخطا دون أن ينتبه ، أخذ الدقيق ينتشر على طول الطريق من خرق في الجراب ثم ذهب طعمة إلى أحد اليهود وهو لبيد بن سهل وأودعها عنده فالتمس الدرع عند طعمة فحلف كاذباً أنه لم يأخذها، وليس له بها علم، فتركه ، فذهب رفاعه يقص الأثر ، حتى انتهى إلى دار اليهودى فوجدت لديه ، فقال : إن طعمة قد دفعها إليه ، وشهد معه جماعة من اليهود ، فانطلق قوم طعمة إلى رسول الله ، وشهدوا زوراً أن طعمة برئ ، وأن اليهودى هو السارق ، وطلبوا من رسول الله إقامة الحد على اليهودى وتبرئة أبيرق من تهمة السرقة ، وهم رسول الله بمعاينة اليهودى ، فنزلت الآيات الكريمة مبرئة لليهودى ، ومُنَصِّفةً له ، وشرع رسول الله يطلب طعمة لينال ، جزاءه ولكنه هرب إلى مكة ، ثم منها إلى خبير ، وارتد عن الإسلام ، وحدث أن نقب داراً ذات ليلة ليسرق فأنهار عليه الجدار فدق عنقه ومات .

وهاهى ذى الآيات الكريمة التى سردت تلك القصة : « إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ، وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيماً ، وَاسْتَغْفِرِ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُوراً رَحِيماً ، وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَلَجُونَ أَنفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّاناً أَثِيماً ، يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ ، وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ ، إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ ، وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْلَمُونَ مُحِيطاً ، هَآأَنَتُمْ هَؤَلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، فَمَنْ يُجَادِلِ اللَّهَ مِنْهُمْ يَوْمَ

القيامة ، أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا ، وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ
نَفْسَهُ ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا ، وَمَنْ يَكْسِبِ إِثْمًا
فَلْيُكْسِبْهُ عَلَى نَفْسِهِ ، وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا ، وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ
إِثْمًا ، ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا ، فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ، وَلَوْ لَا فَضْلُ
اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ ، لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضْلُوكَ ، وَمَا يُضْلُونَ
إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ، وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ ، وَأَنْزَلْنَا اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ
وَالْحِكْمَةَ ، وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ ، وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا (١) .

وهذا أحد اليهود - وقيل أحد النصارى - يتوجه إلى شريح قاضي
البصرة ، وقد رفع مظلمته ضد الإمام علي بن أبي طالب ، فما
كان من شريح الذي اشتهر بعدالته ، وحصافة رأيه ، إلا أن أنصف
اليهودي من الإمام علي ، وكان خليفة المسلمين آنذاك ، مما أدى إلى إسلام
هذا اليهودي ، وانضمامه إلى صفوف الإمام علي في معاركه ضد
الخوارج ومعاوية (٢) .

لقد اشتهر المسلمون في خلال تاريخهم الطويل ، ولا سيما في
صدر الإسلام بالعدالة والتسامح بين طوائف أهل الكتاب ، وذلك
ما اعترف به جمهرة المستشرقين والباحثين الغربيين ، يقول سير
توماس أرنولد وهو بسبيل الحديث عن فتح المسلمين لبلاد الشام
في عهد عمر بن الخطاب ، وكانت الشام خاضعة للروم : « ولما بلغ
الجيش الإسلامي وادي الأردن وعسكر أبو عبيدة في محل هناك :

(١) سورة النساء ، الآية : ١٠٥ - ١١٢ .

(٢) قد وردت هذه القصة بروايات مختلفة (أنظر : البداية والنهاية لابن كثير : ٨ - ٤ ،
وقارن بالأغاني للأصفهاني : ١٦ - ٣٦) وقارن به :

كتب الأهالى المسيحيون فى هذه البلاد إلى العرب يقولون : يامعشر المسلمين أنتم أحب إلينا من الروم ، وإن كانوا على ديننا ، أنتم أوفى لنا ، وأرأف بنا ، وأكف عن ظلمنا ، وأحسن ولاية علينا .

مقارنة :

فإذا جئنا من بعد ذلك لنقف على حقوق الإنسان التى أعلنها ميثاق هيئة الأمم المتحدة التى أقرها مؤتمر اليونسكو عام ١٩٤٨ فى الإعلان الدولى لحقوق الإنسان ، ثم صادقت عليها هيئة الأمم المتحدة فى العاشر من ديسمبر ١٩٤٨ ، نجد أنها تتناول بسائطلا تصل إلى عشر معشار ما أقرته الشريعة الإسلامية ، فضلا عن أنها سبقت سبقاً لن تلحق فيه ، لأنها من لدن رب العالمين ، وليست من هيئة أو من جماعة مهما حاولت إيجاد التقارب ، ووضع أسس للمساواة ، فستظل متسمة بالنقص اتسام أصحابها ، لأن الكمال لانعرفه إلا لله وحده ، فلقد نادت هيئة الأمم فيما نادت :

- بأن الناس متساوون فى الحقوق والاعتبار .
- كل شخص له الحق فى التمتع بالحقوق التى نص عليها الميثاق من غير تفرقة بجنس أو لغة أو دين .
- لكل إنسان الحق فى الحرية والحياة والأمن .
- لكل إنسان الحق أمام القانون .
- ممنوع استرقاق الإنسان .

إن لفظ الإله 'إله' الذى هو عنوان هذا الدين — مأخوذ من مادة السلام ، والإسلام والسلام يلتقيان فى توفير الطمأنينة والأمن والسكينة للناس ، لانهما يحملان فى كيانهما روح الخير والرحمة ، وصدق

محمد حامل لواء هذه الرسالة حينما قال : «إنما أنا رحمة مهداة » ،
وصديق الله حينما أيد هذه المقولة : فقال ، « وما أرسلنا إلا رحمة
للعالمين (١) » . ومن هنا احترم الإسلام الإنسان وكرمه بغض النظر
عن جنسه ولونه ودينه ولغته ووطنه وقوميته ، ومركزه الاجتماعى .
ومن مظاهر هذا التكريم أن الله خلقه بيديه ، ونفخ فيه من روحه ،
وأسجد له ملائكته ، وسخر له مافى السموات ومافى الأرض جميعا
منه ، وجعله سيداً على هذا الكوكب الأرضى ، واستخلفه فيه
ليقوم بعمارته واصلاحه ، ومن أجل أن يكون هذا التكريم حقيقة
واقعة ، وأسلوباً فى الحياة ، كفّل الإسلام جميع حقوق الإنسان التى أشرنا
إلى جانب منها—وأوجب حمايتها وصيانتها ، ومن هذه الحقوق :

١- حق الحياة : لا يستقيم لفرد أو جماعة أن تعتدى على حياة
إنسان آخر ، إلا إذا استباح لنفسه الاعتداء على الغير بقتل النفس
التي حرم الله قتلها ، أو أن يثير فى الأرض فساداً ، وهنا وجب
القصاص (٢) ووجب الردع ، وأن مرتكب هذه الجريمة الوحشية ،
مع هتكه حرمة الدماء ، وانحطاطه إلى درجة الحيوانية المفترسة ، فهو
قد سن من جنابات المجتمع سنة بشعة تؤدى إلى انقطاع العلاقات
واضطراب الأمن ، ومن هنا جسم الإسلام فعلته النكراء وقال : إن
عليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم الدين . . قال سبحانه :
« من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير
نفس أو فساد فى الأرض ، فكأنما قتل الناس جميعاً (١) » ، وقال :

(١) سورة الأنبياء ، الآية : ١٠٧ .

(٢) أنظر : كتابنا المجتمع الإسلامى والجرائم والعقوبة .

(٣) سورة المائدة ، الآية : ٣٢ .

: « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف بالأنف والأذن بالأذن ، والسن بالسن ، والجروح قصاص . . » (١) .

وقد فتح الإسلام نافذة الخير أمام الإنسان بحفظه على صيانة النفس ، وحماية الذات البشرية ، لأنه يحب السلام ويقدسها ويحجب الناس فيه ، وهو لذلك يرسم الطريقة المثلى لتعيش الإنسانية متجهة إلى غاياتها من الرقي والأمن ، فمن أحيأ نفساً : يعفو أو الحيلولة دون قتل ، أو إنقاذ من هلكة ، فقد سنَّ سُنَّةً حسنة له ثوابها وثواب من عمل بها إلى يوم الدين : قال تعالى : « ومن أحيأها فكأنما أحيأ الناس جميعاً » .

٢- حق المال : للفرد في الإسلام حق امتلاك المال بوجوهه المشروعة ، وله حق صيانته فلا يعتدى عليه مغتصب أو سارق ، أو ناهب ، قال سبحانه : « يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ، إلا أن تكون تجارة عن تراضٍ منكم (٢) » وقال عليه السلام : « من أخذ مال أخيه بيمينه ، أوجب الله له النار ، وحرم عليه الجنة » فقال رجل : وإن كان شيئاً يسيراً يارسول الله ؟ فقال : وإن كان عُوداً من أراك .

٣- حق العرض : يفرض الدين الاسلامي على الأفراد والمجتمع صيانة العروض واحترامها من كل سوء أو عدوان ، ويحرض على حياتتها من أى أذى يمسه بغير حق ، لأن ذلك يغرس الأحقاد والضغائن ويفصم عُرض الاتحاد ، ويقطع الروابط الاجتماعية .

ومن هنا شدد الإسلام النكير على انتهاك أى حق من هذه الحقوق

(١) سورة المائدة ، الآية : ٤٥ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ٢٩ .

الثلاثة أكثر من غيرها ، قال رسول الله في خطبة الوداع : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم ، حرام عليكم كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا . . (١) » . وقال : « . . المسلم أخو المسلم ، لا يظلمه ، ولا يحقره ، ولا يخذله ، التقوى هاهنا — وأشار إلى صدره الشريف — بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم ، كل المسلم على المسلم حرام : دمه وماله وعرضه (٢) » .

إن حقوق الإنسان في الإسلام أكثر من أن تحصى : فله حق الحرية ، وله حق العبادة وحق الفكر ، وحق المهنة التي يمارسها ، وحق الاستفادة من جميع مؤسسات الدولة ، وله حق المأوى ، وله حق الانتقال من مكان إلى آخر دون حرج عليه ، وله حق التعليم ، وحق ابداء الرأي ، وحق الطعام وحق الكسوة وحق الدواء ، والكل في الحقوق سواء .

« إن هذه الحقوق هي التي تمنح الإنسان الانطلاق إلى الآفاق الواسعة ليبلغ كماله ، ويحصل على أرتقائه المقدر له سواء أكان مادياً أو أدبياً ، وأى تفويت أو تنقيص لحق من حقوق الإنسان يعتبر جريمة من الجرائم ، وأعظم مافى هذه الحقوق أنها سبقت جميع المذاهب والمؤسسات يعتبر جريمة من الجرائم ، وأعظم مافى هذه الحقوق أنها سبقت جميع المذاهب والمؤسسات التي تحدثت عن حقوق الإنسان ، وأن الإسلام جعل هذه الحقوق ديناً يتقرب به إلى الله . . (٣)

(١) أنظر : صحيح البخارى بشرح الكرماني : ٨-٢٠١ ، ومختصر صحيح مسلم للمنذرى : ١١٨-١ ، وابن ماجه : ٢-١٠٢٤ ، والبيهقي : ٥-٢٧٤ .

(٢) رواه مسلم وأحمد (أنظر مختصر صحيح مسلم للمنذرى : ٢-٢٣٣ ، وابن ماجه : ١٢٩٨-٢ .

(٣) فقه السنة لسيد سابق : ٢-٦١٢ (بتصرف) .

الباب الثالث

العلاقات والقانون الدولي

الفصل الأول

التحديدات الملزمة

القانون الدولي :

يحدثنا أكثر من واحد ، من رجال القانون الدولي في كتبهم عن ماهية القانون الدولي العام ، فيقول الباحث الفرنسي (بول فوشيل - Fauchille) إن القانون الدولي عبارة عن « مجموعة القواعد التي تحدد حقوق الدول وواجباتها في علاقاتها المتبادلة » ، ويقول (لويس رينو - Renault) : إنه عبارة عن مجموعة قواعد قانونية (١) تتعلق بحقوق وواجبات متبادلة ، وتطبق على العلاقات القائمة بين الدول وغيرها من أشخاص الجماعة الدولية .

وقد وضعت له تعريفات أخرى كثيرة (٢) ، وكلها مهما تنوعت تتضمن الإشارة إلى نوع من العلاقات الناشئة بين جماعات من

(١) ذكر صاحب تاج العروس : أن كلمة قانون رومية : يونانية أو فارسية ، وذكر الفيروز بادى : أنها سريانية ، أنظر : مادة (قن) ، وقارن بدائرة المعارف الإسلامية . ويذكر صاحب لسان العرب في مادة (قن) أن القانون في لغة العرب (مقياس كل شيء) ويذكر المعجم الوسيط : أن القانون مقياس كل شيء وطريقه ، ، وهي رومية وقيل فارسية ، وفي الاصطلاح : أمر كل ينطبق على جميع جزئياته التي نعرف أحكامها منه . والكلمة اليوم اصطلاحات فهي تعني (المدونة) أي مجموعة الأحكام الشرعية كدونة الإمام سحنون ، وتعني (الشرعية) ، وتعني (القاعدة) كما ورد لدى أبي القاسم بن جزي في كتابه (القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية) .

ويذكر الدكتور محمد طلعت : أن القانون يعني مجموعة قواعد تحدد النشاط الحر للأشخاص عن طريق السماح أو المنع أو المنع ، سوا توافرت له صفة الجزاء أم لم تتوافر (أنظر : الأحكام العامة : ١٥٦) .

(٢) أنظر الأحكام العامة لقانون الأمم محمد طلعت الغنيمي فقد أتى قرابة ثلاثين تعريفاً لجمهرة من فقهاء القانون الدولي : ٢٠ وما بعدها .

الناس ، وللتعبير عن هذه الجماعات استعملت كلمات : أمم وشعوب ودول ، بلا تمييز ، مع أن لكل منها معنى خاصاً .

الأمة والدولة :

ولإذا كان القرن التاسع عشر هو عصر الحركات القومية ، فقد كان بطبيعة الحال ، هو عصر فلسفة القوميات ، والذي نقصده من هذه العبارة : أنه كان العصر الذي حاول فيه الكتاب والفلاسفة والمفكرون ، ورجال الاجتماع أن يفسروا معنى (الأمة) ، ويدرسوا العوامل التي تعمل على تكوينها .

فالامة : هي جماعة من الناس متحدة الجنس واللغة والدين والتاريخ تربط أفرادها على طول الزمن الاحساسات المتشابهة ، والمنافع المشتركة والعوامل الاقتصادية .

ونشير هنا إلى أنه عند قيام الدولة الاسلامية بالمدينة ، قد نعتها الرسول عليه السلام بكلمة (الأمة) فقال : « إن المسلمين أمة واحدة من دون الناس (١) » ، وقد دخل تحت مدلول هذا اللفظ (اليهود) والجديد في هذا المبدأ أنه الجذر الأساسي للاعتراف بتكوين (الأمة) للمرة الأولى في تاريخ جزيرة العرب السياسي ، ويعقب على ذلك البروفسور (مونتجومري وات) عميد الدراسات الاسلامية بجامعة أدنبرة ، فيقول : « إن فكرة الأمة كما جاء بها الإسلام هي الفكرة البدئية التي لم يسبق إليها ، ولم تنزل إلى هذا الزمن ينبوعاً لكل فيض يفيض بالايمان ويدفع بالمسلمين إلى (واحدة) في (أمة) واحدة ، تختفي فيها حواجز الأجناس واللغات ، وعصبية النسل والسلالة . . (٢) .

(١) أنظر : كتابنا المجتمع الاسلامي ، وأصول الحكم .

(٢) المرجع نفسه .

أما الدولة : فهي مجتمع ثابت مستقل يملك بقعة معينة من الأرض ، وتعيش في ظل سلطة منظمة مستقلة ذات سيادة ، أو هي شعب منظم خاضع للقانون .

ويحاول رجال الفقه الدستوري أن يخلعوا اليوم على الدولة لباساً آخر « ذلك أن الدولة تتجه حالياً إلى الخضوع لنوع من التنظيم الجديد ، ألا وهو المنظمات الدولية ، ومن ثم فإن كلمتي (سيادة) و (إستقلال) هما تعبيران نسبيان ، وعندما نستعملها لا يمكن أن نقصد من ورائهما أكثر من أن للدولة سلطات كاملة ، ولكنها ليست مطلقة (١) » .

والشعب : نعني به هؤلاء الأفراد الذين يرتبطون سياسياً وقانونياً ، وينظر إليهم - بوصفهم عنصر في تكوين الدولة - على أنهم وحدة ، فكما أن للدولة إقليماً واحداً ، فإن لها شعباً واحداً ، ووحدة شعب الدولة ، وحدة ذات صبغة قانونية ، وليس من اللازم أن تكون وحدة طبيعية ، لأنه يضم عادة أفراداً من أصول مختلفة ، وقد يتكلمون لغات متباينة ، ويدينون بأديان متعددة ، والعلاقة السياسية القانونية التي تربط أفراد الشعب بالدولة هي مانسمية بـ (الجنسية) (٢) .

والإقليم : يعد الإقليم اليوم في عرف القانون الدولي عنصراً مهماً من عناصر تكوين الدولة ، لأنه النطاق الذي تمارس عليه الدولة حقوقها الدستورية ، وبدون هذا الإقليم لا تستطيع الدولة أن تمارس الحقوق أو أن تلتزم بالواجبات التي يقرها القانون الدولي ، ويعني إقليم الدولة : الأرض سواء أكانت برا أم بحراً ، وامتداداً في أفق

(١) أنظر : الأحكام العامة : ٦٤٤ .

(٢) المرجع السابق (يتصرف) : ٦٤٤ .

السماء، وغوصاً في باطن الأرض ، والإقليم هو سند الدولة لاكتساب الأهلية القانونية ، ولا بد أن يكون ثابتاً ومحدداً .

ونشير هنا إلى أن الدولة الإسلامية عند بدء نشوئها في يثرب ، لم يكن عنصر الإقليم عنصراً من عناصر تكوينها ، وظلت الدولة الإسلامية فترة كبيرة من تاريخها الزاهر ، لا تُعنى بإيجاد تخوم وحدود ، كهذه الحدود التي تعينها الشعوب في مفهوماتها المعاصرة ، ولعل الصورة الوحيدة التي أعطت فيها النظرية الإسلامية مدلولاً قانونياً للإقليم ، هي الحرم المكي ، حيث حرمه الله على المشركين ، فلا يقربونه ، ومن ثم فكان لابد من وضع حدود دقيقة ، بحيث لا يتسنى للمشركين أن يتجاوزوها .

بيد أن فكرة الإقليم بدأت تكتسب أهمية منذ العصر العباسي ، بعد أن قسم فقهاء المسلمين العالم إلى دارين : دار الإسلام ، ودار الحرب فقد غدا له مغزى قانوني ، وهو ينتقل بها إلى معنى الأمة أكثر من انطباقه على المدلول الجغرافي ، وإن كانت الدول الإسلامية اليوم تأخذ بمبدأ القانون الدولي والخاص بفكرة الإقليم (١) .

الفقه الإسلامي والقانون الدولي

إذا جئنا إلى الفقه الإسلامي قديماً نستفتيه^[١] عن تعريف للقانون الدولي العام ، فإننا لانجد مثل هذا التعريف ، لأن علماءنا القدامى لم يلتفتوا كثيراً إلى وضع مثل هذا التعريف ، اعتماداً منهم على وجود أصول في القرآن والسنة توضح علاقات المسلمين بغيرهم في حالتَي السلم والحرب ، فلما كان العصر الحديث ، وجدنا أكثر

(١) المرجع نفسه: ٦٥٢ وما بعدها (بتصرف) .

من باحث مسلم وغير مسلم ، يعنى بوضع تعريف لهذا اللون من الأعراف ، فيقول محمد حميد الله الهندي الجنسية في كتابه (سيرة الدولة الإسلامية) « إن القانون الدولى الإسلامى هو الشطر من القانون والأعراف والالتزامات التعاقدية-التي تراعيها الدولة الإسلامية الواقعية - أو القانونية في معاملاتها مع دول أخرى واقعية أو قانونية (١) » .

ويقول مجيد قدروى المغربى الجنسية في كتابه (الحرب والسلام في شريعة الإسلام) : إن المراد من عبارة القانون الدولى الإسلامى « جماع القواعد، وماجرى عليه العمل الإسلامى في علاقته بالشعوب الأخرى (٢) » .

ويقول طلعت الغنيمى المصرى الجنسية في كتابه (الأحكام العامة) : إنه جماع القواعد وماجرى عليه العمل الإسلامى التى يامر بها الإسلام أو يقبلها في العلاقات الدولية (٣) ، ويقول (٤) نجيب أرمنازى في كتابه (الشرع الدولى فى الإسلام): «إنه مجموع القواعد التى فوضها العرف على المسلمين خاصة لتنظيم علاقاتهم بغير المسلمين فى الحرب والسلام ، أفراداً كانوا أم دولاً ، وداخل دار الإسلام وخارجها على حد سواء (٥) » .

(١) The Muslim Conduct of States, lahore : 1953,p.3

War and peace in the law of islam, Baltimore : (٢)

1965, p. 17.

(٣) الأحكام العامة لقانون الأمم : ٣٧ .

(٤) وهناك كتاب الإسلام والقانون الدولى لأحمد رشيد، و(نظرية القانون الدولى الإسلامى) لأدمون رباط ، و(القانون الدولى الإسلامى) للفقهاء الألمانى هافننج .

(٥) Les Principes islamiques et Les Rapports inter—nationaux en Temps de paix et de guerre p,40.

الحضارة الإسلامية والعلاقات الدولية :

إن الحضارة الإسلامية منذ أشرقت على العالم وهي تمد الانسانية والمدنية - في جميع أطراف الأرض ، ولا سيما أورربا خلال العصر الوسيط - بكثير من النظم والمراسيم ، وإذا كان الكثير من هذه القواعد والقوانين قد أغار عليها علماء النهضة في أوروبا وأنكروها أو اعترفوا بها ، فإن الواقع التاريخي يشهد للمسلمين ، بأن الفكر الاسلامي ، كان الجسر الذي عبرت عليه الحضارات القديمة طريقها إلى أوروبا ، ونستمع إلى العالم البلجيكي (Nys Ernest) ، وهو يقول : إن المسلمين قد وضعوا قواعد إنسانية للحرب منذ عصر مبكر ، وهي التي أخذ منها الأسبان أفكارهم الأولى عن أحكام الحرب (١) » ويقول الفقيه الايطالي (Santillans) : « لقد كانت دمشق وبغداد وقرطبة والقاهرة مهابط الثراء ، ومراكز الثقافة ، وفيما بينها تقع أوروبا ملتفة في ظلام العصر الوسيط ، حيث مارس المسلمون نشاطاً تجارياً ملحوظاً ، وصل إلى أقصى الشمال ، والدليل على هذا، هذه العملات الاسلامية الكثيرة التي عثر عليها في السويد ، وعن هذا الطريق - طريق التجارة - مارس المسلمون تأثيرهم على المبادئ القانونية عموماً (٢) » . [7]

بل أكثر من هذا فإن الفقيه الهولندي جروسيوس الذي يعده الغربيون شيخ القانون الدولي قد عاش في أسبانيا فترة كبيرة من

(١) Les Origines ou Droit International, Bruxelles (١)
1894. p. 209.

(٢) اقتبسهُ طلعت الفنمي في كتابه (الأحكام العامة) : ٦٢ .

حياته ، وأكاد أقطع بأنّه وقف على أصول الدُوليات الإسلامية ، وإن كان لم يشر إلى ذلك في شيء من كتاباته .

بواعث العلاقات :

إن الدولة الإسلامية قد انبثقت في العالم منذ منتصف القرن السابع الميلادي ، وكانت تحيط بها القبائل والجماعات المختلفة ، والأمم الكثيرة ، وقد قامت بينها وبين هذه الأمم والجماعات علاقات تتطلب - ولا شك - وضع أصول وقواعد لتحديد مناهج سلوك كل دولة إزاء الثانية ، كهذا الذي نعرفه في صلح الحديبية ، وفي وثيقة الرسول مع اليهود ، وفي مراسلاته للنجاشي وهرقل وعظيم القبط وكسرى ، ومن بعد الرسول عليه السلام تتابعت العلاقات مع الدول الأجنبية ، وقد استتبع ذلك نظماً تعتبر في جوهرها من صلب القانون الدولي ، وقد عبر عنها فقهاء المسلمين باستفاضة تحت عنوان (السير والمغازي) .

والشيء الذي نعيبه على علمائنا المحدثين ، أن تلك المجموعة من (الفقه الدولي الإسلامي) لم تلق حتى اليوم ما هي جديرة به من التقنين ، والتنسيق والمقارنة ، ولا سيما وأن الإسلام قد جاء منذ اللحظة الأولى لقيام دولة عالمية ، قال سبحانه : « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » .

مغالطات مشبوهة :

إذا جاز لبعض الدارسين الأجانب الادعاء بأن طابع القانون الدولي في الإسلام تتسم بروح السيطرة والميل للحرب ، فهذا محض افتراء يكذبه الواقع والتاريخ ، فهل يوم خرج محمد هو وأصحابه

من مكة مهاجرين كان الدافع نزعة الحرب ، وهل عندما كاتب رؤساء وملوك الدول يدعوهم باسم السلام ، فيقول « أَسْلِمَ تسلم يؤتكَ الله أجرك مرتين » هل كان الباعث روح السيطرة وحب الغلبة ، وهل عندما قال الله له « وإن جنحوا للسلم فاجنح لها ، وتوكل على الله » ، كان يُصدر عن ميل للعدوان ؟ اللهم لا .

وإذا سلمنا جدلاً بصحة هذه المقولة ، فإن محمداً لم يفعل ذلك إلا لرد العدوان الذى وقع عليه ، ومن البديهي أنه إذا كانت طبيعة أى مجتمع تقوم على علاقات الحرب والعدوان ، فليس من العدل أو الإنصاف أن يطلب إلى الطرف الثانى أن يُسالم الطرف المعتدى ، ومع ذلك فقد حضَّه الله على الصفح ، فقال سبحانه : « فاصفح الصفح الجميل (١) » وقال : « فاصفح عنهم وقل سلام (٢) » على أن جميع القوانين الدولية ، وفي طبيعتها المبادئ التى أحلها شيخ القانون الدولى الغربى (جروسيوس) الذى وسم كتابه باسم «قانون الحرب والسلام» فقد قرر أن من طبيعة القانون التجاوب مع متطلبات المجتمع ، ويجب أن يطبق بنفس الواقع ، ومن ثم فلا ضير أن يعامل الإسلام الدول الأخرى بما عاملوه به ، وصدق الله حيث قال : « فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم (٣) » ، وفي اعتقادى أنه لا يهم البحث عن سلطة الجزاء وروح السيطرة ، بقدر ما يهمنى وجود قواعد وقيود قد غرسها الإسلام لتنظيم مبادئ العلاقات الدولية ، وقد طبقها المسلمون بدقة متناهية ، كما ستكشف عنها

(١) سورة الحجر ، الآية : ٨٥ .

(٢) سورة الزخرف ، الآية : ٨٩ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ١٩٤ .

جوانب هذه الدراسة ، ويكفى إن أقول أن من طلائع الكتب التي حددت ملامح القانون الدولي كتاب (السير الكبير) و (السير الصغير) لمحمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٩ هـ - ٨٠٤ م ، وهو أسبق من كتاب (قانون الحرب والسلام) لهوجو جروميوس - Grosuis (الفقيه الهولندي المتوفى ١٦٤٥ م بما يقرب من ثمانية قرون ومن كتاب (ريتشارد زوخ - Zouche) القانوني الانجليزي (١٦٦٠ م) ، ذلكم العالمان اللذان يعدهما القانون الأجنبي أنهما شيخا القانون الدولي ورائداه ، وعلى حد تعبير الدكتور محمد طلعت : « يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن النشأة الأولى لعلم القانون الدولي إنما جاءت على يد فقهاء المسلمين .. حتى أنه ليجب على كل منصف أن يقر بأن الفقه الدولي الاسلامي ما هو إلا أحد المصادر التاريخية للقانون الدولي المعاصر ، وقد نوه بذلك جملة من العلماء المنصفين أمثال نيسن وولزي والبارون ذى تابو (١) .

ومن ثم فقد كان من الممكن أن تسهم المبادئ الدولية الإسلامية في تأصيل قواعد القانون الدولي وتشريعاته ، لولا هذه الروح الصليبية التي كانت تدفع طائفة من المؤلفين ورجال السياسة إلى عدم التقارب وهم يعلمون أن أولى نصائح وتوجيهات السيد المسيح كانت الدعوة إلى المحبة والمودة .

بين القانون الوضعي والسمأوى :

لا شك أن ذلك القلم الأعلى الذى عَلِمَ ما كان وما يكون هو أقدر على صياغة القانون أو المنهج التشريعى الذى يناسب البشرية ، ويضبط

(١) أنظر : الأحكام العامة : ١ - ٦٦ (بمصرف) .

العلاقات التى تقوم بين الجماعات الإنسانية ، فهو سبحانه فطر الناس ، ، وخلقهم « فطرة الله التى فطر الناس عليها » ، أما إذا ترك للمخلوق أن يضع هذا القانون فلا شك أنه سيتسم بالقصور والنقص شأن واضعه ، والكمال على وجه الأرض لا نعرفه إلا الله خالق النفوس وبارئها .

الأمر الثانى : إن مناهج القوانين الاسلامية ترى إلى الشمول والعموم ، وتهدف إلى لون من الحضارة فى صورة تتسم بالتنظيم ، وتخطب طالإنسانية جمعاء دون نظر إلى الأصل أو الجنس أو اللون أو اللغة ، أما مناهج القوانين الدولية الوصفية فهى تعتمد الإقليمية ، ولا تنظر إلى الجانب الحضارى ، ولكن يعنىها فى الدرجة الأولى تنظيم العلاقات ، وتوثيق عرى التعامل بصورة ملزمة ، وترى أن المجتمع هو الذى يقوم بوضع القانون وفقاً لظروفه لأن أصحاب هذا الاتجاه يرون أن القانون كامن فى طبيعة الأشياء ، وفى طبيعة العقل البشرى ، وتلك نظرة رومانسية ، أتت بها الثورة الفرنسية فى أعقاب خروجها على مألوف الواقع .

ومن هنا نرى أن مثل هذه الصور التى نعتها أفلاطون والفارابى باسم (المدينة الفاضلة) ، وأراء (أهل المدينة الفاضلة) ، ماهى إلا صورة رومانسية ، لا تعجى الواقع ، وأن مثل هذه الدعوى من أن القانون كامن فى طبيعة الأشياء قد تصدق لدى بعض الناس ، وقد لا تصدق لدى آخرين ، لأن هذا يتوقف على مدى الشعور بالتضامن والتعايش ، والاحساس القوى بضرورة خلق قواعد وأصول تنظيم الجماعات ، وتقرر مبادئ العلاقات ، لتحقيق الخير المشترك .

نعم ، أن للعقل البشرى القدرة على الاستنباط والقدرة على التخطيط ، ولكنه يحتاج مع هذا إلى التوجيه الإلهي ، وإلا لما أرسل الله الرسل ، وتلك قضية خاض فيها رجال الفرق الإسلامية من معتزلة وسنة وأشعرية ، ولا مجال لذكرها هنا (١) .

الغرض من القانون :

والغرض من القانون الدولي العام ، ارتقاء الدول المختلفة في ظل السلام ، ومقاومة كل خروج على الالتزامات الأدبية التي تقضى على الإنسانية ، ومن مباحثة بيان العناصر المكونة للدول ، وكيفية تأسيسها ، وأسباب زوالها ، وبيان حقوقها وواجباتها وعلاقاتها ، والمعاهدات التي تعقد ، والمنازعات التي تقع فيما بينها ، وحلها بالطرق السليمة أو بالقوة الحربية .

أساس القانون الدولي :

لن أدخل في تبين أساس هذا القانون ، هل هو : الدين المسيحي ، أم المنفعة ، أم الموازنة السياسية - أي تعادل القوى في الدول العظمى - أم مبدأ الجنسيات ، ذلك لأن الدين الاسلامي ، قد أتى بالمبادئ الاولى للقانون الدولي العام في ثنايا مواد الدستور السماوي - وصدق الله حيث قال : « ونزلنا عليك الكتاب تبيناً لكل شيء (٢) » فأوضح سبحانه في أكثر من آية ، وأكثر من موطن بأنها مركوزة في طبع الإنسان ، وميله إلى الاجتماع ، وشوقه إلى الأخذ والاستيلاء (٣) ،

(١) أنظر : الفرق الإسلامية لعبد الرحمن بدوي ، والملل والنحل للشهرستاني ، وفجر الاسلام لأحمد أمين .

(٢) سورة النحل ، الآية : ٨٩ .

(٣) أنظر : مقالاً لنا بمجلة الحسنى المنبرية في تعريف الأمة والدولة : بتاريخ ٣ شوال

وقد حاول فقهاء الشريعة الإسلامية تقنين حقوق الإنسان وواجباته وفقاً للكتاب والسنة .

الحقوق والواجبات *

الحق في اللغة : له معان كثيرة (١) ، فإذا كان الفعل حق - بضم الحاء - فمعناه اليقين ، وإذا كان الفعل حق - بكسر الحاء - فمعناه الثبوت والوجوب ، قال سبحانه : « لقد حقّ القول على أكثرهم » والحقُّ لغة ضد الباطل ، فعناصر الحق إذن : يمكن حصرها في الثبوت والوجوب والاختصاص والاستثثار والحماية أيّا كان ، مصدرها .

والحق في الشريعة الإسلامية (٢) هو المصلحة الثابتة للشخص على سبيل الاختصاص والاستثثار بحيث يقررها المشرع الحكيم ، والحق عبارة عن نوعين : عام ، وهذا النوع من الحق يشمل كل عين أو مصلحة تكون للشخص بمقتضى الشرع - بحيث يغدو له سلطة المطالبة بها ، أو منعها عن غيره ، أو بذلها له ، أو التنازل عنها ، فالحق هنا يعني : الملك بأنواعه .

وخاص : وهذا النوع من الحق يطلق على ما يقابل الأعيان المملوكة ، والمنافع والمصالح أي الحقوق الإنشائية ، ويراد بها المصالح الاعتبارية في عرف الشرع ، كحق الشفعة ، وحق القصاص وحق الطلاق ، وحق الخيار ، وحق المرأة في حبس نفسها عن زوجها ، حتى يؤدي لها معجل صداقها .

(١) أنظر: لسان العرب ، مادة (حق) ، وقارن بالمعجم الوسيط .

(٢) أنظر : فقه السنة لسيد سابق ، وقارن بالفقه على المذاهب الأربعة ، والفقه الإسلامي لـ محمد مذكور .

والواجب: هو كل ما يلزم الانسان مراعاة وحفظه ، وعدم المساس به من الحقوق التي منحها الشرع للآخرين ، وذلك لأن الشرع عندما يقرر حقاً فإنه يُنشئ في الوقت نفسه واجباً مقررّاً على الناس كافة نحو هذا الحق ، وهذا الواجب هو : احترام هذا الحق في نطاق الحدود المرسومة له .

مصدر الحق : المراد بمصدر الحق هنا هو الجهة التي تثبت الحقوق لأصحابها ، وتمنحهم حق الانتفاع بها ، ومصدر الحقوق هو الشريعة (١) ، وذلك لأن الشريعة الاسلامية بحكم كونها تشريعاً سماوياً ، فانها تنظر إلى الحقوق نظرة دينية ، أساسها أن الانسان باعتباره عبداً مخلوقاً لله — جل شأنه — فانه لا يملك حقاً من الحقوق ، ولكن شاءت إرادة الله سبحانه أن يمنحه بعض الحقوق (٢) نعمة منه وفضلاً .

وعلى هذا فالحق في الشريعة الاسلامية : هو منحة يمنحها الخالق جل شأنه للأفراد وفق ما يقضى به مصالح الجماعة ، ومن ثم فقد قيدت الشريعة استعمال الأفراد لحقوقهم بمراعاة مصلحة الغير ، وعدم الإضرار بالجماعة ، فليس للفرد مطلق الحرية في استعمال حقه ، بحيث لا يحد من سلطانه شيء ، بل هو مقيد في ذلك بمصلحة الجماعة ، وعدم الإضرار بالغير .

(١) مصادر الشريعة هي : الكتاب والسنة والإجماع والقياس .
(٢) كالحقوق العامة ، والحقوق المادية (الشخصية والميئنة) والميئنة إما أصلية كحق الملك ، وحق الرقبة وحق الارتفاق وحق التمتع ، وحق المنفعة وأسبابها ثلاثة : المقام والوصية والوقف .
وأما تبعية : كحق الرهن وحق الامتياز أو حبس العين .

فالحق (١) إذن يستلزم واجبين : أولهما واجب على الناس أن يحترموا حق الشخص ، ولا يتعرضوا له في أثناء تمتعه به واستعماله ، وثانيهما واجب على صاحب الحق نفسه ، هو أن يستعمل حقه بحيث لا يضر بالآخرين ، وتستوى في هذا سائر الحقوق ، لا فرق في ذلك بين الحق العام ، والحق الخاص (٢) .

(١) والحق هنا غير الحق السياسي الذي يعنى به رجال القانون الوضعي باعتباره فائدة مادية أو أدبية مقررة لشخص قبل غيره ، باعتباره عضواً في هيئة سياسية - كحق الوظائف العامة ، وحق الانتخاب والترشيح ، بحيث يسهم الفرد في إدارة شؤون بلاده (أنظر : الفقه الاسلامي لمذكور : ١٨٨ ، وأصول القانون للشهري وغيره : ٢٦٨ ، والقانون الدولي الخاص لجابر جاد : ١-٢٧٢) .

(٢) أنظر : التلويح على التوضيح للفتاوى : ٢-١٥١ ، وقارن بالمدخل في الفقه الاسلامي لعيسوي أحمد : ٢١٩ ، والفقه الاسلامي لأحمد الحصري وآخرين : ٨ ، ومصادر الحق في الفقه الاسلامي لعبد الرزاق سنهوري - ص ٥ .

الفصل الثاني

قواعد التشريع الدولي في الإسلام

تمهيد :

إن القانون الدولي يقوم - كما عرفنا - بمهمة تنظيم العلاقات بين الدول ، وسنأخذ بهذا المبدأ ، ولكننا سوف نسير في توضيح قواعده وفقاً لتنظيم العلاقات بين الدولة الإسلامية ، وبين غيرها من الدول غير المسلمة ، وبعبارة أدق سوف ننظر فيه وفقاً لمجموع الأصول والمبادئ التي يرى التشريع الإسلامي ضرورة الأخذ بها ، وأن يلتزم بها المسلمون في معاملة غير المسلمين ، سواء أكانوا محاربين أم مسلمين ، وسواء أكانوا رعايا بعض الدول ، أم كانت الدول نفسها ، في دار الإسلام أم في خارجها .

الدولة والمفهوم الفقهي :

يضع الإسلام معايير يرسم فيها علاقة الدولة الإسلامية بالدول الأخرى ، من حيث شئونها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعقائدية ، ولعل أهم هذه الجوانب هو علاقات الجوار ، وتبيان حالتي السلم والحرب ، ويبسط فقهاء الشريعة الإسلامية أسس العلاقات الدولية بين الدول على هذا الاعتبار ، فيقولون : ثمة دار إسلام ، ودار حرب ، ودار عهد ، ودار خوارج ، ودار بغى ، ويعتبرنا في هذا المقام الدور الثلاث الأولى .

١ - دار الإسلام : هي البلاد التي يسود فيها الحكم الاسلامي ، أي تكون القوة والعزة فيها للمسلمين ، سواء أكانوا أكثرية السكان بها من المسلمين ، أم غير مسلمين ، وتعتبر هذه الدار وطن كل مسلم

مهما كانت جنسيته ، أو مكان ولادته ، فهو يتمتع بجميع الحقوق المدنية والدينية ، وهو ملتزم لإزاءها بالدفاع عنها ، ورد العدوان ، وردع الطامعين وكسر شوكتهم ، والحفاظ على دينه وعرضه وماله ، وتوفير العزة والكرامة لكل فرد يعيش فوق أرضها ، وقد ينعتها بعض الفقهاء باسم (دار العدل) لأن الأحكام فيها يعملون على تطبيق العدل المطلق بين الناس ، ولعل هذه الصلة هي الميزان الصحيح للحاكم المسلم ، لأنها تبين إلى أى حد يرمى مصلحة الجماعة ويؤثر غيره ، وقد طالب الإسلام أن يكون كل فرد من أفرادها حاملاً لهذه القيمة ، ولا سيما الحاكم ، فالحاكم يجب أن يكون صاحب عدل بحكم هيمنته على مصالح الناس ، والفصل بينهم ، « في إقليم الدولة ذات السلطة (١) » وهذا التحديد الدقيق لعلاقة الفرد بالمجتمع هو المسمى في الإسلام بالعدل ، ثم هذا التحديد من كون المنفعة والسُّلطان في الدولة بيد المسلمين يُوضح أن « الدولة الإسلامية قد سبقت في مظهرها التنظيمي نشوء الدولة الأوروبية من حيث اكتمال عنصر الإقليم ، وعنصر الولاية الذاتية فيها (٢) » .

٢ — دار الحرب :

(١) الصورة الأولى : يُراد بهذه التسمية في العُرف الاسلامي أنماط متعددة من الدول ، النمط الأول ، الدولة التي تعلن الحرب على المسلمين ، سواء أدخلت معهم في حرب فعلية ، أم لم تدخل ، والنمط الثاني : هي الدولة التي كانت من قبل تحت إمرة المسلمين وسلطانهم ،

(١) أنظر الأحكام السلطانية للماوردي : ٧ .

(٢) أنظر : القانون الدول العام لحامد سلطان : ٧٠١ .

وجلوا عنها ، ولكنهم باتوا يتوقعون منها الخيانة والغدر ، ويتوجسون منها خيفة ، والنمط الثالث : هى الدولة التى لا تكون المنعة والصلوة فيها للحاكم المسلم . بحيث لا يستطيع تنفيذ الأحكام الشرعية ، والنمط الرابع : أن يكون ثمة إقليم حرب غير مسلم ، وقد انشق عن الدولة الاسلامية ، وكان فى الوقت نفسه متاخماً لدار حرب أخرى فيقوى جانبه ، بحيث يستشعر المسلمون منه اهتبال الفرصة للاعتداء على دار الإسلام ، والنمط الخامس : ألا يبقى المسلم والذى مقيمان فى دار الحرب بمقتضى الأمان الإسلامى الأول ، وهو أمان المسلمين الذى خول للرعايا المسلمين حق الإقامة فيها (١) .

وإذا أمعنا النظر فى هذه الأنماط ، وما لا بسها من تحديد لبيان المراد منها ، نجد أن البلاد التى فتحها المسلمون ، وأعطوا الأمان لأهلها — ثم اضطروا للجلاء عنها تحت تأثير القتال ، أو تأمين صفوفهم أو لا اعتبارات أخرى — لا تعتبر دار حرب ، إذا كان الذين فرضوا سيطرتهم عليها من غير المسلمين قد منحوا رعايا الدولة الإسلامية حق الإقامة ، والحفاظ على حرياتهم بمقتضى عهد أمان ، ولا تتحقق هذه الصورة إلا إذا كانت هذه الدولة المسيطرة قد سالت المسلمين .

ونستنبط من هذا الاتجاه أنه يُحدد تلقائياً من باب المقابلة والمقارنة ملامح (دار الحرب) بأنها تلك الدار التى يقع منها عدوان فعلي على المسلمين ، أو يتوقع منها الاعتداء ، ونقض عهود الأمان ،

(١) أنظر : بدائع الصنائع : ٧-١٣٠ ، وقارن بمبحث العلاقات الدواية الإسلامية لأبي زهرة (المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية ١٩٥٢) .

تحت دافع إحساسها بظروف مساعدة أحاطت بها ، كمتاخمتها لدار حرب أخرى ، وعدم وجود عهد يضمن للمسلمين وأهل الذمة فيها حفظ حقوقهم ، والقاعدة التي يقوم عليها هذا الاستنباط ، هى تأكيد روح السلام ، وأن أساس العلاقة القائمة بين المسلمين وغيرهم ، هو (السلم) لا (الحرب) .

(ب) الصورة الثانية : يذهب فريق من الفقهاء إلى أن (دار الحرب) هى البلاد التى لا تكون فيها السيادة والمنعة للحاكم المسلم ، ولا يقوى فيها المسلمون على تطبيق الأحكام الإسلامية ، وليس بين أهلها وبين المسلمين عهد يحدد أسس العلاقة بين الطرفين ، ويؤكد عدم الاعتداء على المسلمين ، وحماية أرواحهم وأموالهم وأعراضهم . وواضح من هذا الرأى أن مدار العبرة فى التكييف القانونى للدار ، ومعرفة حقيقتها هو (السلطان والمنعة للحاكم) ، فإذا كانت الدار خارجة عن منعه المسلمين من غير عهد (فهى دار الحرب) التى يتوقع منها الاعتداء ، ، ومن ثمَّ يجب أن يأخذ المسلمون حذرهم وأن يكونوا على أهبة الاستعداد للقتال ، كما أمرهم الله سبحانه فى قوله : « يا أيها النبى حرض المؤمنين على القتال (١) . . » وفى قوله : « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ، ولا باليوم الآخر ، ولا يُحرِّمون ما حرَّم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب ، حتى يُعطُوا الجزية عن يدٍ ، وهم صاغرون (٢) » .

وكما أمرهم الرسول عليه السلام فى قوله : « أمرت أن أقاتل

(١) سورة الأنفال ، الآية : ٦٥ .

(٢) سورة التوبة ، الآية : ٢٩ .

الناس ، حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسوله ، و يقيموا الصلاة ، ويؤتوا الزكاة ، فإن فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها (١) » وقد يستشف من منطوق الصورة الثانية لدار الحرب ، أن الأصل في العلاقة بين المسلمين وغيرهم هي الحرب ، لا السلام لأنه جعل ماعداً دار السلام ، (دار الحرب) مالم تكن هناك معاهدة (٢).

ونستمع إلى محمد بن الحسن الشيباني ، وهو يقول : المعتبر في حكم الدار هو السلطان والمنعة في ظهور الحكم ، فإن كان الحكم حُكْمَ الْمُؤَادِ عَيْنَ فَيُظْهِرُهُمْ عَلَى الْآخَرِ كَانَتْ الدَّارُ دَارَ مُوَادَعَةٍ . ، وإن كان الحكم حكم السلطان الآخر في الدار الأخرى ، وليس لواحد من أهل الدارين حكم الموادة (٣) .

ترجيح الرأي الأول :

إن المتتبع للآيات القرآنية يتبين له بوضوح أن الأصل في العلاقة بين المسلمين وغيرهم هو (السلم) لا (الحرب) ، وذلك ما يُمليه سير الدعوة الإسلامية منذ أشرق بنورها على البشرية ، متمثلة في كتاب الله ، وسنة ، رسوله صلوات الله وسلامه عليه ، حيث أن رسول الله منذ أمر بتبليغ الدعوة سلك طريق السلم ، ولم يسلك طريق العنف ، فقد تحمل الأذى هو والمسلمون ، وكان صابراً مثابراً على تبليغ الرسالة ، حتى اضطرب أصحابه إلى الهجرة إلى الحبشة قراراً بدينهم ، وبعداً عن الظلم ، ومع هذا كان يدعو إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، حتى بلغ السيل الزبى ،

(١) رواه البخاري بشرح فتح الباري : ٣-٢٠٦ ، ومسلم والبيهقي في سننه : ٤-١١٤ .

(٢) أنظر : الفقه الإسلامي لأحمد الحصري وآخرين : ٤٧ .

(٣) شرح السير الكبير : ٨-٤ .

ووصل الأمر إلى حد التآمر على قتل رسول الله ، وانتقل التآمر إلى مرحلة التنفيذ ، وأصبحت الدعوة في خطر بالغ ، فأمره الله بالهجرة من مكة إلى المدينة ، تاركاً للمعاندين الكافرين بدعوة الحق وطنه ، وتبعه أصحابه ، وتركوا أوطانهم وأموالهم وأقاربهم في سبيل الحفاظ على عقيدتهم ، أى ظلم أكثر من هذا يتحملة إنسان ؟ تحمله محمد عليه الصلاة والسلام ، وتحمله أصحابه رضوان الله عليهم ، صابرين محتسبين لله ، منفذين لتعاليمه جل شأنه (١) .

ولما لم يقف الطغاة عند حد - وكانوا يتعقبون الدعوة في كل مكان ، ويحاولون أن يطفئوا نور الله ، أذن الله لنبيه عليه السلام بقتالهم ، فنزلت أول آية في القتال وهى قوله سبحانه : « أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا ، وإن الله على نصرهم لقدير ، الذين أُخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله ، ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ، لهدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يُذكر فيها اسم الله كثيراً ، ولينصرن الله من ينصره ، إن الله لقوى عزيز (٢) » .

ثم انتقل الأمر من مجرد الإذن بالدفاع وصدد العدوان إلى فرض القتال على المسلمين لرد الاعتداء الواقع عليهم - كما يرى جمهور الفقهاء - عدا بعض الشافعية الذين يرون : أن الباعث على قتال الكفار هو الحرص على استمرار سير الدعوة الإسلامية في مسارها ، حتى تصبح كلمة الله هى العليا ، وكلمة الذين كفروا السفلى ، قال سبحانه : « كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ ، وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا

(١) شرح السيرة الكبرى : ٤٧ - ٤٨ .

(٢) سورة الحج ، الآية : ٣٩ - ٤٠ .

شيئاً وهو خير لكم ، وعسى أن تُحبوا شيئاً وهو شر لكم ، والله يعلم وأنتم لا تعلمون (١) .

٣ — دار العهد : المراد بدار العلوم ، هي الدار التي لم يظهر عليها المسلمون ، فقد حدث في صدر الدولة الإسلامية ، أن قام بعض الولاة بعقد عهود مع بعض الجماعات غير المسلمة على خراج يؤدونه عن أرضهم ، وليس بموجب الجزية المضروبة على الرؤس ، لأنهم ليسوا في دار الإسلام (٢) ، وبمقتضى هذه العهود تؤمن الدولة الإسلامية هذه الجماعات على أن تلتزم هذه الجماعات بما نص عليه عقد المصالحة ، ونذكر من صور هذه العهود ، ذلك العقد الذي عقده الرسول صلوات الله وسلامه عليه مع نصارى نجران بالجزيرة العربية ، والذي حدد أن على المسلمين تأمين عقيدة نصارى نجران وأموالهم وتركهم في أرضهم وما يشاءون شريطة أن يدفعوا للرسول قدراً معيناً من المال (٣) .

ويروى لنا أبو يوسف أن القائد المسلم أبا عبيدة بن الجراح قد عقد مع أهل الشام — في أثناء خلافة عمر بن الخطاب — عقداً يقضى باحترام شعائرتهم وعقائدهم وبيعهم ، واحترامهم للمسلمين وإكرامهم ، وعدم كشف أسرارهم ودفع قدر من المال ، في مقابل أن يقوم المسلمون بالدفاع عنهم ، وحمايتهم . . ولكن حدث أن تجمع الروم لضرب المسلمين في هذه المنطقة ، فلما رأى أهل الذمة وفاء المسلمين لهم ، وحسن السيرة فيهم ، صاروا أشداء على عدو المسلمين ،

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢١٦ .

(٢) أنظر : الأم ٤-١٠٣ .

(٣) أنظر : الوثائق السياسية لحمد الله : ١٤٠ ، والمخراج لأبي يوسف : ٤١ ،

والأموال لأبي عبيدة : ٥٠٢ .

وعونا للمسلمين على أعدائهم ، فبعث أهل كل مدينة ممن جرى الصلح بينهم وبين المسلمين رجلاً من قبلهم يتجسسون الأخبار عن الروم ، وعن ملكهم ، وماذا يريدون أن يصنعوا ، فأتى أهل كل مدينة رسلهم يخبرونهم بأن الروم قد جمعوا جمعاً لم ير مثله ، فأتى رؤساء كل أهل مدينة إلى الأمير الذى خلفه أبو عبيدة عليهم ، فأخبروه بذلك فكتب إلى كل مدينة ممن خلفه أبو عبيدة عليهم - إلى أبي عبيدة يخبره بذلك ، وتتابع الأخبار على أبي عبيدة إلى كل وإلى ممن خلفه فى المدن التى صالح أهلها يأمرهم أن يردوا عليهم ما جى منهم من الجزية والخزاج (١) ، وكتب لهم أن يقولوا لهم : إنما ردنا عليكم أموالكم ، لأنه قد بلغنا ما جمع لنا من المجموع الرومانية ، وانكم اشترطتم علينا أن نحميكم ، وإننا لانقدر على ذلك ، وقد ردنا عليكم ما أخذنا منكم ، ونحن لكم على الشرط وما كتبنا بيننا وبينكم إن نصرنا الله عليهم ، فلما قالوا ذلك لهم ، وردوا عليهم الأموال التى جبوها منهم ، قالوا : أى أهل الذمة للمسلمين ، ردكم الله علينا ونصركم عليهم ، فلو كانوا هم لم يردوا علينا شيئاً ، وأخذوا كل شئبقى لنا ، حتى لم يتركوا لنا شيئاً (٢) .

ثم يستطرد أبو يوسف ليكمل الصورة ، فيقول : والتقى المسلمون والرومان فاقتتلوا قتالاً شديداً . ثم نصر الله المؤمنين على الرومان . . وأقبل أبو عبيدة راجعاً ، فكلما مر بمدينة مما لم يكن صالحه أهلها بعثت برؤسائها يطلبون الصلح ، فأجابهم إليه ، وأعطاهم مثل ما أعطى الأولين ، وكتب بينه وبينهم كتاب الصلح ،

(١) أنظر : كتابنا المجتمع الاسلامى والاقتصاد المالى .

(٢) أنظر : الجراح لأبي يوسف ١٦٦ .

وكلما مر على مدينة مما كان صالح أهلها . . تلقوه بالأموال التي كان قد ردّها عليهم ، مما كانوا صالحوا عليه من الجزية والخراج ، وتلقوه بالأسواق ، والبيعات ، فتركهم على الشرط (١) .

بين دار الإسلام ودار العهد :

يذهب بعض القفهاء إلى أنه ليس ثمة (دار عهد) وأن الدار عبارة عن دارين فقط ، فهي إما دار إسلام ، وإما دار حرب ، وذلك لأن أهل العهد صاروا بعقد الصلح أهل الذمة ، وبذلك يدخلون تحت لواء دار الإسلام ، ويذهب فريق آخر إلى القول بأنها دار ثالثة هي دار العهد شريطة أن يكون الحكم فيها بيد المودعين (٢) .

(١) المصدر السابق : ١٦٧ .

(٢) أنظر : الأحكام السلطانية للماردي : ١٣٣ .

الباب الرابع

العلاقات الدولية والحرب

الفصل الأول

قواعد الحرب المشروعة

قريش والدعوة الإسلامية :

لا شك أننا إذا سرنا طلقاً مع حياة الرسول عليه السلام نجد أنها كانت نوعاً من المسالمة ، فلم يرفع سيفاً في وجه مُخالف ، ولم يبادر جماعة بالعدوان ، فلقد أقام هو وصحبه بمكة ثلاثة عشر عاماً يسامون سؤ العذاب ، ويصادرون في حريتهم الدينية ، ويضطهدون في عقيدتهم ، ويُفتنون في أموالهم وأنفسهم ، حتى أكرهوا على الهجرة فخرجوا من ديارهم وأوطانهم ، وكانوا كلما همّت نفوسهم بالرد على الظلم والعدوان ، وجدوا من رسول الله حائلاً ، ودعوة إلى الصبر والمصابرة ، والانتظار حتى يقضى الله أمراً كان مفعولاً .

نعم ، إن الإيمان العميق الذي حبا به الله رسوله ، وضمعه على عينه ، قد أشاعه بدوره بين الصفوف ، فما وَهَنَ هو وأصحابه لما أصابهم ، وماضعفوا وما استكانوا ، وقد شقت الدعوة الإسلامية طريقاً ، وهي بعد في مكة ضعيفة غضة الإهاب ، قوية اليقين ، عميقة الشعور بالحق ، فالرسول عليه السلام يسد عليه الكفار كل مرصد ، ويكيدون له أشد الكيد ، ويُدبقونه ألواناً من العذاب وهذا الحكم بن العاص يشتمه ويسبه ويسخر منه ، وعقبة بن معيط يتربص به في صلاته ، ليطأ عنقه الشريفة ، وأبو جهل يجده ساجداً فيسارع إلى إلقاء قرث جذور عليه ، وأم جميل زوجة أبي لهب تلقى الأقدار والأشواق في طريقه .

وأمية بن خلف الجمحي يطرح عبده بلالا في بطحاء مكة في وقت الظهيرة ، ويضع الصخرة العظيمة على صدره ، فما يزيد على قول : أَحَدٌ أَحَدٌ ، وأبو بكر، يضربه عتبة بن ربيعة ، حتى يفقده النطق ، وخبّاب بن الأرت يقدون له قطع الجمر ويضعونها على ظهره ، وبنو المخزوم يخرجون بعمار بن ياسر وأبيه وأمه ويحرقونهم بالنار ، ويمر بهم الرسول عليه السلام ، ولم يزد على قوله : صبراً آل ياسر ، فإن موعدكم الجنة ، ولم تكتف قريش بذلك، بل تبالغ في العداوة فتتعاهد فيما بينها وتضع صحيفة في جوف الكعبة على مقاطعة بنى هاشم وبنى المطلب ، يقصدون من وراء ذلك الحصار الاقتصادي والاجتماعي ، حتى يجعلوا من كل من سالم الرسول أو ناصره منبوذاً سجيناً ، سيفضى به الحال إلى الموت جوعاً ، بل تذهب قريش إلى أكثر من ذلك فتأتمر فيما بينها على قتل محمد « وإذا يمكر بك الذين كفروا ليُشْبِتُوكَ أو يقتلوك أو يخرجوك ، ويمكرون ويمكر الله ، والله خير الماكرين (١) » ، كل ذلك ورسول الله صلوات الله وسلامه عليه لا يقف في وجه العدوان ، ولكنه يصبر ويحتسب ، ويبذل . . قصارى جهده في أقناع المشركين بالحسنى والصفح الجميل عما لاقاه من أذى تأسيماً بقوله سبحانه : « أَذْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بالحكمة والموعظة الحسنة ، وَجَادِلْهُمْ بَالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ (٢) » ، ويقول : اللهم اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون .

بهذا أستطاع محمد أن يصل إلى سويداء القلوب ، وأن ينفذ

(١) سورة الأنفال ، الآية : ٣٠ .

(٢) سورة النحل ، الآية : ١٢٥ .

بدعوته إلى الصدور النقية التي كتب الله لها الخير ، فور عرضه لدعوته في أناة الواثق بنصر الله ، وفتح القلوب الغُلف ، حتى أذعنت له طوعاً ، وخضعت لسلطان الله ، ونزلت على الحجة والبرهان « فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ، ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ ».

الدبلوماسية الحكيمة :

حمل محمد إلى البشرية كل معاني الحق والمحبة والخير ، يوم كان المسلمون قِلَّةً في مكة لا حول لهم ولا قوة ، ولم يزد على أن قال « هذه طريق أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله ، وما أنا من المشركين » ، وماترك عليه السلام باباً من أبواب الدعوة بالحكمة إلا طرقه برفق وهوداة ، ولكنهم قابضة بالعنف ، وأذاقوه العذاب ألواناً ، هو وأصحابه .

ولما نزلت آية القتال في العام الثاني من الهجرة وانتصبت الدولة الإسلامية قوية عزيزة الجانب في المدينة المنورة ، ظل محمد هو وأصحابه الداعية إلى الله بالحسنى والرفق ، « وظل يُفيد من الأسلوب (الدبلوماسية) بديلاً عن الحرب ، يساعده على تنفيذ سياسة الإسلام الخارجية في فتح البلدان (١) » ، وكان صلوات الله وسلامه عليه ، كلما بعث أو أرسل سرية قال : « تألفوا الناس ، وتأنوا بهم ، ولا تُغيروا عليهم حتى تكفُّوهم ، فما على الأرض من أهل بيت من مكدرٍ ولا وبرٍ إلا أن تأتوني بهم مسلمين أحبَّ إلى من أن تأتوني بأبنائهم ونسائهم ، وتقتلوا رجالهم (٢) » ، إن الواقع الملموس لأحكام

شاهد وأوضح برهان ، فهذا محمد وقد صار له الحول والطول ،
وقد غدا صاحب قوة ، وأولى بأس شديد ، يترفع عن الانتقام ،
ويمد يد العفو ، ويأخذ بقول الله : « فإن حاجوك ، فقل : أسلمتُ
وجهي لله ، ومن اتبعن ، وقل للذين أوتوا الكتاب والأمين أسلمتم ، فإن
أسلموا فقد اهتدوا ، وإن تولوا فإنما عليك البلاغ والله بصير بالعباد (١) »

وقد شهد بهذا المستشرق الانجليزى توماس أرنولد فقال : « إن
من الخطأ أن نفترض أن محمداً فى المدينة قد طرح مهمة الداعى
إلى الإسلام ، والمبلغ لتعاليمه ، أو أنه عندما سيطر على جيش كبير
يأتمر بأمره الداعى إلى الإسلام ، انقطع عن دعوة المشركين إلى
اعتناق الدين ، كلا ، فهذا ابن سعد فى طبقاته يعرض طائفة
من الكتب التى بعث بها النبى صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى
الشيوخ وغيرهم من أعضاء القبائل العربية المختلفة ، بالإضافة
إلى هذه الكتب التى أرسلها إلى الملوك والأمراء فى خارج الجزيرة
العربية ، يدعوهم إلى اعتناق الاسلام » ، ويدكر أرنولد على لسان
جورج سيل : أن الذين يتخيلون أن دعوة الاسلام قد انتشرت بحد
السيف وحده ينخدعون انخداعاً عظيماً (٢) .

الإسلام والسيف :

نعم ، يخطئ من يظن أن الإسلام قد انتشر بحد السيف ، كلا ،
ولمّا انتشر لأن القيمة الجديدة التى أشاعها بين الناس هى التى مهدت
له ، وكانت جديدة على الفكر الفارسى فأمن ، وعلى الفكر المصرى

(١) سورة آل عمران ، الآية : ٢٠ .

(٢) أنظر : الدعوة إلى الاسلام : ٥٤ .

والأفريقي ، والبربرى والأسباني فآمن ، لأنه وجد في الإسلام ، وفي السلام السبيل الذى يحرره من الرق والعبودية والاستعمار .

ثم استمر ينتشر بقوته الذاتية ، حتى في العصور التى أطل فيها الضعف على المسلمين ، وعراهم الوهن والتأخر ، يقول السير توماس أرنولد : « لقد تصدعت أركان الامبراطورية الإسلامية العظمى ، وتضعفت قوة الإسلام السياسية ، ولكن ظلت غزواته الروحية مستمرة دون انقطاع ، وعندما خربت المغول بغداد سنة ١٢٥٨م ، وأغرقوا في الدماء مجد الدولة العباسية ، وعندما طرد فرد يناند ملك ليون وقشتالة المسلمين من قرطبة سنة ١٢٣٦م ، ودفعت غرناطة — آخر معاقل الإسلام في أسبانيا — الجزية للملك المسيحي ، في هذا الوقت كان الإسلام قد استقرت دعائمه ، وتوطدت أركانه في جزيرة سومطرة ، وكان على أهبة أن يحرز تقدما ناجحاً في الجزر الواقعة في بلاد الملايو .

وفي هذه اللحظات التى تطرق فيها الضعف السياسى إلى قوة الإسلام ، نرى أنه قد حقق بعض غزواته الروحية الرائعة ، فهناك حالتان تاريخيتان كبيرتان ، وطى الكفار فيها من المتبربرين بأقدامهم أعناق أتباع الرسول ، أولئك هم الأتراك السلاجقة في القرن الحادى عشر ، والمغول في القرن الثالث وفي كلتا الحالتين ، نرى الفاتحين يعتنقون ديانة المغلوبين .

وقد حمل دعاة الإسلام — الذين فقدوا مظهر السلطان والقوة — عقيدتهم في أفريقية الوسطى والصين وجزائر الهند الشرقية والروسيا وغيرها ، ثم صار للإسلام في السنوات الأخيرة أتباع في انجلترا

وأمریکا الشمالية ، واستراليا واليابان (١) .
ومن ثم نرى أن المسلمين فتحوا البلاد بأخلاقهم وسماحة دينهم ،
قبل أن يفتحوها بسيفهم وعدتهم وعددهم ، فلا يتصور أن عدداً قليلاً من
هؤلاء العرب يثّل عرش كسرى ، ويدك ملك قيصر ، ويرث هذه الامبراطوريات
الضخمة في هذا العدد القليل من السنين بمجرد القوة ، ولا يعقل
أن ثمانية آلاف جندي يفتحون اقليماً شاسعاً كمصر ، وينشرون
فيها دينهم ولغتهم وآدابهم وثقافتهم بالإكراه والجبروت ، ولكن
بحسن الأحذوثة وجميل العمل ، وذاتية الدين الجديد (٢) .
ويقول لوثرروب ستودارد الأمريكي : « ما كان المسلمون قط
أمة تحب لإراقة الدماء ، وترغب في الاستلاب والتدمير ، بل كانوا
على النقيض من ذلك أمة موهوبة ، جليلة الأخلاق والسجيا (٣) » .

(١) الدعوة إلى الاسلام : ١٨ .

(٢) أنظر : مقالا لحسن البنا بعنوان السلام ، مجلة الشهاب ، العدد ٥ ، السنة ١ ص

٢٨ . مارس ١٩٤٨ .

(٣) أنظر حاضره العالم الاسلامي : ٤ وما بعدها . (ط) - الرابعة دار الفكر بيروت

. (١٩٧٢)

الفصل الثاني

الإسلام والحرب

(أ) الحرب ضرورة اجتماعية : إن الإسلام دين يواجه الواقع ، ولا يفر منه ، ومادامت في الدنيا نفوس لها نوازع وأهواء ومطامع ، ومادام هناك هذا الناموس الذي يطبق على الأفراد والجماعات على السواء ، ناموس تنازع البقاء ، فلا بد إذن من الاشتباك والحرب وحين تكون الحرب لردع المعتدى ، وكف الظالم ، ونصرة الحق ، والانتصاف للمظلوم تكون فضيلة من الفضائل ، وتنتج الخير والبركة ، وحين تكون تحيزاً وفساداً في الأرض ، واعتداء على الضعفاء تكون رذيلة اجتماعية ، وتنتج السوء والشر (١) ، قال سبحانه : « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ، ولكن الله ذو فضل على العالمين (٤) » ، تلك كانت أولى المبادئ الإسلامية نحو تقرير الحرب ، وأنها ضرورة اجتماعية أو أنها شر لا بد منه لما يرجى من من ورائه من خير على حد التعبير الشاعر القديم :

والناس إن ظلموا البرهان واعستفوا

فالحرب أجدى على الدين من السلم ﷺ

(ب) رد العدوان والدفاع عن الحرمات : إذا كان الإسلام قد جرى مع الواقع في الصورة السابقة بتقرير الحرب ، إلا أنه يسمو بها ولا يدعو إليها ويشعرها . إلا إذا كانت للدفاع عن الوطن ، ورد

(١) أنظر : مقالا لحسن البنا بعنوان (السلام) بمجلة الشهاب ، العدد ٤ ، السنة ١ ،

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٥١ .

العدوان عن النفس والمال والحرمان أن تستباح ، وفي ذلك يقول سبحانه : « وما لنا إلا نقاتل في سبيل الله ، وقد أخرجنا من ديارنا وأبنائنا (١) » ، ويقول : « وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ، ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين (٢) » ، ويقول : « وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله ، والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان ، الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالمى أهلها ، وأجعل لنا من لدنك ولياً ، وأجعل لنا من لدنك نصيراً (٣) » ، وقال سعد بن زيد ، سمعت رسول الله يقول : « من قتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون دمه فهو شهيد ، ومن قتل دون دينه فهو شهيد ، ومن قتل دون أهله فهو شهيد (٤) » ، وقال رسول الله صلوات الله وسلامه عليه في خطبته بحجة الوداع : « إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا .. (٥) » . فهذه الأمور الأربعة - الوطن والنفس والمال والعرض - يفرض الإسلام صيانتها ، ورد العدوان الذى يقع عليها ، فهو يحرص على الدفاع عنها من كل سوء يلحقها بغير حق ، لأن في حفظها حفظ لنظام المجتمع واستقراره وسلامته .

الدماء المباحة : وبقدر حفظ الإسلام لهذه المقدسات الأربعة ، واعتبار العدوان عليها جريمة يجب صدها ، إلا وضع قانونا آخر يبيح حرمة الدماء ، وذلك في حالة : البغى ، والكفر بعد الإيمان ، والزنى بعد الإحصان ، والقتل العمد ، وصدق الله حيث قال :

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٤٦ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ١٩٠ .

(٣) سورة النساء ، الآية : ٧٥ .

(٤) رواه أبو داود والترمذى والنسائى .

(٥) رواه مسلم .

« ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ، ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطاناً فلا يسرف في القتل ، إنه كان منصوراً (١) »
فلا تجاوز في الحد المشروع ، ولا تمثيل بالقاتل ولا يؤخذ غيره بظلمه ، ولا تقتل جماعة في واحد .

(ج) صون العقيدة ومحاربة الشرك

أولاً : أما عن صون العقيدة التي تكفل الخير للبشر ، وترتفع بالإنسانية عن مهاوى الوثنية ، وحمأة الرذيلة ، إلى سماء التوحيد ، وتأمين حرية الدين فتلك مرحلة التربية والاعداد العقائدي (٢) والجهاد بالدعوة والبيان ، عندما لا يكون للمؤمنين سلطان في الأرض ، ولا يقف الكفار منهم موقف المسألة ، ولا يتركونهم يقومون بإيصال كلمة الله إلى خلقه ، بل يعادونهم ويصدون عن سبيل الله ، قال سبحانه : « ولا يزالون يقاتلونكم ، حتى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا (٣) » وقال « ودوا لو تكفروا كما كفروا ، فتكونون سواء (٤) » ، ثم يوضح الله كيفية الصد عن سبيل الله ، فيقول : « أن الدين كفروا ينفقون أموالهم ليصدوا عن سبيل الله فسينفقونها ، ثم تكون عليهم حسرة ، ثم يغلبون (٥) » ويقول : « أنه لعنة الله على الظالمين الذين يصدون عن سبيل الله ، ويبعونها عوجاً » (٦) .

(١) سورة الإسراء ، الآية : ٣٣ .

(٢) أنظر : في ظلال القرآن السيد قطب : مج ٧ ص ٤٥١ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢١٧ .

(٤) سورة النساء ، الآية ٨٩ .

(٥) سورة الأنفال ، الآية : ٣٦ .

(٦) سورة الأعراف ، الآية : ٤٤ - ٤٥ .

فقد بعث الله رسوله بالهدى ودين الحق ، ليظهره على الدين كله ، وأمره بالصبر والمصابرة — في أول قيام الدعوة — إزاء ما يلتقى من عنيت وعدوان ، قال سبحانه :

« واصبر لحكم ربك ، فانك بأعيننا (١) » وقال : « فاصبر إن وعد الله حق ، ولا يستخفئك الذين لا يؤمنون » (٢) وقال : « فاصبر كما صبر أولو العزم من الرسل ، ولا تستعجل لهم (٣) » والرسول في هذه الفترة كان مأموراً بالكف عن القتال وعدم استعمال السيف (٤) وقد أشار إلى ذلك سبحانه في قوله : « ألم ترالى الذين قيل لهم كفوا أيديكم » (٥) .

وأمره ثانية بأن يدفع السيئة بالحسنة ، وإلا يواجه الشر بالشر ، قال جل شأنه : « أدفع بالتي هي أحسن السيئة ، نحن أعلم بما يصفون » (٦) وأوصاه ثالثة بأن يجاهد بالكلمة الطيبة ، وأن يشرع البرهان والحجة ، وأن يُعرض عن المشركين ، قال سبحانه : « وجاهدكم به جهاداً كبيراً » والمراد جاهدكم بما ورد في القرآن من حق وتفنييد لمعتقدهم الباطلة ، وقال « فاصدع بما تؤمر ، وأعرض عن المشركين » (٧) . وطلب إليه رابعة أن يحض المؤمنين على العفو والمغفرة والصفح ، من اضطهاد وتعذيب قال تعالى : « قل للذين آمنوا إزاء ما يلغون

(١) سورة الطور ، الآية : ٤٨ .

(٢) الروم ، الآية : ٦٠ .

(٣) الأحقاف ، الآية : ٢٥ .

(٤) أنظر حاشية الصاوى على شرح الصغير : ٢ - ٢٦٧ .

وأحكام القرآن لابن عريس ق ٣ ص ٢٨٥ .

(٥) النساء ، الآية ، ٧٧ .

(٦) سورة المؤمنين ، الآية : ٩٦ .

(٧) سورة الحجر ، الآية : ٩٤ .

يغفروا للذين لا يرجون أيام الله.. (١) » وقال : « فاصفح الصفح الجميل » (٢) ولما لم يرتدع الباغون ، واستشرى خطرهم ، ووصل حداً لا يمكن السكوت عليه ، صوره الله بقوله : « وإذ يمكر بك الذين كفروا ليثبتوك ، أو يقتلوك أو يخرجوك ويمكرون ، ويمكر الله ، والله خير الماكرين (٣) » ، كان لا بد من المواجهة ، وهنا تقرر الإذن بالقتال ، قال سبحانه : « أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا ، وإن الله على نصرهم لقدير ، الذين أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله (٤) » .

وندرك في قوله « أذن للذين يقاتلون .. (٥) » أن الإذن صدر لهم بالقتال ، في المدينة عاصمة الدولة الجديدة بعد أن اضطهرهم المشركون إلى الهجرة والفرار بدينهم لأنهم ظلموا ، ولأنهم ضيقوا الخناق عليهم ، وأذوهم وأكروههم على الخروج من ديارهم وأوطانهم بغير حق ، إلا بسبب الحفاظ على عقيدتهم ، واعتصامهم بالله ، ثم عاد ليؤكد - في الآية نفسها - أن الإذن بالقتال ، موافق لما تقضى به سنة التدافع بين الناس للحفاظ على التوازن ، وسنة من سنن الله في الكون ، لا بد منها لحفظ النظام ، وبقاء العمران ولولاها لفسدت الأرض وسرى في أنحائها عامل التدمير والهدم ، وأنما يكون ذلك بسيطرة الأقوياء واستعلاء الطغاة ، وانطلاقهم

(١) سورة الحائية ، الآية : ١٤ .

(٢) سورة الحجر ، الآية : ٨٥ .

(٣) سورة الأنفال ، الآية : ٣٠ .

(٤) سورة الحج ، الآية : ٣٩ .

(٥) أنظر : في هذا زاد المعاد لابن قيم الجوزية : ٢-٥٨ ، والسياسة الشرعية لابن قيمية :

١١٤ ، والشرع الدولى انخبيب آرمنازى : ٧٢ .

يعيشون في الأرض فساداً ، وفي بيوت الله تخريباً ، كأنه لارب ينهى ، ولا دين يأمر ولا قانون يردع والآية لا تنظر إلى المسلمين ، وإنما تنظر إلى الانسانية إلى جمعاء على المستوى الدولي العالمي فتقول : « ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ، هدمت صوامع وبيع وصلوات ومساجد يذكر فيها اسم الله كثيراً (١) » .

ثم تستطرد الآية لتوضح الدستور القويم : فالله سبحانه يؤكد دعمه لأرباب العقائد الخالصة ، التي تنزهه عن الشريك ، والعبادات السليمة التي يقصد بها وجهه الكريم ، ويزرع لهم النصر « ولينصرون الله من ينصره ، إن الله لقوى عزيز » ، ثم تقرر الآيات الغاية من التمكين في الأرض والاستئثار بالحكم فتقول : « الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة ، وآتوا الزكاة ، وأمروا بالمعروف ، ونهوا عن المنكر (٢) » ولم يخضعوا لمأربهم فيتخذون الحرب أداة للاستعلاء ، وإذلال الضعفاء وذلك عندما يمن الله على تلك الفئة المؤمنة بالنصر والتمكين في الأرض فتأخذ بزمام السلطان ، وتتقلد مقاليد الأمور ، ويصبح لها دولة ، حينئذ ينتقل الجهاد إلى مرحلة جديدة ، ويتميز أسلوب مواجهة الكفار من مجرد الدعوة بالتي هي أحسن إلى الدعوة المدعومة بالسلاح ، وقد أشار سبحانه إلى هجرة الرسول وأصحابه عندما وصل الأمر منتهاه مع الكفار والانتقال إلى مرحلة التكليف الجديد كي يصبحوا عند موضع المسؤولية ، قال : « للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم ، يبتغون فضلاً من الله ورضواناً ينصرون الله ورسوله ، أولئك هم الصادقون » .

(١) سورة الحج ، الآية : ٤٠ .

(٢) سورة الحج ، الآية : ٤١ .

ثانيا - وأما محاربة الشرك فقد قال سبحانه : « وقاتلوا
المشركين كافة كما قاتلونكم كافة ^(١) » وقال : « كتب عليكم القتال ، وهو كره لكم ^(٢) » وقال : « وقاتلوا في سبيل الله الذين
يقاتلونكم ، ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين ، وأقتلوهم حيث
ثقفتموهم ، وأخرجوهم من حيث أخرجوكم ، والفتنة أشد من القتل ،
ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام ، حتى يقاتلوكم فيه ، فإن قاتلوكم فاقتلوهم
كذلك جزاء الكافرين ، فإن انتهوا ، فإن الله غفور رحيم ، وقاتلوهم
حتى لا تكون فتنة ، ويكون الدين كله لله ، فإن انتهوا فلا عدوان
إلا على الظالمين ، الشهر الحرام بالشهر الحرام ، والحرمات قصاص ،
فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ، واتقوا
الله أن الله مع المتقين ^(٣) » .

ونلمس في هذه الآيات أن الله سبحانه قد فرض ^(٤) القتال
على المسلمين بمنطوق قوله « كتب عليكم القتال » وذلك لرد الاعتداء
كما ذهب جمهور الفقهاء ^(٥) ، لأن الأصل في الدماء الحظر ، إلا
بتعيين الإباحة ^(٦) » ، وقد تأول المحققون منهم ، قوله سبحانه :
« وقاتلوا المشركين كافة » ، كما يقاتلونكم كافة » .

وقالوا : إن الباعث على هذا الأمر بقتالهم ، إنما هو جزاء لقتالهم

(١) سورة التوبة ، الآية : ٣٦ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢١٦ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ١٩٠ - ١٩٤ .

(٤) كان ذلك في السنة الثانية من الهجرة .

(٥) أنظر : رسائل ابن تيمية (رسالة القتال : ١١٦) ، وقارن بأحكام القرآن

الشافعي ٢-١٨ ، والأهم : ٤-٨٤ .

(٦) أنظر : القواعد لابن رجب الحنبلي : ٣٣٨ .

ومسبب عنه ، ومثله قوله سبحانه « وقتلوهم حتى لا تكون فتنة »
يعنى إلا تكون فتنة منهم للمسلمين عن دينهم بالإكراه بالضرب
أو القتل (١) .

أسس القتال : في الآيات السابقة وضع المشروع الحكيم ثلاثة
مبادئ ، المبدأ الأول : أنه أمر بقتال المعتدين ، وهذا واضح في
قوله : « وقتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم » . وذلك لكف
العدوان ، ومنع الظلم .

المبدأ الثانى ، أنه وضع إلى جانب المبدأ الأول مبدأ آخر ، إلا
وهو النهى عن الاعتداء فقال : « ولا تعتدوا » ، ثم علم لهذا العدوان
والبغى تعليلاً قوياً ، لأنه سبحانه : « لا يحب المعتدين » فلا
مسوغ للحرب في نظر الإسلام مهما كانت الظروف إلا في حدود
الطرق التي أباحها ، ويعقب بعض الفقهاء على هذا النهى : « بأنه
دليل على أنه من الأنواع المحكمة غير القابلة للنسخ ، لأن فيه
إخبار بعدم محبة الله للاعتداء والإخبار لا يدخله النسخ (٢) » .

والمبدأ الثالث : أن لهذه الحرب المشروعة غاية تنتهى إليها ، وهى
منع فتنة المؤمنين من سهام المشركين التي كانت تصب فوق رؤسهم :
من التعذيب أو الصيد ، أو الوقوف أمام الدعاة إلى سبيل الله ،
والحيولة بينهم وبين أداء رسالتهم ، وصدق الله حيث قال :
« قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويؤخذهم ، وينصركم عليهم ،

(١) أنظر : فتح القدير : ٤ - ٢٧٩ .

(٢) أنظر : فقه السنة : ٢ - ٦١٤ ، وقارن بتفسير الطبرى : ٣ - ٥٦٢ ، وابن كثير

في تفسيره : ٢ - ٢٦٦ ، وزاد المعاد : ٢ - ٥٨ ، والمبسوط للرحشى : ١٠ - ٢ .

ويشف صدور قوم مؤمنين ، ويذهب غيظ قلوبهم ، ويتوب الله على من يشاء ، والله عليم حكيم (١) .

والحروب التي خاضها رسول الله صلوات الله وسلامه عليه لم تستهدف في أية حالة من الأحوال فتحاً ولا عدواناً ، ولكنها كانت دفاعاً عن النفس والدعوة بكل أبعادها ومن ثم يقول سبحانه : «لَا تُقَاتِلُوا قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ، وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ ، وَهُمْ بَدَءُواكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ ، أَتَخْشَوْنَهُمْ ؟ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ ، إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (٢) » .

وقيل إن الآية الأخيرة «الشهر الحرام بالشهر الحرام ..» نزلت في عمرة القضاء في ذي القعدة من السنة السادسة للهجرة ، حيث قام كفار قريش بصد النبي وأصحابه عن البيت الحرام ، فانصرف ووعده الله سبحانه بأنه سيدخله ، فدخله في العام التالي ، وقضى نسكه (٣) ، وفي أثناء ذلك تلقاه بعض المشركين ، وقالوا له : يا محمد ، أنهيت عن القتال في الشهر الحرام ؟ قال نعم : فأرادوا قتاله ، فنزلت الآية «تحض على أن الحرمات قصاص ، وإذا سولوا لأنفسهم العدوان فقاتلهم وجم برد عدوانهم ، وذلك قوله سبحانه : «يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه ، قل : قتال فيه كبير ، وصد عن سبيل الله ، وكفر به ، والمسجد الحرام ، وإخراج أهله منه أكبر عند الله ، والفتنة أكبر من القتل (٤)» ، ويؤيد هذا ما رواه ابن عباس ، أن رسول الله صلى

(١) سورة التوبة : ١٤ - ١٥ .

(٢) سورة التوبة : ١٣ .

(٣) أنظر : تفسير القرطبي : ٢ - ٣٥٤ (ط - دار الكاتب العربي مصورة عن دار الكتب المصرية ١٩٦٧ . والطبري : ٢ - ١٩٦ (ط - الباب الحلبى بمصر ١٩٥٤) والرازي : ١٣٣ - ٥ (ط - دار الكتب العلمية بطهران) .

(٤) سورة البقرة ، الآية : ٢١٧ .

الله عليه وسلم قال : إن هذا البلد حرام ، حرمه الله يوم خلق السموات والأرض ، فهو حرام بحرمة الله تعالى إلى يوم القيامة ، وانه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي ، ولم يحل لي إلا ساعة (١) من نهار ، فهو حرام بحرمة الله إلى يوم القيامة (٢) .

(د) حماية الدعوة : حتى تصل الناس جميعاً ، ويتحدد موقفهم منها تحديدا واضحا ، وذلك أن الإسلام رسالة عالمية شاملة تتطوى على أفضل مبادئ الحق والخير والعدل ، وهى موجهة إلى الناس جميعاً ، قال الله تبارك وتعالى لنبيه محمد صلوات الله وسلامه عليه : « وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذير (٣) » . ومن ثم لا بد أن يستمر القتال كما يقول الإمام الشافعى للحفاظ على الدعوه الإسلامية ، بحيث تستمر كلمة الله هى العليا ، ولا بد أن نعرف موقف كل فرد ، وكل أمة بعد هذا البلاغ ، وعلى ضوء هذا التحديد تكون معاملة الإسلام وأهله للناس ، فالمؤمنون إخوانهم والمعاهدون لهم عهدهم ، وأهل الذمة يوفى لهم بدمتهم ، والأعداء المحاربون ومن تخشى خيانتهم ينبذ اليهم ، فان عدلوا عن خصومتهم فيها ونعمت ، وإلا حاربوا جزاء اعتدائهم ، حتى لا يكونوا عقبة فى طريق دعوة الحق ، أو مصدر تهديد وخيانة لأهلها ، وشوكة فى جنوبهم ، وليس إكراهها لهم على قبول الدعوة ، ولا محاولة لكسب أيمانهم بالقوة « لا إكراه فى الدين (٤) » .

(١) وهذه الساعة هى زمن فتح مكة ، وكانت حينئذ دار حرب وكفر .

(٢) أنظر : صحيح البخارى ، ومسلم باب الحج : ٤ - ١٠٩ .

(٣) سورة سبأ ، الآية : ٢٨ .

(٤) أنظر : مقالا للإمام حسن البنا بمجلة الشهاب ، العدد ٤ ، السنة ١ ، ص ٣٢ ، فبراير ١٩٤٨ (بتصرف) ، وهذا الذى ذكره الشافعى هو ما أخذ به ابن قيم الجوزية ، فى كتابه زاد المعاد ، حيث رتب مراحل الجهاد الى مرتبها الدعوة الإسلامية فى مواجهة الكفار ترتيباً حسناً أنظر : ٢ - ٨١ .

ونلمس أن كثيراً من الآيات تُظهر هذا الاتجاه ، وتكرر الدعوة إلى الجهاد ، المرة بعد المرة ، قال تعالى : « وإمّا تخافن من قوم خيانة ، فانبد اليهم على سواء (١) » .

وقال : « يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغلب عليهم ، ومآواهم جهنم ، وبئس المصير (٢) » ، وقال : « فليقاتل في سبيل الله الذين يشترؤون الحياة بالآخرة ، ومن يُقاتل في سبيل الله ، فيقتل أو يغلب فسوف نؤتيه أجراً عظيماً (٣) » ، وقال : « يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلونكم من الكفار ، وليجدا فيكم غلظة (٤) » ، وقال « قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ، ولا يُحرمون ما حرم الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب ، حتى يعطوا الجزية عن يد ، وهم صاغرون (٥) » ، وقال « فلا تنهوا وتدعوا إلى السلم ، وأنتم الأعلون ، والله معكم ، ولن يتركم أعمالكم (٦) » ، وقال : « الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله ، والذين كفروا يُقاتلون في سبيل الطاغوت ، فقاتلوا أولياء الشيطان ، إن كيد الشيطان كان ضعيفاً (٧) » وقال رسول الله صلوات الله وسلامه عليه : « أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ ، حَتَّى يَشْهَدُوا أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ، فَاذَا فَعَلُوا

(١) سورة الأنفال ، الآية ٥٨ .

(٢) سورة التوبة ، الآية : ٧٣ .

(٣) سورة النساء ، الآية : ٧٤ .

(٤) سورة التوبة ، الآية ١٢٣ .

(٥) سورة التوبة ، الآية : ٢٩ .

(٦) سورة محمد ، الآية : ٣٥ .

(٧) سورة النساء ، الآية : ٧٦ .

ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله^(١)». وذهب الشراح إلى أن الذى يجب أن يفهم من حديث الرسول عليه السلام : أنه لم يؤمر بالقتال إلا إلى هذا الهدف وهذا القصد ، وهو الذى يجيزله أن يحمل السلاح ، وليس المراد : أن يقاتل جميع الناس ، حتى يصل إلى هذه الغاية .

(هـ) تحريم الحرب : إذا خرج القتال عن صورة من الصور السابقة لغرض دنيوى أو شخصى أو نفعى ، فإن الاسلام لا يجيزها بل يشجبها ويحول بينها ، ويتضح ذلك من مراجعتنا لآيات القتال والجهاد نجد أنه يربط بينهما وبين سبيل الله ، فلا ترد واحدة من هاتين الكلمتين إلا وهى مقرونة بهذا المقصد النبيل ، قال سبحانه : « يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم فى سبيل الله فتبينوا ، ولا تقولوا لمن ألقى اليكم السلام لست مؤمناً ، تبتغون عرض الحياة الدنيا ، فعند الله مغانم كثيرة ، كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم فتبينوا ، ان الله كان بما تعملون خبيراً (٢) » وقال : « ما كان لنبى أن يكون له أسرى ، حتى يُشخن فى الأرض ، تريدون عرض الدنيا ، والله يريد الآخرة ، والله عزيز حكيم ، لولا كتاب من الله سبق ، لمسكم فيما أخذتم عذاب عظيم (٣) » ، وقال : « فان اعتزلوكم فلم يقاتلوكم ، وألقوا اليكم السلم ، فما جعل الله لكم عليهم سبيلاً (٤) »

(١) رواه البخارى شرح فتح البارى : ٣-٢٠٦ والمستدرك للحاكم : ١-٣٨٦ ، وسنن البيهقى : ٤-١١٤ والعين على شرح البخارى : ١٤-٢١٥ ، والمجتبى للنسائى : ١١-٥ وابن ماجه : ٢-١٢٩٥ ، ونيل الأوطار : ١-٣٣٦ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ٩٤ .

(٣) سورة الأنفال ، الآية : ٦٧-٦٨ .

(٤) سورة النساء ، الآية : ٩٠ .

فاذا بلغ المحاربون مرتبة السلام وجنحوا اليه ، واعتزلوا الحرب
اعتزالاً حقيقياً لا لبس فيه ولا خداع ، فيجب كف الحرب ،
ولا سبيل للمؤمنين عليهم .

ولقد أقتدى أصحاب رسول بهذا المنهج ، وتشبعوا به ، حتى
أن رجلاً من الأعراب جاء فأعلن إسلامه ، ثم قال يامحمد : أهاجر
معك ، فأوصى به النبي صلى الله عليه وسلم بعض أصحابه ، ثم
كانت غزاة غنم فيها المسلمون غنماً كبيراً ، فقسم وقسم له ، فقال
الأعرابي : ما هذا ؟ فقال النبي : قسمته لك . فقال : ما على هذا
أتبعتك ، ولكنى أتبعتك على أن أرمى ها هنا - وأشار بيده إلى
حلقه - بسهم ، فأموت ، فأدخل الجنة . فقال النبي : إن تصدق
الله يصدقك ، فلبثوا قليلاً ، ثم نهضوا في قتال العدو ، فأتى إلى
النبي محمولا على أعناقهم ، وقد أصابه سهم ، حيث أشار فقال
النبي صلى الله عليه وسلم : أهو هو . قالوا : نعم قال : صدق
الله ، فصدق الله ، ثم كفن في جبة النبي ، ثم قدمه ، فصلى
عليه ، فكان مما ظهر من صلاته : اللهم إن هذا عبدك خرج مهاجراً
في سبيلك ، فقتل شهيداً ، وأنا شهيد على ذلك (١) .

التوسع والعدوان :

منع الإسلام حرب التوسع ، وبسط النفوذ ، وسيادة
القوى ، فقال : « تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون
علواً في الأرض ولا فساداً ، والعاقبة للمتقين (٢) » ، ومنع حرب

(١) رواه النسائي : ٤-٦١ (ط-مصطفى محمد بمصر) .

(٢) سورة القصص ، الآية : ٨٣ .

العدوان والانتقام، فقال : ولا يجزمنكم شنان قوم أن صدوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا ، وتعانوا على البر والتقوى ولا تعانوا على الإثم والعدوان .. (١) « وَمَنَعَ حرب التخريب والتدمير ، فالحرب بجانب كونها اعتداء على الحياة فهي تدمير لما تصلح به الحياة ، قال سبحانه : « ولا تُفسدوا في الأرض بعد إصلاحها » (٢) .

الديانات الأخرى والحرب :

إذا كان الإسلام قد أشار إلى القتال والحرب كوسيلة لحماية الحق أو خضوعاً لطبيعة البشر ، فإن الشرائع السابقة ، والقوانين اللاحقة حافلة بحروب وقوانين شتى في هذه السبيل ، وهذه أسفار التوراة التي يتداولها اليهود اليوم ، تقرّر شريعة القتال في صورة تتسم بالبشاعة والوحشية ، وليس فيها أدنى مسحة سلام ، فقد جاء في (سفر التثنية) الإصحاح العشرين ، الصفحة العاشرة حين تقرب من مدينة لكى تحاربها استدعها إلى الصلح ، فإن أجابتك إلى الصلح ، وفتحت لك أبوابها ، فكل الشعب الموجود فيها يكون لك بالتسخير ، ويستعبد لك .

وأن لم تسالمك بل عملت معك حرباً فحاصرها ، وإذا دفعها الرب الهك إلى يدك ، فاضرب جميع ذكورها بحد السيف ، وأما النساء والأطفال والبهايم وكل ما في المدينة فهو غنيمة تغنمها لنفسك ، وتأكل غنيمة أعدائك التي أعطاك الرب الهك .

هكذا تفعل بجميع المدن البعيدة منك جداً التي ليست من مدن

(١) سورة المائدة ، الآية : ٢ .

(٢) سورة الأعراف ، الآية : ٥٦ .

هؤلاء الأمم هنا ، وأما مدن هؤلاء الشعوب التى يعطيك الرب إهلك نصيبا فلا تبق منها نسمة ما ، بل تخربها تخريبا ، الحيشيين والأموريين والكنعانيين .. واليوسيين ، كما أمرك الرب الهك » .

أما المسيحية فكانت تبشر بالمحبة ، ولكن هذه الأنجيل الموضوعة قد قلبت الآية ، وهذا إنجيل متى يقول فى الإصحاح العاشر ، من العدد ٢٥ : « لا تظنوا أنى جئت لألقى سلاما على الأرض ، بل سيفا ، فإننى جئت لأفرق الإنسان ضد أبنه ، والابن ضد أبيه ، والكنة ضد حماتها ، وأعداء الإنسان أهل بيته من أحب أباً أو أما أكثر منى فلا يستحقنى ، ومن أحب إبنا أو ابنة أكثر منى فلا يستحقنى ، ومن لا يأخذ صليبه ويتبعنى فلا يستحقنى ، من وجد حياته يضيعها ومن أضاع حياته من أجلى يجدها » .

فباسم السيد المسيح أريقَت الدماء فى أقطار الأرض كلها .. والحروب الصليبية قد أشعلها المسيحيون لا المسلمون ، وطالما زحفت الجيوش الأوروبية باسم الصليب منحدرة من أوروبا إلى الشرق لتحارب وتسفك الدماء ، وفى كل حرب كانت البابوية تبارك هذه الحروب باسم الصليب ولم يكن هؤلاء البابوات جهلة بأن المسيحية السمحة تحظر القتال .

وفى ذلك يقول توماس أرنولد : « وربما حل الاضطهاد والتقصير الإجبارى محل الدعوة الهادية إلى كلمة الله ، حتى كان الملك (أولاف ترايجفيسون) ينشر الدين المسيحى فى (فيكن - VIKEN) القسم الجنوبى من النرويج ، بذبح الذين أبوا الدخول فى المسيحية أو بقطع أيديهم وأرجلهم ، أو بنفسيهم وتشريدهم .

وفي وصية القديس لويس : « عندما يسمع الرجل العامي أنَّ الشريعة السمحة قد أُسيءَ إليها ، فإنه ينبغي ألا يذود عنها إلا بسيفه ، فيجب عليه أن يطعن به الكافر في أحشائه طعنة نجلاء (١) » .

ولكن الإسلام يرفض هذا الأسلوب الشرس إذا اضطُر إلى مهاجمة دولة ما ، فإنَّ أبناؤه يقومون بدعوتها إلى خصال ثلاث : إما الإسلام ، وإما العهد ، وإما القتال ، فهم لا يحدِّدون عن هذه المقاصد الثلاثة ، ولذلك حينما أغار جيش الدولة الإسلامية بقيادة قتيبة بن مسلم الباهلي على (صفد) من أعمال سمرقند بفارس ، ولم يعود القائد إلى دعوتهم إلى هذه الخصال ، شكوا وضمجوا بالشكوى ، وجأروا بالظلم ، واتجهوا إلى سليمان بن أبي السرى وإلى عمر بن عبد العزيز على سمرقند ، وقالوا : إن قتيبة غدر بنا وظلمنا وأخذ بلادنا دون أن يبصرنا بشروط الإسلام ، وقد أظهر الله العدل والإنصاف ، ونرجو أن تأذن لنا بذهاب وفد إلى أمير المؤمنين ، يشكو ظلامتنا ، فإن كان لنا حق أخذناه ، فإن بنا إلى ذلك حاجة ، فأذن لهم ، فوجهوا منهم قوماً إلى عمر ، فلما علم عمر ظلامتهم ، كتب إلى سليمان وإليه على سمرقند ، يقول : إن أهل سمرقند قد شكوا إليه ظلماً أصابهم ، وتحاملا من قتيبة عليهم ، حتى أخرجهم من أرضهم ، فإذا أتاك كتابي هذا ، فأجلس لهم القاضي ، فلينظر في أمرهم ، فإن قضى لهم ، فأخرج العرب من معسكرهم ، وردهم إلى ما كانوا عليه قبل أن يظهر عليهم قتيبة .

وقد نفذ الوالى أمر الخليفة ، وحكم القاضى لأهل صفد بخروج الجيوش الإسلامية من أرضهم ، لأن دخولهم اليها كان بطريقة غير مشروعة لا يُقرها الإسلام ، ومن بعد ذلك لقتيبة قائد الجيش أن يقوم بمناذتهم على سواء ، ويعرض عليهم شروط الإسلام ، ليكون صالحا جديداً ، أو ظفرا عنوة .

فقال أهل (صفد) (١) : بل نرضى بما كان ولا نريد حرباً ، لأن أهل الرأى منهم قالوا : قد خالطنا هؤلاء القوم (يعنى العرب) وأقمنا معهم وأمناهم ، فإن عدنا إلى الحرب لا ندرى لمن يكون الظفر (٢) .

(١) وقيل : أهل (السند) ، أو أهل السغد .

(٢) أنظر : سيرة عمر بن عبد العزيز لابن عبد الحكم ، وقارن بالطبرى : ٦-٦٧ هـ

الفصل الثالث

الدعوة للتحصن

(١) **السلم المسلح** : إن الإسلام يدعو إلى السلام ، فاذا يئس من مسالمة الأعداء ، ولم ينجح المثل الأعلى ، فانه يتمشى مع الواقع ، ويجارى الأحداث ، ففي الوقت الذى فین يدعو إلى السلام ، يدعو إلى حراسة هذا السلام ، بما نسميه فى الوقت الحاضر (السلم المسلح) ، قال تعالى : « وأعدوا لهم استطعتم من قوة ، ومن رباط الخيل ، تُرهبون به عدو الله وعدوكم (١) » ، وقد أتى الله بلفظ القوة مُنكرًا ، ليشمل كل ما يعرف من آلات ، الحرب وكل ما يستجد منها بحسب كل زمان ، وعبر بلفظ (ما استطعتم) ، كى لا يترك المسلمون أى ثغرة للضعف يمكن أن تنفذ إلى صفوفهم ، (والرباط) كلمة يدخل فيها كل أسباب التحصين والسدود والشعور والخنادق ، وكل المصالح الحيوية التى قد تكون هدفًا للأعداء كالمصانع والجسور ووسائل المواصلات والإعلام ، ثم أرشدت الآية فى النهاية إلى الفارق الشاسع بين الغايتين ، غاية النصر إقرار الحق ، وبسط الأمن والسيادة ليظل العدو فى حالة رُعب وخوف فلا يفكر ساعة فى العدوان .

وقال : « وإن طائفتان من المؤمنين أقتتلوا فأصلحوا بينهما ، فإن بغت إحداهما على الأخرى ، فقاتلوا التى تَبَغَى حتى تَفِى إلى أمر الله ، فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل ، وأقسطوا إن الله يُحب المُقْسِطِينَ (٢) » ، وبذلك نرى أن الشريعة الإسلامية قد سبقَت

(١) سورة الأنفال ، الآية : ٦٠ .

(٢) سورة الحجرات ، الآية : ٩ .

جميع التشريعات الحديثة في هذه الناحية بمئات السنين سبقاً
لن تلحق فيه .

وليس هناك ريب في أن الإسلام يدعو إلى السلام ، وأنه
يعتبر ذلك أصلاً ، وأساساً للعلاقات الدولية « يأيها الناس اتقوا
ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة ، وخلق منها زوجها ، وبث
منهما رجالاً كثيراً ونساء ، واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام (١) »
فالأخوة البشرية التى تعلو على الجنس والقبيلة هى العلاقة
الدائمة التى يُريدها رب الناس بين الناس ، وهى أساس التربية
الإسلامية ، ولذلك لم يؤذن بالحرب إلا لدفع العدوان والظلم ،
كما أشرنا - وليس للحرب - الذى لا تعدو آياته فى القرآن
ست آيات - نتيجة ولا خاتمة يرضاها الله إلا السلم الذى يستقر
على العدل والإنصاف .

« وقاتلوا فى سبيل الله الذين يقاتلونكم ، ولا تعتدوا .. »
« فليس للغلب أو الهزيمة حقوق إلا حق واحد هو منع الظلم ، وكل ما يعقد
العهود نتيجة للحرب يكون مخالفاً للروح الإسلامية ، إن أقام
ظلماً أو استعباداً ، أو أقرا استغلالاً واستباحة لما هو حق الإنسان
بصفة كونه أنحاً فى البشرية ، قال سبحانه : « ولا تكونوا كالتى
نقضت عزمها من بعد قوة أنكاثاً تتخذون أيمانكم دخلاً بينكم أن
تكون أمة هى أربى من أمة (٢) » .

(١) سورة النساء ، الآية : ١ .

(٢) أنظر : بحثاً لنا بعنوان (الاسلام والعلاقات الدولية) نشره مسلسل بجريدة طرابلس
الغرب فى ٦-٤-١٩٥٥ ، ومجلة الحسنى المغربية فى ٣ شوال ١٣٨١ هـ .

(ب) الروح المعنوية : لقد عرض القرآن الكريم لكافة الأبعاد التي يمكن أن تُحيط بالقتال فترفع من الروح المعنوية للمجاهدين ، أو تُثبط عزائمهم ، وتفست في عضدهم :

١- فهو يعدُّ الذين يستشهدون دار الخلد ثواباً ، قال سبحانه :
« إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة ، يقاتلون في سبيل الله ، فيقتلون ويُقتلون وعداً عليه حقاً في التوراة والإنجيل والقرآن (١) » فهو يذكرهم بهذا العقد الذي سجَّله على نفسه في ثلاث محاكم ، محكمة التوراة والإنجيل والقرآن ، كي يغرس في نفوسهم الاطمئنان بما التزم به ، إذا ما التزموا هم بالتضحية في سبيله ، ثم يزيده تشجيعاً بهذا الأسلوب الاستفهامي الذي وصل في البلاغة والمضمون أبعد الحدود ، فيقول : وَمَنْ أَوْفَى بعهده من الله ، فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به ، وذلك هو الفوز العظيم .

٢- يعدُّ الشهداء بالحياة الحقيقية ، ويُحارب عوامل الخوف من الموت ، وبوادر الضعف البشري في سبيل الحصول على فضل الله ونعمته وأجره ، فيقول : « ولا تحسبنَّ الذين قُتِلُوا في سبيل الله أمواتاً ، بل أحياء عند ربهم يُرزقون ، فرحين بما آتاهم الله من فضله ، ويستبشرون بالذين لم يكفُّوا بهم من خلفهم ، ألا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، يستبشرون بنعمة من الله وفضل ، وأن الله لا يضيع أجر المحسنين (٢) » .

(١) سورة التوبة ، الآية : ١١١ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية : ١٧٠ - ١٧٣ .

٣- يحرك فيهم روح الحماسة ، وعواطف الشجاعة ، ويذكرهم قتالهم إنما هو قتال في سبيل أنقاذ الضعفاء من الرجال والنساء والولدان ، وكسر شوكة الجيروت والطغيان ، وفوق ذلك فهو قتال في سبيل قضية العدالة والانسانية ، وقتال لتحديد أحد المعسكرين : معسكر الله ، ومعسكر الشيطان ، قال تعالى : « فليقاتل في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة ، ومن يقاتل في سبيل الله ، فيقتل أو يغلب ، فسوف نؤتيه أجراً عظيماً ، وما لكم لا تقاتلون في سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها ، وأجعل لنا من لدنك ولياً ، واجعل لنا من لدنك نصيراً ، الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله ، والذين كفروا يقاتلون في سبيل الطاغوت ، فقاتلوا أولياء الشيطان ، إن كيد الشيطان كان ضعيفاً (١) » .

٤- التشجيع الأدبي بغرس روح الأخلاق والمصير والمصابرة على البأساء والضراء وإن الاعتصام بالله هو أساس النصر ، وليست القوة أو الكثرة ، قال سبحانه : « كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً ، بإذن الله ، والله مع الصابرين (٢) » ، وقال : « ولا تهنوا في ابتغاء القوم ، إن تكونوا تألمون ، فإنهم يآلمون ، كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون ، وكان الله عليماً حكيماً (٣) » .

(١) سورة النساء ، الآية : ٧٤ - ٧٦ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ، ٢٤٩ .

(٣) سورة النساء ، الآية : ١٠٤ .

الاسلام والمقاومة :

أذن الله لرسوله أن يجهر بالدعوة ، فقال : « فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ ، وَأَعْرِضْ عَنِ الْمَشْرِكِينَ (١) » ، وكان لا بد أن يلقى مقاومة عنيفة من قومه ، فتصدى له كفار قريش يكذبونه ويؤذونه ، وقد أتى القرآن على طائفة من مواقفهم في التماذى في العصيان والاستكبار ، فرموه بالكذب والتخريف ، « وقال الذين كفروا إِنَّ هَذَا إِلَّا إِفْكٌ افْتَرَاهُ ، وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ ، فَقَدْ جَاءُوا ظُلْمًا وَزُورًا ، وقالوا : أساطير الأولين أَكْتَتَبَهَا ، فَهِيَ تَمْلَىٰ عَلَيْهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا (٢) » ، ثم عادوا ليتهموه بالجنون والسحره « وقال الذين كفروا للحق لما جاءهم ، إِنَّ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ (٣) » ، وإن يكاد الذين كفروا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ ، ويقولون إنه لمجنون (٤) .

وكان توجيه الله لرسوله أن يصبر على عنيتهم وتكذيبهم ، وصدق الله حيث قال : « وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا (٥) » ، وقال « فاصفح عنهم وقل سلام (٦) » ، وطالب أصحابه أن يأذن لهم بمقاومة العدوان ، فلم يزد عن قوله سبحانه : « كفوا أيديكم ، وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة (٧) » ، ولما طفق الكيل أذن الله

(١) سورة الحجر ، الآية : ٩٤ .

(٢) سورة الفرقان ، الآية : ٤-٥ .

(٣) سورة سبأ ، الآية : ٤٣ .

(٤) سورة القلم ، الآية : ٥٢ .

(٥) سورة الطور ، الآية : ٤٨ .

(٦) سورة الزخرف ، الآية : ٨٩ .

(٧) سورة النساء ، الآية : ٧٧ .

لنبيه ولأصحابه بالقتال دفاعاً عن كيانه ، فقال سبحانه :
« أَذَنَ لِلَّذِينَ يُقَاتِلُونَ بَأْنِهِمْ ظَلَمُوا (١) » .

ومما لا شك فيه أن المجتمع الإسلامي الجديد ، بسبب ما وقف
في وجهه من مجتمعات مشركة أو يهودية قد استشعر الحاجة إلى
جنود لحماية هذه الدولة الوليدة يردون عنه أذى قريش ، وتحرش
اليهود ، وعدوان النصارى الذين كونوا جبهة واحدة تتناصر على
حرب المسلمين ، وبدافع هذا المنطق الحيوى ، فلا مندوحة أمام
الرسول عليه السلام من أن يستشير بعض أصحابه ، ويحضهم على
مجاهة هذا العدوان .

التخلف والتقاعدس : لم يلزم رسول الله أحداً على الخروج
إلى القتال ، بل ترك لكل مسلم حرية الخروج ، ولم يثبت قط
أنه ألزم فئة بعينها ، أو شخصاً بعينه أن ينبروا للدفاع عن المسلمين ،
وكان إذا أخلد بعضهم إلى الدعة والراحة ، وتكاسل عن اللحاق
بالجماعة الغازية ، وتكلم أصحاب الرسول عن هذا الشخص ، قال
لهم : « دعوه ، فإن يك فيه خير فسيلحقه الله بكم ، وإن يك غير
ذلك فقد أراحكم الله منه (٢) » ، وقد هتك القرآن الكريم ستر
هذه الفئة لأنها كانت ما بين منافق ، وما بين متقاعدس فقال : « لو
كان عرضاً قريباً ، وسفراً قاصداً لا تبغوك ، ولكن بعدت عليهم
الشقة (٣) » ، ثم أخذ يسخر منهم ، ويثير فيهم النخوة عن طريق

(١) سورة الحج ، الآية : ٣٩ .

(٢) أنظر : تاريخ الطبرى : ٣-١٤٥ .

(٣) سورة التوبة ، الآية : ٤٢ .

التقريع والتوبيخ فشبههم بالنساء ، فقال : « رضوا بأن يكونوا مع الخوآلف ، وطبع الله على قلوبهم ، فهم لا يفقهون (١) » .

مبدأ التجنيد :

(أ) سار مبدأ التجنيد في عهد الرسول وعهد الراشدين ، على أنه إذا حلت ساعة العسرة ، فواجب الجميع أن ينفروا خفافاً وثقالاً دفاعاً عن أنفسهم ودينهم ، ولم يستثن الإسلام من هذا المبدأ إلا الضعفاء والمرضى ، والفقراء الذين لا يجدون ما ينفقون ، وذلك قوله سبحانه : « ليس على المرضى ، ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حرج إذا نصحوهم الله ورسوله (٢) » .

(ب) التعبئة الجزئية : حينما فتح الله على المسلمين مكة ، في السنة الثامنة من الهجرة وقويت شوكة الإسلام ، وكثر الداخلين في دين الله انتقل الرسول عليه السلام بالجماعة الإسلامية خطوة أكثر تحديداً لمسئولية المقاتلين ، ومن ثم أمر بأعداد جماعة تتفرغ للقتال ، وترك هذا لرغبة المؤمنين عندما استنفرهم ، وطلب إليهم أن يكونوا على أهبة الاستعداد لإذاعا الداعي ، ودوى نفير الجهاد ، أخذوا من قوله سبحانه : « وما كان المؤمنون لينفروا كافة ، فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ، ليتفقهوا في الدين ، ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم ، لعلهم يحذرون » (٣) وقد أخذ أبو بكر بمبدأ الرسول عليه السلام ، فلم ير أن يلزم أحداً أو يُحدد جماعة معينة ، ولكنه ترك ذلك للرغبة الخالصة للجهاد

(١) سورة التوبة ، الآية : ٩٤ .

(٢) سورة التوبة ، الآية : ٩١ .

(٣) سورة التوبة الآية : ١٢٢ .

في سبيل الله ، وها هو ذا يندب الناس لفتح الشام ، فيقول : « ألا وإن في كتاب الله من الثواب على الجهاد في سبيل الله كما ينبغي أن يحب أن يُخص به ، هي التجارة التي دلّ الله عليها ، ونجّى بها من الخزي (١) » .

ولم يكتف بهذه الدعوة ، فكتب إلى قواده ألا يُكرهوا أحداً « وأن ياذنوا لمن شاء الرجوع ، ولا يستفتحوا بمتكاريه ، وأن يستنفرُوا من قاتل أهل الردة ، ومن ثبت على الإسلام بعد الرسول (٢) » .

ومن هنا نرى خالداً يعمل بنصيحة أبي بكر عندما كتب إليه وهو باليمامة أن يسير إلى العراق لمؤازرة جيش المشي بن حارثة ، فيقف خطيباً في معسكره ، ويقول : الحمد لله رب العالمين ، ألا إني خارجٌ ومعسكرٌ وسائر إن شاء الله إلى العراق ومعجل ، فمن أراد ثواب العاجل والاجل فليُسرع . . (٣) » .

(ج) التجنيد الإلزامي : في عهد عمر بن الخطاب كثرت الفتوح ، واستتبع ذلك وفرة الأموال والارزاق من الخراج والجزية والغنائم ، وأخذ الناس ينصرفون إلى البحث عن الأموال أكثر من انصرافهم إلى الجهاد في سبيل الله ، فشرع عمر يفكر في هذه القضية ، وجاء تدوين الدواوين فرجا ومخرجا له من هذا الاتجاه الدنيوي ، فما كان منه إلا أن أمر بإنشاء ديوان للجند ، فيما أنشأ من دواوين ، وخصص فئة من الناس للقتال ، والانقطاع للجهاد وسدّ الثغور ، وحدّد لهم العطاء والرواتب ، وبعث إلى الولاة في الأقاليم يطلب إليهم لحضار كل

(١) أنظر : جمهرة رسائل العرب : ١-١٨٩ ، نقلا عن الطبري .

(٢) تاريخ الطبري : ٤-٩ .

(٣) أنظر : جمهرة خطب العرب : ١-١٨٩ .

فارس ذى نجدة أو رأى ، أو صاحب فرس ، فإن جاء طائعا ، وإلا حشروه حشرا وقادوه مقادا (١) ، وأخذوا لاحق الولاة والعمال بالجد فى الإسهام فى بناء كيان هذا الديوان قائلا : « لاتدعوا أحدا إلا وجهتموه إلى ، والعجل العجل (٢) » .

وإذا كان ديوان الجند قد ضعف أمره فى عهد عثمان وعلى (٣) ومعاوية فإنه أخذ ينظم ويقوى وتنوّد أركانها منذ قيام بنى مروان ، ونستمع إلى الحجاج بن يوسف الثقفى وهو يخطب فى العراق حين تولى أمرها فيقول : « إن أمير المؤمنين أمرنى بإعطائكم أعطياتكم ، وأن أوجهكم لمحاربة عدوكم مع المهلب بن أبى صفرة ، وإنى أقسم بالله لا أجد رجلا تخلّف بعد أخذ عطائه بثلاثة أيام إلا سقكت دمه ، وأنهيت ماله ، وهدمت منزله (٤) » .

(د) التعبئة العامة : عندما تحل بالمسلمين نكبة من نكبات الحرب ، فإن الدستور الإسلامى يفرض على الخليفة أو الحاكم ، أن يقوم بإعلان التعبئة كل فى مجاله ، بحيث يكونون على أهبة الاستعداد : الجندى رابض فى مركزه ، والطبيب مستعد فى مستشفى ، والشرطى متحفز فى مخفره ، فإذا ما دعا الداعى لم يكن هناك نوع من الاضطراب فى

(١) أنظر : تاريخ الطبرى ٤-٦٣ .

(٢) المصدر السابق : ٤-٨٢ .

(٣) كان الباعث على تلك الفتن التى قامت ، حتى صار الناس لا يعلمون أهم على حق أم على باطل ، فالإمام على يقول - وقد استنفر الناس فلم يجبه عند خروج ابن الحضرى عليه فى البصرة « أليس من العجب أن ينصر فى الأزد ، وتخذلنى مصر ، وأعجب من ذلك تقاعد تميم الكوفة فى ، وخلاف تميم البصرة على » .

(٤) أنظر : جبهة خطب العرب : ٢-٢٩١ ، نقلا عن الكامل للمبرد ، والمقد الفريد ، والبيان والتبيين ، والطبرى ، وصبح الأعشى ، وعمون المختار .

الصفوف ، أو التأخير عن إحكام الخُطّة ، أو أسعاف الجرحى ، أو الرقابة المدنية، وصدق الله حيث قال «يا أيها الذين آمنوا خُذُوا حِذْرَكُمْ ، فانفروا ثُبَاتٍ ، أو انفروا جميعاً(١)» .

(هـ) التنظيم الحربى: ومن هنا نلاحظ أن الإسلام قد أخذ في الجيش بمبدأ التنظيم ، وتوزيع الكتاب والفيالق والكراديس ، على مواقع الدفاع ، وذلك قوله سبحانه: «وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ(٢)»، وقد أرشد القرآن إلى ما يجب أن يسلكه قائد الجيش من خطوات القتال، وذلك بأن يبدأ القائد بالأقرب ، حتى يكون مطمئناً إلى أن ظهره مأمون الجانب ، أو مما عساه أن يكون عوناً للأعداء، وعيناً لهم يطعنهم من الخلف، وذلك أقصى ما وصلت إليه المدارس الحربية الحديثة ، فى فنون قتالها وتكتيكها الحربى، قال تعالى : «يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يكفونكم من الكفار ، وليجِدُوا فيكم غِلْظَةً ، واعلموا أن الله مع المتقين(٣)» .

(١) سورة النساء ، الآية : ٧١ .

(٢) سورة الأنفال ، الآية : ٥٨ .

(٣) سورة التوبة ، الآية : ١٢١ .

الفصل الأول

أدب الحرب

واجبات : القيادة :

١ - المشورة : على القائد أن يتخذ من بعض جنوده ممن تمرسوا بأساليب القتال ، واكتسبوا الخبرات والتجارب - مجلسا للمشورة ، واستطلاع الرأى ، لقوله سبحانه : « وشاورهم فى الأمر (١) » ، ولقول أبى هريرة رضى الله عنه : « مارأيت أحدا قط كان أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢) » وأوصى أبوبكر خالد بن سعيد بن العاص ، وقد خرج على رأس الجيش الذاهب إلى الشام فقال : « وانصح لعامة المسلمين ، وأخصص الوالى على الجند من نصيحتك ومشورتك ما يحق لله وللمسلمين عليك (٣) » وأوصى عمرو بن العاص فى أثناء ذهابه لمساعدة أبى عبيدة وهو فى حرب الشام فقال : وأنت قادم على إخوانك ، فلا تألهم نصيحة ، أولا تدخر عنهم صالح مشورة ، فرب رأى لك محمود فى الحرب ، مبارك فى عواقب الأمور (٤) » ، وأوصى يزيد بن أبى سفيان : فقال : وقد وليتك على رجال من المسلمين ، أشراف غير أوزاع ، فشاورهم فى الأمر .. (٥) ويوصى عمر بن الخطاب ، سعد بن وقاص فيقول : « وليكن معك من العرب ، أو أهل الأرض من تطمئن إلى نصحه وصدقه ، فإن

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١٥٩ .

(٢) رواه أحمد .

(٣) أنظر : جمهرة خطب : ١٩٥ .

(٤) فتوح الشام : ٤١ .

(٥) فتوح الشام : ٨ .

الكذوب لا ينفعك خبره ، وإن صدقك في بعضه ، والغاش عين عليك ، وإيس عين لك (١) .

٢ - الرفق : أن يكون القائد لجنوده بمثابة الأب من الرعية ، ويقول رسول الله صلوات الله وسلامه عليه : « اللهم من ولى من أمر أمتي شيئاً فرفق بهم ، فارفق به (٢) » ويقول أبو بكر لعمر بن العاص ، وقد سيره إلى الشام : « وكن والداً لمن معك ، ولا تكشفن الناس عن أستارهم ، وأكشف بعلا نيتهم (٣) » .

ويوصى عمر قائده ، فيقول : ترفق بالمسلمين في سيرهم ، ولا تجشمهم سيراً يتعبهم ولا تقصر بهم عند منزل يرفق بهم ، حتى يبلغوا عدوهم ، والسفر لم ينقص قوتهم ، فإنهم سائرون إلى عدو مقيم ، حامى الأنفس والكراع ، وأقم بمن معك في كل جمعة يوماً وليلة ، حتى تكون لهم راحة يحيون فيها أنفسهم ، ويرمؤن أسلحتهم وأمتعتهم (٤) » .

٣ - التبشير والمثوبة : كان رسول الله يعمل بمنهج القرآن الكريم ، فيبشر بإحدى الحسينيين : الشهادة : أو النصر والغنيمة ، ويحث قاداته ، فيقول لهم : بشروا ، ولا تُنفروا ، ويسروا ولا تعسروا (٥) ، أى بشروا بقرب النصر ، وقبول العمل ، ويسعة رحمة الله وعظيم ثوابه ، لا تُنفروا بهول المعركة ، وشدة وطأة الكفار ويسروا على الناس ، ولا تتشددوا ، فإن هذا أدعى لمحبة الدين

(١) أنظر : المقد الفريد : ١-٩٣ .

(٢) أخرجه مسلم .

(٣) أنظر : تاريخ ابن عساكر : ١-١٢٩ .

(٤) أنظر : المقد الفريد : ١-٩٣ .

(٥) أنظر : البخارى ومسلم في باب الجهاد : ٥-١٤٠١ .

وحسن الطاعة ، وأمر المؤمن المجاهد كله خير ، لأن الله سيصدقه إن لم تكن الجنة ، فله النفل والغنيمة إن بحث عن الدنيا « ومن يُردُّ ثواب الدنيا نُؤتِه منها ، ومن يُردُّ ثواب الآخرة نُؤتِه منها (١) » ، وتقوية النفوس ، ورفع الروح المعنوية ، وتقريب وسائل النصر ، وتبسيط روح الظفر بما يُشعر الجند بقرب النصر ، وأنه حقيقة لا ريب فيها ، أمر له نتائج مهمة ، لأنهم أي الجنود سيكونون على العدو أجراً ، وعليه أشد بأساً وسطوة ، قال سبحانه : « وإذا يُريكمهم الله في منامك قليلاً ، ولو أراكمهم كثيراً لفشلتم ولتنازعتم في الأمر ، ولكن الله عليم بذات الصدور ، وإذا يُريكموهم إذ التقيتم في أعينكم قليلاً ، ويقللهم في أعينهم ، ليقضى الله أمراً كان مفعولاً (٢) » .

٤- عدم المناجزة : تدعو التعاليم الإسلامية بعد إعلام العدو بالحرب ، وبالمباغته ، والمفاجأة وأخذ العدو على حين غفلة ، وعدم اتساع رقعة الحرب ، فكلما كان الميدان ضيقاً كان ذلك ذلك أفدر على ضرب العدو في الصميم ، وأن لا يعجل القائد بالهجوم ومناجزة العدو قبل أن يقدر لرجله ولجنوده قبل الخطو موضعها ، فيحسن أكثر في مواضع الكر ، ويمسك حتى تلوح الفرصة ، فينقض كالصاعقة ، وهذا عمر بن الخطاب يقول لسعد بن أبي وقاص : « فإذا عاينت العدو فاضمم اليك أقاصييك وطلائعك وسراياك ، وأجمع اليك مكيدتك وقوتك ، ثم لا تعاجلهم المناجزة ، ما لم يستكبرهك قتال ، حتى تبصر عورة

(١) سورة آل عمران : الآية : ١٦٠ .

(٢) سورة الأنفال ، الآية : ٤٣ - ٤٤ .

عدوك ومقاتله ، وتعرف الأرض كلها كمعرفة أهلها ، فتصنع
بعدوك كصنعه بك (١) .

٥- تقوى الله : لعل من أكبر عوامل النصر ، ورفع الروح
حسن تقوى الله وخشيته والابتعاد عن معاصيه ، ومن هنا نرى
الرسول وصحبه يسارعون إلى وصية جنودهم وقوادهم أول ما يسارعون
إلى الحضر على التقوى ، فهذا رسول الله يقول في غزوة أحد :
إني أوصيكم بما أوصاني به الله في كتابه من العمل بطاعته ، والتناهي
عن محارمه .. ، وإن الله مع من أطاعه ، وإن الشيطان مع من عصاه .. ،
وأن الروح الأمين قد نفث في روعي أنه لن تموت نفس حتى تستوفي
أقصى رزقها لا ينقص منه شيء ، فاتقوا الله ربكم ، وأجملوا في طلب
الرزق .. (٢) ، وهذا أبو بكر يقول ليزيد بن أبي سيفان وهو
في طريقة لقيادة الحملة على الشام : يا يزيد ، إني أوصيك بتقوى
الله وطاعته ، والإيثار له ، والخوف منه (٣) وهذا سعد بن أبي وقاص
يوصي ابن أخيه هاشم بن عتبة ، فيقول : يا ابن أخي لا تطعن
طعنة ، ولا تضرين ضربة إلا وأنت تريد بها وجه الله ، واعلم أنك
خارج من الدنيا رشيداً ، وراجع إلى الله قريباً ، ولن يصحبك من الدنيا
إلى الآخرة إلا قدم صديق قدمته (٤) .

وهذا عمر بن الخطاب يوصي سعد بن أبي وقاص ، فيقول : « إني أمرك ،
ومن معك من الأجناد بتقوى الله على كل حال ، فإن تقوى الله أفضل العدة

(١) أنظر : العقد الفريد : ٩٣-١ .

(٢) أنظر : شرح ابن أبي الحديد : ٣-٣٦٠ .

(٣) أنظر : جبهة خطب العرب : ١-١٩٦ ، نقلاً عن فتوح الشام .

(٤) أنظر : فتوح الشام : ٢٨ .

على العدو ، وأقوى المكيدة في الحرب ، وأمرك ومن معك من الأجناد
أن تكونوا أشد احتراساً من المعاصي منكم من عدوكم فان ذنوب الجيش
أخوف عليهم من عدوهم ، وإنما ينصر المسلمون بمعصية عدوهم الله ،
ولولا ذلك لم نكن لنا بهم قوة ، لأن عدونا ليس كعددهم ، ولا عدتنا كعدتهم
فاذا استويناه في المعصية كان لهم الفضل علينا في القوة ، وإلا ننصر عليهم
بفضلنا لم نغلبهم بقوتنا ، وأعلموا أن عليكم في سيركم حفضة من
الله يعلمون ما تفعلون ، فاستحيوا منهم ، ولا تعملوا بمعاصي الله ،
وأنتم في سبيل الله ... واسألوا الله العون على أنفسكم ، كما تسألونه
النصر على عدوكم (١) .

٦- التفقد : وإن من أول مهام القيادة استطلاع حالة الجند ،
والوقوف على راحتهم وأكلهم ومشربهم وحسن استعدادهم ، وعلاقاتهم
فيما بينهم ، فالجريح أو الضعيف أو المرجف الذي يهتز نفسياً لأوهى
الأمر ، ويطلق الشائعات فهو كالجرثومة الخبيثة يجب إنقاذ الجيش
من شره ، أو الجندى المشاغب ، ومن يثير الفتن ، ويعمل على تخذيل
الصف ، ويزهد في القتال ، وهذا أبو بكر يوصي خالد بن الوليد ، فيقول
له : استظهر بالزاد ، وسر بالادلء ، ولا تُقاتل بمجروح ، فإن بعضه
ليس منه ، واحترس من البيات ، فإن في العرب غرة (٢) .

٧- المؤاخاة والصحبة : من الصفات المحمودة في القيادة مؤاخاة
الجند في غير وقت العمل ، وحسن صحبتهم ، فإن ذلك يربط بين
القلوب برباط المحبة والمودة ، ويجعلهم يبذلون أقصى طاقتهم في سبيل
النصر ، وهذا أبو بكر يقول ليزيد بن أبي سفيان ، : «إذا قديمت على

(١) أنظر : المقد الفريد : ١-٩٢ .

(٢) المرجع السابق .

جندك فاحسن صحبتهم ، وابدأهم بالخير ، وعدهم إياه . . ، وأصلح نفسك يصلح لك الناس . . ، واسمر بالليل في أصحابك تأتلك الاخبار وتتكشف عندك الاستار (١) » ويوصيه ثانية فيقول له : إنك أول أمرائى ، وقد وليتكم على رجال من المسلمين . . ، فاحسن صحبتهم ، ولتكن لهم كنفاً . . . واخفض لهم جناحك (٢) . . » .

٨- الطلائع : لا شك أن بث الطلائع بالنسبة للجيش المحارب سواء وهو مرابط ، أم وهو قادم ، من ألزم الصفات التى تجب أن تُعنى بها القيادة ، وهذا عمر بن الخطاب يبسط لقائده على العراق جوانب الاستطلاع الحرى ، فيقول له : وليكن منك عند دُنُوك من أرض العدو أن تُكثر الطلائع ، وتبث السرايا بينك وبينهم ، فتقطع السرايا أمدادهم ومرافقهم ، وتتبع الطلائع عوراتهم ، وتنق - أى تخير - للطلائع أهل الرأى والبأس من أصحابك ، وتخير لهم سوابق الخيل ، فإن لقوا عدواً ، كان أول ما تلقاهم القوة من رأيك ، واجعل أمر السرايا إلى أهل الجهاد ، والصبر على الجلال ، ولا تخص بها أحداً بهوى ، فتضيع من رأيك وأمرك ، أكثر مما حابيت به أهل خاصتك ، ولا تبعثن طليعة ولا سرية في وجه تتخوف فيه غلبة أو ضيعة ونكاية (٣) .

٩- الاستطلاع والسرية : لكى ينجح القائد في تصريحه لشئون الحرب يجب أن تتسم خطته بالسرية التامة ، بحيث لا تتسرب إلى الأعداء فيأخذونه على غرة ، ويباغثونه من حيث أرادهم ، وأن يكون ذا مصانعة ودهاء فبيث العيون والأرصاد ، فهذا رسول الله يبعث بعبد الله بن جحش على رأس السرايا ، ويعطيه كتاباً مختوماً ،

(١) أنظر : جهرة رسائل العرب : ١-١٩٨ ، نقلا عن ابن الأثير : ٢-١٩٦ .

(٢) المرجع السابق : ١-١٩٧ نقلا عن فتوح الشام : ٨ .

(٣) أنظر العقد الفريد : ١-٩٣ .

ثم يأمره بالألا يفرضه وينظر فيه إلا بعد مسيرة يومين ، فإذا نظر ، ووعى ماورد في مضمون الكتاب ، مضى إلى تنفيذه غير مستكره ، أحدا من أصحابه ، فسار عبد الله اليومين ثم فض الكتاب وقرأه ، فإذا فيه : إذا نظرت في كتابي هذا فامض ، حتى تنزل (نخلة) - وهى بلدة بين مكة والطائف - فترصد بها قريشا ، وتعلم لنا من أخبارهم (١).

وهذا أبو بكر يقول ليزيد بن أبى سفيان حينما وجهه ، لحرب الروم ، فى أثناء فتوح الشام : واذا قدمت عليك وفود العجم ، فأنزلهم معظم عسكريك ، وأسبغ عليهم النفقة ، وأمنع الناس من محادثتهم ، ليخرجوا جاهلين ، كما دخلوا جاهلين ، وكن أنت المتولى لكلامهم (٢) .

١٠- الطابور الخامس : ومن صفات القيادة الواعية ، أن يمتد سمعها وبصرها لكل موطن من المواطن ، بين صفوف الجيش ، لتتصيد عناصر الخذلان والنفاق ، حتى لا تكون سبباً فى تشبيط الهمم ، وكسر شوكة الصمود والثبات ، وتفت فى عضد الجنود ، وتبعث فى نفوسهم روح التمرد والفتور ، فتكون عاملاً من عوامل عوامل الهزيمة ، وقد تحدث الله عن هذا الصنف وبين خطورته « ويقولون : طاعة ، فاذا برزوا من عندك بيت طائفة منهم غير الذى تقول ، والله يكتب ما يبيتون ، فأعرض عنهم ، وتوكل على

(١) أنظر : ابن هشام : ٢-٣٦ ، وقارن بتاريخ اليعقوبى : ٢-٧١ ، وامتناع الأسباع للمقريزى : ١-٥٦ ، والأنساب للبلاذرى : ١-٢٧١ ، وطبقات ابن سعد : ٢-٦٣ .
(٢) أنظر : جمهرة خطب العرب : ١-١٩٨ .

الله ، وكفى بالله وكيلا (١) » ، ويقولون : « إن بيوتنا عورة ، وما هي بعورة إن يريدون إلا فرارا (٢) » .

١١ - الموقع والترتيب : إذا كان القائد يمتاز بالحنكة والحصافة ، فإنه ولا شك سوف يحسن اختيار الموقع الذى يحدده هو ، ميدانا لمعركته ، لا المكان الذى يغربه العدو بالانزلاق اليه ، ليكون بمثابة الفخ الذى ينصب له ، وهذه الصورة كثيراً ما حض القرآن المسلمين كى يتحروها ويتوخوها فى معاركهم ، فقال : « يا أيها الذين آمنوا أصبروا وصابروا وربطوا (٣) » ، وما أجمل تلك الصور التى ينقلها لنا الطبرى فى أكثر من موقعة عن براعة العبقرية الإسلامية ، والقادة الذين كانوا يتولون دفعة المعارك : من ذلك ما رواه عن غزوة بدر ، فقال : « خرج رسول الله يبادر المشركين إلى الماء ، حتى إذا جاء أدنى ماء من بدر نزل به ، فقال الحباب بن المنذر : يا رسول الله ، أرايت هذا المنزل أنزلكه الله ليس لنا أن نتقدمه ولا نتأخره ، أم هو الرأى والحرب والمكيده ؟ قال : بل هو الرأى والحرب والمكيده » فقال : يا رسول الله ، فليس هذا بمنزل ، فانهمض بالناس ، حتى نأتى أدنى ماء من القوم ، فننزله ، ثم نغور ماسواه من القلب - أى الآبار فنشرب وهم لا يشربون ، فقال رسول الله : قد أشرت بالرأى ، فنهض ومن معه ، فسار حتى أدنى ماء من القوم فنزل عليه (٤) » .

وبعد اختيار الموقع يأتى فى الدرجة الثانية حسن تنظيم الصفوف ،

(١) سورة النساء ، الآية : ٨١ .

(٢) سورة الأحزاب ، الآية : ١٣ .

(٣) سورة آل عمران ، الآية : ٢٠٠ .

(٤) تاريخ الطبرى : ٢-٤٤٠ (ط - الثانية دار المعارف بمصر ١٩٦٨) .

وترتيب الوحدات المقاتلة ، وأن يسند القائد كل وحدة ، أو كل فرقة إلى من يأنس فيه الكفاية والاقتدار وحسن التصرف ، وصدق الله حيث قال : « إن الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفاً كأنهم بنيان مرصوص (١) » .

وكان الجيش يتألف في عصر الراشدين من (الرّجالة) أى المشاة على أرجلهم ، ومن (الرماة) أى أصحاب السهام ، ومن (الغلمان) وهم الصبيان الذين كانوا يقومون على خدمة الجيش ، و (الطلائع) ، ومن (الردء) أى الفئة المكلفة بمراقبة المؤخرة ، وكان على كل عشرة جنود (عريف) ، وعلى كل خمسين جندياً (خليفة) ، وعلى كل مائة جندي (قائد) وعلى كل ألف مقاتل (أمير كردوس) وعلى عشرة الاف فأكثر (أمير الجيش) (٢) ونستمع في هذا إلى فقرة من كتاب عمر بن الخطاب إلى سعد بن وقاص وهو يقول له قبيل موقعة القادسية : « إذا جاءك كتابي هذا فاعشر الناس ، وعرف عليهم ، وأمر على أجنادهم وعيهم . ومر رؤساء القوم فليشهدوا ، وقدرهم وهم شهود ، وأجعل على الرايات رجالاً من أهل السابقة » (٣) .

ويقول الطبرى : لقد أتخذ عمر بن الخطاب في كل مصر على قدره خيولاً ، من فضول أموال المسلمين ، وعدة لكون إن كان ، فكان بالكوفة من ذلك أربعة آلاف فارس ، وكان في مصر من الأمصار الثمانية كما في الكوفة (٤) .

(١) سورة الصف ، الآية : ٤ .

(٢) أنظر : تاريخ الكامل : ٢-٢٠٠ ، وتاريخ ابن خلدون : ٣-٢٩٩ .

(٣) أنظر : تاريخ الطبرى : ٣-١٨٨ .

(٤) المصدر السابق : ٤-١٩٦ .

الفصل الثاني

آداب الجنء

(أ) الطاعة : أن مبدءاً الطاعة من المبادئ العامة فى الإسلام ، ولا سيما بالنسبة للخلافة والإمارة والقيادة ، وذلك أخذاً من قوله سبحانه : « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله ، وأطيعوا الرسول ، وأولى الأمر منكم (١) » ، وأخذاً من قول رسوله : عليكم بالسمع والطاعة ، وإن أمر عليكم عبد حبشى كأن فى رأسه زبيبة » وقوله « من أطاعنى فقد أطاع الله ، ومن عصانى فقد عصى الله ، ومن يطع الأمير فقد أطاعنى ، ومن يعصى الأمير فقد عصانى (٢) » ، وروى البخارى ومسلم عن كرم الله وجهه ، قال : « بعث رسول الله سرية ، واستعمل عليهم رجلاً من الأنصار ، وأمرهم أن يسمعوا له ويطيعوا فعصوه فى شئ ، فقال : أجمعوا لى حطباً فجمعوا ، ثم قال : أوقدوا ناراً ، فآوقدوا ، ثم قال : ألم يأمركم رسول الله صلوات الله وسلامه عليه أن تسمعوا وتطيعوا ؟ فقالوا : بلى . قال فادخلوها . فنظر بعضهم إلى بعض ، قالوا : إنما فررنا إلى رسول الله من النار ، فكانوا كذلك حتى سكن غضب هذا القائد ، وطفئت النار .

فلما رجعوا ذكروا ذلك لرسول الله ، فقال : « لو دخلوها ماخرجوا منها أبداً (٣) » وقال : « السمع والطاعة على المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية » . وقوله سبحانه « طاعة وقول معروف ، فإذا عزموا

(١) سورة النساء ، الآية : ٥٩ .

(٢) رواه البخارى ومسلم .

(٣) رواه البخارى ومسلم .

الأمر ، فلو صدقوا الله لكان خيرا لهم « صريحة في طاعة القادة وواجب النصيح لهم .

(ب) التدريب والاستعداد : لقد حفز الإسلام الشباب إلى على عناصر القوة كى يشب الجسم سليما . « فالمؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف (١) » .

' وتأسيساً على هذه القاعدة حُبب إلى النفوس روح الرياضة الهادفة من ممارسة الرمي ، والمناضلة فالله سبحانه يقول في الترغيب في الاستعداد « وأعدوا لهم ما أستطعتم من قُوة (٢) » ثم يؤكد الرسول هذا المفهوم فيقول معقبا : « ألا إن القوة الرمي ، ألا أن القوة الرمي ، ألا إن القوة الرمي (٣) » ، وإذا كان الرمي يفسر قديما بالرمي عن القوس وبالنبيل والسهم ، والرمي بالحراش ، فإنه الآن يُفسَّر بالرمي من قوس البندقية والمدفع والصاروخ ، حتى لنلمس من أحاديث الرسول المتوافرة التشديد على تعليم الفنون الحربية ولا سيما الرمي ، فيقول : « من تعلم الرمي ثم تركه فليس منا (٤) » وكل ما دون ذلك يجعله الرسول من قبيل اللهو الباطل ، فيقول : « وكل شئ يلهو به الرجل باطل ، إلا رمية بقوس ، وتأديبه لفرسه ، وملاعبته أهله ، فإنه من الحق » ، وقد عقب القرطبي على هذا بقوله : « أى أن كل ما يتلهى به الرجل مما لا يفيد في العاجل ولا في الآجل فائدة ، فهو باطل والإعراض عنه أولى ، وهذه الأمور الثلاثة ، فانه وإن

(١) رواه مسلم في باب القدر ، ابن ماجة في الزهد .

(٢) سورة الانفال ، الآية : ٦٠ .

(٣) رواه مسلم .

(٤) رواه مسلم .

كان يفعلها على أنه يتلهى بها وينشط ، فإنها حق لاتصالها بما قد يفيد ، وتنمى فيه روح القوة وروح الخير ، فإن فى الرمى بالقوس وتأديب الفرس مبادئ لتعلم فنون القتال ، وفى ملاعبة الأهل إعفاف للزوجة ، ولقاء قد يكون ثمرته ولد يعبد الله ويوحده ، فمن هنا كانت هذه الثلاثة من الحق (١) .

(ج) الثبات والفرار : يحض الإسلام إذا حمى الوطيس ، والتحم الجيشان ، واستحضر القتال على الصبر والثبات ، والا ستبسال حتى النصر أو الشهادة ، قال سبحانه : « يا أيها الذين آمنوا إذا أتيتم فئة فاثبتوا ، واذكروا الله كثيرا ، لعلكم تفلحون (٢) » ويُحذر أشد الحذر من الخور والوهن ، والفرار من المعركة ، وتولية الأدبار ، حتى أنه اعتبر ذلك ردة فى العقيدة ، وأنه سبب بغيض لله ومثواه جهنم ، وذلك قوله : « يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم الذين كفروا زحفاً فلا تؤلّوهم الأدبار ، ومن يؤلّهم يومئذ دُبره إلا متحرفاً لقتال ، أو متحيزاً إلى فئة ، فقد باء بغضب من الله ، ومأواه جهنم ، وبئس المصير (٣) » ، ويقول رسول الله : « لا تتمنوا لقاء العدو ، وسألكم الله العاقبة ، فإذا لقيتموهم فاصبروا ، فإن الجنة تحت ظلال السيوف (٤) » .

ويقول رسول الله صلوات الله وسلامه عليه : أجنبوا السبع الموبقات ، قالوا : وما هن يا رسول الله ؟ قال : الشرك بالله ، والسحر

(١) أنظر : تفسير القرطبي .

(٢) سورة الأنفال ، الآية : ٤٥ .

(٣) سورة الأنفال : الآية ، ١٦ .

(٤) أنظر : كتابنا المجتمع الاسلامي أصول الحكم : ٤٢ .

وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتيم ،
التولى يوم الزحف ، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات (١) »
وانطلاقاً من حديث رسول الله « فإذا لقيتموهم فاصبروا » يجب
على الجنود الثبات ومجاهدة العدو في سبيل الله ، ليفوزوا بإحدى
الحسينيين : الشهادة ، أو الغنيمة ، ولعل ما حدث في (غزوة حنين)
خير دليل على وجوب الثبات ، فحينما فتح رسول الله مكة ثارت
ثائرة بعض القبائل التي كانت ماتزال على الكفر كهوازن وثقيف
وجشم وسعد بن بكر وغيرهم وأخذوا أهبتهم لمهاجمة المسلمين ، وعندما
استشعر رسول الله كيدهم ، وتألّبهم عليه وعلى دعوته ، خرج
لقتالهم قبل أن يباغثوه ، ولكن أعداء الله كانوا أسبق وكمنوا في شعاب
واد منحدر ينفتح على ممرات ضيقة ، وبينما كان المسلمون يجتازون
هذه الممرات ، أنهال المشركون عليهم قبل نور الصباح ، وحملوا
عليهم حملة قاسية ، فأخذ المسلمون من هول المباغثة ، وتفرق
جمعهم ، وأنقلبوا يلوذون بالفرار لا يلوى أحد منهم على شيء ،
ولكن رسول الله كالعهد به ثبت في وسط المعركة كالطود الراسخ ،
وثبت معه نفر ممن صدقوا الله ما عاهدوه عليه ، وصاحوا بالمسلمين :
الثبات ، الثبات ، القتال ، القتال ، فرجع الذين تقهقروا ،
وصمدوا أمام الأعداء محاربين حتى كتب الله لهم النصر ، وقد
صور الله ذلك في قوله « لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ، ويوم
حُنين إذ أعجبتكم كثرتكم ، فلم تُغْنِ عنكم من الله شيئاً ، وضائق
عليكم الأرض بما رحبت ، ثم وليتم مدبرين ، ثم أنزل الله سكينته

(١) أنظر : نيل الأوطار للشوكاني : ٧-٢١١ .

على رسوله وعلى المؤمنين ، وأنزل جنوداً لم تروها ، وعذب الذين كفروا ، وذلك جزاء الكافرين (١) .

(ع) التحرف والتجمع: حدث في (غزوة مؤتة) شئ شبيه بالانسحاب الذى يدل على العبقرية الحربية ، وفي الوقت نفسه يحقق هدفاً من أهداف القرآن الكريم ، وليس فيه أدنى عضاضة من قدر القادة ، والجند ، فقد كان الغساسنة ملوك الشام هم اليد الباطشة للروم في الشرق ، وقد أخذتهم العزة بالإثم ، وظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله ومن المسلمين ، ولا سيما بعد أن نصب الامبراطور جستنيان الحارث (٢). بن جبلة (٥٢٩-٥٦٩م) أميراً على القبائل العربية الضاربة بالشام وما حولها ، وتوالى خلف الحارث من بعده ، وهم يسرون في فلك الرومان، ويتعصبون ضد الإسلام، لأنه يغيّر عقيدتهم من جهة ، ولأنه يتسع على حساب ممتلكاتهم من جهة ثانية وفي ذلك قضاء على سلطانهم .

وفي منتصف السنة الثامنة للهجرة استشرى خطر الغسانيين بتحريض من الروم ، فما كان من جماعة من عرب الشام المواليين للروم إلا أن قتلوا أربعة عشر داعياً من دعاة المسلمين كان الرسول عليه السلام قد بعثهم إلى نواحي الشام ، وحينما بعث رسول الله الحارث بن عمير الأزدي بكتاب (٣) إلى بصرى يدعو إلى الإسلام ، قتله شرحبيل بن عمرو الغساني (٤) ، فلم يصبر رسول الله على هذا

(١) سورة التوبة ، الآية : ٢٥ - ٢٦ .

(٢) كان الحارث نصرانياً يعقوبياً .

(٣) أنظر : نص هذا الكتاب في جبهة رسائل العرب : ٤٠ ، وامتاع الأسماح : ٣٤٤ .

(٤) هو الحارث السانع المسمى (شرحبيل بن عمرو الرابع) المعروف بأبي شر الأضر

الذى ولي (٦١٥ - ٦٣٠م) . أنظر : السيرة الحلبية ، وسيرة ابن هشام والعرب قبل الإسلام للمششرق برسيغال ، والمواهب بشرح الزرقاني .

العدوان وسير اليهم جيشا صغيرا بقيادة زيد بن حارثة فهزمه الروم ، واستشهد في المعركة ، فحمل الراية من بعده عبد الله بن أبي راحة ولكنه لقي مصرعه ، فحملها جعفر بن أبي طالب ، ولم يكن حظه بأحسن من صاحبيه ، فلقى الله في المعركة فحملها خالد بن الوليد ، الذي رأى بثاقب نظره الحربى ، أن أفضل عمل ، هو الانسحاب المؤقت نظراً لعدم تكافؤ الجيشين ، فالمسلمون عددهم ثلاثة آلاف ، والروم والغساسنة عددهم يزيد على المائتى ألف مقاتل (١) .

وهنا يتحقق قول الله : « وَمَنْ يُؤْلِهِمْ يَوْمَئِذٍ بِهِ - إِلَّا مَنْحَرَفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحِيزًا إِلَى فِئَةٍ (٢) » ، وخالد لم ينسحب إلا ليستريح ، ويعطى المسلمين فرصة الاستعداد والتأهب للقاء في معركة أخرى ، وهو انسحاب يؤيده الإسلام والعقل الحصيف ، واستنباطا من قول الله تعالى في الصورة الأولى التى فرض الله فيها القتال على المسلمين بنسبة (واحد إلى عشرة) حينما يقول : « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ ، إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مَائَتِينَ ، وَإِنْ يَكُنْ مَائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا ... » .

وفي الصورة الثانية ، حينما خفف العبء عن المسلمين ، وجعل النسبة (واحداً إلى اثنين) فقال : « الْآنَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ ، وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا ، فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مَائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مَائَتَيْنِ ، وَإِنْ يَكُنْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ ، وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ » (٣) .

ومن هنا إذا نظرنا إلى (معركة مؤتة) لوجدنا أن الرجل الواحد

(١) أنظر خبر هذه المعركة في أمتاع الاسماع : ٣٤٤ هـ .

(٢) سورة الأنفال ، الآية : ١٦ .

(٣) سورة الأنفال ، الآية : ٦٥ - ٦٦ .

من جيش المسلمين كان يقابل ما يقرب من سبعين رجلا من الروم والغساسنة ، فكان المنطق الحربي الحصيف يقضى بالانسحاب وهذا ما فعله خالد بن الوليد ، ولكن هذا الانسحاب لم يُعجب المسلمين ، ولم يُجيزوا لخالد هذا الصنع ، ونعتوه هو وجيشه بالفرار فقالوا : « يافرار فررتم في سبيل الله ؟ » ولكن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه دافع عنهم ، وقال رداً على المقولة الأولى عندما علم بها : « ليسوا بالفرار ، ولكنهم الكُرَّار إن شاء الله » وفعل ما لبث رسول الله أن سير لقتال الروم والغساسنة (جيش تبوك) ولكن الروم تقهقروا إلى داخل حدود الشام ، ولم يجرؤا على مواجهة جيش المسلمين ، ورأى الرسول عدم أختراق حدودهم ، وأكتفى بإشعارهم أن الانسحاب السابق في مؤتة ليس دليلا على ضعف المسلمين ، ولكنها الحرب كروفر .

(هـ) الشجاعة والصبر : الشجاعة نوعان : حربية ونفسية ، أما الحربية فتعد من ألزم صفات الجندي في ميدان القتال ، ويتكئ فيها المقاتل على عضلاته وفروسيته وقوه بأسه ، وأما النفسية فكما هي مطلوبة من الجندي ، فهي مطلوبة من كل مواطن خارج نطاق الميدان العسكري ، وثبات الجندي أمام أهوال الحروب ، وفظائعها يعد فضيلة من أهم الفضائل التي يجب أن يتحلى بها الجندي المسلم.

ومما يدعم هذه الصفة في المسلم (الصبر) الذي يجب أن يساندها ، ويوطد بواعثها ، ويمد صاحبها بالجلد والثبات ، ومن هنا امتدح القرآن هاتين الصفتين وربط بينهما في قوله سبحانه : « يا أيها النبي حَرِّضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ ، إِنَّ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ

يغلبوا مائتين ، وإن يكن منكم مائة يغلبوا ألفاً من الذين كفروا .. (١) .

ثم يحض الله المؤمنين على المجالدة والصبر ، حتى ولو أخذهم الأَلم ، وأشدت بهم الوطأة ، فيقول : « ولا تهنوا في ابتغاء القوم إن تكونوا تألمون فإنهم يَألمون كما تألمون » . مع الفارق الشاسع بين الهدفين بين أهداف المؤمنين وبين أهداف الكافرين حيث « تَرْجُونَ » أيها المسلمون « من الله ما لا يرجون » (٢) .

وقد ضرب المسلمون الأوائل القدوة الحسنة في هذا المضمار ، وكان رسول الله مثلاً يحتذى في هذه السبيل ، فقد سمع أهل المدينة ذات ليلة جلبة وضوضاء من حولهم تنذر بالشر ، فدخلهم الخوف ، وظنوا أن عدواً قد أغار عليهم ، فهبوا لملاقاته ، وما كادوا يفعلون ، حتى أبصروا رسول الله ، وقد قفل راجعاً من أعلا طريقهم ، وهو في كامل لباسه الحربى ، فعلموا أنه سمع مثلما سمعوا ، ولكنه كان أسرع إلى الهيجا حتى يتبين الأمر ، ولما لم يجد شيئاً رجع ليُطمئن المسلمين ، ويطلب اليهم العودة ، قائلاً : لن تراعوا وفي يوم أحد برز من صفوف المشركين أبى بن خلف يطلب مبارزا ، وقد ملأه الغرور والإعجاب بشجاعته ، وكان معروفاً بين قومه بشدة بأسه ، وسطوة سيفه ، فلم يُمهله النبى ، بل أسرع إليه وصرعه ، وحينما أنكشف المشركون في المعركة وانقلبوا مدبرين ، ونزل المسلمون من فوق الجبل يبحثون عن الغنائم ، واهتبل المشركون هذه الفرصة فهجموا هجمة رجل واحد على المسلمين ،

(١) سورة الأنفال ، الآية : ٦٥ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ٢٠٤ .

وشتتوا شملهم ، وأخذوا يبحثون عن النبي ليقتلوه ، فإذا به يظهر
ويصيح في وجوههم :

أنا النبي لا كذب

أنا ابن عبد المطلب (١)

وفي غزوة خيبر (٢) تقدم رسول الله الصفوف وانهاكت عليه
سهام اليهود ، حتى أصابه بعضها ، وانتهت المعركة بنصر المسلمين ،
وأخذ المسلمون يتحدثون بما رأوا من ثبات رسول الله وإقدامه ،
فقال علي بن أبي طالب : « لقد كُنا في الحرب إذا حمى الوطيس ،
وأحمرت الحديق نحتمى برسول الله ، ولا يكون أحد أقرب إلى العدو
منه » .

وقد ورث الصحابة هذا الخلق المحمود عن رسول الله صلوات
الله وسلامه عليه ، فهذا سعد بن معاذ سيد الأوس يقول لرسول الله
قبيل غزوة أحد - وقد استشارهم الرسول : « والذي بعثك بالحق
لو استعرضت بنا هذا البحر لخضناه معك ما تخلف منا رجل واحد ،
وما كنا نكره أن يلتقى بنا عدونا غداً إنا لصُبرٌ في الحرب ، صُديق
في اللقاء ، ولعل الله أن يرينا ما تقرب به عينك » .

(هـ) الدعاء ونصر الله : إذا داخل المسلم شئ من الغرور بقوة
جسده ، أو حسن مبارزته ، أو كثرة عدده وعُدته ، فقد جانبه
الصواب ، وفارقه أقوى سلاح وهو التوكل على الله واللجوء إلى ركنه
الشديد ، وصدق الله حيث قال : « وما النصر إلا من عند الله العزيز

(١) أنظر . المغازي للواقدي : ٢٨٠-١ ، وإمتاع الأسماع : ١٥١ .

(٢) كانت في السنة السابعة من الهجرة ، وتقع خيبر إلى الشمال الغربي من المدينة بنحو
مائة ميل .

الحكيم (١) « ، ومن هنا وجب أن يلوذ الجندى المسلم برحاب الله فيدعوه ويسأله النصر خالصا لوجهه ، وقد أرشدنا الله ، وارشدنا رسوله إلى ذلك ، يقول سبحانه : « إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ ، فَاسْتَجِبْ لَكُمْ (٢) » ويقول رسوله : « ثنتان لا تردان : الدعاء عند النداء ، وعند البأس ، حين يلحم بعضهم بعضا (٣) » ، وكان من دعائه عليه السلام : « اللهم أنت عضدى ونصيرى ، بك أحول ، وبك أصول ، وبك أقاتل (٤) » وقد دعى يوم الأحزاب فقال : « اللهم منزل الكتاب ، ومجرى السحاب سريع الحساب ، أهزم الأحزاب ، اللهم أهزمهم وزلزلهم ، وانصرنا عليهم » وقال فى غزوة بدر : « اللهم هذه قريش جاءت بخليها وفخرها ، وجاءت تحاربك وتكذب رسولك .. اللهم أنجز لى ما وعدتنى ، اللهم إنى أنشدك عهدك ووعدك وهنا جاء النصر والمدد من السماء : « إِذْ يُوحَى رَبِّكَ لِلْمَلَائِكَةِ أَنِىْ مَعَكُمْ ، فَدَبَّتُوا الَّذِينَ آمَنُوا ، سَأَلْنِىْ فِى قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرِّعْبَ .. » وقال : « إنى مُجِدِّكُمْ بِأَلْفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدَفِينَ » .

(و) الهدف والغاية : أن المسلم يجاهد فى سبيل أعلاء كلمة الله ، ويقصد مرضاة ربه ، ورفع لواء دينه ، فهذا هو الهدف الحقيقى من الجهاد ، فقد جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « الرجلُ يقاتل للمغنم ، والرجل يقاتل للذكر ، والرجل يقاتل ليرى مكانه ، فمن فى سبيل الله ؟ فقال : من قاتل لتكون

(١) سورة آل عمران ، الآية : ١٢٦ .

(٢) سورة الأنفال ، الآية : ٩ .

(٣) رواه أبو داود .

(٤) رواه أصحاب السنن .

كلمة الله هي العليا ، فهو في سبيل الله (١) » ومن هنا يقول الله سبحانه : « الذين آمنوا يقاتلون في سبيل الله ، والذين كفروا يُقاتلون في سبيل الطَّاغُوت ، فقاتلوا أولياء الشيطان ، إن كيد الشيطان كان ضعيفاً » ومن كان هدفه وغايته إعلاء كلمة الله ، لاشك سوف يبذل كل مرتخص وغال في سبيل ذلك ، وسوف يستमित في الدفاع عن غايته ، وقد كتب الله على نفسه أن جزاء ذلك هو الجنة ، وسجل هذا العقد في ثلاث محاكم : محكمة التوراة ، ومحكمة الانجيل ، ومحكمة القرآن ، وذلك ، ليطمئن قلب المسلم ، وليتأكد أنه رابح لا محالة قال تعالى : « إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة ، يقاتلون في سبيل الله فيقتلُون وَيُقْتَلُونَ ، وَعَدَّاءٌ عَلَيْهِ حَقًّا فِي : التوراة ، والانجيل ، والقرآن ، وَمَنْ أَوْفَى بعهده من الله ، فاستبشروا ببيعكم الذي بايعتم به ، وذلك هو الفوز العظيم (٢) » .

شروط الجسدية :

١ - الصحة والقوة والقدرة المالية ، قال سبحانه : « ليس على الضعفاء ، ولا على المرضى ، ولا على الذين لا يجدون ما ينفقون حَرَجٌ (٣) » ، وفي بيان الصنف الثالث روى عبد الله بن عمر ، قال : جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم : فاستأذنه في الجهاد ، فقال : أَحَى والذاك ، قال : نعم ، قال : ففيهما فجاهد » . (٤) .

٢ - عدم العاهة الجسدية : قال سبحانه : « ليس على الأعْمى

(١) رواه البخاري ومسلم على اختلاف في الرواية .

(٢) سورة التوبة ، الآية : ٥٢ .

(٣) سورة التوبة ، الآية : ٩١ .

(٤) رواه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي .

مخرج ، ونلا على الأعوج حَرَج ، ولا على المريض حَرَج (١) ، وقال رسول الله : « إِنَّ بِالْمَدِينَةِ أَقْوَاماً مَا سُرْتُمْ مَسِيرَةَ ، وَلَا قَطَعْتُمْ وادياً ، إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ ، حَبَسَهُمُ الْعُدْرُ » .

٣- باوُغ الخامسة عشر من العمر : فعن ابن عمر قال : « عُرِضْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ يَوْمَ أَحَدَ ، وَأَنَا ابْنُ أَرْبَعِ عَشْرَةَ سَنَةً ، فَلَمْ يُعْزِنِي (٢) » .
٤- إِذْنُ الدَّائِنِ : لَا يَصِحُّ أَنْ يَتَطَوَّعَ مَدِينٌ لِلْجَنْدِيَّةِ ، إِلَّا بَعْدَ وِفَاءٍ دِينِهِ ، قَالَ أَبُو قَتَادَةَ : أَرَأَيْتَ إِنْ قَتَلْتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ تَكْفِرَ عَنِّي خَطَايَايَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : « نَعَمْ ، إِلَّا الدَّيْنَ (٣) » .
وَأَيْضاً لَا بَدَّ مِنْ إِذْنِ السَّيِّدِ لِعَبْدِهِ .

٥- الْإِخْلَاصُ وَالنِّيَّةُ : يَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ : « مَنْ سَأَلَ اللَّهَ الشَّهَادَةَ بِصِدْقٍ دَلَّعَهُ مَنَازِلَ الشَّهَدَاءِ ، وَإِنْ مَاتَ عَلَى فَرَّاشِهِ » ، وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ : أَنَّ رَجُلًا قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ : « أَرَأَيْتَ رَجُلًا غَزَا يَلْتَمِسُ الْأَجْرَ وَالذِّكْرَ فَمَا حَالُهُ فَقَالَ : لَا شَيْءَ فَأَعَادَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فَقَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا شَيْءَ لَهُ : أَنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا مَا كَانَ بِإِخْلَاصٍ وَابْتِغَى بِهِ وَجْهَهُ » .

وصايا للجند والقيادة :

أولاً : من وصايا الرسول :

لقد وردت كثير من صور الوصايا والآداب الحربية تعتبر بمثابة الصفات التي يجب أن يتحلى بها الجنود المسلمون الغازون في سبيل الله ، ونستمع إلى هذا المرسوم النبوي وهو يُحدّد معالم أدب الحرب عندما شيع جيش موته ، فيقول : ^{٤٦}أَغْزَوْا بِاسْمِ اللَّهِ ، قَاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ ، أَغْزَوْا

(١) سورة الفتح ، الآية : ١٧٦ .

(٢) رواه البخاري ومسلم .

(٣) رواه أحمد ومسلم ، ويالحق بالدين مظالم العباد ، وأكل أموال الناس بالباطل .

(أنظر : الواقدي : ٣-١٦) .

ولا تَغْلُوا ولا تَغْدُوا ولا تُمَثِّلُوا ولا تَقْتُلُوا وليدًا ، وستجدون رجالا في الصوامع معتزلين للناس ، فلا تتعرضوا لهم... ولا تقتلن امرأة ، ولا ولا صغيراً ضرعاً ، ولا كبيراً فانياً ، ولا تغرقن نخلا ، ولا تقلعن شجراً ، ولا تهدموا بيتاً (١) .»

وروى رباح بن ربيع : أنه خرج مع رسول الله صلوات الله وسلامه عليه في غزوة غزاها ، وعلى مقدمته خالد بن الوليد ، فمر رباح وأصحاب رسول الله على امرأة مقتولة مما أصابت المقدمة ، فوقفوا ينظروا إليها - يعني وهم يتعجبون من خلقها - حتى لحقهم الرسول عليه السلام على راحلته ، فوقف عليها ، ثم قال : « ما كانت هذه لتقاتل » ثم نظر في وجوه أصحابه وقال لأحدهم : إلحق بخالد بن الوليد ، فلا يقتلن ذرية ، ولا عسيفاً أى أجيراً ، ولا امرأة (٢) .»

وروى أنس قال : أن رسول الله قال : إنطلقوا باسم الله ، وبالله وعلى ملة رسول الله ، ولا تقتلوا شيخاً فانياً ، ولا طفلاً صغيراً ، ولا امرأة ولا تغلوا وضموا غنائمكم ، وأصلحوا وأحسنوا إن الله يحبّ المحسنين .»

وروى ابن عباس قال كان رسول الله صلوات الله وسلامه عليه إذا بعث جيوشه ، قال : أخرجوا باسم الله ، تقاتلون في سبيل الله من كفر بالله ، لا تغدروا ولا تغلوا ولا تمثّلوا ولا تقتلوا الولدان ولا أصحاب الصوامع .»

(١) أنظر : أمتاع الأسماع : ٣٤٥ ومسلم : ١٤٠٠-٥ ، والواقدي : ٧٥٨ .

(٢) أنظر : مسلم : ١٤٤٠-٥ .

ثانياً : من وصايا (١) أبي بكر :

أوصى الخليفة الأول أبو بكر الصديق أسامة بن زيد حين بعثه أبني (٢) ، « فقال : إلى أيها الناس قفوا أوصيكم بعشرٍ فاحفظوها عني : لا تخونوا ، ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تُمثّلوا ، ولا تقتلوا طفلاً صغيراً ، ولا شيخاً كبيراً ، ولا امرأة ، ولا تَعْقِرُوا نخلاً ولا تحرقوه ، ولا تقطعوا شجرة مثمرة ، ولا تذبحوا شاة ولا بقرة ولا بعيراً إلا لمأكله ، وسوف تمرّون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرغوا أنفسهم له ، وسوف تقومون على قوم يأتونكم بآنية فيها ألوان الطعام ، فإذا آكلتم منها شيئاً بعد شيء ، فاذكروا اسم الله عليها ، وتلقّون أقواماً قد فحّصوا أوساط رؤوسهم ، وتركوا حولها مثل العصائب فاحفقوهم بالسيف خفياً ، اندفعوا باسم الله (٣) » .

ثالثاً : من وصايا عمر بن الخطاب :

كان عمر يوصي المجاهدين فيقول عند عقد الألوية : باسم الله وبالله ، وعلى عون الله ، إمضوا بتأييد الله ، وما النصر إلا من عند الله ، ولزوم الحق والصبر ، فقاتلوا في سبيل الله من كفر بالله ، ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين ، ولا تجبئوا عند اللقاء ، ولا تُمثّلوا عند القُدرة ، ولا تُسرّفوا عند الظهور ، ولا تقتلوا هَرِمًا ولا امرأة ولا وليداً ، وتوقّوا قتلهم ، إذا التقى الرَّحَفان ، وعند شن الغارات (٤) .

(١) وقارن بوصيته يزيد بن أبي سفيان في فتوح الشام : ٨ ، والعقد الفريد : ١-٩١ .

(٢) موضع بقرب مؤتة بمشارف الشام .

(٣) أنظر في جبهة خطب العرب : ١-١٨٧ ، نقلاً عن الطبري وابن الأثير .

(٤) المقعد الفريد : ١-٩١ .

الفصل الثالث

طبيعة الجهاد الإسلامى

انواع الجهاد :

لقد سلك الجهاد (١) الإسلامى دروباً أربعة ، وقد طرقها رسول الله باعباره المشرع الأعظم ، فجاهد فى الله بسيفه ولسانه ، وقلبه .

١ - جهاد النفس : يعتبر جهاد النفس أساس الجهاد فى سبيل الله ، بل هو الجهاد الأكبر ، كما أشار إلى ذلك رسول الله فى أعقاب عودته من غزوة بدر ، حيث قال : «رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر» فمعرفة الحق والعمل به ، والوقوف أمام شهوات النفس لا يستطيعه إلا أولو العزم من البشر ، وصدق رسول الله حيث قال : «المجاهد من جاهد نفسه فى ذات الله ، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه» ، وقال : ليس الجهاد أن يضرب الرجل بسيفه فى سبيل الله ، إنما الجهاد من عال والديه ، وعال ولده ، فهو فى جهاد ، ومن عال نفسه وكفها عن الناس ، فهو فى جهاد (٢) .

٢ - جهاد الشيطان : لقد أقسم الشيطان بعزة الله وجلاله ليغوين بنى آدم ، وليقنن لهم فى كل طريق من طرق الخير ، إلا من عصم الله ، فكان لا بد أن يتسلح الإنسان بعزيمة الجهاد على خوض هذه المعركة مع هذا العدو الخبيث قال سبحانه : «إن الشيطان لكم عدو ، فاتخذوه عدوا (٣)» .

(١) ذهب بعض الفقهاء كالثورى وابن شبرمة إلى أن الجهاد بعامة يكون على سبيل التطوع ، وذهب آخرون ومنهم الخواج إلى أن الجهاد فرض . وذهب جهود الفقهاء إلى أنه فرض عين فى بعض الحالات ، وفرض كفاية فى حالات أخرى وهذا هو الأرجح .

(٢) أنظر . الجامع الصغير ، رقم : ٦١٠٧ .

(٣) سورة فاطر ، الآية : ٦ .

٣- إعلان كلمة الحق: يعتبر رفع الإنسان صوته بكلمة الحق للفرد وللجماعة والدولة وللسلطان مرتبة من مراتب الجهاد ، وبخاصة أمام سلطان جائر يخاف الناس سطوته ، وهنا يأتي حديث الرسول : « من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » .

٤- النفير العام : الجهاد فرض عين (١) على كل مسلم قادر عليه في حالتين : الحالة الأولى إذا هجم العدو على المسلمين ونزل ببلدهم ولم يكن من المستطاع رده إلا بالتعبئة العامة ، وذلك بخروج جميع القادرين ، حتى أنه يجوز للعبد أن يخرج بدون إذن سيده ، وللمرأة أن تخرج بدون إذن زوجها ، قال سبحانه : « يا أيها الذين آمنوا قاتلوا الذين يلوؤنكم من الكفار (٢) » ، ولقوله : « انفروا خِفَافاً وثِقَالاً ، وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ، ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (٣) » ، فلا ينبغي لأى فرد أن يتدخل في المشاركة في القتال ، حيث لا يمكن دفع هذا المعتدى إلا بالكتل والتجمع ، ونفس هذه الحالة في رأينا ، هي حالة التقاء الزحفين وتقابل الصفيين ، لأنه لا يتم التقاء الزحفين ، أو تقابل الصفيين ، إلا في حالة الهجوم العام ، ولكن بعض الفقهاء أفرد هذه الحالة ، وجعلها مستقلة بنفسها .

والحالة الثانية : إذا استنفر الخليفة جماعة من القادرين ، وقد ندد الإسلام بالمتشاكليين عن تلبية نداء الجهاد ، ودعوة التحرير ، فقال سبحانه : « يا أيها الذين آمنوا مالكم إذا قيل لكم أنفروا في سبيل الله إنا قلناهم إلى الأرض ، أرخصيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ، فما متاع الدنيا

(١) وهو الذى يجب على جميع المكلفين ، ولا يسقط بإقامة البعض له ، ومن ذلك أركان الإسلام الخمسة بالنسبة للمسلم .

(٢) سورة التوبة ، الآية : ١٢٣ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢٤٤ .

الآخرة إلا قليلاً ، إلا تَنْفِرُوا يُعَذِّبْكُمْ عَذَاباً أَلِيماً ، ويستبدل قوماً غيركم ، ولا تضروه شيئاً ، والله على كل شيء قدير (١) ، ويقول رسول الله : « لا هجرة بعد الفتح ، ولكن جهاد ونية ، وإذا استنفرتم فانفروا (٢) » ، وكانت الهجرة في أول الإسلام فرضاً ، ثم نسخت بعد فتح مكة بمقتضى هذا الحديث ، أما الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام فلم تُنسخ ، وهي مفروضة في عدم الأمان والاطمئنان على أدياننا .

وفرض كفاية (٣) على الرجال الأحرار القادرين - في غير الصورتين السابقتين - ممثلين في جيشها متى دعا ولي الأمر المسلم إلى ذلك ، والدولة الواعية بحقوقها لا يمكن أن تقبل حياة الذلة والمهانة ، بل من واجبها أن تهب للحرب دفاعاً عن دينها وأرضها وحرمتها ، فتكف عن البلاد غائلة الشر والعدوان ، ويتم بها صد العدوان ، قال جل شأنه : « يا أيها الذين آمنوا خذوا حِذْرَكُمْ ، فانفروا ثُبَاتٍ أَوْ انفروا جميعاً (٤) » ، وقد فسره ابن عباس بقوله : (انفروا ثُبَاتٍ) أي سرايا متفرقين (٥) ، وقال سبحانه : « لا يستوى القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر ، والمجاهدون في سبيل الله بأموالهم وأنفسهم ، فضل الله المجاهدين بأموالهم وأنفسهم على القاعدين درجة ، وكلاً وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ، وفضل الله المجاهدين على القاعدين أجراً عظيماً (٦) » ، وروى أن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ، قد بعث بعضاً

(١) سورة التوبة ، الآية ٣٨ - ٣٩ .

(٢) رواه البخاري .

(٣) فرض الكفاية : هو الذي إذا فعله البعض سقط عن الباقيين ، مثل : إلقاء السلام ، وصلاة الجماعة ، وإقامة الجمعة .

(٤) سورة النساء ، الآية : ٧١ .

(٥) رواه البخاري .

(٦) سورة النساء ، الآية : ٩٥ .

إلى بنى لحيان^(١)، فقال: «لِيُنْبِئْتُ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا، وَالْآخَرُ بَيْنَهُمَا (٢)».

الجهاد بالمال :

يذهب الفقهاء إلى أن الجهاد بالمال يتساوى مع الجهاد بالنفس بل يزيد عنه ، والجهاد في حقيقة أمره لا يتم بالبدن فقط، بل لا بد من العدة والعتاد والتسليح ، وهذه لا بد لها من المال ، ومن ثم فقد قال رسول الله : « من جهز غازياً فقد غزا » حتى ولو كان قادراً بنفسه ، وقد طرق هذا الباب - فجهز جيشاً بأكمله - عثمان بن عفان وأبو بكر الصديق ، وإذا كان بعض الصحابة قد تطوع بكل ماله ، فإن البعض الآخر قد تطوع باليسير النذر ، فكان بعضهم يذهب إلى رسول الله بصاع من تمر لا يجد في بيته غيره ، ولكنه يأتى إلا أن يشارك في نصرة الاسلام ورفعة شأنه ، وقد دفع هذا الصنيع المتواضع بعض المنافقين لأن يسخر من هؤلاء المسلمين الذين ذهبوا بالصاع ، والقليل مما قدروا عليه ، فأنزل الله فيهم : « الذين يَكْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ ، وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ ، فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ ، سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ ، وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (٣) ».

استمرار الجهاد :

إن باب الجهاد مفتوح إلى يوم القيامة ، وفي ذلك يقول رسول الله : ثلاث من أصل الايمان : « الكف عما نال لا إله إلا الله ، لا نكفره بذنب ، ولا نخرجه من الاسلام بعمل ، والجهاد ماض منذ بعثنى الله إلى أن يقاتل آخر أمتي المسيح الدجال ، لا يبطله جور جائر ، ولا عدل عادل ، والايمان

(١) هم فرع من قبيلة هذيل .

(٢) رواه مسلم .

(٣) سورة التوبة ، الآية : ٧٩ .

بالأقدار(١)»، وقال : لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناوأهم ، حتى يقاتل آخرهم المسيح الدجال .

القتال والتطوع :

قتال الفريضة - أو بمعنى أدق، القتال إذا غدا واجب الأداء في عنق كل فرد ، ولا يحل له أن يقصر فيه ، أو يتخلى عنه لأحد آخر (٢) - إذا لم يقيم به المسلم أثم ، واعتبر خارجاً عن دائرة الاسلام ، فهو كالفرائض الأخرى الواجبة الأداء كالإيمان والصلاة والصيام والزكاة والحج .

أما إذا انتقل إلى مرحلة الكفاية ، أي إذا قام به البعض فإن الوجوب يسقط عن الأفراد جميعاً ، لأن الكفاية قد حصلت ، حيث أن الجهاد قد غدا من باب التطوع ، ويعلل لذلك بعض الفقهاء بقوله : « لو جعل الجهاد فرضاً على الأعيان لا شغل الناس به عن العمارة وطلب المعاش ، فيؤدى ذلك إلى خراب الأرض ، وهلاك الخلق » . وهنا نلمس مدى حركية الاسلام وحيويته ، وفي هذه الحالة يمكن رصد عدة أمور :

أولاً : لا بد من إذن الوالدين ، ولا سيما إذا كان هذا المتطوع عائلهما الأوحد ، قال ابن مسعود : « سألت رسول الله ، أي العمل أحب إلى الله ؟ قال : الصلاة على وقتها ، قلت : ثم أي ؟ قال : بر الوالدين . قلت : ثم أي ؟ قال الجهاد في سبيل الله (٣) » ، وقال عبد الله بن عمر : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فاستأذنه في الجهاد . فقال : أحي

(١) رواه أبو داود

(٢) أنظر : المهلب : ٢-٢٤٣ ، وبداية المجتهد : ١-٣٠٣ ، وشرائع الاسلام :

١٤٦-١ .

(٣) رواه الشيخان .

والدالك؟ قال : نعم؟ قال : ففيهما فجاهد (١) .

ثانياً : لا بد من إذن الدائن ، فمن كانت في عنقه ديون وجب عليه الوفاء بها ، أو استئذان أصحابها ، حتى ولو كانوا من أهل الكتاب ، قال أبو قتادة سألت رسول الله : أ رأيت إن قُتِلت في سبيل الله ، هل يُكفَّر ذلك ذنوبى ، ويحط عنى خطاياى ؟ قال : نعم ، وأنت صابر محتسب ، مقبل غير مدبر ، إلا الدين (٢) ، وقال عبد الله بن عمر : قال رسول الله صلوات الله وسلامه عليه : « يغفر الله للشهيد كل ذنب إلا الدين (٣) » .

ويلحق بالدين مظالم العباد ، مثل : القتل ، وأكل أموال الناس بالباطل .

ثالثاً : يصح للقائد المسلم أن يستعين في القتال ببعض الفجرة من الفاسقين ، فهذا أبو محجن الثقفى ، كان مُدْمِناً على شرب الخمر ، وكان في طليعة الفاسقين ، ولكنه أبلى بلاء مشهوداً في حرب فارس بالقادسية (٤) .

وله أن يستعين ببعض المنافقين ، فهذا رسول الله يسمح لعبد الله (٥) ابن أبى بن سلول وكان رأساً من رُعُوس المنافقين — أن يخرج للقتال في غزوة أحد ، وبني المصطلق وبني قريظة وتبوك .

وله أن يستعين بالكافر في قتال الكفار (٦) ، ولعل أصوب الآراء في ذلك ما ذهب إليه الامام الشافعى : من أن يكون بالمسلمين قلة ،

(١) رواه البخارى وأبو دواد والنسائى والترمذى .

(٢) رواه أحمد ومسلم .

(٣) رواه النسائى : ٣٤-٦ .

(٤) أنظر : الخراج لأبن يوسف : ٣٧ .

(٥) أعلن هو وجماعته الاسلام فى أعقاب غزوة بدر .

(٦) وقيل : لا يصح الاستمانة بالكفار ، كما حدث فى غزوة بدر فقد أراد خبيب بن

يساف أن يدخل فى صفوف المسلمين ضد كفار قريش ، فأبى رسول الله لأن خبيباً كان

ما يزال مشركاً ، وقال له : لا تفرجن معنا رجل ليس على ديننا .

ويكون بالمشركين كثرة ، وأن يعلم الحاكم أو القائد من هؤلاء الكفار حسن رأى فى الاسلام ، وميل إليه (١) .

الجنود المرتزقة :

وهناك الجنود المرتزقة الذين يعرضون أنفسهم على القيادات ، وعلى الهيئات والأشخاص من ذوى العاهات ، لينوبوا عنهم ، فمثل هذا الأجير ، لم يبتغ من وراء عمله وجه الله ، ولم يبحث عن الشهادة بصدق وإخلاص ، حتى يبلّغه الله منازل الشهداء ، بل كان الباعث عرض الدنيا ، وقد أخبر رسول الله عن هذه الطبقة من الجنود ، فقال : « ستفتح عليكم الأمصار ، ستكونون جنوداً معجدة ، يقطع عليكم فيها بعوث ، فيكره الرجل منكم البعث فيها ، ليتخلص من قومه ، ثم يتصفح القبائل يعرض نفسه عليهم ، يقول لهم : مَنْ أَكْفِيهِ بَعَثَ كَذَا... ، وذلك هو الأجير » ، وهم منتصرون ، لأن النصر من السماء « وما النصر إلا من عند الله العزيز الحكيم (٢) » ، وفى الوقت الذى سيظن الجيش أن النصر فى قوته وفى سلاحه ، فإن الهزيمة ستحقق به ، قال سبحانه : « ويوم حُثِّينَ إِذْ أَعْجَبْتَكُمْ كَثُرَتْكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئاً (٣) » .

وليس معنى هذا أنه سبحانه لا يأمر بالاستعداد والقوة ، كلا فقد أمر سبحانه الاعتصام بحبله ، والوحدة على كلمته : « واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا » ، ثم أمر بالتسليح بالقوة ، فقال : « وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة » ، وقد أتى بلفظ (القوة) منكراً ، ليتناول أولاً كل وسيلة من الوسائل التى من شأنها أن تُستخدم ويُقاتل بها ، وثانياً كى نطور

(١) أنظر : الأم : ٤-٨٤ وما بعدها .

(٢) سورة آل عمران ، الآية : ١٢٦ .

(٣) سورة التوبة ، الآية : ٢٥ .

بحسب الظروف والأحوال فلا نجمد على لون واحد من الأسلحة ،
وثالثاً: فقد علل في آخر الآية الدافع إلى هذا اللون من التسليح
فقال : « تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ (١) » .

ثم يكرر سبحانه هذه المعاني في آيات أخرى من كتابه الكريم ، فيقول
« خُذُوا حِذْرَكُمْ (٢) » ، برأً وبحراً وجواً ، ويقول « انفروا خفافاً وثقالاً (٣) »
ولعل أسمى هدف من وراء هذا الجهاد: أنه لوجه الله ، وأنه لاعلاء كلمته ،
ولذلك يقول : « فليقاتلْ في سبيل الله الذين يشرون الحياة الدنيا بالآخرة ،
ومن يقاتل في سبيل الله ، فُيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ ، فسوف نؤتيه أجراً عظيماً (٤) »

الوهن والاستسلام :

لقد انتدب الله سبحانه الأمة الإسلامية لاعلاء دينه ، ثم انتدبها مرة
ثانية لتحرير الأمم والشعوب من نيل القهر والاستعباد ، وإذا كان هذا
أمرها ، فقد جعل الله أبناءها أوصياء على هذه البشرية القاصرة ، قال
جل شأنه : « وجاهدوا في الله حق جهاده ، هو اجتباكم » أى اختاركم
وانتدبكم « وما جعل عليكم في الدين من حرج ، ملة أبيكم ابراهيم ،
هو سَمَّاكم المسلمين من قبل ، وفي هذا ليكون الرسول شهيداً عليكم ،
وتكونوا » أى أنتم يا معشر أبناء الأمة المحمدية يا حملة الرسالة الإسلامية
« شهداء على الناس » وإذا كان الله قد ألقى على أكتافنا هذه التبعة ، وجعل
هذه الأمة في أعناقنا ، فلن يتركنا - إذا أحسنا الاعتصام به - لأنفسنا ،

(١) سورة الأنفال ، الآية : ٦٠ .

(٢) سورة النساء ، الآية : ٧١ .

(٣) سورة التوبة ، الآية : ٤١ .

(٤) سورة النساء ، الآية : ٧٤ .

ولا إلى عدونا ، ولكنه لا شك سيكون معنا ، ولذلك ختم الله هذه الآية بقوله : « واعتصموا بالله ، هو مولاكم ، فنعم المولى ، ونعم النصير (١) » .

حقيقة قد تكون صفوفنا ضعيفة ، ولكن ليس ضعف القلة ، ولكنه ضعف الإيمان ، وحقيقة قد تكون صفوفنا موبوءة ، ولكنه وباء الابتعاد عن الله ، وعدم الارعواء ، والخوف من الله ، وحقيقة قد تكون أسلحتنا ضعيفة ، ولكن أسلحة الله أعظم وأقوى ، إذا استطعنا أن نؤمن ونوقن بذلك ، « فكم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة باذن الله (٢) » ، وكم من مرة خرج المستضعفون منتصرين من ساحة المعركة .

وإذا كانت هذه هي إحدى غايات الاسلام الكبرى ، وهذه تربيته ، فانه يُحارب بوادى الضعف والوهن ، وروح التخاذل والاستسلام ، حقيقة أنه يدعو إليه من موقع القوة ، ومن منطلق الاقتدار ، فيقول : « وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا (٣) » ، ومن ثمَّ يحذر كل الحذر من الوهن طالما لم تصل الأمة إلى غاياتها ، ولم تسترجع حقوقها ، وتسترد كياناتها الحقيقية والمعنوية ، ولذلك فهو ينفخ في صبورنا ، فيقول : « فَلَا تَهِنُوا ، وَتَدْعُوا إِلَى السَّلْمِ ، وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ وَاللَّهُ مَعَكُمْ ، وَلَنْ يَتَرَكُكُمْ أَعْمَالُكُمْ (٤) » .

وإذا كنا نعاني شيئا من الضعف والتمزق والمحن ، فتلك سنة الله مع المؤمنين ، ليميز الخبيث من الطيب ، وليصهر النفوس الكريمة ،

(١) سورة الحج ، الآية : ٧٨ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٤٩ .

(٣) سورة الأنفال ، الآية : ٦١ .

(٤) سورة محمد الآية : ٣٥ .

« فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ، وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ (١) »
وليس للسيادة في الأرض وفي السماء طريق غير الاختيار والابتلاء ، وذلك
قوله : « أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ، وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ
[قَبْلِكُمْ ، مُسْتَهْمِ الْبِأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ ، وَزُلْزِلُوا ، حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ
آمَنُوا مَعَهُ : مَتَى نَصُرَ اللَّهُ ؟ أَلَا إِنَّ نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ (٢)] .

• الجبناء والمتخلفون

وقد قرع الله الجبناء القاعدين عن الجهاد ، المتخلفين عن المشاركة
في المعركة ، بغير عُذر أو إذن فقال في المنافقين الذين تخلفوا عن غزوة
تهوك ، وعملوا على بث روح الهزيمة في النفوس ، وتشبيط غيرهم :
« فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَافَ رَسُولِ اللَّهِ ، وَكَرِهُوا أَنْ يَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ
وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَقَالُوا لَا تَنْفِرُوا فِي الْحَرِّ ، قُلْ : نَارُ جَهَنَّمَ
أَشَدُّ حَرًّا لَوْ كَانُوا يَفْقَهُونَ (٣) » .

وقال في الأعراب : « مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ
يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ، وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ
لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ، وَلَا يَطَؤُونَ مَوْطِئًا
يَغِيبُ الْكُفَّارُ ، وَلَا يُنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نِيلاً إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ ،
إِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ، وَلَا يُنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً ،
وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ ، لِيَجْزِيَهُمُ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (٤) » .
وقد لى المسلمون الثلاثة (٥) الذين قعدوا عن المشاركة دون عُذر أو
استئذان في المعركة نفسها عنثًا بالغًا من إخوانهم المسلمين طوال أربعين

(١) سورة الرعد ، الآية : ١٧ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢١٤ .

(٣) سورة التوبة ، الآية : ٨١ .

(٤) سورة التوبة ، الآية : ١٢٠ - ١٢١ .

(٥) هم : كمب بن مالك ، وهلال بن أمية ، ومرارة بن الربيع .

يَوْمًا ، فلم يخالطوهم ، أو يجالسوهم أو يردوا عليهم سلامًا ، بل صدر الأمر إلى زوجاتهم بالخروج من بيوتهم وفارقتهم ، فامتثلن الأمر ، ولما أظلمت الدنيا في عيونهم نتيجة الهجر من الله ورسوله ، ومن المؤمنين ، ومن زوجاتهم ، وضاعت عليهم الأرض بما رحبت ، لجئوا إلى ساحة بهم ، وخروا سجدًا ، وبكوا ندمًا ، وجأروا بالشكوى وطلبوا المغفرة ، وصدقوا التوبة ، وعلم الله منهم ذلك فتاب عليهم ، ونزل قوله سبحانه : «لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريقي منهم ، ثم تاب عليهم ، إنه بهم رؤوف رحيم ، وعلى الثلاثة الذين خلفوا ، حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت ، وضاعت عليهم أنفسهم ، وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ، ثم تاب عليهم ليتوبوا ، إن الله هو التواب الرحيم (١)» .

الحروب والراية :

لقد غدا من مظاهر الحروب الحديثة أن يكون لكل سلاح من أسلحة الحرب ، وكل لواء من ألويته شارته الخاصة به ، وأعلامه الدالة عليه ، وتلك سنة قد أخذ بها رسول الله وصحبه منذ أن مارسوا الحرب ، وقد اتخذ أكثر من راية فتلك بيضاء ، وأخرى سوداء ، وثالثة صفراء ، كما كان يعطى كل قبيلة لواء تقاتل تحته ، فقد روى أحمد عن عمار بن ياسر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : كان يستحب للرجل أن يقاتل تحت راية قومه ، لتتنافس القبائل في الشجاعة والاقدام ، فعقد لوفد سليم لواء أحمر ، وعقد لسعد بن مالك راية سوداء وفيها هلال أبيض ، ليقاتل قومه تحتها ، فيكون ذلك حافزا للجندي على إظهار القوة والجلاد في عشيرته ، فهو بمرأى ومسمع منهم يتعرفون أحواله ، وينشرون أخباره .

الحرب والاشاعات :

من أهم أسلحة القتال في وقتنا الحاضر .حرب الأعصاب ذلك السلاح الرهيب الذي يطلقه الخصوم على بعضهم قصد تمزيق وحدة الصف، وبث الرعب والخوف بين صفوف الطرف الآخر ، ويستخدمون في ذلك جميع أجهزة الاعلام المقروءة والمسموعة ، وإطلاق الشائعات عن هزيمة الأعداء ، والاشادة بقوة سلاحهم ، وذلك يعمل عمله الخارق في تثبيط الهمم ، وخلق نوع من بلبلة الأفكار ، وزلزلة القلوب ، وقد تنبهت الدولة الاسلامية إلى هذا اللون من أساليب الحروب ،لأنه أشد فتكاً من أحدث المعدات ، وأوقفنا القرآن الكريم على نمط منه ، وحذرنا من مغيبته ، فقال سبحانه : « وإذا جاءهم أمرٌ من الأمن أو الخوف أذاعوا به ، ولو ردُّوه إلى الرسول وإلى أُولى الأمر منهم لعلهم الذين يستنبطونه منهم »(١) ، وقد نزلت في قوم كانوا يُذيعون أراجيف المنافقين ، فأرشدتهم إلى الباب الذي يجب أن يسلكوه اتقاء لشر تلك الأنباء ، وهى ما نسميها في العرف الحديث (الحرب المضادة) ، وقد حدث في غزوة أحد أن أطلق المشركون سهماً من سهامهم الغادرة مؤداه أن رسول الله قد قتل ، فأحدث ذلك اضطراباً خطيراً بين صفوف المسلمين ، فسارع رسول الله ليقف ، ويذيع بصوته الكريم : « أنا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب »(٢) « فهدأت النفوس والتأمت الصفوف ، وتجمعت الكلمة ، وقد كادت تذهب بها هذه الفريضة المسمومة .

الغلول والخيانة :

(أ) من بعد أن يكتب الله النصر للجماعة المسلمة ، فالواجب الاسلامي يفرض على أفراد رجالها أن يؤدوا ما حازوه من غنائم إلى أمير الحرب ،

(١) سورة النساء ، الآية : ٨٣ .

(٢) أنظر : إمتاع الاسماع : ١٥٢ ، والمغازي الواقدي : ١-٢٨٠ .

ولا ينبغي لأحدهم أن يغفل أو يسرق شيئاً منها ، قبل أن تقسم بينهم بحسب ما أمر الله (١) ، وفي ذلك يحذر القرآن الكريم ، فيقول : « وما كان لنبي أن يغفل » أى يخون أصحابه فى غنائمهم « وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ (٢) » لأن فى ارتكاب هذا العمل المشين صرف للقلوب عن الجهاد ، واختلاف للكلمة مما يؤدى إلى تمزيق الصف ، وهزيمة الجيش .

وقد أمر رسول الله بحرق متاع الغال ، والقصاص منه إما بالزجر ، أو التعزيز ، أو بالطريقة التى يراها الحاكم ، روى أبو داود والترمذى : أن رسول الله صلوات الله وسلامه قد قال : « إذا وجدتم الرجل قد غلّ فاحرقوا متاعه واضربوه » .

أما إذا استتر المسلمون أموالاً لهم كانت بأيدي الأعداء فإن أصحابها أحق بها ، ولا تدخل فى نطاق الغنائم ، ولا تعتبر من باب الغلول إذا أصابها صاحبها ، وقد روى عمران بن حصين ، قال : « أغار المشركون على سرح المدينة وأخذوا الغضباء ناقة رسول الله ، وامرأة من المسلمين ، فلما كانت ذات ليلة ، قامت المرأة ، وقد ناموا ، فجعلت لا تضع يدها على بغير إلا أرغى حتى أتت العضباء دون أن تعرفها ، فاذا بها ساكنة هادئة ، فركبتها ، ثم توجهت قبل المدينة ، ونذرت لئن نجاها الله لتنحرنها ، فلما قدمت المدينة عرف الصحابة الناقة ، فأتوا بها رسول الله ، فأخبرته المرأة بنذرها ، فقال عليه السلام : بئس ما جزيتها ، لا نذر فيما لا يملك ابن آدم ، ولا نذر فى معصيته » .

(ب) وإذا كانت الغلول ممنوعة ومحرمة ، فإن خيانة الصف

(١) أنظر الغنائم فى الاسلام وتقسيمها بصورة موسعة فى كتابنا المجمع الاسلامى الاقتصاد .

(٢) سورة آل عمران ، الآية : ١٦١ .

الاسلامى ، ومحابة الكافرين ولو كانوا ذا قربى ، فان حرمة الله وحرمة الاسلام والمسلمين أحق وأوجب ، فهذا حاطب بن أبى بلتعة ، وقد بعث برسالة إلى أهل مكة يُخبرهم بعزم رسول الله على المسيرة إليهم ، وكان الرسول قد أمر بكتمان الأمر حتى يفاجئهم بالغزو ، وحملت تلك الرسالة — التى أنفذها حاطب امرأة تدعى سارة (١) ، كانت مولاة لبنى عبد المطلب ، فأطلع الله نبيه على الأمر ، فأرسل علياً فى طلب المرأة فأنكرت ، فوضع على السيف فى عنقها ، وقال لها : إن رسول الله لا يكذب ، فأخرجها من ضفائر شعرها ، ثم دعا رسول الله حاطباً ، وقال له : ما حملك على ما صنعت ؟ فقال : والله يا رسول الله ، إني لمؤمن بالله ورسوله ، ما كفرت ولا بدلت ولكنى امرؤ ليس لى فى القوم أصل ولا عشيرة ، وكان لى بين أظهرهم أهل وولد فطالعتهم بذلك » فما كان من رسول الله إلا أن عفا عنه .

المثلة والتخريب :

١- يشجب الاسلام كل محاولة للتمثيل بالقتلى ، أو العبث بجثمانهم ، فلهم من القداسة ما يستحق كل اعتبار واحترام ، فهذا رسول الله ، كان إذا أمر أميراً على جيش أو سرية كان من أول الوصايا التى يوصيه بها ، ألا يُمثلوا بالقتلى ويُسوهوا أجسادهم بقطع الأنوف ، أو فقاً العيون ، أو صلم الأذان ، ويقول عبد الله بن زيد : « نهى النبی عن التمثیل والمثلة (٢) » ، وقال عمران بن حصين : كان النبی صلوات الله وسلامه عليه « يحثنا على الصدقة ، وينهانا عن المثلة (٣) » .

(١) أنظر : ابن هشام : ٨٥٨-٤ .

(٢) رواه البخارى .

(٣) المبسوط : ١٠ - ٣٢ .

٢- المبدأ العام في الاسلام عدم التدمير والتخريب، فلا قطع لشجرة ، ولا هدم لبناء ، ولا تحريق لعمران إلا إذا استدعت مصلحة الاسلام والمسلمين ذلك ، وقضت الحاجة باللجوء إلى هذه السبيل، فللقائد أن يقوم بذلك ، كي يظفر بالأعداء عنوة ، أو يجعلهم يخضعون للسلام عن يد وهُم صاغرون ، ويذكر السرخسي أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أمر بقطع نخيل بنى النضير ، فشق ذلك عليهم ، حتى نادوه ما كنت ترضى بالتخريب والنساء يا أبا القاسم ، فما بال النخيل تُقطع ؟ فأنزل الله قوله : « ما قطعتم من لينة » - أى نخلة - « أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله . » ، وكذلك أمر الرسول بقطع النخيل بخيبر ، حتى أتاه عمر بن الخطاب ، وقال يا رسول الله : أليس أن الله سبحانه وعده بخيبر ، فقال : نعم ، فقال : إذن تقطع نخيلك ، ونخيل أصحابك ، فأمر بالكف عن ذلك .

ولما حاصر ثقيفا أمر بقطع النخيل والكروم ، حتى شق ذلك عليهم ، وجعلوا يقولون : « الحيلة لا تحمل إلا بعد عشرين سنة ، فلا عيش بعد هذا » ومن ثم إذا كان في ذلك مصلحة وإذلال وغيظ للفتنة الباغية الكافرة ، كي تستسلم لأمر الله ، فلا مانع من أن يطرق القائد هذا الباب ، وصدق الله حيث قال : « ولا يظأون موطئاً يغيظ الكفار ، ولا ينالون من عدو نيلاً . » ، إلا كتب لهم به عمل صالح » ولما مر رسول الله من أوطاس يريد الطائف بدا له قصر عوف بن مالك النضري فأمر بأن يحرق (١) .

ولكن أصبح من أهم أسلحة القتال الحديثة ، عنصر التخريب في أثناء القتال وبعده أى ضرب منابت ومصانع الأسلحة ، وتجمعات الأعداء ، وأماكن التموين ، وقطع طرق المواصلات وشل الحركة ،

ولكنه كان كربما ، فطلب إلى القادة المسؤولين عن تسيير دفعة القتال عدم استعماله ، فهذا أبو بكر يُوصى يزيد بن أبي سفيان حينما وجه إلى الشام على فيلق من فيالق القتال الأربعة : «ولا تقطع شجرا مثمرا ، ولا تُحرب عامرا ، ولا تعقرن شاة ولا بعيرا إلا لماكلة ، ولا تعقرن نحلا ولا تحرقه .. (١)» .

ونعتقد أن لهذا الاتجاه الصادر من الخليفة الأول مبعثا وسندا من القرآن أو من السنة ، ولكن إذا اقتضت الضرورة ذلك ، فلا مفر من ارتكابه ، فقد روى أن رسول الله أمر بتخريب بيوت يهود بني النضير في أثناء حصاره لهم ، وذلك لأنهم اتخذوا منها حصونا لقتال المسلمين (٢) ، واعتصموا بها ، وأنزلوا من خلالها أذى كبير بالدولة الإسلامية الناشئة ، وإلى ذلك يشير قوله سبحانه : «يُحْرَبُونَ بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين (٣)» .

(ز) الرحمة في الحرب : إذا وليج المسلم باب الحرب ، فإن الاسلام يأمره أن يتحلّى بأروع نماذج الرحمة ، والعاطفة الانسانية ، فإذا ما رجحت كفتهم في القتال على أعدائهم ، وبات النصر وشيكاً ، فإن عليهم عملا بآداب القرآن أن يكفوا عن القتال ، ويكتفوا بالأسر ، لا حبا في الأسر والسيطرة ، ولكن ليمنوا على الأسير من بعد ذلك بحريته ، أو يفتدوا به مثله من أسراهم ، قال سبحانه : «فإذا لقيتم الذين كفروا فاضرب الرقاب ، حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق ، فإما منا بعد ، وإما فداء ، حتى تضع الحرب أوزارها (٤)» .

(١) أنظر : بجمرة خطب العرب ١ - ١٤٤ ، تاريخ الطبري ، الكامل لابن الأثير .

(٢) أنظر : سيرة ابن هشام : ٣ - ٦٨٣ .

(٣) سورة الحشر ، الآية : ٢ .

(٤) سورة القتال ، الآية : ٤ .

والمسلم في قتاله : لا يغدر ولا يفجر ولا يتلف ولا ينهب ولا يتبع
مُدْبِرًا ، ولا يُجْهِر على جريح ، ولا يُمَثِّل بقتيل ، ولا يُسَىء إلى أسير ،
ولا يقتل طفلًا ولا امرأة ولا شيخًا ولا عابداً ، لأنه ليس في طبيعته
القتال ، فقد خرج رسول الله مع أصحابه في إحدى الغزوات ، فرأى
امرأة مقتولة ، مما أصابت المقدمة - وكان على رأسها خالد بن الوليد -
فقال عليه السلام : « ما كانت هذه لتقاتل » ولكن إذا استأسدت المرأة
وامتشقت الحسام والبندقية جاز قتلها (١) .

وهذا الأسود بن سريع يقرر أن رسول الله ، قال : « لا تقتلوا الذرية
في الحرب . فقالوا يا رسول الله ، أوليس هم أولاد المشركين ، فقال :
أو ليس خياركم أولاد المشركين (٢) » ، وقال ناصحاً لأحد جيوشه :
« انطلقوا باسم الله ، وعلى ملة رسول الله لا تقتلوا شيخاً فانياً ، ولا طفلاً
صغيراً ، ولا امرأة ولا تغلوا ، وضحوا غنائكم ، وأصلحوا ، وأحسنوا
إن الله يحب المحسنين (٣) » .
العيون والأرصاد :

لقد عرف النظام الاسلامي بث العيون والأرصاد لتسقط الأخبار ،
واستطلاع الأمور ، حتى تتكشف للقائد روح الحقيقة التي يستطيع
على أثرها أن يتحرك أو يتقهقر أو يتريث ، وقد عرفت هذه الصورة
منذ عهد الرسول عليه السلام ، فقد جعل من عمه العباس عينا له (٤)
أو بتعبير العصر الحديث (عميلاً سرياً - أو جاسوساً) في مكة ، بعد
هجرته منها ، كما اتخذ من عمر بن سعدى عينا له في نجد (٥) .

(١) أنظر : نيل الأثر للشوكاني : ٢٤٢

(٢) نيل الأثر للشوكاني : ٧-٢٤٦ ، قارئاً بفتح الأسماء : ٤٠٩ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) أنظر : الاستيعاب لابن عبد البر : ١-٣٦٣ رقم ٣٠٣٤ .

(٥) أنظر : كتاب المغازي لموسى بن عقبة (مخطوطة برلين - 30 RM. 155)

وهذا الخليفة عمر بن الخطاب يقول في وصيته لسعد بن أبي وقاص ،
حين أمره على حرب العراق « وإذا وطئت أرض العدو فأذك العيون -
أى أرسل الطلائع والجواسيس - بينك وبينهم . . وليكن منك عند
دنوك من أرض العدو أن تكثر الطلائع ، وتبث السرايا بينك وبينهم ،
فتقطع السرايا أمدادهم ومرافقهم ، وتتبع الطلائع عوراتهم ، وتنق للطلائع
أهل الرأي والبأس من أصحابك وتخبرهم سوابق الخيل (١) . . » .

المراة والجهاد :

الجهاد سواء أكان لحماية الدين أم لحماية الوطن من الأعداء يعتبر
فرض عين ، ويجب على كل مسلم ومسلمة ، إذا هاجمنا العدو في قلب
أوطاننا ، ولم يكن ثمة مفر غير خروج جميع القادرين لصده ، ودفع
هذا العدوان ، وصدق الله حيث قال : « انفروا خفافا وثقالا ، وجاهدوا
بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله (٢) » ، أما في حالة الاستعداد فهو فرض
كفاية يلتزم به الجيش وحده ، أو الرجال القادرون .

ففي الحالة الأولى قرر الاسلام مشاركة المرأة ، لأن الموقف موقف
حياة أو موت ، وفي الموقف الثاني لا توجد هذه الضرورة ، ومن ثم
لا يجب على المرأة ، لأنها مشغولة بحقوق الزوجية والأسرة ، ولكن إذا
أراد الرجل أن يصحب امرأته معه ، فليس ثمة حرج ، بل أن
الاستقرار في المنزل والقيام عليه يفضل أى عمل آخر ، وقد ظنت بعض
النسوة اللاتي تضطرن أعماهن المنزلية إلى الارتباط بالبيت ، أن نصيب
الرجال الذين يسهمون في الجهاد ، ويحضرون الجماعة والجمع أفضل من

(١) أنظر : جبهة خطب العرب : ١-٢٢٦ .

(٢) سورة التوبة ، الآية : ٤١ .

نصيبهن ، فذهبت إحداهن إلى رسول الله تستفتيه في ذلك ، فقال لها : افهمي يا أمة الله ، واعلمي من خلفك من النسوة : أن حسن تبعل المرأة لزوجها ، وطلبها مرضاته ، واتباعها موافقته ، يعدل ذلك كله .

ولإذن ، فما أحرانا أن نُهيء المرأة للاسهام في هذه السبيل بالتمريض ، وخدمة الجيش والاضطلاع بالأعباء التي تتلائم مع طبيعتها ، فهذا أنس بن مالك يقول : « كان رسول الله يغزو بأمر سليم ، ونسوة معها من الأنصار ، يسقين الماء ، ويداوين الجرحى (١) » ، وهذه هي أم الربيع بنت معوذ تقول : « كنا نغزو مع النبي صلوات الله وسلامه عليه - نسقي القوم ونخدمهم : نداوي الجرحى ونرد القتلى إلى المدينة (٢) » ، وتقول أم عطية الأنصارية : غزوت مع رسول الله سبع غزوات ، أخلفهم في رحالهم ، وأصنع لهم الطعام ، وأداوي الجرحى ، وأقوم على الزمنى (٣) .

وقد روى أن أم سليم بنت ملحان قاتلت يوم حنين شادة على بطنها وكانت حاملا ، حتى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمقامها خير من مقام فلان وفلان ، يعنى الذين انهزموا ، وهى التى قالت لرسول الله : ألا نقاتل الفرار ، كما قاتلنا المشركين ، فقال رسول الله : « عاقبة الله أوسع لنا (٤) » .

ويذكر ابن هشام في سيرته : أن سعيد بن أبي زيد الأنصارى يروى عن أم سعد بنت الربيع كانت تقول : دخلت على أم عمارة نسيبة بنت كعب ، فقلت : يا خالة ، أخبريني خبرك ؟ قالت : خرجت يوم أحد أول النهار ، وأنا أنظر ما يصنع الناس ، ومعى سقاء فيه ماء ،

(١) رواه مسلم والترمذى .

(٢) رواه البخارى أحمد .

(٣) رواه أحمد ابن ماجه ، مسلم ، وقارن البخارى في باب غزوة أحد : ٥ - ١٢٥ .

(٤) أنظر : امتاع الاسماع للمقرئى : ٤٠٩ .

فانتهيت إلى رسول الله ، وهو في أصحابه ، والدولة والريح للمسلمين ، فلما انهزم المسلمون انحزت إلى رسول الله ، فقلت : أباشر القتال ، وأدب عنه بالسيف ، وأرمي بالقوس ، حتى خلصت الجراح إلى ، فرأيت على عاتقها جرحاً أجوف له غور ، فقلت : من أصابك بهذا الجرح ؟ فقالت : ابن قميئة ، أقمأه الله .

فإنه حين ولي الناس عن رسول الله ، أقبل يقول : دُلُونِي عَلَى مُحَمَّد ، لا نجوت أن نجا ، فاعترضت له ، ومصعب بن عمير وأناس ممن ثبت مع رسول الله فضربرني هذه الضربة ، فلقد ضربته على ذلك ضربات ، ولكن عدو الله كان عليه درعان (١) .

وجاء في الحديث أن رسول الله قال يومئذ : لمقام نُسَيْبَةَ بنت كعب اليوم خير من مقام فلان وفلان : وكان يراها يومئذ تُقاتل أشد القتال ، وأنها لحاجزة ثوبها على وسطها ، حتى جرحت ثلاثة عشر جرحاً ، ورجعت من أحدمهشمة جداً ، ثم في ثاني الأيام نادى منادى رسول الله : إلى حمراء الأسد ، فشدت عليها ثيابها ، فما استطاعت من نزع الدم : قال ضمرة ولقد مكثنا ليلتنا نكمد الجرح حتى أصبحنا ، فلما رجع رسول الله من حمراء الأسد ، لم يصل إلى بيته حتى أرسل إليها عبد الله بن كعب المازني يسأل عنها فرجع إليه فأخبره بسلامتها فسر بذلك .

الدعوة إلى الخصال :

من أسمى المبادئ التي استنهاها الاسلام ، قوانين الاعلام الثلاثة ، التي لا بد منها قبل القتال ، فقد كان النبي صلوات الله وسلامه عليه

(١) أنظر : سيرة ابن هشام .

إذا أمر أميراً على جيش أو سرية ، أوصاه بكثير من الوصايا التي تُعتبر اليوم في ميدان العلاقات الدولية من قبيل المثل العليا التي لا تسمو إليها أية دولة من الدول مهما بلغت من المنزلة الأخلاقية ، ومن ذلك قوله : . وإذا ألقيت عدوك من المشركين ، فادعهم إلى إحدى ثلاث نصال ، فأيتهم أجابوك إليها ، فاقبل منهم وكف عنهم : ادعهم إلى الاسلام ، فإن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم ، ثم ادعهم إلى التحول من دارهم إلى دار المهاجرين ، واعلمهم أنهم إن فعلوا ذلك ، فلهم ما للمهاجرين ، وعليهم ما على المهاجرين ، فإن أبوا أن يتحولوا منها (١) فأخبرهم أنهم يكونون كأعراب (٢) المسلمين ، يجري عليهم حكم الله الذي يجري على المؤمنين . ولا يكون لهم في الغنيمة والى شيء ، إلا أن يجهدوا مع المسلمين .

فإن أبوا - أى الاسلام - فسلهم الجزية (٣) ، فإن هم أجابوك فاقبل وكف عنهم ، فإن هم أبوا فاستعن بالله وقاتلهم ، وإذا حاصرت أهل حصن فأرادوك أن تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه ، فلا تجعل لهم ذلك ، ولكن اجعل لهم ذمتك وذمة أصحابك ، فأنكم إن تخفروا ذمتكم ، وذمت أصحابكم أهون من أن تخفروا ذمة الله وذمة رسوله . . (٤) » .

وحاصر سلمان الفارسي حصناً من حصون فارس ، فقال له جنده : يا أبا عبد الله ، ألا تنهد إليهم - أى تأمر الزحف بالجيش عليهم .

(١) أى من ديارهم ويجهدوا .

(٢) من الأعراب أهل البادية .

(٣) أهل هذا قبل تخصيص الجزية بأهل الكتاب الذي فصلته سورة التوبة .

(٤) رواه الخمسة إلا البخاري . وقارن بإمتاع الاسماع : ٣٤٥ (يتصرف) :

قال : دعوى أدعهم - كما سمعت رسول الله يدعو ، فأتاهم ، فقال لهم : يا معشر فارس ، إنما أنا رجل منكم ، والعرب يُطيعونى فإن أسلمتم ، فلکم مثل الذى لنا ، وعليكم ما علينا ، وإن أبيتم إلا دينكم ، تركناكم عليه ، وأعطونا الجزية عن يد ، وأنتم صاغرون ، وإن أبيتم ، نابذناكم على سواء ، أى أعلمناكم .

قالوا : ما نحن بالذى يُعطى الجزية ، وكلنا نقاتلكم . قالوا يا أبا عبد الله ، ألا تنهد إليهم . قال : فدعاهم ثلاثة أيام إلى مثل هذا - رحمة بهم لعلمهم أن يسلموا - ثم قال : أهدوا إليهم ، فنهدنا إليهم ، ففتحنا ذلك الحصن (١) ، قال الماوردى : ومن لم تبلغهم دعوة الاسلام ، يحرم علينا الاقدام على قتالهم غرة ، وبياتا بالقتل والتحريق ، ويحرم أن نبذهم بالقتال ، قبل إظهار دعوة الاسلام لهم ، وإعلامهم من معجزات الرسول ومن ساطع الحجة بما يقودهم إلى الاجابة (٢) .

(١) رواه الزمذى .

(٢) أنظر: الأحكام السلطانية .

الفصل الرابع

نظام الأسرى

الإسلام والأسرى (١)

أقر الاسلام مبدأ الرحمة بالمهزومين ، وليس من حق المسلمين أن يبطروهم النصر ، وأن يعتسفوا بالمهزومين ، ولكنهم مقيدون بمبادئ الاسلام ، ولهم حق الخيار بين إطلاق سراح أسراهم بغير مقابل وهو (المن) ، وإطلاقهم في مقابل دفع الفدية بالمال ، أو بمفاداة أسرى المسلمين ، ولهم أن يقتلوا من يجدون في حياته خطرا على الاسلام والمسلمين ، أو يروا في قتله قصاصا عادلا ، لأنه سبق وأن نقم منهم ، وأذاقهم ألوانا من التشريد والبطش وقد حدث بعد انتصار المسلمين في غزوة بدر (٢) أن استشار الرسول أصحابه ، فأشار عليه عمر بقتلهم ، وقال له : اضرب أعناقهم جميعا ، لتظهر هيبة المسلمين وقوتهم ، ولماذا لا يقتلون ، وقد كذبوك وأخرجوك من بلدك وقاتلوك ، وأشار عليه أبو بكر : بأن يستبقيهم ، لعل الله أن يتوب عليهم ، وقال له : هم قومك وأهلك ، وخذ منهم الفداء ، وعمل الرسول عليه السلام برأى أبي بكر ، ونزل القرآن مؤيدا لرأى عمر ، فقال سبحانه : « ما كان لنبي أن يكون له أسرى حتى يثخنَ في الأرض ، تُريدون

(١) يعتبرون من جملة الغنائم الحربية ، وهم عبارة عن صنفين : النساء والصبيان ، والرجال المحاربين .

(٢) تقع في الجنوب الغربي من المدينة ، بينها وبين مكة ، وكانت من السنة الثانية من الهجرة .

عرّض الدنيا والله يُريد الآخرة (١) . وقد ذهب أكثر من واحد من فقهاء المسلمين إلى الاكتفاء بالمن أو الفداء ، وذلك أخذاً من قوله سبحانه : « فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب ، حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق ، فإما منا بعد وإما فداء ، حتى تضع الحرب أوزارها (٢) » .

وروى أحمد والترمذي : أن رسول الله ﷺ فدى رجلين من أصحابه برجل من المشركين من بى عقيل « وروى مسلم أن النبي صلوات الله وسلامه عليه : قد أطلق سراح الأسرى الذين هبطوا عليه وعلى أصحابه من جبال التنعيم ليقتلوه هو وأصحابه في أثناء صلاة الفجر ، وإلى هذا يُرشد قوله جل شأنه : « وهو الذي كف أيديهم عنكم ، وأيديكم عنهم ببطن مكة من بعد أن أظفركم عليهم » .

على أنه يجوز للامام قتل الأسرى إذا اقتضت مصلحة الاسلام والمسلمين ذلك ، وقد صحّ أن رسول الله ﷺ قتل النضيرين الحارث ، وعقبة بن أبي معيط يوم بدر ، وقتل أبا عزة الجمحي يوم أحد ، وأمر بقتل ستة من المشركين يوم فتح مكة ولو تعلقوا بأستار الكعبة ، وبهذا الرأي أخذ الحنفية والزهري ومجاهد وآخرون .

معاملة الاسرى :

يحضن الإسلام على معاملة الأسرى برفق ، فيدعو إلى إطعامهم والاحسان إليهم ، قال تعالى : « وَيُطْعَمُونَ الطعام على حبه مسكيناً ويتيماً وأسيراً (٣) » ، وقال رسول الله ﷺ : « فكوا العاني - أي الأسير - وأجيبوا

(١) سورة الأنفال ، الآية : ٦٧ .

(٢) سورة محمد ، الآية : ٤ .

(٣) سورة الأنسان ، الآية : ٨ .

الداعي ، وأطعموا الجائع ، وعودوا المريض» ، وهذا ثمانية بن أثال وقع أسيراً وظل مكابراً يلوذ بالاثم والعصيان ، والرسول يعرض عليه الإسلام ، فيقول له : كلا ، ولكن إن أردت الفداء ، فسل ما شئت من المال » ، فقال الرسول لأصحابه : (أحسنوا إيساره) ، ثم قال : أجمعوا ما عندكم من طعام ، فابعثوا به إليه (١) ، وأمر الرسول أخيراً بإطلاق سراحه دون فداء فكان ذلك سبباً في إسلامه .

وهذه جويرية بنت الحارث وقد وقعت مع قومها أسيرة في غزوة بني المصطلق ، وعند ما حضر أبوها الحارث بن أبي ضرار ليفديها (٢) ، قال له : يا محمد أصبتم ابنتي ، وهذا قطيع من الإبل فداؤها ، فقال عليه السلام : أين البعيران اللذان غيبتَهُمَا بالعقيق - وكان الحارث أخفى جملين أعجباه - فما كان منه إلا أن قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، وأنتك رسول الله ، والله ما أطلعك على ذلك إلا ربك ، وأسلم وأسلمت ابنته فخطبها الرسول إلى أبيها وتزوجها ، ومن بعد ذلك أنف الصحابة أن يظل أسرى بني المصطلق تحت أيديهم ، وقد أصبحوا أصهار رسول الله ، فمِنُوا عليهم بالفداء ، وكانت عائشة رضي الله عنها تقول : ما أعلم أن امرأة كانت أعظم بركة على قومها من جويرية .

الاسر وعلاقته بالرق :

كان من حكمة الإسلام أنه لم يُبيح الاسترقاق إلا في الحرب الشرعية (٣) لأن فيه معاملة بالمثل ، وبعد ذلك خير المسلمين بين إطلاق الأرقاء بعوض

(١) أنظر : سيرة ابن هشام : ٤ - ١٠٥٣ .

(٢) هذه إحدى الروايات (أنظر : المصور السابق : ٣ - ٨٦٣) .

(٣) أو من صار شراؤه من الخارج من أسواق النخاسة ، وهو على كل حال رقيق هنا أو هناك .

مالى أو بغير عوض ، كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مع سبئى هوازن ، وتنافس المسلمون فى عتق الأرقاء ، وفى شرائهم من مالكيهم ، لاعتاقهم ، ليقتدوا برسول الله الذى كان يُوصى بهم ، ويضرب المثل الحسن فى ذلك ، كى يقضى على عوامل الكراهية والحفيظة ويزرع المحبة (١) والرفق ، وليس أدل على هذه الوجهة من زواجه بالسيدة جويرة بنت الحارث سيد بنى المصطلق ، كما عرفنا آنفاً - فقد وقعت أسيرة مع نساء كثيرات من بنى قومها تحت أيدي المسلمين ، وكانت - بعد توزيع الغنائم - فى سهم ثابت بن قيس ، فكاتبها على مال ، وجاءت إلى رسول الله تطلب المعونة على إنقاذ هذه المكاتبه كى تعود حرة ، فعرض عليها الرسول - صلوات الله وسلامه عليه - أن يؤدى عنها ما طاب منها ثابت على أن يتزوجها ، فوافقت .

ولم يكن الرسول الكريم يرمى إلى الزواج منها لمجرد تحرير رقبته هى ، وإنما لغاية أبعد ، وهدف أسمى ، فإن المسلمين سرعان ما أخذهم الخجل أن تظل نساء بنى المصطلق سبايا تحت أيديهم ، وقالوا : أصهار رسول الله ، وأعتقوهن تكريماً وإحتراماً لهذا الزواج (٢) .

الحض على العتق :

حضر الإسلام على العتق تقرباً إلى الله ، قال سبحانه : « فلا أقتحم العقبة ، وما أدراك ما العقبة : فك رقبة (٣) » ، وقال رسول الله : « من أعتق رقبة ، أعتق الله بكل عضو منها عضواً من أعضائه من النار . (٤) » .

(١) أنظر : زاد المعاد لابن القيم : ٢ - ١١٢ .

(٢) المصدر السابق : ١ - ٢٧ ، وسيرة ابن هشام : ٣ - ٧١٢ ، وامتناع : ٩٨ : ١٩٨ .

(٣) سورة البلد ، الآية : ١١ - ١٣ .

(٤) أنظر : المبسوط للرخسى : ٧ - ٩٠ .

وبهذا التسريح الذى لا عوض فيه امتاز المسلمون عن الأمم الأخرى ، لأن العبرانيين كانوا يطلقون أرقاءهم ، بعد أن يُتِمُّوا فى الرق ست سنوات وكان الأثينيون يطلقون أسراهم إذا ما أدوا ثمن الإطلاق .

منافذ التحرير :

أولاً : إلى جانب هذا المنفذ أوجد الإسلام منافذ شتى ، فحبب إلى المسلمين إطلاق أرقائهم ، وجعل تحريرهم كفارة عن كثير من الذنوب والآثام التى يقتربها الإنسان ، وهى مخالفة للدين :

(١) فهو كفارة عن القتل الخطأ ، قال سبحانه : « وما كان لمؤمن أن يقتل مؤمناً إلا خطأ ، ومن قَتَلَ مؤمناً خطأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مؤمنة ، وديةً مُسْلَمَةً إلى أهله إلا أن يَصَّدَّقُوا ، فإن كان من قوم عدولكم ، وهو مؤمن فتحريرو رقبته مؤمنة ، وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق ، فدية مسلمة إلى أهله ، وتحرير رقبته مؤمنة ، فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله ، وكان الله عليمًا حكيمًا (١) . . . » .

(ب) وكفارة لإفطار يوم من رمضان عمداً للقادر على الصوم ، جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم — فسأله عن الفطر عمداً فى رمضان فقال له النبي : أتجد ما تُحرِّرُ به رقبته (٢) ؟ .

(ج) وكفارة للظهار ، قال سبحانه : « والذين يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِنْ نِسَائِهِمْ ، ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا : فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا (٣) . . . » .

(١) سورة النساء ، الآية : ٩٢ .

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي بَابِ الصَّوْمِ .

(٣) سورة المجادلة ، الآية : ٣ .

(د) وكفارة لليمين المعقودة (١) ، قال سبحانه : « لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ ، وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ، فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ، أَوْ كَسْوَتُهُمْ ، أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ . . . (٢) » .

ثانياً — المكاتبه : وسن الإسلام للآرقاء نظاماً يساعدهم على التحرر ، هو (المكاتبه) وذلك بأن يتفق العبد مع سيده على شراء نفسه بما يساوى قيمته أو يزيد عليها ، وله الخيار فى الدفع عاجلاً أو مقسطاً على فترات ، وفى هذه الحالة ، أوجب بعض الفقهاء على السيد أن يرضى ، وبعضهم لم يوجب عليه الرضى (٣) .

وانفقهاء مجمعون على أن للعبد أن يتاجر ، ليكسب ما يقدمه لسيده أقساطاً ، وعلى سيده أن يتركه ليعمل أينما شاء (٤) .

ثالثاً — أم الولد : هى المرأة الرقيقة إذا ما ولدت من سيدها ولداً ، فإنها تصير حرة ، وتسمى (أم الولد) ، وبذلك ترتفع منزلتها الاجتماعية ، ولا يصح بيعها أو اهداؤها ، فإذا مات سيدها صارت حرة ، فكأن الولد كان سبب تحريرها . قال صلى الله عليه وسلم : « أيما أمة ولدت من سيدها فهى معتقة منه على دبر » ، ولما ولدت مارية القبطية إبراهيم من رسول الله ، قيل له : ألا تعتقها ؟ . قال : قال : قد أعتقها ولدها .

(١) وهى غير اليمين اللغو ، واليمين المغموسة .

(٢) سورة المائدة ، الآية : ٨٩ .

(٣) أنظر : المبسوط للرخسى : ٧-٢٠٥ (ط - دار المعرفة بيروت) .

(٤) أنظر : الفقه على المذاهب الأربعة ، والمفتى . والمبسوط للرخسى : ٧ - ٩٠ .

(باب العتاقة) .

رابعاً - التدبير : عَرَفَ الإسلام نظاماً خامساً هو نظام التدبير ، وذلك أن يقول السيد للملوكه الرقيق : أنت حر عن دُبُرٍ مِنِّي ، يعني : أنه حينما يترك الدنيا ويُدبر عنها ، يصبح حينئذ عتقه واجباً بمجرد وفاة سيده (١) ، وقال صلى الله عليه وسلم : « لا يباع المدبر ولا يوهب وهو حر من الثلث » .

سبب الرق :

يذكر الفقهاء (٢) أن سبب الرق هو : وقوع الكافر أسيراً تحت يد المسلمين ، في أثناء حرب مشروعة ، أعلنها أعداء الإسلام عليه ، واستحلوا حرماته ، وأباحوا دماء أبنائه ، فإذا لم يسارع هؤلاء الأرقاء الذين وقعوا أسارى لافتداء أنفسهم ، أو لم يَمُنْ عليهم إمام المسلمين ، فإن مآلهم إلى الاسترقاق (٣) ، وصدق الله حيث قال : « فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب ، حتى إذا أثخنتموهم ، فشدوا الوثاق ، فإما مئاً بعد ، وإما فداءً (٤) » .

ولما قويت شوكة المسلمين فيما بعد ، لم يعد يقبل من العرب إلا اعتناق الإسلام ، أو ضرب الرقاب ، وبذلك ألغى الإسلام استرقاق العرب ، وحرّم الإسلام استرقاق المسلم لأخيه المسلم ، ومنع استرقاق أهل الكتاب من اليهود والنصارى ، وخيّرهم بين الإسلام أو الجزية (٥) .

(١) أنظر : المبسوط : ٧ - ١٧٨ .

(٢) أنظر : الفقه على المذاهب الأربعة ، والمغنى ، وفقه السنة .

(٣) أنظر : الأحكام السلطانية للماوردي : ١٢٥ .

(٤) سورة محمد ، الآية : ٤

(٥) أنظر ص: الإسلام دين الفطرة لعبد العزيز جاويز : ٧٩ .

وهذا الرقيق يعتبر مالا مشروعاً شأنه شأن أى شئ آخر من الغنائم التى غنمها المسلمون ، ومصيرها إلى بيت المال ، وتقسم بحسب ما أمر الله خمسة أخماس ، الخمس الأول ينفق فى أبواب الدولة من وجوه البر والخير ، والأربعة أخماس الباقية توزع بين المجاهدين الذين اشتركوا فى القتال ، ويغدو هذا الأسير الذى خرج فى سهم أحد المسلمين ملكاً له ، وله حق التصرف فيه بجميع الأنواع التى أباحها الإسلام من البيع والإجارة ، والرهن ، والتسريح ، والأهداء (١) .

البَّاءُ الْخَامِسُ

العلاقات الدولية والسلام

الفصل الأول

الإسلام والسلام

مادة السلام في القرآن :

السلام : هو شعار المسلم في كل بقعة من بقاع الأرض ، فقرآنا لا يكاد يمر بمناسبة حضارية تعاونية إلا ويُنَادَى بالأمن والسلام ويُرْغَب في السَّلم ويحُض عليه ، حتى ذكر السلم ومشتقاته في مائة وثمان وثلاثين آية ، قال تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السَّلمِ كَافَّةً (١) ﴾ وقال : ﴿ وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلمِ فَاجْنَحْ لَهَا ، وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ (٢) ﴾ .

نزل القرآن حين نزل في مَكِّيٍّ مِنْ الملائكة يحف به (السلام) (٣) ، وتحيتنا فيما بيننا (٤) وتحية الملائكة (٥) ، ويوم تلقى ربنا (السلام) (٦) ، وختم صلواتنا ومناجاتنا في أعقاب صلاتنا (السلام) (٧) ، ورُبُّنا الله الملك القدوس (السلام) (٨) ، وقد أعد لعباده الصالحين (دارالسلام) (٩) ،

(١) سورة البقرة ، الآية : ٢٠٨ .

(٢) سورة الأنفال ، الآية : ٦١ .

(٣) اقرأ سورة : إنا أنزلناه في ليلة القدر . .

(٤) قال رسول الله : « إذا تلقى أحد أخاه فليقل : السلام عليكم ورحمة الله انظر :

الإحياء للغزالي : ٢-٢٠٥ .

(٥) سورة الرعد ، الآية : ٢٤ .

(٦) سورة الأحزاب ، الآية : ٤٤ .

(٧) والمناجاة هي : « اللهم أنت السلام ، ومنك السلام ، وإليك السلام ، فمعينا ربنا

بالسلام ، وتباركت وتعالىت يا ذا الجلال والإكرام » .

(٨) أنظر : سورة الحشر ، الآية : ٢٣ .

(٩) سورة الأنعام ، الآية : ١٢٧ .

وإذا اعتدى عليك الجاهلون (فاصفح عنهم ، وقُلْ سلام (١)).

التسمية الاسلامية :

هذا الدين ، لم يجد المسلمون لأنفسهم اسماً أفضل من أن يكونوا المسلمين (٢) ، «ملة أبيكم إبراهيم هو سماءكم المسلمين من قبل ، وفي هذا ليكون الرسول شهيداً عليكم ، وتكونوا شهداء على الناس (٣) ، وقال سبحانه : «ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلام لست مؤمناً (٤)» .

حقيقة الدعوة الحميدة :

حقيقة هذا الدين ، الإسلام لرب العالمين : «بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ ، فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ، وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (٥)» ، وقال سبحانه : «إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمِ ، قَالَ : أَتَسْلِمُ لرب العالمين (٦)» ومن هذا نرى أن الدين الإسلامي ، يقوم على (السلام) في كل صغيرة وكبيرة ، وهذه القيمة تسود وتنتشر حينما يعيها المسلم ، ويتخذ منها شعاراً ودستوراً ، وتنحط وتنخفض حينما تصبح كلمة جوفاء نردها دون أن نفقه معناها ، ودون أن نترسمه ، ونعمل به وله .

«ويوم اتخذنا السلام شعاراً لم نقف عند حدوده النظرية ، أو مدلولاته اللفظية ، والسلام الذي أراده الله للإنسانية في ظل الإسلام يقوم على دعائيتين :

-
- (١) سورة الزخرف ، الآية : ٨٩ .
 - (٢) أنظر : مقالاً لحسن البنا بعنوان (السلام) بمجلة الشهاب ، العدد ٤ ، السنة ١ ، ص ٢٧ ، فبراير ١٩٤٨ .
 - (٣) سورة الحج ، الآية : ٧٨ .
 - (٤) سورة النساء ، الآية : ٦٢ .
 - (٥) سورة البقرة ، الآية : ١١٢ .
 - (٦) سورة البقرة ، الآية : ١٣١ .

الدعامة الأولى : النظام الدولي المتكامل الذى ورد به القرآن الكريم ... فقد جاء يعلن (الأخوة العالمية) ، ويرفع من مستوى (النفس الإنسانية) ، ويقيم (دعائم العدالة الاجتماعية) ، ويشيع فى المجتمع معنى (التكافل الحق) ، والطمأنينة والسلام .

الدعامة الثانية : الأمة المؤمنة بهذا النظام ، والدولة القائمة عليه ، فهى تأخذ به وتدافع عنه ، وتدعو إليه ... ، وتجاهد فى سبيله بكل ما تملك ، ولا تخشى فى ذلك لومة لائم (١) «يا أيها الرسول بلغ ما نزل إليك من ربك ، وإن لم تفعل فما بلغت رسالته ، والله يَصْصِمُكَ من الناس (٢)

إن الإسلام يُريد السلام ، فلا يريد عدوانا ، ولا يُريد استعلاء فى الأرض ، يُريد سلاماً بين العبد ونفسه ، فلا غش ولا حقد ولا حسد ، ويريد سلاماً بين العبد وربّه ، فهو دائم الصلة ، دائم الخشية والمراقبة ، ويريد السلام بين الشعوب وبعضها ، ويؤيد سلاماً بين الفرد ومجتمعه ، وقد فصل الإمام الغزالي بعض ذلك فى كتابه (المقصد الأسنى فى شرح أسماء الله الحسنى (٣)).

إيثار المسلم :

إذا ألقينا نظرة فاحصة بين مواد الدستور القرآنى ، وجدنا أنه يتجه فى منهجه المباشر دون التأويلات إلى إيثار السلام على الحرب ، إلا

(١) أحاديث الجمعة لحسن البنا : ١٠٤ .

(٢) سورة المائدة ، الآية : ٦٧ .

(٣) أنظر : بحث العلاقات الدولية فى الإسلام لأبى زهرة (المؤتمر الأول لجمع البحوث الإسلامية) .

أن يكون ذلك لمنع العدوان الواقع على المسلمين ، أو الوقوف أمام نشر الدعوة الإسلامية ، ومحاولة افتتاح أهلها .

وبجانب وضوح بنود الدستور الإسلامى ، وسيرة الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، ومنهجه فى قتال المعتدين ، فإن الدعوة الى السلام فى القرآن الكريم أكثر من أن تُحصى ، وقد جاءت مُطلَقة غير مقيدة (١) ، واللفظ ينصرف إلى جميع معانيه التى يقتضيها المقام ، ونستشهد لذلك بقوله سبحانه : « يا أيها الذين آمنوا أدخلوا فى السلم كافة ، ولا تتبعوا خطوات الشيطان ، إنه لكم عدو مبين (٢) » ، وقوله : « وإن جَدَّحُوا للسلم ، فَاجْنَحْ لَهَا ، وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ، إنه هو السميع العليم ، وإن يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ ، فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ ، هو الذى آتَاكَ بِنَصْرِهِ وبالمؤمنين ، وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ، لو أَنفَقْتَ مَا فى الْأَرْضِ جَمِيعاً مَا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ، وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إنه عزيز حكيم... (٣) » وقوله : « ولا تقولوا لمن أَلْفَى إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لستَ مُؤْمِنًا ، تبتغون عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا (٤) » وقوله : « فَإِنِ اعْتَرَضُوكُمْ ، فَلَمْ يُقَاتِلُوكُمْ ، وَأَلْقُوا إِلَيْكُمُ السَّلَامَ ، فَمَا جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ عَلَيْهِمْ سَبِيلًا ، (٥) »

والحرب فى نطاق هذا الاتجاه العادل ، وتعتبر ضرورة اجتماعية - كما أشرنا إلى ذلك - ولا محيص عنها لرد الاعتداء ، وكفالة الحريات

(١) أنظر : تفسير المنار : ٢-٢٥٦ ، وقارن بتفسير القرطبي : ٨-٤٠ .

(٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٠٨ .

(٣) سورة الأنفال ، الآية : ٦١-٦٣ .

(٤) سورة النساء ، الآية : ٩٤ .

(٥) سورة النساء ، الآية : ٩٠ .

الدينية ودعم السلام ، وبهذا الاتجاه أخذ ابن خلدون حينما قرر : « أن الحرب أمر طبيعي في البشر ، لا تخلو عنه أمة ولا جيل ، وأنها تنشأ حين يُريد بعض البشر أن ينتقم من بعض ، فيتعصب لكل منهما أهل عصبته ، فإذا تَذاَمَرُوا لذلك ، وتوافقت الطائفتان : إحداهما تطلب الانتقام ، والأخرى تدافع كانت الحرب (١) » .

الاسلام والعهود :

العهد عبارة عن عقد يقوم الإنسان أو الدولة بعقده مع طرف آخر ، ويلتزم فيه بنص الأمور التي تم الاتفاق عليها ، ما دامت موافقة لكتاب الله وسنة رسوله ، لأن الرسول أعلن : « أن كل شرط ليس في كتاب الله ، فهو باطل » ، وأن يقوم هذا العقد على الرضا المتبادل بين الطرفين مُبَيَّنًا لحقوق كل وواجباته بما لا يدع مجالاً للشك أو اللبس ، ولا ريب أن إبرام المعاهدات والمواثيق أمر لا مفر منه بين الأفراد والدول ، ولا سيما في حالة الحروب إذا دعت إلى ذلك مصلحة المجتمع الإسلامي ، ومن ثم نرى أن مبدأ المعاهدات مبدأ عام مشروع في الإسلام ، حتى مع المشركين ، وذلك باعتباره نوعاً من التنسيق لعلاقات غير المسلمين بالمسلمين (٢) ، ونستشهد لذلك بقوله سبحانه : « كيف يكون للمشركين عهد عند الله ، وعند رسوله ، إلا الذين عاهدتم عند المسجد الحرام ، فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم ، إن الله يُحب المتقين (٣) » .

(١) مقدمة ابن خلدون : ٢٣٦ .

(٢) أنظر : أحكام القرآن لابن العربي : ٢-٨٨٢ .

(٣) سورة التوبة الآية : ٧ .

السفارة والرسول (١) : لقد اعترف الإسلام للمبعوثين وللرسل الذين يوفدون من طرف دولهم للقيام بإحدى المهام (٢) لدى الدولة الإسلامية في حالتى السلم والحرب بحق الحصانة كاملة ، فمثلهم كمثل المؤمنين لا يجوز أن تُساء معاملتهم ، وجعل لهم الإسلام حرمة تكفل لهم القيام بممارسة المهمة التى ابتعثتهم دولتهم من أجلها ، وجعلت لهم الحصانة ضد القوانين فيما لو ارتكبوا ما يعاقب عليه قوانين الدولة الإسلامية ، والنموذج الفذ لهذه الصورة ما ارتكبه وفد بنى حنيفة الذى بعثه مسيلمة الكذاب إلى رسول الله ، فقد ارتكبوا بعض المخالفات ، وأقرؤ مسيلمة على نيوته ، فقال لهم الرسول عليه السلام : لولا أن الرسل لا تقتل لقطعت رءوسكم (٣) .

وهذه قريش قد بعثت أبا رافع ليمثل مهمة السفارة لدى رسول الله ، فوقع الإيمان في قلبه . فقال يا رسول الله لا أرجع إليهم ، وأبقى معكم مسلماً ، فقال الرسول : إني لا أخيس بالعهد ولا أحبس البر ، فارجع إليهم آمناً ، فإن وجدت بعد ذلك في قلبك ما فيه الآن ، فارجع إلينا (٤) .

وقد منح الإسلام حرية الانتقال ، وحرية العبادة لهؤلاء الرسل ، كهذا الذى حدث في عهد رسول الله عند ما سمح لوفد نجران

(١) لعل أفضل المؤلفات التى عرضت لنظام الدبلوماسية هو كتاب (رسل الملوك ومن يصلح للسفارة) لأبي علي الحسين بن محمد المعروف بأبي يعلى .

(٢) كحمل الرسائل ، والأصلاح بين الفريقين المتقاتلين ، أو التدخل لوقف القتال فترة من الزمن لنقل الجرحى ، ودفن القتلى .

(٣) رواه أحمد وأبو داود . رقم (٢٧٦١)

(٤) رواه أحمد والنسائي وابن حبان وأبو داود رقم : ٢٧٥٨

النصراني بأن يقوم بأداء شعائهم الدينية في مسجد المدينة (١)، ولكن الشريعة الإسلامية مع هذه الكفالة والحصانة تجيز للضرورة حق التحفظ على المبعوث الأجنبي ، وقد وقعت هذه الصورة عندما شاع بأن قريشاً قد قتلت عثمان بن عفان مبعوث الرسول إليهم في أثناء صلح الحديبية ، فما كان منه عليه السلام إلا أن عاملهم بالمثل ، فلما أفرجت قريش عن عثمان أفرج بدوره عن رسلهم وأعادهم سالمين .

ولكن لو حدث وتهور الكفار وقتلوا رسل المسلمين ، فإن الإسلام يجيز المعاملة بالمثل ، ومع هذه الإجازة فهو يفضل العفو وعدم الغدر ، أخذاً من قول الرسول عليه السلام : « وفاء بغدر ، خير من غدر بغدر » (٢) .

مراسيم الاستقبال : عرفت الدولة الإسلامية منذ عهد رسول الله نظام استقبال الوفود والرسل ، فكان الرسول يستقبلهم بما هم أهل له من التكريم والاحترام ، وكانت هذه الاستقبالات تتم في المسجد ، ويذكر لخطيب البغدادى صورة استقبال الروم لسفير الدولة الإسلامية في عهد المقتدر بالله ، والصورة التى استقبل فيها المقتدر لسفراء الروم (٣) .

وكان على سفراء المسلمين أن يحترموا تقاليد وعادات البلاد التى يذهبون إليها ، اللهم إلا إذا كانت مخالفة للتعاليم الإسلامية ، فلقد كان السفراء المسلمون يرفضون أن يسجدوا لرؤساء الدول الأجنبية ، أو أن

(١) أنظر : ابن هشام : ٢ - ٤١٣ .

(٢) أنظر : السير الكبير للشيبانى ، وانخراج لأبى يوسف .

(٣) أنظر : تاريخ بغداد : ١ - ١٠٠ - ١٠٥ .

يأكلوا لحوم الخنزير أو يشربوا الخمر ، وكان هذا اللون من المجافاة
تقاليد الأجانب يسبب لونا من عدم الرضا (١) .

وكان يحدث تبادل الهدايا بين الوفد القادم ، وبين ولى أمر
المسلمين ، ونذكر من ذلك تلك الهدية التى بعث بها (هرقل) قيصر
الروم مع (دحية الكلبي) مبعوث الرسول عليه السلام ، فقد قبل الرسول
صلوات الله وسلامه عليه الهدية وقسمها بين المسلمين ، وكهذه الهدية
التى بعثت بها أم كلثوم بنت على وزوجة عمر بن الخطاب إلى زوجة
إمبراطور الروم ، فما كانت من زوجة الإمبراطور إلا أن بعثت بهدية
فخمة إلى امرأة عمر ، ولكن عمر أمر بمصادرة الهدية وردها إلى بيت مال
المسلمين (٢) .

التفاوض (٣) §

قبل أن تقوم الدول بإبرام معاهداتها ، وتحرير عقودها ، لا بد
لذلك من مباحثات تمهيدية حول موضوع المعاهدة ، وصيغتها ، وتحديد
بنودها ، ومآلها وما عليها ، ويقوم بعض الأفراد على مائدة مستديرة
بالتفاوض لبلدانهم ، وقد سلك الإسلام هذا المسلك منذ السنوات الأولى
لقيامه ، ففي معاهدة (صلح الحديبية) دارت مفاوضات بين
المسلمين وبين قريش التى أرسلت رسلها أول الأمر إلى معسكر القيادة
الإسلامية لتتعرف على قوتهم ، وكان الوفد مكوناً من رجال من قبيلة

(١) أنظر ابن هشام : ٢ - ٦٢٢ .

(٢) أنظر : الكامل لابن الأثير : ٣ - ٧٤ .

(٣) أنظر : نماذج من ذلك فى سيرة ابن هشام ، والسيرة الحلبية ، وتاريخ الطبرى ،
وفتح البلدان للبلاذرى ، كهذه السفارة التى حدثت بين عمرو بن العاص والمقوقس عظيم
القيط بمصر ، والتى حدثت بين المسلمين وملك فارس .

خزاعة ، وعلى رأسهم (بُذَيْل بن ورقاء) ، ثم عادت قريش وأرسلت وفداً ثانياً على رأسه أحد الأحابيش (١) وهو (الحُلَيْس بن علقمة الأحابيش) ، ولكنها لم تقتنع بحسن وفادة السفارة الأولى ولا الثانية ، واتهمتهم بمالأة الرسول ، وأنهم متواطئون مع المسلمين ، فعادت وأرسلت وفداً ثالثاً على رأسه (عُروة بن مسعود الثقفي) ، وقفل راجعاً ليقول لقريش : يا معشر قريش إني جئت كسرى في ملكه ، وقيصر في ملكه ، والنجاشي في ملكه ، وإني والله ما رأيت ملكاً في قوم قط ، مثل محمد في أصحابه ، ما توضعاً إلا ابتدروا وضوءه ، ولا يسقط من شعره شيء إلا أخذوه ، وإنهم لن يسلموه لشيء أبداً ، وفروا رأيكم (٢) .

وبعد ذلك رأى الرسول أن يبادر بإرسال سفارته ، كي يزدادوا ، اطمئنناً إلى حسن نواياه ، وأنه ما جاء غازياً ، بل جاء معتمراً ، ولكنهم لم يراعوا لهذا الوفد حرمة ولا حقاً لما يجب له من حصانة واحترام مثلما صنع مع وفودهم ، فما كان منهم إلا أن عقروا جمل المبعوث ، وهمّوا بقتله ، لولا أن الأحابيش منعه ، وكرر الرسول سفارته ثانية وثالثة طالباً للمهادنة ، واختار في المرة الأخيرة عمر بن الخطاب . ولكنه اعتذر قائلاً : يا رسول الله ، إني أخاف قريشاً على نفسي ، وقد عرفت قريش عداوتى لإياها ، وغلظى عليها ، ولكن أدلك على رجل أعز بها مني : هو عثمان بن عفان (٣) .

وذهب عثمان وطال أمد المفاوضات بين عثمان وبين رجال قريش

(١) الأحابيش : هم العرب ذو البشرة السوداء .

(٢) أنظر : سيرة ابن هشام : ٣ - ٣٢٨ .

(٣) المصدر السابق : ٣ - ٧٨٠ .

الذين أحسنوا مقابلاته ، وطلبوا إليه الطواف بالبيت إن أراد ، ولكنه رفض أن يفعل ذلك قائلاً : « ما كنت لأفعل ، حتى يطوف رسول الله » ، واحتبسته قريش عندها ، فبلغ رسول الله والمسلمون أن عثمان قد قتل . فقال عليه السلام : لا نبرح حتى نناجز القوم ، ودعا الناس إلى البيعة على قتال قريش ، فكانت بيعة الرضوان تحت الشجرة ، وذلك قوله سبحانه : « لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة » ولما علمت قريش بهذه البيعة خافت عاقبة ذلك ، وجنحت للصلح . وعادت لتبعث بمندوبيها سهيل بن عمرو ، وأخيراً وقع التراضى بين الطرفين ، وهو الذى نزل فيه قوله سبحانه : « إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً (١) » .

نص المعاهدة (٢)

باسمك اللهم (٣) ، هذا ما صالح عليه محمد بن عبد الله ، سهيل ابن عمرو ، وقد اصطلحا على وضع الحرب عن الناس عشر سنين ،

- (١) أنظر : تفسير القرطبي وابن كثير .
 (٢) أنظر : سيرة ابن هشام ٣-٧٨٢ ، وتفسير الطبري : ٢٦-٧٠ (ط الأباي الحلبي ١٩٥٤) وطبقات ابن سعد : ٢-٩٧ ، وتاريخ الطبري : ١٥٤٦ ، وصحيح البخاري ٥ : ١٦٢ ، وتاريخ يعقوب : ٢-٥٥ ، ومسند أحمد بن حنبل ، وأنساب الأشراف للبلاذري ١-٢٤٩ وامتناع الأسماع للمقرئى : ١-٢٩٧ ، والوثائق السياسية لمحمد حميد الله : ٥٨ وصحيح الأعمش : ٤-١٤ ، والسيرة الحلبية : ٢-٧٠٧ ، وتاريخ الكامل لابن الأثير : ٢-١٣٨ وصحيح مسلم ٥-١٧٣ ط - دار المعرفة .
 (٣) روى محمد بن سعد في طبقاته : أن رسول الله كان يكتب (باسمك اللهم) ، حتى نزل قوله سبحانه : (وقال أركبوا فيها باسم الله مجريها) فكتب (باسم الله) فلما نزل قوله : (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن) كتب : (بسم الله الرحمن) فلما نزل قوله : (لأنه من سليمان وأنه بسم الله الرحمن الرحيم) كتب (بسم الله الرحمن الرحيم) أنظر : صحيح الأعمش : ٦-٢١٩ وقارن بالسيرة الحلبية : ٢-٧٠٧ .

يأمن فيهن الناس ، ويكف بعضهم عن بعض ، على أنه من قدم مكة من أصحاب محمد حاجاً أو مُعتمراً أو يبتغي من فضل الله ، فهو آمن على دمه وماله ، وقدم المدينة من قريش مجتازاً إلى مصر أو إلى الشام يبتغي من فضل الله ، فهو آمن على دمه وماله ، وعلى أنه من أتى محمداً من قريش بغير إذن وليه رده عليهم ، ومن جاء قريشاً بمن مع محمد لم يردوه عليه .

وأن بيننا عيبة (١) مكفوفة ، وأنه لا إسلال ولا أغلال (٢) ، وأنه من أحب أن يدخل في عقد محمد وعهده دخله ، ومن أحب أن يدخل في عقد قريش وعهدهم دخل فيه ، فتواثبت خزاعة فقالوا : نحن في عقد محمد وعهده ، وتواثبت بنو بكر فقالوا : نحن في عقد قريش وعهدهم .

وأن على محمد أن يرجع عن قريش في عامه هذا فلا يدخل مكة ، وأنه إذا كان عام قابل ، خرجنا عنك فدخلتها بأصحابك ، فأقمنا بها ثلاثاً ، معك سلاح الراكب : السيوف في القرب ، ولا تدخلها بغيرها ، وعلى أن هذا الهدي حيث ما جئناه ومحله فلا تقدمه علينا ، أشهد على الصلح رجال من المسلمين ورجال من المشركين ، أما المسلمون فهم : أبو بكر — عمر بن الخطاب — عبد الرحمن بن عوف — عبد الله بن سهيل — سعد بن أبي وقاص — محمود بن مسلمة — مكرز بن حفص — على بن أبي طالب — ومن المشركين

(١) العيبة في الأصل : قفة من آدم فيها الثياب ، والعبية المكفوفة : أي المعلقة على حافيا ، والعرب تشبه الصدور التي فيها القلوب بالمياب .
(٢) لا إسلال : لا سرقة ، ولا أغلال : أي لا شجانه ولا غدر .

وتعتبر هذه السابقة من المبادئ الدولية التي اتخذ منها الحكام المسلمون نموذجاً يحتذى في حالة إبرام معاهدات السلام مع الأعداء مادام ذلك يخدم مصالح الدولة الإسلامية ، ومن هنا غدت نظرية المعاهدة في الأعراف الحديثة جزءاً من النظرية الإسلامية في قيام العلاقات الدولية .

أنواع المعاهدات :

١ — معاهدات الجوار : تعتبر المعاهدة التي عقدها رسول الله — بعد هجرته إلى يثرب — مع اليهود ، مثالا طيباً لهذا النوع ، فقد عاهد الرسول اليهود ، وأقرهم على دينهم وأموالهم ، واشترط عليهم ، وشرط لهم ، وقد جاء في هذه المعاهدة : « وأنه من تبعنا من يهود فإن له النصره والأسوة غير مظلومين ، ولا متناصر عليهم ... » ، وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ما داموا محاربين ، وأن يهود بني عوف أمة مع المؤمنين : لليهود دينهم ، وللمسلمين دينهم : مواليتهم وأنفسهم إلا من ظلم وأثم ، فإنه لا يوتغ (١) ، إلا على نفسه وأهل بيته ... ، وأن على اليهود نفقتهم ، وعلى المسلمين نفقتهم ، وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة ، وأن بينهم النصح والنصيحة والبر دون الإثم ... وأنه لا تجار قريش ، ولا من نصرها ، وأن بينهم النصر على من دهم يثرب ، وأنه لا يحول هذا الكتاب دون ظالم أو آثم ، وأنه من خرج آمن ،

(١) أولفه : أهلكه ، وألقاه في مصيبه .

ومن قعد آمن بالمدينة ، إلا من ظلم وأثم ، وأن الله جارٌ لمن بر واتقى ،
ومحمد رسول الله (١) . . . » .

٢ — معاهدات الأمان :

هى ذلك اللون من المعاهدات التى تُبيح لغير المسلمين حق الدخول
إلى أراضي الدولة الإسلامية (٢) ، وغير المسلمين من الأجانب الذين حولتهم
الدولة هذا الحق يعتبرون ثلاثة أصناف :

(أ) **الصنف الأول** : هم أولئك الذين شملهم حق الأمان فى
ميدان القتال ، لأنهم حققوا دماءهم بسبب إلقاءهم السلاح ، وإعلان
التسليم ، وكفهم عن قتال المسلمين ، ولهم حرية الخروج آمنين من
ميدان القتال إلى موطنهم ، ولهم حرية دخول البلاد الإسلامية ، وذلك
أخذاً من قوله سبحانه : « وإن أحدٌ من المشركين استجارك ، فأجره
حتى يسمع كلام الله ، ثم أبلغه مأمنه (٣) » ، والتنكير فى كلمة (أحد)
يُقيد التعميم ، فلا يمنع غير المسلم من حق الأمان ، سواءً أكان كتابياً أم
وثنياً ، امرأة أم رجلاً (٤) .

(ب) **الصنف الثانى** : وهم الأشخاص القادمون من دار الحرب ،
وقد دخلوا دار الإسلام لمدة معينة تقل عن سنة قمرية بمقتضى عقد أمان

(١) أنظر : الوثائق السياسية لمحمد حميد الله : ٤١ - ٤٧ ، وسيرة ابن هشام ٢ - ٣٤٨ ،
والأموال لأبى عبيد : ٢٢٣ ، وطبقات ابن سعد : ٢٣٠ . ومسند أحمد : ١ - ٧٩ ، وصحيح
مسلم رقم ١٣٧٠ ، وصحيح البخارى : ٣ - ٤٩ ، وأنظر : تحليلاً إضافياً لهذه المعاهدة فى
كتابنا المجتمع الإسلامى وأصول الحكم .

(٢) أنظر : درر الأحكام : ٢٩٢ - ٢٩٣ .

(٣) سورة التوبة ، الآية : ٥ .

(٤) أنظر : أحكام القرآن لابن العربى : ٢ - ٨٨٢ .

أو معاهدات صلح وذلك بقصد التعليم أو التجارة أو السياحة ، فإن زادوا عن السنة غَدَوْا في حكم أهل الذمة ، أى يدفعون ما يدفعه أهل الذمة من الضرائب ، ولهم ما للمسلمين من الحقوق ، وعليهم ما على المسلمين من الواجبات ، وحينئذ لا يسمح لهم بالعودة إلى دار الحرب .

(ج) **الصف الثالث** : الحربيون ، وهم رعايا الدول غير الإسلامية وليس بينهم وبين الدولة الإسلامية عقد صلح ، أو معاهدة حسن جوار ، ومن ثم فهم محتاجون إلى عقد معاهدة بين دول ذات سيادة .

وكل هذه الأصناف يُنعت أربابها (المستأمنون (١) شريطة عدم الاشتغال بالتجسس ، وعدم الاتجار في الأسلحة ، أو الأمور التي تحرم دار الإسلام التعامل بها ، كالخمر والربا ، فواجبهم احترام قوانين الدولة الإسلامية ، وجمهرة علماء المسلمين على أن حق الأمان واجب الالتزام به من جانب المسلمين ، ومن بذلوه لا ينبغي لهم نبذه ، ولا يستقيم لهم مخالفته إلا لتهمة قائمة ارتكبتها المستأمنون ، وفي هذه يكون للإمام أو الحاكم ، حق نبذه (٢) ، ويذهب عبد الوهاب بخلاف إلى أبعد من ذلك ، فيقول : إن الأمان ثابت بين المسلمين وغيرهم ، لا يبذل أو يعقد ، وإنما هو ثابت على أساس أن الأصل السلم ، ولم يطرأ ما يهدم هذا الأساس من عدوان على المسلمين (٣) .

(١) المستأمن (اسم فاعل) هو من يدخل دار غيره طالباً الأمان مسلماً أم غير مسلماً ، ولكن غلب على غير المسلم .

(٢) أنظر : المفتى لابن قدامة : ٨ - ٤٠١ .

(٣) السياسة الشرعية : ٨٤ .

٢- تعقد أسماء معاهدات الصلح :

المراد بهذه المعاهدات تلك المعاهدات التي تقوم الدول بعقدتها في أعقاب الحروب بعد انتصار جيش، وهزيمة جيش آخر، أو إذا طالّت المناوشات بين الجانبين ورغب كلاهما في إنهاء العمليات الحربية، أو إذا عقدت قبل بدء القتال، وذلك حينما يأخذ كلٌ منهم أهبته، ولكنهم وفقوا لعقد هدنة صلح لتفادي أضرار الحرب، وقد نعتت كتب الفقه الإسلامي هذه المعاهدات بأكثر من اسم فهي: المهادنة والمراوضة والمخالفة والمفاداة، والمعاهدة، والمصالحة، والموادعة ولعل اسم معاهدات الصلح هو أسيرها وأكثرها شيوعاً.

أولاً - المُرَاوِضَةُ : هي مبادرات مؤقتة لتسوية نقاط معينة، وتعتبر من قبيل التمهيد للدخول في مفاوضات أوسع لمعاهدة تترتب عليها آثار قانونية، ولا مجال للدخول في مُمَاحَكَات رجال الفقه الدولي الحديث، هل ذلك من قبيل المعاهدات الشارعة، أي التي تُعد بمثابة التشريع، فهي تقوم بوضع قواعد للسلوك، أو أنها من قبيل العقود التي تخضع لمجموعة من الأصول القانونية.

ثانياً- المَوَادِعَةُ : عبارة عن الاتفاق على صورة من صور السلام (١)، غير مقيدة بوقت، أو الإعداد للدخول في توقيت معاهدة، وبذلك تختلف عن المهادنة، وفيها يتعهد المودعون بأن يكفوا أيديهم عن ارتكاب أي عمل من أعمال العدوان ضد الطرف الآخر،

(١) أنظر : بدائع الصنائع : ٧-١٠٦ .

ويقول صاحب لسان العرب إنه قد جاء في الحديث «وَادَعَ بنى فلان، أى صالحهم وسالمهم على ترك الحرب والأذى»، وحقيقة المودعة، هى المشاركة، أى يدع كل واحد منهم ما هو فيه (١)، ويمكن أن نعتبر من هذا القبيل مودعة رسول الله لأهل نجران فى السنة العاشرة من الهجرة (٢) ولبنى ضمرة (٣) فى السنة السادسة من الهجرة، ويذهب الحنابلة والشافعية إلى أن عقد المودعة لا بد أن يصدر عن الإمام أو نائبه، لأنه عقد مع جمع من غير المسلمين، وليس لغيره ذلك (٤).

ثالثاً- المهادنة: عبارة عن الاتفاق على صورة من صور السلام، ولكنها مقيدة بوقت، ومن هذا القبيل (صلح الحديبية) تلك الهدنة التى عقدها الرسول عليه السلام مع كفار قريش لأجل معلوم مدته عشر سنوات، وعن المسور بن مخرمة: أنهم اصطلحوا على وضع الحرب عشرين يوماً فىها الناس، وعلى أن بينهم عيبة مكفوفة، وإنه لا إرسال ولا إغلال (٥)، ويقول صاحب لسان العرب «هادنه مهادنة» أى صالحه، والاسم منها الهدنة، وفى الحديث أن النبى صلى الله عليه وسلم ذكر الفتن، فقال: «يكون بعدها هدنة على دخن، وجماعة على أقذاء»، وتفسيره فى الحديث: لا ترجع قلوب قوم على ما كانت عليه، وأصل

(١) أنظر: مادة (ودع).

(٢) أنظر: جمهرة رسائل العرب: ١-٧٦ نقلاً عن الخراج لأبى يوسف: ١: فروع البلدان

البلاذرى.

(٣) أنظر: المفتى: ٨-٤٦١.

البلاذرى.

(٤) أنظر: المصدر السابق.

(٥) رواه البخارى ومسلم وأبو داود ورم: ٢٧٦٦: وابن هشام: ٣-٢٣٢.

الهدنة: السكون بعد الحجّ ، ويقال للصّلىح بعد القتال ، والمواذعة بين المسلمين والكفار ، وبين كل متحاربين هدنة ، وربما جعلت للهدنة مدة معلومة ، إذا انقضت المدة عادوا إلى القتال (١) ، ومن ذلك الأشهر الحرم (٢) ، تجب فيها المهادنة إلا إذا بدأ فيها العدو بالقتال ، فيجب على المسلمين حينئذ دفع هذا العدوان ، وإذا كانت الحرب قائمة ودخلت الأشهر الحرم ، ولم يستجب العدو لقبول وقف القتال فإن الحرب تظل قائمة .

رابعاً — الحلف : وهو عبارة عن معاهدة بين طرفين تنظم العلاقات بينهما تنظيماً يحفظ لكل منهما الرهبة والمنعة ، ويكون لأفراد كل منها حقوق أفراد الجانب الآخر ، ولا سيما حق المناصرة ، وهذا ما حدث في أثناء (صلح الحديبية) (٣) عندما دخلت قبيلة بكر في حلف قريش ، ودخلت قبيلة خزاعة في حلف رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحدث عند ما اعتدت قبيلة بكر على خزاعة التي دخلت في حلف محمد عليه السلام ، فما كان من رسول الله إلا أنه اعتبر قريشاً قد انقضت العهد ، وأعلنها بالحرب وسار إليها لإخضاعها وفتح مكة ، ولكن يجب على الدولة الإسلامية ألا تحف للوقوف إلى جانب حليفها المعتدى عليها إلا إذا كان هناك نص صريح في المعاهدة يُجيز ذلك ، ويجوز أن تفعل ذلك حتى ولو لم يكن هناك نص ، إذا كان في ذلك مصلحة للمسلمين ، أو توقّع غدر من هذه الدولة المعتدية ، وفي غير ذلك يجب على الدولة الإسلامية أن تقف على الحياد .

(١) أنظر مادة (هدن) .

(٢) هي : القعدة والحجة والمحرّم ، ورجب .

(٣) أمّ بئر بالقرب من مكة على طريق جدة ، وقد أطلق على المكان .

خامساً المباهلة: يقول صاحب لسان العرب: باهل القوم بعضهم بعضاً ، وتباهلوا وابتهلوا ، أى تلاعنوا ، والمباهلة الملاعنة ، يقال : باهلت فلاناً ، أى لاعنته ، ومعنى المباهلة : أى يجتمع القوم فى حالة الاختلاف على شىء ، فيقولون : لعنة الله على الظالمين (١) ، ومن ذلك ما حدث مع أهل نجران سنة عشر، حيث بعث إليهم رسول الله يدعوهم إلى لإسلام ، فإن أبوا فالجزية ، فإن أبوا فالحرب (٢) ، فما كان منهم إلا أن بعثوا وفدأ منهم ولما قدم عليه ، قال له : يا محمد لم تَسُبَّ عيسى وتسميه عبداً ؟ فقال : أجل ، هو عبد الله ورسوله ، وروحه وكلتمه ألقاها إلى مريم .

قالت جماعة الوفد : فأرنا مثله يُحْيى الموتى ، ويُبرئ الأَكْمَة والأَبْرص ، ويخلق من الطين كهيئة الطير ، وبائعنا على أنه ابن الله ، ونحن نبائعك على أنك رسول الله ، فقال عليه السلام : معاذ الله أن يكون لله ولد أو شريك ، فما زالوا يحاجُّونه فى عيسى ويُلَاحِظُونَهُ ، حتى نزل قوله سبحانه : (فمن حاجَّك فيه من بعد ما جاءك من العلم ، فقل : تعالوا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ ، ونساءنا ونساءكم ، وأنفسنا وأنفسكم ، ثم نبْتَهِلْ ، فنجعل لعنة الله على الكاذبين (٣) .

فقال لهم : إن الله أمرنى إن لم تقبلوا الحجَّة أن أَبَاهِلْكُمْ ، فقالوا يا أبا القاسم ، بل نرجع فننظر فى أمرنا ثم نأتيك ، فلما رجعوا ، قالوا للسيد العاقب واسمه عبد المسيح : يا عبد المسيح ما ترى ؟ فقال :

(١) أنظر : لسان العرب مادة (بهل) .
 (٢) أنظر : صحيح الأعشى : ٣٨-٦ ، وجمهرة رسائل العرب : ٧٥-١ .
 (٣) سورة ، آل عمران ، الآية : ٦١ .

والله لقد عرفتم يا معشر النصارى أن محمداً نبى مرسل ، ولقد جاءكم بالكلام الحق فى أمر صاحبكم ، والله ما باهل قوم نبياً قط ، عاش كبيرهم ، ولا نبت صغيرهم ، ولئن فعلتم لكان الاستئصال ، فإن أبيتم إلا الإصرار على دينكم والإقامة على ما أنتم عليه ، فوادعوا الرجل وانصرفوا إلى بلادكم .

وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خرج وعليه مِرْطٌ من شعر أسود ، وقد احتضن الحسين وأخذ بيد الحسن ، وفاطمة تمشي خلفه ، وعلى رضى الله عنه خلفها ، وهو يقول : « إذا دعوت فأمنوا » .

فقال أسقف نجران وهو أبو حارثة : يا معشر النصارى ، « إني لأرى وجوهاً لو سألو الله أن يزيل جبلاً من مكانه لأزاله لها ، فلا تباهلوا فتهلكوا ، ولا يبق على وجه الأرض نصرانى إلى يوم القيامة » ، ثم قالوا : يا أبا القاسم ، رأينا ألا نبأهلك ، فقال عليه السلام : فإذا أبيتم المباهلة فأسلموا ، يكن لكم ما للمسلمين ، وعليكم ما على المسلمين . فأبوا .

فقال : أناجزكم القتال . فقالوا : مالنا بحرب العرب طاعة ، ولكن نصالحك على ألا تغزونا ولا تردنا عن ديننا على أن نؤدى لك كل عام ألفى حلة ، ألفاً فى صفر ، وألفاً فى رجب ، ثمن كل حلة أوقية من فضة » ، فصالحهم على ذلك (١) . . .

سادساً - الفداء : يعتبر الفداء من القواعد التى جاء بها القرآن

(١) أنظر : تفسير مفاتيح الغيب للفخر الرازى : ٢-٦٩٩ ، وثمار القلوب المنسوب لشماعى : ٤٨٣ ، والسيرة الحلبية : ٢-٢٢٤ ، وجمهرة رسائل العرب ١-٧٦ .

الكريم كآساس من أسس الحرب بين المسلمين وغيرهم ، فقال سبحانه [فِيَا مَنَّا بَعْدَ وَإِنَّا فَادَا] ، ولكن الفداء قد اتسع في العصر الأموي والعباسي ، وأصبح له شروط ونظم معينة غدت تنعت به (معاهدات الفداء) ، ويُقصد بها الإفراج عن أسرى الحرب ، سواءً أكان ذلك الإفراج مقابل أسرى من المسلمين ، أم لقاء مبلغ معين من المال ، كما حدث من رسول الله حينما كان يطلق سراح الأسرى بغزوة بدر لقاء قدر من المال ، أو تعليم عشرة من صبيان المسلمين القراءة والكتابة .

سابعاً — جهود الصلح : وهي ضمانات تعطيها الدولة الإسلامية للذميين غالبين أو مغلوبين ، و من صور الغلبة للغير تلك المعاهدة التي قبل فيها المسلمون شراء سلامتهم من الأعداء لقاء مبلغ من المال يدفع دورياً ، كذلك المعاهدة التي أبرمها معاوية بن أبي سفيان أثناء نزاعه على الخلافة مع قسطنطين الثاني إمبراطور الروم (٦٥٨ م) ، والتي أبرمها عبد الملك بن مروان — أثناء الصراع الدائر في العراق (٦٨٥ - ٧٠٥ م) ، وقد اختلف الفقهاء في مشروعية هذا النوع من المعاهدات فأقره الأوزاعي والحنفية ، مُستندين إلى قاعدة أُنْخَفَ الضررين .

ومنهم من أبطله ولم يأخذ به كالشافعية وابن حنبل ، مُحتجّين بأن في هذا العمل نوعاً من الظهور بمظهر الضعف والذلة ، وقد شبَّ الإسلام عزيزاً لا يعرف الذل ، كريماً لا يقبل الضيم ، وصدق الله حيث قال : [وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا ، وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ] ، وقالوا : إن ما صنعه الرسول في غزوة الأحزاب كان لضرورة الحرب ، ولم يتخذ شكل صلح ولم ينفذ بحيث يُصبح قاعدة .

ومن صور الغلبة للمسلمين هذه العهود التي عقدوها ، وقد أخذت
أوضاعاً أربعة :

الوضع الاول : وفيه نصّوا على دفع مبلغ من المال يُقدم على
فترات أو يدفع مرة واحدة ، ولعل هذا الوضع كان أكثر الأوضاع
شيوعاً ، من ذلك عهد خالد بن الوليد لأهل الحيرة ، فقد جاء في
تاريخ الطبري : «أنه عاهدهم على تسعين ومائة ألف درهم تقبل في
كل سنة (١)» ، وعهد نُعيم بن مُقرن الزينبي لأهل وُنبَاوند : على مائتي
ألف درهم وزن سبعة (٢) في كل سنة (٣) ، وعهد سُويد بن مقرن
لصاحب طبرستان : إنك آمن بأمان الله على أن تكف لصوصك وأهل
حواشي أرضيك ، ولا تؤدى لنا بغية ، وتتقى من ولي فرج أرضك
بخمسمائة ألف درهم (٤) ، وعهد عُقبة بن فرقد لأهل أذربيجان :
«على أن يؤدوا الجزية على قدر طاقتهم ، ليس على صبي ، ولا امرأة
ولا زمن ليس في يديه شيء من الدنيا ، ولا متعبد مُتَخَلٍّ ليس في يديه
شيء من الدنيا (٥) ...» .

الوضع الثاني : وفيه اشترطوا عدم دفع مال ، شريطة أن يتعهد
الطرف الثاني المغلوب بمساعدة الدولة الإسلامية بتقديم المعونات

(١) أنظر : ٨٤-٤ ، وقارن بالخراج لأبي يوسف : ١٧١ .
(٢) كانت الدراهم في عهد عمر مختلفة الوزن ، فنها ما كان وزن العشرة : يساوي عشرة
مثاقيل ، ومنها وزن العشرة : يساوي سبعة مثاقيل ، ومنها ما كان وزن العشرة : يساوي خمسة
مثاقيل من الذهب (أنظر : حاشية ابن عابدين : ٢٠ - ٢٨ ، وشرح العناية على الهداية ،
وشرح فتح القدير : ١-٥٢١ .
(٣) أنظر : تاريخ الطبري : ٤-٢٥٣ .
(٤) المصدر السابق : ٤-٢٥٤ .
(٥) المصدر نفسه : ٤-٢٥٥ .

وتسهيل أعمال التجسس ضد الدول المعادية للمسلمين ، كهذه المعاهدة التي عقدها خالد بن الوليد مع (أهل أُلَيْس) » ، فقد صالحوهم على أن يكونوا عيوناً للمسلمين على الفرس ، وأدلاء وأعواناً (١) ، وهذه المعاهدة التي عقدها أبو عبيدة بن الجراح مع (هل دُلُوك) ، أهل رعبان ، حيث كان أبو عبيدة قد بعث إليهم عياض بن غنم فصالحه أهلها على مثل صلح أهل منبج من الجزية أو الجلاء ، وزاد فشرط عليهم «أن يبحثوا عن أخبار الروم ويكاتبوا بها المسلمين» (٢)

والوضع الثالث : وفيه اشترط المسلمون على المغلوبين الامتناع عن مساعدة الغير ضدهم ، أو ارتكاب مخالفات ضد الإسلام والمسلمين كعهده أبي عبيدة بن الجراح لأهل دمشق ، وقد جاء فيه : لقد اشترطنا لك على أنفسنا ألا نَحْدِثَ في مدينة دمشق ، ولا فيما حولها كنيسة ولا ديرا ولا قلاية (أى صومعة) راهب .. ولا نؤذى فيها ولا في منازلنا جاسوساً ، ولا نكتم على من غش المسلمين ، وعلى ألا نضرب بنواقيسنا إلا ضرباً خفيفاً في جوف كنائسنا ، ولا نظهر الصليب ... ولا نظهر النيران معهم في أسواق المسلمين ، ولا نجاورهم بالخنازير ، ولا نبيع الخمر ، ولا نظهر شركاً في نادى المسلمين ، ولا نرغب مسلماً في ديننا ، ولا ندعو إليه أحداً (٣) ...» .

والوضع الرابع — الرهائن : كانت معاهدات الصلح تعقد أحياناً على رهائن يقدمها أحد الطرفين ، أو كلاهما ، ضماناً للوفاء بشروط المعاهدة ، فإذا أخل أحد الطرفين بالمعاهدة اعتبرت الدولة الأخرى أن الرهائن

(١) أنظر : فتوح البلدان للبلاذى : ٣٣٩ (ط) — دار النشر للجامعين بيروت ١٩٥٧ .

(٢) المصدر السابق : ٢٠٤ .

(٣) أنظر : تهذيب تاريخ ابن عساكر : ١ — ١٤٩ .

قد غدوا بمثابة أسرى الحرب ، ولها أن تضرب أعناقهم ، أو تجعلهم عبيداً وقد عقد معاوية بن أبي سفيان معاهدة صلح مع الروم ، وأخذ منهم رهائن ضماناً لصيانة المعاهدة وعدم الغدر ، ولكنهم لم يجعلوا للرهائن حرمة وغدروا بالمسلمين ، ولم يعاملهم معاوية بالوئيل ، بل ردّ عليهم الرهائن قائلاً : إن مقابلة الغدر بالوفاء خير من مقابلة الغدر بالغدر (١) .

وقد صنع خالد بن الوليد مثل هذا الصنيع مع مرازمة فارس ، وهذا قوله : « إذا جاءكم كتابي فابعثوا إليّ بالرهن ، واعتقدوا مني الذمة ، وأدوا إليّ الجزية (٢) . . . » .

والحق أن هذه الصور من المعاهدات تعتبر تقسيماً اجتهادياً ، وليست أسساً ثابتة ، فإذا دعت إليها الظروف في وقت ما ، فهي لا تدعو إليها في ظروف أخرى ، وكل ذلك يدخل تحت قوله عليه السلام : « أنتم أعلم بشئون دنياكم » ، ويعقب على ذلك الدكتور حامد سلطان بقوله : تمر المعاهدة في الشريعة الإسلامية بالأدوار الخاصة بالتفاوض الذي يباشره الإمام أو الخليفة نفسه ، أو يباشره عنه وباسمه وبإذنه من يفوضه في ذلك ، وفي الحالة الأولى لا يحتاج الأمر إلى التصديق .

أما في الحالة الثانية فإن المعاهدة لا تُعد مستوفية لشروطها الشكلية إلا بعد تصديق الخليفة أو الإمام عليها ، وذلك للتأكد من أن المفوض لم يتعد حدود تفويضه (٣) .

(١) أنظر : الشريعة الإسلامية لمحمد حميد الله : ٢٧٦ (ط - حيدر آباد ١٩٤٥) .
(٢) أنظر : جبهة رسائل العرب : ١-١٤١ نقلاً عن الطبري ، والعتد الفريد ، وفتح الشام ، وكتابات الخراج لأبي يوسف .
(٣) أنظر : أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية : ٢٠٧ رقارن بالسير الكبير للشيباني : ٣١٣-٤ .

شرعية هذه الأنواع :

والأصل في شرعية هذه الأنواع في القانون الإسلامى هو قوله سبحانه : [وإن جَدَّحُوا لِلْإِسْلَامِ ، فَاجْنَحْ لَهَا (١) ، وقد خطا الرسول عليه السلام في هذه السبيل خطوات كبيرة تعتبر معالم على طريق الصلح الأسمى ، ومن ذلك بعد انتهائه من غزوة . خيبر - في المحرم من السنة السابعة للهجرة (٢) - أرسل إلى أهل (فَدَك) ، يدعوهم إلى الإسلام ، ولكنهم رفضوا ذلك ، وطلبوا إليه : أن يعقدوا معه معاهدة صلح على نصف أرضهم (٣) ، ونخيلهم ، وصنع مثل هذا الصنيع مع (أهل تيماء) ، الذين ما إن سمعوا بهزيمة أهل وادى القيرى - وكان ذلك في السنة السابعة أيضاً - حتى أسرعوا يطلبون عقد صلح مع المسلمين ، وإن كانت مصالحتهم لم تشترط كسابقتها النزول عن شئ من أرضهم ، ولكنهم صالحوها على دفع الجزية (٤) ، وفي السنة التاسعة للهجرة وقعت غزوة تبوك ، فصالح أهلها النبي على الجزية (٥) ، وتبعهم في الصلح أهل (أَدْرَحَ) ، على مائة دينار كل رجب ، وأهل (جَرْبَاء) ، على الجزية ، وأهل (مقنا) ، على ربع ثمارهم ، وكانت تلك القبائل الثلاث من اليهود (٦) ، كما صالح (أَكْبَدَر

(١) سورة الأنفال ، الآية : ٦١ .

(٢) أنظر : فتوح البلدان للبلاذرى : ٢٩ ، وقارن بالكامل لابن الأثير : ٢-٨٢ .

(٣) المصدر السابق : ٣٧ ، وقارن بالمأوردى : ١٦٢ ، وابن هشام في سيرته . ٣٦٨٣ .

(٤) المصدر نفسه : ٤١ .

(٥) أنظر : الكامل في التاريخ : ٢-١٠٦ .

(٦) أنظر : نصوص هذه المعاهدات الثلاث في الوثائق السياسية لحمد الله : ٩١، ٩٠ .

وطبقات ابن سعد : ٢-٣٧ و ٢٨ ، وامتاع الأسماع للمقريزى : ١-٦٨ و ٤٣٩ ، والسيرة

الحلبية : ٢-٢٦٤ ، وتاريخ ابن عساكر : ١-١١٥ ، وجمهرة ، رسائل العرب : ١-٤٩ .

الكِنْدِيُّ)، ملك دُومَة الجَنْدَل على الجزية (١).

وفي السنة العاشرة عقد رسول الله مع أهل نجران الذين يدينون بالتصيرية ، وهم من بني الحارث بن كعب ، فقد أرسلوا إليه وفداً يسأله الصلح ، فكتب لهم كتاباً جاء فيه : « إن لنجران وحاشيتها جوارُ الله ، وذمة محمد النبي رسول الله ، على أموالهم وأنفسهم وأرضهم وملتهم ، وغائبهم وشاهدهم ، وعشيرتهم وبيعهم ، وكل ما تحت أيديهم ، لا يُغير أسقف من أسقفيته ، ولا راهب من رهبانيتها ، ولا كاهن من كهانته ... ولا يطمأ أرضهم جيش ما لم يُحدِثوا حدثاً ، أو يأكلوا الربا (٢) ... » .

وفي غزوة الخندق (٣) حدث أن رسول الله قال : « إن أمتي ستظهر على الحيرة ، وقصور كسرى ، وأرض الشام والروم ، وقصور صنعاء (٤) ، ولكن بعض الباحثين لم يأخذ ذلك مأخذ الجد بل ارتاب فيه ، وقد نبذ الإمام الشافعي هذا الريب ، وعلم أن نبوءة الرسول عليه السلام سوف تصدق ، وأنه يطلع بعين الغيب ، وما ينطق عن الهوى ، فقد روى من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب أن الرسول قال : إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده ، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده ، والذي نفسي بيده لتنفقن كنوزهما في سبيل الله (٥) » ، وقد

(١) انظر : تاريخ الطبري [٣-٤٦] ، وتبجع الامم [٢-٤٦] ، والسيرة الطيبة ، والمعد الفريد وجبهة رسائل العرب [٢-٤٦] .

(٢) انظر : نصح الكامل في الوثائق السياسية لحمد الله : ١٤١ . والخراج لأبي يوسف :

٣١ ، والأموال لأبي عبيد : ٥٠٢ ، وطبقات ابن سعد : ٢-٣٥ ، وزاد المعاد لابن القيم :

٢-٤٠ ، وفتوح البلدان للبلاذري : ٧١ ، وجبهة رسائل العرب : ١-٧٦ .

(٣) ويقال لها غزوة الأحزاب ، وقعت في شوال من السنة الخامسة للهجرة .

(٤) الكامل لابن الأثير : ٢-٦٧ ، وفارن بتاريخ الطبري : ٣-٤٦ .

(٥) انظر : الأم : ٤-٩٣ .

علّق الإمام الشافعي على ذلك بقوله : «وَوَعَدَ رَسُولُ اللَّهِ النَّاسَ فَتَحَ»
فارس والشام ، فاشغى أبو بكر الشام على ثقة من فتحها ، لقول
رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ، ففتح بعضها ، وتم فتحها في
زمان عمر ، وفتح العراق وفارس (٤) .

وفي أثناء فتح خالد بن الوليد للعراق صاحبه أهل الحيرة على
مائة ألف ، وتسعين ألف درهم (٥) ، وقبيل وفاة أبي بكر كان خالد قد
أتم فتح غربي الفرات ، معطيا ذمة المسلمين لمن لم ينهضوا للحرب ،
مُقِرّاً لهم على أراضيهم ، جاعلا الجزية ، كما أوصاه خليفة رسول
الله (٦) . . .

أنماط من معاهدات الصلح :

في الحق أن معاهدات الصلح التي أجراها الإسلام أكثر من أن
تحصى ، وكان الكثير منها جديدا في بابيه ، والقانون الدولي الحديث ،
قد أقر جميع الظروف والاحوال التي أتى بها الإسلام ، ولكنه لم يحترمها
ويجعل لها القداسة التي خلعها الإسلام على هذه المعاهدات ، ومنها :-

(١) **معاهدة الحياذ** لقد أوصى الإسلام في أكثر من موطن بالتزام
الحياذ ، ونرى ذلك أوضح ما يكون في قوله سبحانه : بصدد جماعة
المنافقين : «فَإِنْ تَوَلَّوْا فَخُذُوهُمْ وَاقْتُلُوهُمْ ، حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ ،
وَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ، إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ

(١) المصدر السابق : ٩٤-٤ .

(٢) أنظر : تاريخ الطبري : ١٣-٤ .

(٣) أنظر : الكامل لابن الأثير : ٢-١٤٨ ، دقارن بمحاضرات تاريخ الأمم الإسلامية

للخضري : ١٩٠-١ .

وبينهم ميثاق ، أو جاءوكم حصرت صدورهم أن يُقاتلوكم أو يُقاتلوا قومهم (١) .

ما أروع هذا التصنيف الذى خططه الإسلام لهذا اللون من الحياد ، فالدولة الإسلامية بمقتضى هذا النص تستطيع أن تاتى على جماعة المنافقين ، وأن تعمل فيهم القتل ، إلا إذا سارعت هذه الجماعة المنافقة لتدخل تحت لواء قوم بينهم وبين المسلمين عهد ، ففى هذه الصورة لهم حكم المعاهدين ، ووجب أن تلتزم الدولة الإسلامية بالحياد فلا عدوان على هؤلاء ولا هؤلاء .

الصورة الثانية : إذا آثروا الحياد ، وذلك إذا ضاقت صدورهم بقتال المسلمين ، وقتال قومهم ، وعزّ عليهم أن ينالوهم ، فنتيجة لهذا التقاعد منهم يجب على المسلمين حينذاك ألا يمدوا إليهم يداً ، ولا قتالاً ، بل لا بدّ لهم أن يبذلوا لهم الأمن والسلام (٢) ، ويذهب إبراهيم عبد الحميد فى أطروحته للدكتوراه إلى أن « معاهدات الحياد مشروعة فى الإسلام بدلائل مستقلة من نحو هذه الآيات ، والصلح جائز إذا كان وسيلة إلى الوقوف موقف الحياد فى قتال المسلمين عدوّاً ذا شوكة » (٣) .

(ب) معاهدات الرهائن : كان المسلمون فى أثناء قتالهم يقومون بعقد بعض المعاهدات مع الأجانب على رهائن يقدمها أحد طرفى المعاهدة ، أو كلاهما ضماناً للوفاء بشروط المعاهدة ، فإذا آخل أحد الطرفين بروح المعاهدة وانتبذها اعتبرت الدولة الأخرى أن الرهائن قد غدوا أسرى

(١) سورة النساء ، الآية : ٩٠ - ٩١ .

(٢) أنظر : تفسير الطبرى : ٥ - ١١٦ ، وتفسير الرازى : ٣ - ٢٨٢٠ .

(٣) العلاقات الدولية فى الإسلام : ٧٥ .

حرب ، وقد سلك معاوية بن أبي سفيان هذا المسلك مع أهل بيزنطة ،
— كما أشرنا إلى ذلك — فقد عقد معهم معاهدة صلح على أساس
تقديم مجموعة من الرهائن ضماناً لعدم غدرهم ، ولكنهم مع ذلك غدروا
به ، فكان كريماً معهم ولم يعتبر رهائنهم أسرى ، بل ردها عليهم قائلاً :
إن مقابلة الغدر بالوفاء ، خير من مقابلة العدر بالغدر (١).

(ج) معاهدة الخدمات : وفيها يتعهد أحد الطرفين بتقديم نوع
معين من الخدمات والمساعدات ، ليس في صورة المال أو الرهائن ،
ولكن في صورة تقديم المعونات ، فقد عقد خالد بن الوليد معاهدة
صلح مع (أهل أليس) (٢) بالعراق في مقابل أن يتعهدوا بمساعدة الدولة
الإسلامية ضد الدولة المعادية والتجسس عليها ، وضمن نفسه أبو عبيدة
الجراح ، فقد رغب إلى (أهل دلوك) (٣) بالقرب من أنطاكية في أن
يعقدوا معه معاهدة صلح على أن يساعدوا المسلمين ضد البيزنطيين ،
وأن يرسلوا التقارير عن تحركاتهم إليه .

قدسية الموائيق :

إن قداسة الموائيق والوفاء بالعقود بعامة يعتبر لوناً من ألوان القيم
الإسلامية ، التي ينادى الإسلام بتطبيقها بين الأفراد والجماعات
والأمم ، سواء أكانوا مسلمين أم غير مسلمين ، فانت مع الله ملتزم

(١) وقارن برسالة خالد إلى أهل فارس (مجموعة الوثائق لحمد الله : ٢٩٦ ط - مصر)
نقلا عن الواقدي .

(٢) أنظر : الوثائق السياسية لحمد الله : ٣٢٢ .

(٣) نظر : معجم البلدان : مج ٤ - ٦٨ (تحقيق أمين الخانيجي ط - السعادة مصر ١٩٠٦) .

بمعقد ، وواجبك أن تكون وفياً بهذا الالتزام ، قال جل شأنه : « وأوفوا بالعهد إنَّ العهد كان مسئولاً (١) » ، وقال : « وبعهد الله أوفوا (٢) »

وأنت مع رسول الله ملتزم بمعقد ، وواجبك أن تكون وفياً بهذا الالتزام ، وهذا رسول الله يقول : « بايعوني على ألا تُشركوا بالله شيئاً ، ولا تسرقوا ولا تزنوا ، ولا تقتلوا أولادكم ، ولا تأتوا ببُهتانٍ تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ، ولا تعصوا في معروف ، فمن وفى فأجره على الله ، ومن أصاب من ذلك شيئاً ، فعُوقب في الدنيا ، فهو كفارة له ، ومن أصاب من ذلك شيئاً ، ثم ستره الله فهو إلى الله ، إن شاء عفا عنه ، وإن شاء عاقبه (٣) » .

وأنت مع إخوانك من المسلمين ومع غيرهم ملتزم بمعقد ، وواجبك الالتزام بهذا العقد ، وذلك بحفظه وإنفاذه ، والسير على وفقه ، فالمسلمون تتكافأ دماؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم ، وهم يد على من سواهم ، ويفرض عليك العهد والخلق والأمانة أن تفكر ملياً ، وأن تعمل النظر فيما التزمت به ، حتى لا تعود فتندم . . قال سبحانه : « يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود (٤) » وقال عليه السلام : « اضمُّنوا لي ستاً من أنفسكم ، أضمن لكم الجنة : اصدقوا إذا حدثتم ، وأوفوا إذا وعدتم ، وأدوا الأمانة إذا أؤتمنتم ، واحفظوا فروجكم ، وغضُّوا أبصاركم ، وكفُّوا أيديكم (٥) »

(١) سورة الإسراء ، الآية : ٣٤ .

(٢) سورة الأنعام ، الآية : ١٥٢ .

(٣) أنظر : صحيح البخارى : ١-٢ (ط - صحيح بالقاهرة) .

(٤) سورة المائدة ، الآية : ١ .

(٥) رواه أحمد والحاكم والبيهقى ، أنظر : الجامع الصغير : ١-٤٤ .

فهذا الحديث يُعدّ معاهدة إسلامية فيها التزام ، ويُعرفنا في الوقت نفسه الطريق إلى الجنة ، ولكنه ليس بالطريق السهل ، لأن فيه معالجة لنفسك ولشهواتك ، حتى لا تغلبك على الوفاء بهذه الالتزامات ، ولا شك أن خلف الوعد صفة غير محمودة ، فإنها تَهْدِم النظام ، وتُضَيِّع الثقة بين الأفراد والجماعات ، وتَقْطَع أواصر العلاقات الطيبة ، وتَفْضِز عُرَا المحبة والإيماء الروحي .

وقد كان رسول الله قبل بعثته وبعدها مثلاً طيباً ونموذجاً رفيعاً في الوفاء بالعهود ، حتى يكون قدوة للناس أجمعين ، قال عبد الله بن أبي الحسماء : « بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ببيع قبل أن يُبعث ، وبقيت له بقية ، فوعده أن آتية بها في مكانه ، فنسيت ، ثم ذكرت بعد ثلاث ليال ، جئت فإذا هو في مكانه ، فقال : يا فتى لقد شققت علي ، فأتانا هنا منذ ثلاث أنتظر ك (٦) » فالنبي صلوات الله وسلامه عليه قد انتظر ثلاث ليال ، لا لبقية الثمن ، وإنما من أجل الوفاء بالوعد .

الدول والمواثيق :

إن قداسية المواثيق بين الدول ، مثلها مثل قدسية العهود بين الأفراد وبعضها ، وبين الجماعات وبعضها ، فإذا وقع عهد وميثاق بين الدولة الإسلامية ، وبين غيرها من الدول ، فإن الإسلام يُطالب أشد المطالبة بالحفاظ على ذلك العهد والميثاق ، ويتوعد المخالفين من أبنائه إنهم غَدَرُوا ولم يَفُؤُوا ، بأشد الوعيد ، والآيات القرآنية في ذلك محكمة ، والأحاديث النبوية قاطعة ، لا تدع مجالاً للتلاعب ، ولا منفذاً للتحيال ، قال سبحانه : [وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ ، وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ

(١) السنن الكبرى للبيهقي ١٠/١٩٨/١ ط - دائرة المعارف العثمانية ببيدر
آباد الدكن ١٣٥٥ هـ) ١٠

توكيدها ، وقد جعلتم الله عليكم كفيلا ، إن الله يعلم ما تفعلون (١)] ،
وقال : [إلا الذين عاهدتم من المشركين ، ثم لم ينقصوكم شيئا ، ولم
يظاهروا عليكم أحدا ، فَاتَّمَوْا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ
الْمُتَّقِينَ] (٢) وقال رسول الله : « أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخِيَارِكُمْ ، خِيَارِكُمُ الْمُؤَفُّونَ
بِعَهْدِهِمْ » ، وقال : « وفاء لا غدر فيه (٣) »

وإذا كان من مبادئ التكتيك الحربى (أن الحرب خدعة) ، ولكن
القائد الأعلى التشريع الإسلامى محمد صلوات الله وسلامه عليه لم يُبَحِّحْ لنفسه
فى جميع أطوار غزواته وسراياه فكرة الخداع أو نقض عهد أو ميثاق ،
ويُعقَّب الإمام النووى على ذلك بقوله : « لقد اتفق الفقهاء على جواز
خداع الكفار فى الحرب ، كيفما أمكن ، إلا أن يكون فيه نقض عهد
أو أمان فلا يجوز (٤) » ، ويقول الإمام الشافعى : ما يعقله المسلمون ويجمعون
عليه أن الحلال فى دار الإسلام حلال فى بلاد الكفر ، والحرام فى دار
الإسلام حرام فى دار الكفر ، فمن أصاب حراماً فقد حده الله على ما شاء
منه ، ولا تضع عنه بلاد الكفر شيئاً (٥) » .

(١) سورة التحل ، الآية : ٩١ .

(٢) سورة التوبة ، الآية : ٤ .

(٣) السر الكبير لمحمد بن الحسن الشيبانى : ٩٢-١ .

(٤) أنظر : القسطلانى فى شرح البخارى : ٥ - ١٧٠ .

(٥) الأئمة الشافعى : ٧-٣٢٢ .

الفصل الثاني

أبعاد العلاقات الذمّية

تمهيد : عرفنا أن أهل الذمة ، هم أهل الكتاب من اليهود والنصارى - ومن في حكمهم - الذين يعيشون بين المسلمين في (دار الإسلام) ، وقد منحهم الدستور الإسلامي بمقتضى عقد المذمة حقوقاً مقدسة يُصبح لهم بموجبها ما للمسلمين ، وعليهم ما على المسلمين ، وعليهم في مقابل ذلك أن يقوموا بأداء ضريبة مالية ، يلتزم بها القادر من الرجال ، كى يسهم في بناء الدولة التي آوته تحت سماءها ، على أساس أنه يتمتع بجميع مرافقها : من قناطر وجسور ومستشفيات ومدارس وخدمات عامة ، وفي الوقت نفسه يعتبر غير ملزم بما يجب على المسلمين من زكاة أموالهم ، وعشور زراعتهم .

وعليهم أن يخضعوا لأحكام الإسلام في المعاملات المالية ، وقانون العقوبات ، نزولاً على مبادئ الإسلام في العدالة والمساواة ، أما نظام الأحوال الشخصية من زواج وطلاق ، فإنهم يُتركون لنظمهم الخاصة ، تلك الأمور التي وجهنا الإسلام لأن نتركهم فيها وما يدينون .

البعد الأول — الوفاء للذميين :

امتدت اتجاهات هذا الوفاء إلى نواحٍ ثلاث : الناحية الأولى الوفاء بعقد أهل الذمة إذا دخلوا مع المسلمين في عهد ، فقد حضّر القرآن الكريم وأحاديث الرسول عليه السلام على الوفاء بالعهد ، وتحقيق المواثيق التي

أبرموها مع أهل الكتاب ، ما لم ينقضوا مواعيقهم ، ويتنكروا لعهودهم ،
وصدق الله حيث قال : « وَأَتِمُّوا إِلَيْهِمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مُدَّتِهِمْ (١) . . . » ، وقال
رسول الله : « من قذف ذمياً حُدَّ له يوم القيامة بسياط من نار (٢) » ،
وقال : « مَنْ ظَلَمَ معاهداً أو انتقصه حقه ، أو كلفه فوق طاقته ، أو أخذ
منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا خصيمه يوم القيامة (٣) » .

وهذا عمر بن الخطاب يُؤكد على عمرو بن العاص وجوب احترامه
لعهود أهل الذمة في أثناء ولايته على مصر ، ويحذره أن يكون الرسول
خصمه فيقول له : « إن معك أهل الذمة والعهد (٤) » ، وقد أوصى رسول الله
صلى الله عليه وسلم بهم ، وأوصى بالقبط ، فقال : استوصوا بالقبط خيراً ،
فإنَّ لهم ذمّةً ورحمةً ، ورحمهم أن أم اسماعيل (٥) منهم ، وقد قال عليه
السلام : من ظلم معاهداً أو كلفه فوق طاقته فأنا خصمه يوم القيامة »
فاحذروا عمرو أن يكون رسول الله خصمكم ، فإنه من خاصمه غلبه في
الخصومة (٦) .

ويذكر يحيى بن آدم أن عمر - رضى الله عنه - قد أوصى وهو يوجد

(١) سورة التوبة ، الآية : ٤ .

(٢) أنظر : الجامع الصغير : ٢ - ٤٧٣ .

(٣) أنظر : كتاب الخراج لأبي يوسف : ١٢٥ ، والخراج ليحيى بن آدم ، وسنن أبي

داود : ٢ - ٢٥٥ .

(٤) اختلف المؤرخون في فتح مصر ، هل فتحت صلحاً أو عنوة ، والراجح أنها فتحت
صلحاً ، وذلك العهد الذى كتبه عمرو لأهلها ، غير الأسكندرية وثلاث قرى أخرى ، ظهرت
الروم على المسلمين فإنها فتحت عنوة ، ولكن عمر بن الخطاب جعلها جميعاً ذمة ، وأجرى مافتح
عنوة مجرى الصلح (أنظر : المقرئى : ١ - ٢٩٤ ، وحسن المحاضرة للسيوطى) .

(٥) هى هاجر : وهى جارية مصرية أهداها فرعون مصر من الأسرة التاسعة أو العاشرة
(٢٤٤٥ - ٢١٦١ ق . م لسارة زوج إبراهيم ، ففسراها لإبراهيم ، فولدت له إسماعيل .

(٦) أنظر بجملة رسائل العرب : ١ - ٢١٨ .

بنفسه بعد أن طعنه أبو لؤلؤة المجوسى ، فقال : «إلى أوصى الخليفة من بعدى بأهل المذمة خيراً ، وأن يؤفّى لهم بعهدهم ، وأن يُقاتل من ورائهم وألا يُكَلّفهم فوق طاقتهم(١)» .

الناحية الثانية احترام عقائد أهل الذمة : إن من أوليات احترام العلاقات مع غير المسلمين احترام عقائدهم ودياناتهم ومقدساتهم .

(١) فقد ضمن الإسلام لأهل الكتاب الوفاء بالعهد دينياً كان أم غير ديني ، فقد طالب لهم بالحفاظ على دور عبادتهم ، وإقامة شعائرهم الدينية ، ولهم دقّ نواقيسهم إيماناً بصلاتهم « فلا تهدم لهم كنيسة ، ولا يكسر لهم صليب ... بل من حق زوجة المسلم - اليهودية والنصرانية - أن تذهب إلى الكنيسة أو إلى المعبد ، ولا حقّ لزوجها في منعها من ذلك(٢) » .

وقد جاء في فتوح البلدان « أنّ حسان بن مالك قد خاصم نصارى أهل دمشق إلى عمر بن عبد العزيز في كنيسة ، كان رجل من الأمراء أقطعه إياها ، فقال عمر : إن كانت من الخمس عشرة كنيسة التي في عهدهم ، فلا سبيل لك عليها ، و... ردها إلى النصارى(٣) ... » .

ويروى البلاذري أيضاً : أنّ معاوية بن أبي سفيان أراد أن يزيد كنيسة يوحنا في المسجد الجامع بدمشق فبأنى النصارى ذلك ، فأمسك ، ثم طلبها عبد الملك بن مروان وبذل لهم الأموال فأبوا ، ثم إن الوليد بن عبد الملك جمعهم في أيامه وبذل لهم مالا عظيماً فأبوا .. ، فما كان منه إلا أن جمع

(١) أنظر : كتاب الخراج ليعقوب بن آدم : وقارن بأبي يوسف : ١٥٠ .

(٢) أنظر : فقه السنة للسيد سابق : ٢-٦٠٤ .

(٣) أنظر : فتوح البلدان : ١٦٩ .

الفعلة والنقّاضين فهدمها وأدخلها في المسجد ، فلما كان عمر بن عبد العزيز شكى النصرارى إليه ما فعل الوليد بهم فكتب إلى عامله يأمره برد كنيستهم إليهم (١)

(ب) كذلك لم يُكره المسلمون أحداً على اعتناق الإسلام ، وجعلوا شعارهم « لا إكراه في الدين » ، ويوضح ابن عباس سبب نزول هذه الآية ، فيقول : « نزلت هذه الآية في الأنصار - قبل مجيء الإسلام ، كانت تكون المرأة مقلدة - أى لا يعيش لها ولد - فتجعل على نفسها ، أى تنذر إن عاش لها ولد أن تهوّه ، فلما أجلت بنوالنضير ، وهم جماعة اليهود الذين كانوا يعيشون بالقرب من المدينة - كان فيهم كثير من أبناء الأنصار ، فقالوا : إنما فعلنا ونحن نرى أن دينهم أفضل مما نحن عليه ، أى أفضل من عبادة الأوثان ، وأما إذا جاء الله بالإسلام فنكرهم عليه ، عليه ، فنزلت الآية : [لا إكراه في الدين] ، فمن شاء التحق بهم ، أى باليهود ، ومن شاء دخل الإسلام (٢) .

وبُعقب الإمام الرازى في أثناء تفسيره لهذه الآية فيقول : إنه سبحانه لما بين دلائل التوحيد بياناً شافياً قاطعاً للمعذرة ، قال بعد ذلك : إنه لم يبق بعد إيضاح هذه الدلائل عذر للكافر في الإقامة على كفره إلا أن يُقسر على الإيمان ويُجبر عليه ، وذلك مما لا يجوز في دار الدنيا التي هي دار الابتلاء ، إذ في القهر والإكراه على الدين بطلان لمعنى الابتلاء والامتحان (٣) .

(١) أنظر : فتوح البلدان : ١٧١ .

(٢) أنظر : تفسير القرطبي : ٣-١٨١ ، وقيل نزلت في رجل من الأنصار بن عوف ، ولكن حكمها عام (أنظر : أحكام القرآن للجصاص : ١-٤٥٢) .

(٣) أنظر : التفسير الكبير : ٢-٣١٩ .

وقد أكد الله هذا الاتجاه في أكثر من آية فقال سبحانه : [ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلُّهم جميعاً ، أفأنت تُكفرُ الناس ، حتى يكونوا مؤمنين(١)] ، وقال : [لعلك باخِعٌ نفسك ألا يكونوا مؤمنين ، إنْ نشأ نُنزلُ عليهم من السماء آية ، فظَلَّتْ أعناقُهم لها خاضعين(٢)] .

وقد ذهب بعض الرواة إلى أن قوله سبحانه : [يا أيها النبي جاهد الكفار والمنافقين واغْلظْ عليهم(٣)] قد نسخ آية [لا إكراه في الدين(٤)] ، ولكن ذلك الرأي لا ينهض أمام اتفاق جمهور الفقهاء على أن هذا النص الأخير مُحْكَمٌ ، فقد حكى ابن تيمية اجماع العلماء على أن آية (لا إكراه في الدين) : ليست منسوخة ، ولا مخصوصة ، وإنما النص عام ، فلا تُكفرُه أحداً على الدين ، والقتال لمن حاربنا ، فإن أسلم عصم ماله ودمه ، وإذا لم يكن من أهل القتال لا نقتله ، ولا يستطيع أحد قط أن ينقل أن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه أكره أحداً على الإسلام ، لا ممتنعاً ولا مقدوراً عليه ، ولا فائدة في إسلام مثل هذا ، لكن من أسلم قُبِلَ منه ظاهر إسلامه(٥) .

(ح) وتنفيذاً لما قرره الدستور الإسلامي احترم المسلمون شعائر أهل الكتاب ، بل كانوا لا يقلّون احتراماً لها عنهم ، فقد حدث أن وفد أهل نجران حينما قدموا على رسول الله ، ودخلوا مسجد الرسول ، وحانت صلاتهم ، فقاموا يصلون في المسجد ، فأراد المسلمون منهم ،

(١) سورة يونس ، الآية : ٩٩ .

(٢) سورة الشعراء ، الآية : ٣ - ٤ .

(٣) سورة التوبة ، الآية : ٧٣ .

(٤) هذا ما ذهب إليه سليمان بن موسى الكلاعي (أنظر : الناسخ والمنسوخ للنحاس :

٨١ ، وقارن بأحكام القرآن لابن العربي : ١ - ٢٢٣) .

(٥) أنظر : رسالة القتال : ١٢٣ - ١٢٣٥ .

فقال صلى الله عليه وسلم : دعوهم ، فاستقبلوا المشرق فصلوا صلاتهم ، ثم عقدوا مع الرسول عهداً يدفعون بموجبه الجزية ، وقد جاء فيه « لا يُغَيَّرُ أَسْقُفٌ عَنْ أَسْقَفِيَّتِهِ ، ولا راهب عن رهبانيته ، ولا كاهن عن كهانته ، وليس عليهم رهق (١) ، ولا دم جاهلية ، ولا يُحْشَرُونَ ولا يُعْشَرُونَ (٢) ، ولا يَطَأُ أَرْضَهُمْ جيش ، ومن سأل منهم حقاً فبينهم النصف (٣) غير ظالمين ولا مظلومين ، ومن أكل منهم رباً من ذى قبل (٤) فدمتى منه بريئة ، ولا يؤخذ منهم رجل بظلم آخر ، ولهم على ما فى هذا الكتاب ، جوار الله ، وذمة محمد رسول الله أبداً (٥) ».

وحينما ذهب عمر إلى بيت المقدس رأى هيكلاً لليهود قد ستره التراب ، ولم يبق منه إلا أعلاه ، فجاء بفضل ثوبه ، وحمل بعض التراب المتراكم عليه ليزيله ، فاقتدى به جيش المسلمين ، فزال كل ما ستر الهيكل ، وبدأ واضحاً ليقم اليهود عنده شعائرهم (٦) .

وإذا قارنا هذا بما فعله الرومان باليهود ، حيث هدموا هيكل سليمان ، وطردوهم من بيت المقدس ، وأجبروهم على عبادة الإمبراطور قبل أن تعتنق الدولة المسيحية ، ثم أكرهتهم على المسيحية بعد ذلك ، وإذا نظرنا كرة

(١) الرهق : الظلم ، وهو أن يحمل على الإنسان ما لا يطيقه .

(٢) لا يحشرون : أى لا يندبون إلى المغازى ، ولا يعشرون : أى لا يقبضه عشر أموالهم .

(٣) النصف : ثلث النون ، أى الإنصاف والعدل .

(٤) أى فى المستقبل .

(٥) أنظر : الخراج لأبى يوسف : ٨٦ وفتوح البلدان للبلاذرى : ٨٨ ، على اختلاف فى الرواية .

(٦) أنظر : سيرة عمر لابن الجوزى .

أخرى إلى ما فعله عمر بن الخطاب وهو بالشام عند ما حانت الصلاة وهو في كنيسة القيامة ، فطلب البطريق من عمر أن يصلى فيها ، وهم أن يفعل ، ولكنه اعتذر وصلى على بابها خشية أن يُصَلَّى بالكنيسة فيدعى المسلمون فيما بعد أنها مسجد لهم ، ثم يأخذونها ، ثم كتب للمسلمين كتاباً يوصيهم فيه بالألّا يُصَلُّوا على الدرجة التى صلى عليها إلا واحداً واحداً غير مؤذنين للصلاة وغير مجتمعين .»

وقد قدموا على عمر بن الخطاب بأحد الرهبان ، وقالوا إنه سبّ رسول الله ، فقال لوسمعتة لقتلته ، إنا لم نُعْطِهِم العهد على أن يسبوا ديننا ، وأوضح عمر : أن عقد الذمة ألزم المسلمين باحترام كل مقدسات غير المسلمين ، كما ألزم غير المسلمين ، باحترام كل مقدسات المسلمين ، فمن خرج على العهد ، وأثار الفتن فقد أهدر دمه ، وهذا كتاب الله يقرر مبدأ المعاملة بالمثل ، قال سبحانه : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ، واتقوا الله ، واعلموا أن الله مع المتقين)(١).

الناحية الثالثة : ضمن الإسلام لأهل الكتاب الوفاء بالعهد المالى والنفسى والعرضى ، إلا بحق ، فدم الذى محقون ومحظور ، وقد روى أن النبی صلوات الله وسلامه عليه : قتل مسلماً بذى(٢) ، وهذا ما ذهب إليه أبو حنيفة والثورى ، وهو المروى عن أبى بكر وعمر وعثمان وعلى وابن مسعود ، من أن دية أهل الكتاب سواء أكانوا ذميين أم معاهدين مستأمنين - مثل دية المسلمين ، لقوله سبحانه :

(١) سورة البقرة ، الآية : ١٩٤ .

(٢) أنظر : كتاب الهداية للمرغينانى الحنفى : ٤-١٩١ .

(وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق ، فدية مُسَلَّمَةٌ إلى أهله ،
وتحرير رقبة مؤمنة) ، وفي القصاص : النفس بالنفس والعين بالعين ،
والأنف بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص .
وكذلك إن سرق مسلمٌ مالَ ذِي قُطْعٍ به ، لأنَّ ماله محترم (١) ، فمال غير
المسلم مصون كمال المسلم ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : «من أخذ
شبراً من أرضٍ بغير حق طَوَّقَهُ يوم القيامة من سبع أرضين» . وإذا اعتدى
على عرضه بالهتك طَبَّقَ الإسلام حد الزنا فيمن اعتدى عليه (٢) ، وقد
جاء في عهد الرسول لأهل نجران قوله : «ولنجران وحاشيتها جوار الله ،
وذمة محمد النبي رسول الله على أموالهم وأنفسهم ، وأرضهم وملتهم وغائبهم
وشاهدهم ... وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير (٣)» .

فقد أباح لهم الإسلام ما أباحه لهم دينهم من الطعام وغيره ، فلا
يقتل لهم خنزير ، ولا تراق لهم خمر ، ما دام ذلك جائزاً عندهم ، وهو
بهذا أوسع عليهم أكثر من توسعته على المسلمين الذين حرم عليهم
الخمر والخنزير ، كما أن لهم الانتفاع والتجارة بأعيانها وذلك محرم
على المسلمين (٤) .

البعد الثاني : المبادلات والمنافع :

أباح الإسلام في حدود القاعدة التي استنها رسول الله في حق أهل
الذمة : بأن لهم ما لنا وعليهم ما علينا (٥) أن يقوم المسلمون بمبادلتهم

(١) المرجع السابق : ٩٨-٣ .

(٢) المرجع نفسه : ٧٢-٢ .

(٣) أنظر : الخراج لأبي يوسف : ٨٦ ، وفتوح البلدان للبلاذى : ٨٦ .

(٤) أنظر : فقه السنة للميد سابق : ٦٠٤ .

(٥) أنظر : بدائع الصنائع : ١٠٠-٧ .

فى البىع والشراء ، ونحو ذلك من المعاملات ، فمن الثابت أن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه قد مات ودرعه مرهونة عند يهودى فى دين له عليه ، وكان بعض الصحابة إذا ذبح شاة ، يقول لخادمه : إبدأ بجارنا اليهودى .

وهذا صاحب كتاب البدائع يقول : ويسكنون فى أمصار المسلمين ، يبيعون ويشترون ، لأن عقد الذمة شرع ليكون وسيلة إلى إسلامهم ، وتمكينهم من المقام فى أمصار المسلمين أبلغ فى هذا المقصود ، وفيه أيضاً منفعة المسلمين بالبيع والشراء (١) .

البعد الثالث — المسئولية الدولية والذمة (٢) :

إن التصور الإسلامى لأحكام المسئولية الدولية يبدأ من فكرة الجهاد ، وانقسام العالم إلى دار إسلام ودار حرب ، فالإسلام يُجيز للمسلمين أن يعقدوا عهوداً مع الحربيين ومع الذميين ، وهذه الضمانات التى تمنحها الدولة الإسلامية للذميين هى العهد (٣) ، الذى يحصل بمقتضاه غير المسلمين فى دار الإسلام على الإقرار بحقوقهم العامة والخاصة ، ومن هذه الحقوق العامة :

(أ) الاعتراف بشخصيتهم (٤) باعتبارهم مستأمنين .

(ب) حق الإقامة فى دار الإسلام .

(ج) ضمان حرياتهم العامة ، ودفع الظلم عنهم .

(١) أنظر : فقه السنة :

(٢) الذمة : ينمّيها الكاسانى فى كتابه (بدائع الصنائع) : بالأمان ٧-١٠ ، وينمّيها

السرخسى فى (المبسوط) بالعهد : ١٠-٨ .

(٣) أو الميثاق أو الحماية .

(٤) فالحرفى ليس له أدنى اعتراف .

ومن الحقوق الخاصة : الأهلية لإبرام التصرفات القانونية كالبيع والشراء والتملك والزواج واللجوء إلى القضاء ، ولكن ليست له حقوق سياسية .

الذمى والواجبات : ليس للذمى حق التمتع بالحقوق العامة والخاصة الآتفة الذكر إلا إذا أوفى بالتزاماته مع المسلمين ، بأن يقوم بدفع الجزية ، وألا يرتكب أعمالا ضد الإسلام والمسلمين ، وأن يخضع للسلطات الإسلامية .

على أن هذا البند الأخير وهو الخضوع للسلطات الإسلامية قد اختلف تحديده من فقيه إلى آخر ، فيذهب أبو يوسف إلى أن الذمى يخضع لقانون العقوبات الإسلامى خضوعاً كاملاً ، فيما عدا الأحكام الخاصة بشرب الخمر ، وأكل الخنزير ، بينما يذهب أبو الحسن الشيبانى إلى التفرقة بين حقوق الله ، وحقوق العباد ، فأما حقوق العباد فلا بد من أدائها ومستوايته عنها ، وأما حقوق الله فلا يعاقب الذمى عليها .

«والذمة لا تبرم إلا بمعرفة الإمام أو مفوضه (١) ولا تكون إلا مع المسيحيين واليهود والصابئة . . . وقد أجاز الحنفية - إبرام الذمة مع الوثنيين ، شريطة ألا يكونوا من أصل عربى ، أما المالكية فيقولون بصحة عقد الذمة مع العرب الوثنيين ما داموا ليسوا بقرشيين ، ولا يملك الإمام رفض الذمة لهؤلاء إذا ما قبلوا دفع الجزية والإذعان لسلطة المسلمين .

(١) أنظر : مناهج الطالبين للنووى : ٣-٢٧٦ .

الوضع القانوني للذمة : (١) في الحق أن عقد الذمة ليس معاهدة بالمعنى الدقيق ، وإنما هو علاقة تعاقدية بين الدولة الإسلامية ، وبين رئيس جماعة معينة من أهل الذمة ، فهي عقد دائم ، ويُبرم دون تحديد أجل ، وبمقتضاه يتنازل رئيس الجماعة عن سيادته الخارجية تنازلاً كلياً ، وعن الجزء الأكبر من سيادته الداخلية ، ويقبل سلطة الدولة الإسلامية ، لقاء تعهدها بحمايته من العدوان الخارجي والداخلي ، بل هي أبعد من مجرد التزام الدولة الإسلامية ، لأنها تفرض هذا الالتزام على كل مسلم إزاء أهل الذمة ، ومن هنا نظر إليها الإسلامى على أنها عهد تبادلى يخضع من حيث قوته الإلزامية ومشروعيته للقواعد التى تحكم العقود الخاصة بين الأفراد ، حتى ليضعه ابن تيمية مع عقود البيع والزواج والهبة (٢) .

فسخ عقد الذمة :

اختلف الفقهاء فى بيان الأسباب التى تدعو إلى نقض عهد الذمة ، فقد أجمعوا رأيهم على فسخ هذا العقد وبطلانه : «إذا حملوا السلاح ضد المسلمين ، أو انحازوا إلى دار الحرب» ، ويزيد الشافعى (٣) سببين آخرين ، كل واحد منهما حقيق ينقض الميثاق ، وهما : «رفضهم الخضوع لأحكام الإسلام ، ورفضهم دفع الجزية» ، أما الإمام مالك فيُضيف إلى هذه الأسباب الثلاثة ، أربعة أسباب أخرى وهى : إذا سعوا

(١) أنظر : هذا الوضع بتفصيل واف فى كتاب الأحكام العامة لمحمد طلعت : ٩٢٣ .

(٢) أنظر : مناهج الطالبين للنووى : ٣-٢٨٩ .

(٣) ويأخذه الماوردى وبعض الشيعة .

إلى إخراج مسلم عن دينه ، وإذا عاونوا أعداء الإسلام بتزويدهم بالمعلومات ، وإيقافهم على عورات المسلمين وإيواء جواسيسهم ، وإذا قتلوا مسلماً أو مسلمة عمداً ، أو انتهكوا حرمة الدين الإسلامى (١) ، ويصل ابن حنبل وابن القاسم المالكى بهذه الأسباب إلى التسعة فيزيدون سببين آخرين هما : ارتكاب جريمة الزنا مع مسلمة ، أو إذا كانوا من من قطاع الطريق .

ويرى أبو حنيفة أن الذى الذى ينتهك عقد الزمة ، على الإمام أن يقتله ، وأن يسبى زوجته وأولاده ، أما الشافعى وابن حنبل فيذهبان إلى أنه أصبح بمثابة الحربى وللإمام الخيار بين قتله أو سبيه أو إعطائه حريته مقابل فدية ، أو العفو عنه ، ويذهب الماوردى إلى أن ناقضى العهد لا يجوز قتلهم أو سلب مالهم ، وسبى نسائهم إلا إذا انضموا إلى صفوف المحاربين ضد المسلمين ، وفيما عدا ذلك فعليه الخروج من دار الإسلام ، ويُعطى الأمان إلى أن يبلغ مأمنه .

وثمة رأى آخر لابن تيمية ، أنه لا يحق للإمام منحهم لا حقوقاً عامة ولا حقوقاً خاصة ، إلا إذا كانت الدولة الإسلامية فى حاجة إلى خدماتهم ، أما إذا لم تكن ثمة حاجة إلى خدماتهم ، فمن الأفضل أن يقوم الإمام بنفيهم لتسلم الدولة من شرورهم ، لأن ولائهم لن يكون للدولة الإسلامية ، وعليه أن يصنع صنيع الرسول بيهود خيبر ، وهذه النظرة من ابن تيمية لا ترى فى العهد أنه من قبيل العقود ، ولكن ترى فيه أنه نوع من الحماية تنتهى باستنفاد أغراضها .

بين الزمة والعقد :

تذهب الشريعة الإسلامية إلى صيرورة معاهدات أهل الزمة ودوامها — كما ذكرنا آنفاً — حتى ولو حدث عدوان من أحدهم ، أو انتهاك لالتزاماته ، لأنها عهود أمان ذات طبيعة دستورية ، ومن ثم فإن الذى يتنكب عن جادة الصواب يُعاقب ، وتبقى المعاهدة نافذة (١) .

وعلى الإمام أن يحترم عهوده ، أما بالنسبة لمعاهدات الصلح أو العقود إذا تغيرت ظروفها تغييراً جذرياً ، فإن على الإمام أن ينظر إلى المصلحة العامة ، ويعمل على تعديل العقد أو إنهائه ، وهذا هو الإنباز الذى يُشير إليه قوله سبحانه : «وَلَمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ» ، أى ليس على الإمام فى هذه الحالة إلا أن يُخطر الطرف الثانى برغبته فى إنهاء العقد ، أى أنه لا يحل قتالهم قبل (النبذ) ، وقبل أن يعلموا بذلك ، ليعودوا إلى ما كانوا عليه من التحصن وكان ذلك للتحرز من الغدر .

ثم مال فقهاء المسلمين إلى وجوب أن تكون المهادنة أو العقد مؤقتاً ، ويستندون فى هذه الفتوى إلى أن إبرام مهادنات بصفة دائمة ، يعنى إيقاف الجهاد فى سبيل الله وإبطاله ، وإلى أن الآية الكريمة التى نزلت فى سورة التوبة ، قد أعطت لأولئك — الذين كان عهدهم غير مؤقت — أجلاً لإنهاء هذا العهد ، أما إذا كان العهد إلى أجلٍ محدد ، فيجب أن يتم إلى أجله ، ما دامت

(١) الأحكام العامة لحمد طالعت : ٥٠٠ (اقتبس من مجيد قدورى : ٢٢١) .

هناك رعاية من الطرفين له ، وَبَيَّنُوا عَلَى هَذَا أَنَّ المعاهدات والمصالحات مع غير المسلمين ، يجب أَنْ تكون لِأَجَلٍ محدود ، قال سبحانه : «بِرَاءَةٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، فَسِيَّحُوا فِي الْأَرْضِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ ، وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرَ مُعْجِزِي اللَّهِ ، وَأَنَّ اللَّهَ مُخْزِي الْكَافِرِينَ... إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، ثُمَّ لَمْ يَنْقُصْوْكُمْ شَيْئاً ، وَلَمْ يُظَاهِرُوا عَلَيْكُمْ أَحَداً ، فَآتَيْتُمُوهُمْ عَهْدَهُمْ إِلَى مَدَّتِهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ (١) » .

ونسلم في هذا إلى صاحب كتاب المبسوط (٢) : وهو يقول : «وَإِذَا طَلَبَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ ، الْمَصَالِحَةَ بِضَعِ سَنِينَ ، نَظَرَ الْإِمَامُ فِي ذَلِكَ ، فَإِنْ رَأَاهُ خَيْراً لِلْمُسْلِمِينَ... فَعَلَهُ ، لِقَوْلِهِ سبحانه «وَلِإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا» ، وَلِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَهْلَ مَكَّةَ عَامَ الْحُدَيْبِيَّةِ عَلَى وَضْعِ الْحَرْبِ ، وَالْمَهَادَنَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمْ عَشْرَ سَنِينَ ، وَكَانَ ذَلِكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَيْنَ الصَّوَابِ نَظْراً لِلْمَوَاطَئَةِ الَّتِي كَانَتْ بَيْنَ أَهْلِ مَكَّةَ وَأَهْلِ خَيْبَرَ ، وَفِي الْوَقْتِ نَفْسَهُ رَأَى الرَّسُولُ أَنَّ فِي ذَلِكَ حِفْظاً لِقُوَّةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَرَبَّمَا يَكُونُ فِي هَذِهِ الْمَوَادِعَةِ نَوْعٌ مِنَ الْأَطْمَئِنَّانِ إِذَا كَانَتْ لِلْمُشْرِكِينَ شَوْكَةً ، أَوْ احْتِاجَ الْإِمَامِ أَنْ يُجْمَعَ فِي دَارِ الْحَرْبِ ، لِيَتَوَصَّلَ إِلَى قَوْمٍ لَهُمْ بَأْسٌ شَدِيدٌ ، فَلَا يَجِدُ بُدًّا مِنْ أَنْ يُوَادَعَ مِنْ عَلَى طَرِيقِهِ ، وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْمَوَادِعَةُ خَيْراً لِلْمُسْلِمِينَ ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُوَادِعَهُمْ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : «وَلَا تَهِنُوا وَتَدْعُوا إِلَى السَّلَامِ ، وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ» ، وَلِأَنَّ قِتَالَ الْمُشْرِكِينَ فَرَضٌ ، وَتَرْكُ الْفَرَضِ مِنْ غَيْرِ عَذَرٍ لَا يَجُوزُ ، فَإِنْ رَأَى

(١) المرجع السابق : ٥٠١ .

(٢) أنظر : المبسوط للرخسى : ١٠ - ٨٧ .

الموادعة خيراً فوادعهم ، ثم نظر فوجد موادعتهم شراً للمسلمين
نبذ إليهم الموادعة وقتلهم ، لأنه ظهر في الانتهاء - ما لو كان موجوداً
في الابتداء منعه ذلك من الموادعة ، قال صلى الله عليه وسلم : « يعقد
عليهم أولاهم ، ويرد عليهم أقصاهم » ، وقد نهج منهج الرسول في توقيع
صلح الحديبية ، كل من : أبى عبيدة الجراح عند ما عقد صلحاً مع
البيزنطيين لمدة سنة قبل أن يشتبك معهم في موقعة قنسرين ، ومن :
والى الحجاز من قبيل الخليفة عبد الملك بن مروان عند ما عقد معاهدة
مع قائد الفرس على خراسان على المهادنة لمدة سبع سنين .

ويأخذ بعض المستشرقين على معالجة الفقه الإسلامى للعقود العامة
« أنه لم يهتم كثيراً ببناء النظريات الشاملة ، والمدركات العامة مكثفياً »
بما كان يقدمه من حلول عملية للمشاكل الواقعية ، كل بحسب
ظروفها (١) ، والحق أن هذه الدعوى ليست على إطلاقها ، فإذا كان
الفقهاء لم يضعوا لبعض العقود تصوراً كاملاً من جميع جوانبه ،
فإن ذلك لا يرجع إلى عدم اهتمامهم ، وإنما يرجع لأن الحوادث التى
استدعت العقود ، لم تكن من الشيوخ بحيث تستأهل البحث الشامل ،
ومن ثم كان يكتفى فيها بالقياس ، أما إذا استدعت الاجتهاد والنظر ،
فإنهم كانوا يعالجونها من جميع الوجوه التى يمكن أن تقع ، ويتخيلها
العقل ، وتأخذ على سبيل المثال أى عقد من عقود البيع والإجارة
والهبة .

(١) أنظر : الأحكام العامة لمحمد طلعت : ٥٠ (اقتبس عن فرانز روزنثال في كتابه
مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمى) ترجمة أنيس فريجة بيروت ١٩٦١ م .

المهد بين الضعف والقوة :

إن احترام العهد واجب على المسلمين أن يسلكوا به مسلك الحق دون تفريق بين الأقوياء والضعفاء ، ولما كان صراع الأمم القوية يستبد بالأمم الضعيفة ويضغط عليها ، ويكون لتضييق الخناق عليها أثر كبير في نقض ما بينها وبين غيرها من عهود ، فإننا نرى أن القرآن الكريم يحارب هذا الخنوع ، ويصور ذلك النقض بأنه يشبه المرأة الحمقاء التي تغزل غزلها ، وتنسجه نسجاً محكماً ، ثم تعود لتحله ، وهذا الصنيع يدل على حماقة في الرأي ، وسوء في التفكير ، ومن ثم نجد أن الله تبارك وتعالى بعد أن أمرنا بالوفاء بالعهد في قوله : [وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ، ولا تنقضوا الأيمان بعد توكيدها ، وقد جعلتم الله عليكم كفيلاً ، إن الله يعلم ما تفعلون(١)] ، فإنه يقف على أثر ذلك بقوله : [ولا تكونوا كالتى نقضت غزلها من بعد قوة أنكاثاً ، تتخذون أيمانكم دخلاً بينكم ، أن تكون أمة هي أربى من أمة ، إنما يبلوكم الله به] ، ثم يؤكد جل شأنه على من يخرج على تلك التعاليم يسوء العذاب ، فيقول : [ولا تتخذوا أيمانكم دخلاً بينكم فتزِلَ قدم بعد ثبوتها ، وتذوق السوء بما صددتم عن سبيل الله ، ولكم عذاب عظيم] ، ثم ينتهى إلى القول : [ولا تشتروا بعهد الله ثمناً قليلاً ، إنما عند الله هو خير لكم ، إن كنتم تعلمون ، ما عندكم ينفد وما عند باق ، ولنجزين الذين صبروا أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون(٢)] .

نعم ، لقد حرم الإسلام الخيانة في العهد سراً أو جهراً كتحريمه .

(١) سورة النحل ، الآية : ٩١ .

(٢) سورة النحل ، الآية : ٩٢ .

الخيانة في كل أمانة مادية كانت أو معنوية ، فلا مجال عنده للإباحة
نقض العهد بالخيانة في وقت القوة والمنعة ، كما أنه لا يرضى العهد
الذى يُملّيه الغلب والظلم ، فهل رأيتم أو سمعتم في الزمن الذى نعيش
فيه بعهد عُقد ، وكانت له القداسة والحرمة التى يريدّها الإسلام ؟ .

ما قيمة العهود ، أو الأيمان تُعقد لتُنقض ، ويُحتال في تفسيرها ،
والخلاص منها ، متى لاحت مصلحة ، أو بدت منفعة من قريب
أو بعيد ، أو ضَمِنَ قوى بسلطان قدرته العسكرية أن يُفسرها كما يشاء
أو ينقضها كما يشاء .

وقد بلغ من احترام المسلمين للعهد أن أقرّوا عهد الفرد المسلم ،
بل عهد العبد منهم يُؤمن به طائفة من المحاربين ، فقد كتب أبو عبيدة
ابن الجراح - رضى الله عنه - وهو قائد الجيش الإسلامى إلى عمر ابن
الخطاب وهو خليفة : « أن عبداً آمناً أهل بِلدٍ بالعراق ، وسأله رأيّه ،
فكتب إليه عمر : « إن الله عظيم الوفاء ، ولن تكونوا أوفياء حتى تفوا ،
فوفّوا إليهم وانصرفوا عنهم (١) » .

نقض العهد :

(١) إذا كان ثمة عهد بين الدولة الإسلامية ، ودولة أخرى ،
وقامت تلك الدولة بنقض العهد ، فإن المسلمين يصباحون في حلٍّ من
عدم التقيد بهذا العهد والعمل به أو احترامه ، ولهم حق اتخاذ ما يكفل
سلامتهم ، وها هى ذى قریش قد عقدت عهداً مع الرسول في (صلح

(١) أنظر : بحثنا لنا بعنوان (الإسلام والعلاقات الدولية) نشر بجريدة طرابلس

الحديبية) ، ولكنها نقضت عهدها ، واعتدت قبيلة بكر المنضوية تحت لواء قريش ، على قبيلة خداعة المنضوية تحت لواء الإسلام ، فما كان من الرسول ، إلا أن أخذ بالتزام بنود المعاهدة ، وذلك لتجهيز جيش ليرد هذا البغي ، وسار في العاشر من رمضان سنة ثمان من الهجرة إلى مكة ، ودخلها فاتحاً ليضع حداً للعدوان والظلم ، وعلى الرغم من نقض قريش وأحلافها للعهد ، وقتلهم لبعض المسلمين فإن الرسول عليه السلام كان فذاً في صَفْحِهِ ، فريداً في سلوكه ، وذلك حينما تجمّع من حوله أهل مكة ، فقال لهم ما تظنون أني فاعل بكم ، قالو : خيراً ، أخ كريم ، وابن أخ كريم ، فقال : « اذهبوا فأنتم الطلقاء ، لا تثريب عليكم اليوم ، يغفر الله لكم ، وهو أرحم الراحمين (١) » .

(ب) وإذا كان العهد القائم بين المعسكرين : الإسلامى والأجنبي ، لم يصبح مصوناً ، وتبين للمسلمين أن أهل العهد يعدون العدة لنقضه ومباغتتهم بهجوم مفاجئ ، فإن الله سبحانه قد أعطى الحق للمسلمين في قوله : [وإما تخافن من قوم خيانة ، فانذروهم على سؤاء ، إن الله لا يحب الخائنين (٢)] ، فقد أمر سبحانه بنقض العهد وراءهم ظهرها ، ثم وضعت الآية أساساً للنقض ، وطريقة لكيفية التحلل منه ، وهى أن يتم ذلك بطريقة عادلة ، وذلك بإعلامهم رسمياً بطرح العهد والتحلل منه ، ويذكر لنا سليم بن عامر ، قال : « كان بين معاوية بن أبى سفيان والروم عهد ، وكان يسير نحو بلادهم ، ليقرب ، حتى إذا انقضى العهد غزاهم ، فجاءه رجل على فرس ، وهو يقول : الله أكبر ، الله أكبر ،

(١) أنظر : سيرة ابن هشام . ٤ - ٨٧٠ .

(٢) سورة الأنفال ، الآية : ٥٨ .

وفاء لا غدر ، فنظروا فإذا هو عمرو بن عنبسة ، فأرسل إليه معاوية ، فسأله : فقال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يقول : « من كان بينه وبين قوم عهد ، فلا يشد عقده ، ولا يحلها حتى ينقضى أمكدها ، أو ينبذ إليهم على سواء » ، فرجع معاوية (١) .

(ج) وإذا استمرنا كثو العهد في غلوائهم ، واستمرعوا عدوانهم ، أو ظلت الفشة الباغية على جماعة المسلمين متمردة ، وهي تؤثر الشقاق ، وتآبى حكم العدل والجماعة ، فإن الله قد وضع لذلك دستوراً ، فقال في الجماعة الأولى : « وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم ، وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر ، إنهم لا أيمان لهم ، لعلهم ينتهون ، ألا تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم ، وهموا بإخراج الرسول ، وهم بدأوكم أول مرة (٢) » ، وقال سبحانه في الجماعة الثانية : [وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما ، فإن بغت إحداهما على الأخرى ، فقاتلوا التي تبغى حتى تفيء إلى أمر الله ، فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل ، وأقسطوا إن الله يحب المقسطين (٣)] .

المعاهدة والتصديق :

كان رسول الله صلوات الله وسلامه عليه يحتفظ لنفسه بحق إبرام المعاهدات ، وأن تكون تحت سمعه وبصره ، وكان أحياناً يترك لرسله وقواده حق التفاوض مع الأعداء وفقاً لما يرونه ، شريطة ألا يعارض ذلك نصاً في كتاب الله أو سنة رسوله ، وقد انتهج هذه الخطة من

(١) رواه أبو داود والزمذى .

(٢) سورة التوبة ، الآية : ١٢ - ١٣ .

(٣) سورة الحجرات ، الآية : ٩ .

بعده خلفاء الدولة الإسلامية ، وفي حالة المباشرة الشخصية من الرسول أو من الخلفاء كانت المعاهدة تعتبر نافذة المفعول بمجرد توقيعها ، أما في حالة إسنادها إلى الغير ، فإن الرسول عليه السلام أو الخلفاء كانوا يحتفظون لأنفسهم بحق رفض المعاهدة ، ولا سيما إذا كانت ضارة بمصالح المسلمين ، وبمعنى أدق لا تعتبر نافذة المفعول ، ولا تكتسب صفتها النهائية إلا بعد موافقته صلى الله عليه وسلم (١)

وأحياناً كان رسول الله يترك الأمر معلقاً فلا يبت فيه إلا بعد الرجوع إلى كبار الصحابة واستشارتهم ، حتى لو أجمعوا على الرفض ، وكان عليه السلام ينزل على رأيهم ، ومن هذا القبيل تلك المواقعة التي أبرمها رسول الله شفوياً مع قبيلة غطفان - في أثناء معركة الخندق - وكان رسول الله قد ساوم غطفان على ثلث نتاج المدينة إن هي قد انسحبت ولم تنضم إلى صفوف الأحزاب ، فقد روى : أن المشركين أحاطوا بالخندق الذي حفره المسلمون ليتحصنوا من خلفه ، وليكون حاجزاً بينهم وبين الأحزاب التي تجمعت من كل فج اقتال المسلمين ، فأخذتهم رهبة لهذه الحشود الضخمة ، وكان حالهم كما صورهم القرآن الكريم : [هنا لك ابتلى المؤمنون ، وزلزلوا زلزالاً شديداً] ، فما كان من رسول الله ، وقد أحس ذلك الموقف من المسلمين إلا أن بعث إلى عبيدة بن حصن سيد غطفان وطلب إليه أن يرجع بمن معه على أن يعطيه كل سنة ثلث ثمار المدينة ، فأبى إلا النصف ، ووافق رسول الله - فلما حضرت رسل غطفان ليكتبوا الصلح بين يدي

(١) أنظر : السير الكبير لمحمد الشيباني : ٤٠ - ١٣ .

رسول الله ، قام سعد بن معاذ سيد الأوس ، وسعد بن عباد سيد الخزرج ، وقالوا يا رسول الله : إن كان هذا عن وحى فامض لما أمرت به وإن كان رأياً رأيته ، فقد كنا نحن وهم في الجاهلية على عدم الوفاق ، وكانوا لا يطعمون في ثمار المدينة إلا بالشراء ، فإذا أعزنا الله بالدين ، وبعث فينا رسوله نعطيهم الدنية ، لا والله لا نعطيهم إلا السيف .

فقال رسول الله : إلى رأيت العرب قد رمتكم عن قوس واحدة ، فأحببت أن أصرفهم عنكم ، فإذا أبيتم ذلك ، فأنتم وأولئكم ،

ثم التفت إلى رسل غطفان ، وقال : اذهبوا فلا نعطيكم إلا السيف (١) . وانطلاقاً من هذا المبدأ فقد أسس الفقهاء المسلمون تشريعاً يقضى بأن أية معاهدة يبرمها الإمام ، وهى تضر بالمسلمين ضرراً واضحاً للعيان ، فإنه يُعد بهذا العمل قد خرج عن سلطاته الدستورية ، وتعتبر المعاهدة باطلة (٢) .

وكانت المعاهدة تعقد (باسم الله) ، ولم يشذ عن هذه القاعدة إلا صالح الحديبية ، إذ رفض سهيل بن عمرو مبعوث قريش هذه الافتتاحية وقال : لا أعرف هذا ولكن اكتب «باسمك اللهم (٣)» ، ثم يلى ذلك إثبات موضوعها وأحكامها بعد إثبات أسماء ممثلي الطرفين ، وتذييل بالتوقيع أو الختم ، ثم بإثبات الشهود وتوقيعاتهم وأختامهم ،

(١) أنظر : المبسوط للمرغني : ٨٧-٦ .

(٢) أنظر : المغنى لابن قدامة : ٤٥٩-٣ (ط - القاهرة ١٣٧٦ هـ) .

(٣) أنظر : السيرة الحلبية : ١٤٣-٢ ، وصحيح الأعشى : ٦-٢١٩ ، وجمهرة رسائل

العرب : ٣٠-١ ،

ويبرر الفقهاء أن هذه الكتابة قد استعملوها من كتاب الله في قوله سبحانه : « إذا تدايتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه » ، وقد اتخذ الخلفاء الخاتم تشبيهاً برسول الله ، لأنه لما أراد أن يكتب إلى قيصر وكسرى يدعوهم إلى الإسلام ، قيل له إن العجم لا يقبلون كتاباً إلا أن يكون مختوماً ، فاتخذ خاتماً من فضة ، ونقش عليه (محمد رسول الله) ، وسار خلفاؤه على هذه القاعدة من بعده (١) .

الاستنصار والاستجارة

إن الشريعة الإسلامية تفرض على المسلمين نصرة إخوانهم في العقيدة ، أيها كانوا ، وأيها حلوا ، وقد حدد القرآن الكريم مبدأ الاستنصار والانتصار من الظالمين ، فقال سبحانه : « والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شيء ، حتى يهاجروا ، وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر ، إلا على قوم بينكم وبينهم ميثاق ، والله بما تعملون بصير (٢) » .

وحدد مبدأ الاستجارة ، فالقرآن يلزم المؤمنين إن استجار بهم أحد ولو كان مشركاً حتى عليهم إجارته من بعد أن يبلغوه الدعوة ، ويوضحوا له مقاصد الإسلام ، ثم يحرسوه حتى يبلغ مأمنه ، قال سبحانه : « وإن أحد من المشركين استجارك ، فأجره حتى يسمع كلام الله ، ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعملون (٣) » ، ويكفي أن نعلم أن الإسلام لم يفرق في هذا المبدأ من الناحية القانونية بين الرجل والمرأة ، فقد

(١) أنظر : أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية لحامد سلطان : ٢٠٧ ، وقارن بالترتيب الإدارية للكتاني .

(٢) سورة الأنفال ، الآية : ٧٢ .

(٣) سورة التوبة ، الآية : ٦ .

روى أن أم هانئ بنت أبي طالب ، قد أجارت أحد الأعداء من المشركين يوم فتح مكة ، وأراد أخوها علي بن أبي طالب أن يقتله ، فذهبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأخبرته بالقصة ، فقال لها : قد أجرتنا من أجرت ، وأمننا من أمنت يا أم هانئ .

وفي هذا تأصيل للمبدأ الذي أقره الإسلام حينما قال الرسول : « المسلمون تتكافؤ دواؤهم ، ويسعى بذمتهم أدناهم » ، ومن ثم لا ندهش إذا سمعنا مستشرقاً منصفاً مثل المستشرق الفرنسي جوستاف لوبون ، يقول : « ما عرف التاريخ فاتحاً أعدل من العرب (١) » .

الاستخلاف الدولي والإسلام :

إن الرأي الدستوري الأصيل الذي ساقه أبو يعلى حينما تحدث عن انعقاد الإمامة ، لعله هو الرأي الصائب في أن تحل دولة محل دولة أخرى ، لأن الإمامة تثبت بالقهر والغلبة (٢) ، فالدولة المنتصرة انطلاقاً من هذا المبدأ تحل محل الدولة المغلوبة في كافة مالهأ من حقوق ، وما عليها من التزامات ، ونقرأ في هذا قول القاضي أبي يوسف : « وكان فيما تكلم به عمر رضى الله عنه قبيل وفاته قال : أوصى الخليفة من بعدى بذمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أن يوفى لهم ، أى للذميين ، بعهدهم ، وأن يقاتل من ورائهم ولا يكلفوا فوق طاقتهم (٣) » .

(١) أنظر : حضارة العرب : ١٤٦ .

(٢) أنظر : الأحكام السلطانية : ٧ (تحقيق : محمد حامد الفقي) (ط - البابي الحلبي بمصر ١٩٣٨) .

(٣) أنظر : الخراج : ١٤٩ .

إن الاستخلاف يقضى أن تنزل الدولة الجديدة على الشروط التي
نُتبت عليها المصالحة : « فيمضى الأمر في مستقبل الأيام على ما أمضاه
الخلفاء السابقون ، فإنهم لم يهدموا شيئاً مما كان الصلح جرى
عليه (١) » ، وينقل أبو يوسف عن ابن عباس قوله : إن كل مصر
كانت العجم مصّرتها ، ففتحه العرب فنزلوا على حكمهم ، فللمجم ما في
عهدهم وعلى العرب أن يوفوا بذلك (٢) » ، ومن ثم إذا جاءت الدولة
الأُموية لتحل محل العصر الراشدي ، فهي ملزمة بأن تقر لأهل الذمة
بنفس الحقوق التي قررتها الدولة الإسلامية الراشدية .

إمارة الاستيلاء والفقّه الإسلامي :

يحدثنا التاريخ الإسلامي أن بعض الأقاليم قد انسلخت من جسم
الدولة الإسلامية ، وأن أمراء هذه الأقاليم قد استشعروا القوة من أنفسهم
فانفصلوا بولاياتهم واستقلوا بها ، ولكنهم ظلوا يعترفون بالخليفة
وبمنصب الخلافة اتقاء لشر العامة ، وما حوادث الغزنويين والبويهيين في
العصر العباسي ، وحوادث أمراء الطوائف في الأندلس ، منا ببعيد ، وبمثل
هذا الانفصال يُصبح الإقليم شخصاً من أشخاص القانون الدولي ، بمجرد
اعتراف الدولة الإسلامية به ، ومن هنا لا ينطبق عليهم حكم البغاة ، وفي
هذا نستمع إلى أبي يعلى وهو يقول : « فإذا كملت في هذا الحاكم
المستقل شروط الاختيار ، كان تقليده حتماً ، استدعاءً لطاعته ، ودفعاً
لمشاquته ، وصار بالإذن له نافذ التصرف في حقوق الملة ، وأحكام الأمة ،

(١) المصدر السابق : ١٧٦ .

(٢) المصدر نفسه : ١٧٨ .

وجاز له أن يستوزر وزير تفويض ووزير تنفيذ(١)،

وقد انطلق فقهاء المسلمين لتأسيس هذه النظرية من مبدأ (وحدة الدولة الإسلامية) ، وأن هذا الإقليم المنفصل يخلف الدولة الإسلامية خلافة عامة في نطاق حدوده الجغرافية ، حتى تجتمع الكلمة على الألفة والتناصر ، وليكون المسلمون يداً على من سواهم ، ونستمع إلى القاضى الماوردى ، وهو يقول : «وأما إمارة الاستيلاء التى تعقد عن اضطرار ، فهى : أن يستولى الأمير بالقوة على بلاد يُقلده الخليفة إمارتها ، ويُفوض إليه تدبيرها وسياستها ، فيكون الأمير مستبدًا بالسياسة والتدبير - ويكون الخليفة بالإذن الذى أصدره - مُنفذاً لأحكام الدين ، ليخرج من الفساد إلى الصحة ، ومن الحظر إلى الإباحة .

وهذا ، وإن خرج عن عُرف التقليد المطلق ، فى شروطه وأحكامه ، ففيه من حفظ القوانين الشرعية ، وحراسة الأحكام الدينية ، ما لا يجوز أن يترك مختلاً مدخولاً ، ولا فاسداً معلولاً ، فجاز فيه - مع الاستيلاء والاضطرار - ما امتنع فى تقليد الاستكفاء والاختيار ، لوقوع الفرق بين شروط المكنة والعجز(٢) .

القوانين الموجبة لجواز الاستيلاء :

والذى يُستحفظ بتقليد المستولى من قوانين الشرع سبعة أشياء ، فيشترك فى التزامتها الخليفة الولى ، والأمير المستولى ، ووجوبها فى جهة المستولى أغلظ :

(١) أنظر : الأحكام السلطانية : ٢٢ .

(٢) المصدر السابق : ٣٣ .

أحدها : حفظ منصب الإمامة في خلافة النبوة ، وتدبير أمور الملة ، ليكون ما أوجبه الشرع من إقامتها محفوظاً ، وما تفرع عنها من الحقوق محروساً .

وثانيها : ظهور الطاعة الدينية التي يزول معها العناد فيه ، وينتفي بها إثم المباينة له .

وثالثها : اجتماع الكلمة على الألفة والتناصر ، ليكون للمسلمين يد على من سواهم .

ورابعها : أن تكون عقود الولايات الدينية جائزة ، والأحكام والأقضية فيها نافذة ، لا تبطل بفساد عقودها ، ولا تبطل بتخلل عهودها .

وخامسها : أن يكون استيفاء الأموال الشرعية بحق ، تبرأ به ذمة مؤديها ، ويستبيحه آخذها .

وسادسها : أن تكون الحدود مستوفاة بحق ، وقائمة على مستحق ، فإن جنب المؤمن حمى إلا من حقوق الله وحدوده .

وسابعها : أن يكون الأمير في حفظ الدين ورع عن محارم الله ، يأمر بحقه إن أطيع ، ويدعو إلى طاعته إن عُصى .

فهذه سبع قواعد في قوانين الشرع ، يحفظ بها حقوق الإمامة ، وحكام الأمة ، فلاجلها وجب تقليد المستولى ...

فإذا لم يكمل في المستولى شروط الاختيار ، جاز للخليفة إظهار تقليده استدعاء لطاعته ، وحسماً لمخالفته ومعاندته ، أو كان نفوذ تصرفه في الأحكام والحقوق ، موقوفاً على أن يستنيب له الخليفة فيها لمن قد تكاملت فيه شروطها ، ليكون كمال الشروط فيمن أضيف

إلى نيابته جبراً لما أعوز من شروطها في نفسه ، فيصير التقليد للمستولى ، والتنفيذ للمستتاب ، وجاز هذا ، وإن شذَّ عن الأصول ، لأمريين :

أحدهما : أن الضرورة تسقط ما أعوز من شروط المكنة :

الثاني : أن ما خيف انتشاره من المصالح العامة ، تُخفَّف شروطه عن شروط المصالح الخاصة (١) ، ويعقب على هذا الدكتور محمد طلعت بقوله : «إن أحكام الاستخلاف الدولي لا تختلف في خطوطها العريضة في النظرية الإسلامية في الفقهاء الغربي والاشتراكي ، عدا أن الدولة الإسلامية مأمورة بأن تحكم تصرفاتها بحسن النية ، وحفظ العهد (٢)» .

المستأمن :

تعريف المستأمن (٣) : أي صاحب عقد الأمان - هو الكافر الذي بيننا وبينه حرب ، وهو وإن كان من الأعداء إلا أنه إذا أراد الدخول إلى (دار الإسلام) لأداء رسالة أو لسماع شروط ، أو إذا دخل للتجارة ، وقد منحه ولي الأمر حق الدخول إلى مدة محدودة ، أي مؤقتة (٤) ، لا تتجاوز سنة هجرية - فهو آمن دون عقد كتابي - فإن أراد الإقامة مدة تزيد على السنة ، أو الاستيطان ، أصبح ذمياً ، وليس مستأمناً ، فتطبق عليه شروط الذمة .

(١) أنظر : الأحكام السلطانية للماوردي : ٣٤ ، وقارن بالأحكام السلطانية لأبي يعلى :

(٢) أنظر : الأحكام العامة : ٨٦٤ .

(٣) المستأمن : بضم الميم الأولى ، وكسر أو فتح الميم الثانية (أنظر : لسان العرب والمعجم الوسيط مادة (أمن) ، والتمائم للصيرورة ، أي صار طالب الأمان - آمناً) (أنظر : رد المحتار : ٣ - ٣٤١) .

(٤) أما الذي فله هذا الحق بصفة مؤبدة (هذا مذهب إماميه الشافعية والحنفية والزيدية - أنظر : بدائع الصنائع : ٧ - ١١١ ، والبحر الزخار : ٥ - ٥٨ ، ومعني المحتاج : ٤ - ٣٤٤) .

فالمؤمن يمتد إلى كل فرد من الأعداء ، إذا طلب الأمان ، فالإسلام يبادر إلى منحه هذا الحق ، ولا يجوز الاعتداء عليه ، وذلك أخاً من قوله سبحانه : « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ ، فَأَجِرْهُ ، حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ، ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ (١) » ، وينسحب حق الأمان على أسرته من زوجته وأبنائه بالتبعية (٢) ، مادام كافلاً لها .

كما ينسحب حق الأمان بالعرف والعادة ، بالنسبة للسفراء والرسل إذا دخلوا دار الإسلام دون أن يسبق دخولهم اتفاق بعهد أمان ، فهم آمنون إذا أخرجوا من حوزتهم كتباً أو وثائق من رؤسائهم تثبت الهدف من قدومهم ، وكذلك بالنسبة للتجار القادمين من دار الحرب وهم غير مسلمين أو ذميين ، وكانوا يحملون من بضائع التجارة ما يثبت صدق مقاتلتهم وفي ذلك يقول ابن قدامة : « جرت العادة بدخول تجارتهم إلينا وتجارنا إليهم (٣) » ، وهذا مبني على المعاملة بالمثل ، وتجرى الدول في الوقت الحاضر على ضرورة الإشعار برفع راية بيضاء في حق الرسل ، أو ضرورة الحصول على إذن سابق سواء في حق الرسل أو التجار .

حقوقه : يكفل الإسلام للمستأمن - دون حاجة إلى قيام عقد (٤) - إذا أراد الدخول إلى دار الإسلام حق الحفاظ على نفسه وماله (٥)

(١) سورة التوبة ، الآية : ٩ .

(٢) أنظر : فتح العزيز : ١٦-١٠٨ ، والبحر الزخار : ٥٥-٤٥٥ .

(٣) أنظر : المغنى : ٨-٥٢٣ .

(٤) يقول ابن القاسم الرافعي : ينعقد الأمان بكل لغة معد للغرض سواء كان صريحاً أم كتابة ، وينعقد الأمان بالكتابة والرسالة . . . والاشارة « أنظر : فتح العزيز : ١٦-٩٩ ، وقارن بمنح الجليل للشيخ عليش : ١-٧٣٠ .

(٥) وليس له حق التمتع بالحقوق السياسية كالوظائف أو الانتخاب باعتباره ليس عضواً في الجماعة الإسلامية وعلى هذا يسير القانون الوضعي أيضاً .»

باعتباره إنساناً ما دام محافظاً على كلمته ، ومستمسكاً بآداب العلاقات الدولية ، ولم ينحرف عنها ، وقد أجمع الفقهاء على أن المستأمن (بمنزلة أهل الذمة في دارنا) (١)...، ويقول صاحب كتاب المبسوط : «إن أموالهم صارت مضمونة بحكم الأمان ، فلا يمكن أخذها» (٢) ، ولا تقييد حريتهم في الاعتقاد والتنقل (٣) والمسكن ولا يزج بهم في السجون ، وتجب رعاية هذا الأمان ما دام سارى المفعول (٤) ، ومصدر هذه الرعاية في الحقيقة هي الشريعة الإسلامية (٥) أكثر منها القانون الدولي ، إلا إذا قامت لدينا الشبهات ، وتوجسنا منهم خيفة ، أو نقضوا كلمتهم بالتجسس أو الإخلال بالنظام والأمن (٦) .

وتظهر سماحة الإسلام بصورة تدعو إلى الإعجاب والإكبار إذا علمنا أنه يدعو إلى بره ، والرفق في معاملته ، ونسمع إلى هذه الوثيقة التي ذكرها الشيباني ، فيقول : لا بأس أن يصل المسلم الرجل المشرك قريباً كان أم بعيداً ، محارباً كان أم ذمياً ، لحديث مسلمة بن الأكوع ، قال صليت الصبح مع النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : هل أنتَ واهبٌ لى ابنة أم قرفة ؟ قلت : نعم ، فوهبتها له ،

(١) أنظر : شرح السير الكبير للشيباني : ٢ - ٢٢٦ .

(٢) أنظر : المبسوط للرخي .

(٣) إلا بالنسبة لدخول الحرمين والحجاز فليس لهم ذلك .

(٤) أنظر : بدائع الصنائع للكاساني : ٧ - ١٠٧ ، والبحر الزخار للصنعاني : ٥ - ٤٥٤ .

(٥) ركب الفقهاء على ذلك : أنه لا يجوز لدار الإسلام تسليم المستأمن إلى دولته دون الرجوع إليه ورضاه بذلك ، ولو على سبيل المباداة بأسير مسلم (أنظر : شرح السير الكبير :

٣ - ٣٠٠) .

(٦) أنظر : بدائع الصنائع : ٧ - ١٠٧ ، والهداية ٤ - ٣٠٠ ، وكشاف القناع :

٦٩٥ - ٦٩٦ واختلاف الفقهاء للطبري : ٥٩ .

فُبعث بها إلى خاله حزن بن أبي وهب ، وهو مشرك وهي مشركة .
وبعث رسول الله بـخمسمائة دينار إلى مكة حين قحطوا وأمر بدفعها
إلى أبي سفيان بن حرب ليتولى توزيعها على المحتاجين من أهل
مكة (١)

انتهاء الأمان :

وإذا قفل راجعاً إلى بلاده ، وترك مالا له أمانة عند أحد المسلمين أو
الذميين ، فإن الأمان ينتهى بالنسبة لشخصه ، وليس له حق العودة
إلا بأمان جديدة (٢) ، ولكن تظل لأمواله الحرمه ، حتى ترد إليه
سواءً أكان تاجراً أم غير تاجر ، ويقول ابن قدامة : «إذا دخل
حربي دار الإسلام بأمان ، فأودع ماله مسلماً أو ذمياً أو أقرضهما إياه ،
ثم عاد إلى (دار الحرب) ، نظرنا ، فإن دخل تاجراً أو رسولا أو متنزهاً
أو لحاجة يقضيها ، ثم يعود إلى (دار الإسلام) ، فهو على أمان في
نفسه وماله ، لأنه لم يخرج بذلك عن نية الإقامة في دار
الإسلام ، فأشبهه الذمي لذلك ، وإن دخل دار الحرب مستوطناً بطل
الأمان في نفسه ، وبقي في ماله ، لأنه بدخوله دار الإسلام بأمان ثبت
الأمان لماله ، فإذا بطل الأمان في نفسه بعودته ودخوله دار الحرب ،
بقي في ماله ، لاختصاص المبطل بنفسه فيختص البطلان به (٣) » .

حق الإجارة :

بما أن حق الأمان ثابت لجميع الأعداء من المحاربين ، سواء أكانوا
رجالاً أم نساءً ، عبيداً أم أحراراً ، فإن حق الإجارة ثابت لجميع

(١) أنظر : السير الكبير : ١-٦٩ .

(٢) أنظر : السير الكبير : ٤-٢٨٧ .

(٣) أنظر المعنى : ٨-٥٢٣ ، وقارن بكشاف القناع : ١-٦٩٨ .

المسلمين (١)، فلهم أن يمنحوا هؤلاء المحاربين حق الأمان ، يقال رسول الله : « إن ذمة المسلمين واحدة ، يسعى بها أدناهم ، وهم يد على من سواهم (٢) » ، وهذه أم هانئ بنت أبي طالب قد أجارت كافرًا ، فأقسم على أخوها ، لا بد من قتله ، فذهبت إلى رسول الله ، وقالت له : لقد زعم ابن أم علي أنه قاتل رجلاً قد أجرته (هو ابن هُبيرة) ، فقال رسول الله : قد أجرنا ، أي أمتنا — من أجرت ، يا أم هانئ (٣) .

ونفهم من قصة أم هانئ أن من ألوان الأمان ما لا يعتبر نافذاً المفعول إلا إذا أقره الحاكم أو القائد ، لأنه أدرى بواقع المسلمين ، وأن تأمين آحاد المسلمين ليس على إطلاقه إلا إذا أقره الحاكم ، وبهذا الرأي أخذ المالكية (٤) ، وإذا نهى الإمام عن التأمين فأمّنوا فإنه لا ينفذ (٥) ، وأكد الزيدية ذلك ، فقالوا : وإذا نهى الإمام عن أمان قوم أو شخص لم يكن لأحد أمّانه ، فإن فعل لم يستحق لوجوب طاعة الإمام (٦) ، وهذا هو الرأي الراجح الذي تعمل به الحكومات الإسلامية في الوقت الحاضر .

ويجوز التأمين في حدود تأمين شخص أو شخصين (٧) ، أو عشرة

(١) وقد أخرج الفقهاء من هذا التعميم : أمن الصبي والمجنون فلا يصح أمن واحد منهما ، أما أمن المرأة والعبد ففيهما خلاف لأنه ثبت عن الرسول إقرارهما .

(٢) رواه أحمد والنسائي والحاكم وأبو داود ، وقارن بكشاف القناع : ١-٦٩٤ والبحر الزخار : ٥-٤٥١ .

(٣) رواه البخاري والترمذي وأبو داود .

(٤) أنظر : منح الحليل : ١-٧٢٩ .

(٥) أنظر : شرح الزرقاني على مختصر خليل : ٣-١٢٢ .

(٦) أنظر : البحر الزخار : ٥-٤٥٥ .

(٧) أنظر : المغني : ٨-٣٩٨ ، ومنح الحليل : ١-٧٢٩ والسياسة الشرعية لخلاف : ٦٧ .

على بعض المذاهب، أما إذا كان التأمين لجماعة أو فريق من المحاربين، فهذا أمره موكول إلى القائد، أو الإمام، بعد تحرى المصلحة، وهذا قول الحنابلة والشافعية (١)، وإن خالف الحنفية ذلك (٢).

وقد أكد رسول الله على احترام هذا الحق، فقال: مَنْ أَمَنَ رجلاً على دمه، فقتله، فأنا بريء من القاتل، وإن كان المقتول كافراً (٣)، وقد أخذ عمر بهذا المبدأ، حينما بلغه أن بعض المسلمين يطاردون العلوج في الجبال وإذا لم يدركوهم قالوا لهم: لاتخافوا فلن نلحق بكم أذى، فإذا اطمأنوا إلى كلمتهم، وأسلموا إليهم أمرهم غدروا بهم وقتلوهم، فبعث إلى قائد جنده على الفرس: أنه قد بلغني أن رجالاً منكم يطلبون العلج، حتى إذا استقر في الجبل وامتنع يقول له: لا تخف، فإذا أدركه قتله، وإني والذي نفسي بيده لا يبلغني أن أحداً فعل ذلك إلا قطعمت عنقه (٤).

المستأمن والمجتمع :

يخضع المستأمن للقوانين الإسلامية، والاجتماعية والمالية والقضائية وعليه ألا يعقد بيعاً يخالف التعامل الإسلامي : كالتجارة بالخمير والخنازير أو التبادل بالربا، وإذا اعتدى على مسلم طبقت عليه العقوبات الإسلامية، وإذا خالف حقاً من حقوق الله وحقوق العباد، كقطع الطريق والسرقة أو إقدامه على جريمة الزنا، فالراجع كما ذهب أبو

(١) أنظر: المغني ٨-٣٩٨، وكشاف القناع ١٢-٦٥٩.

(٢) أنظر: بدائع الصنائع: ٧-١٠٧.

(٣) رواه البخاري والنسائي.

(٤) أنظر: فقه السنة لسيد سابق: ٢-٦٩٥.

حنيفة ألا يقام عليه الحد (١) ، وعدم ازدراء الشريعة الإسلامية ، والاستخفاف بالمسلمين وسبهم ، يدل على ذلك أن إحدى اليهوديات كانت مستأمنة ، وقد سبت الرسول عليه السلام ، فأهدر دمها ، ولم يعاقب قاتلها (٢) ، وهذا أنس بن زعيم ، وكان مشركاً من قبيلة بني بكر كان موادعاً - فهو في حكم المستأمن - قد هجا رسول الله ، فأهدر دمه (٣) .

(١) أنظر : بدائع الصنائع : ٧-٩ ، والمبسوط : ٩-١٩٥ ، والمغنى : ٨-٢٦٨ وكشاف القناع : ٤-٥٥ والمهذب : ٢-٢٨٠ وفتح العزيز : ١٤-٢٤٦ ، والأم : ٧-٣٢٦ ، واختلاف الفقهاء للطبري : ٥٤ .
(٢) أنظر : الصارم المسلول لابن تيمية : ٦٠ ،
(٣) المصدر السابق : ٨٠ .

الكتاب الثاني

العلاقات الدولية والاختصاصات المالية

الفصل الأول

الجزية

تهديد (١) :

اتَّسم الفتح الإسلامي في جميع أطواره بالعدل والسماحة ، إذ فتح المسلمون أفطاراً عدة في المشرق والمغرب ، ولم يعرف في تاريخهم الطويل أنهم ضيَّقوا على اليهود أو النصارى ، أو أنهم أجبروا أحداً - من أى طائفة من الطوائف المتمجسة أو الصابئة على اعتناق الدين الإسلامى ، وحتى المشرك فقد أظله الإسلام بحمايته ، قال سبحانه : « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ، حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ، ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ (٢) » .

وإذا رجعنا إلى التاريخ نحصفح أحداثه ، فإننا لا نكاد نجد حادثة واحدة تُشَيِّبُ بآن المسلمين أكرهوا أى فرد من أبناء النحل والملل المختلفة على الإسلام ، بل نمتد في التَّحدى كما امتد القرآن مع المشركين ، في حقيقة إعجاز القرآن الكريم ، فقال : « فَاتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ » (٣) ، فظهر عجزهم ، وتمت الحجة عليهم ، ونحن لا نذهب شططاً إذا قلنا : هاتوا شاهداً واحداً ، ولن يستطيعوا ولو كان بعضهم

(١) اقتبسنا جانباً من هذا الموضوع عن كتابنا (معالم الحضارة الإسلامية) (بالاشتراك مع الدكتور الحوفى وآخرين : ١-٢٠١ ط - الثالثة دار الرشاد بالمغرب ١٩٦٩) .
بتصرف كبير .

(٢) سورة التوبة ، الآية : ٦ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢٣ .

لبعض ظهيرا ، بل أثبت التاريخ عكس ذلك ، فالمسيحيون هم الذين أجبروا المسلمين تحت سطوة السيف على التنصر ، ويكفى أن أذكر أكبر شاهد على ذلك في شخص (محاكم التفتيش) بإسبانيا ، حيث عمدت إلى إبادة المسلمين أفراداً وجماعات بكل وحشية وقسوة ، ولم يعرفوا للصفح معنى ، ولا للإنسانية مكاناً ، ولا للتسامح والعفو باباً ، بينما نجد سماحة الإسلام لا تأخذ البرى بالمذنب وصدق الله حيث يقول : « ولا تزر وازرة وزر أخرى » (٤) .

ويقول المستشرق الفرنسي جوستاف لون بعد أن أورد عدة آيات قرآنية : « لقد رأينا من آي القرآن التي ذكرناها أن مسامحة محمد لليهود والنصارى كانت عظيمة للغاية ، وأنه لم يقل بمثلها مؤسسو الأديان التي ظهرت قبله كاليهودية والنصرانية على وجه الخصوص ، وسرى كيف سار خلفاؤه على سننه ، وقد اعترف بذلك التسامح بعض علماء أوروبا المرتابين أو المؤمنين القليلين الذين أمعنوا النظر في تاريخ العرب ، والعبارات الآتية التي إقتطفتها من كتب الكثيرين منهم تثبت أن رأينا في هذه المسألة ليس خاصاً بنا .

قال روبرت تسن في كتابه (تاريخ شارلكن) : إن المسلمين وحدهم قد جمعوا بين الغيرة لدينهم ، وروح التسامح نحو أتباع الأديان الأخرى ، وأنهم مع امتشاقهم الحسام ، نشرأ لدينهم تركوا من لم يرغبوا فيه أحمراراً في التمسك بتعاليمهم الدينية (١) .

وكتب المؤرخ الفرنسي (جوتيه - Gautie) ، يقول : « لقد

(١) سورة الأنعام ، الآية : ١٦٤ .

(٢) ألفظ : حضارة العرب : ١٢٨ .

ثبت تاريخياً أن الفاتحين العرب قد بلغوا درجة عظيمة من التسامح ، لم تكن متوقعة من أناس كانوا يحملون عقيدة جديدة ... فالمسلم لم يفكر قط وهو في أوج حمسه لدينه الجديد أن يُطْفِئَ بالدم ديناً منافساً لدينه (١) ، وقصارى ما كانوا يعملون حينما يتم لهم الفتح أن يخيروا سكان البلد المفتوح بين أمرين : إما الإسلام ، وإما البقاء على دينهم ، على أن يدفعوا الجزية للدولة . فالجزية إذن نتيجة من نتائج الحرب ، وأثر من آثارها ، وإيست دافعاً إلى الحرب ، ولا هدفاً من أهدافها ، قال سبحانه : [قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ، ولا باليوم الآخر ، ولا يُحَرِّمُونَ ما حَرَّمَ الله ورسوله ، ولا يدينون دين الحق من الذين أتوا الكتاب ، حتى يُعْطُوا الجزية عن يد وهم صاغرون] (٢) .

ومعنى هذا أن المسلمين مأمورون بقتال أعدائهم إذا حدث منهم ما يوجب قتالهم ، كأن يعتدوا على ديار المسلمين أو على أشخاصهم أو أموالهم ، أو يدبروا المؤامرات لتهديد سلامتهم ، وتعويق دعوتهم ، وفنتهم عن دينهم ، والمسلمون مكلفون أن يقاتلوا هؤلاء الأعداء حتى يأمنوا شرهم ، ولا سبيل إلى هذا إلا بالغلب ، وفرض الجزية ، وفي الآية الكريمة تقييد لهذه الجزية ، بأن تكون عن مقدرة من الدافعين ، بحيث لا يظلمون ولا يرهقون ، وبأن الغرض منها الإقرار بالخضوع .

قدم الجزية :

تَضَرَّبَ الجزية في بطن التاريخ قروناً عديدة ، ونلاحظ أن أهل أثينا قد فرضوها على سكان سواحل آسيا الصغرى ، حينما احتلوا هذه

(١) أنظر : Moeurs et Coutumes des musulmans, 207.

(٢) سورة التوبة ، الآية : ٢٩ ..

البقاع حوالى القرن الخامس ق.م ، وجعلوها فى مقابل حماية الآسيويين من عدوان الفينيقيين ، ويقول جورجى زيدان : « لقد هان على سكان تلك السواحل دفع المال فى مقابل حماية الرعوس » . وقد انتهج الرومان هذه السياسة مع البلاد التى أخضعوها لسلطانهم ، وكانت من القسوة والإرهاق بمكان كبير ، فحينما فتحوا بلاد الغال فى جنوب فرنسا ، وضعوا على كل فرد من أهلها جزية يختلف مقدارها من شخص إلى آخر ، وكانت تبلغ فى مقدارها سبعة أضعاف الجزية التى فرضها المسلمون (١) على الذميين .

ويقول ابن عبد الحكم فى فتوح مصر : وكان عمرو بن العاص حينما استوثق له الأمر قد أقر قبطها على جباية الروم ، وكانت جبايتهم بالتعديل إذا عمرت القرية ، وكثر أهلها زيد عليهم ، وإن قلَّ أهلها وخربت نقصوا (٢) ، وبهذا السلوك الإنسانى سبق « الإسلام الفكر الضريبي الحديث فى مبدأ مراعاة الظروف ، وأنها تتفاوت بتفاوت القدرة » .

وكان الفرس يسلكون السبيل نفسه ، حتى ذهب بعض الدارسين إلى أن كلمة (الجزية) ، كلمة دخيلة من اللغة الفارسية ، وأن أصلها (كزيت) (٣) ، وفى هذا يقول ابن الأثير متحدثاً عن صنيع أهل فارس

(١) أنظر تاريخ التمدن الاسلامى : ١-١٦٩ ، والخراج والنظم المالية لضياء الرئيس

: ٥٦ .

(٢) أنظر : فتوح مصر : ١٥١ .

(٣) ويذهب أبو يوسف إلى أنها مأخوذة من كلمة (الحوال) جمع جالية ، والمقصود بها الجماعة التى تفارق وطنها وتنزل فى وطن آخر (أنظر : الخراج : ٣ ، ورسائل الصافي : ١٤٥ ، ودائرة المعارف الاسلامية مادة (جزية) .

على عهد كسرى أنو شروان : « وألزموا الناس الجزية ما خلا العظماء وأهل البيوتات والجند والمرابذة والكتاب ، ومن في خدمة الملك من كل إنسان على قدره اثني عشر درهماً ، وثمانية دراهم ، وستة دراهم ، وأربعة دراهم » .

تعريف الجزية :

الجزية مشتقة من الجزاء (١) ، ولها دالتان : فقد أطلقت في عهد الرسول وأبي بكر وصدرأ من خلافة عمر على (٢) المال الذي يُوضع على من دخل في ذمة المسلمين وعهدهم من أهل الكتاب ، كى يُؤدَّى إلى الحكومة الإسلامية ، سواء أكان ضريبة على الأشخاص أم ضريبة على الأرض الزراعية التي يملكونها ، ولما اتسعت الفتوح في مملكة فارس والروم دلت الكلمة على الضريبة المفروضة على الرؤوس وحدها (٣) ، ممن دخلوا في كنف الإسلام ، ولكنهم لم يعتنقوه ديناً ، وآثروا البقاء على أديانهم .

أما ضريبة الأرض فقد عبّر عنها بلفظ (الخراج) ، وهذا أهم فارق بين الإثنين ، أضف إلى ذلك أن الجزية تسقط بالإسلام ، أما

(١) أنظر : الأحكام السلطانية للماوردي : ٣٦ ، وجاء في المعجم الوسيط : الجزية خراج الأرض ، وما يؤخذ من أهل الذمة . . والجمع : جزى وجزى : ١-١٢٢ .
(٢) وليس بصحيح ما ذهب إليه وطهوزن (Wellhausen) (ومن تابعه من طائفة المستشرقين من أن اصطلاح الجزية والخراج ظلا مندمجين طوال قرن من الزمن ، بل أكثر ولم يفرق المسلمون بينهما إلا حوالى سنة ١٢١ هـ) أنظر :

The Arab Kingdom and its Fall. p. 177.

(٣) أنظر : أهل الذمة لابن القيم : ٢٢ وقارن بالنهاية في غريب الحديث لابن الأثير :

١٦٢-١ ومنح الجليل للشيخ عليش : ١-٧٥٦ .

الخراج فلا يسقط بالإسلام ، والجزية وردت بنص قرآني ، أما الخراج فقد استنبطه الفقهاء باجتهادهم (١) ، ولكننا نلاحظ أن كثيراً من المؤرخين قد جرى على إطلاق لفظ الخراج على الضريبة المفروضة على الأشخاص ، وعلى الأرض معاً ، باعتباره المال المحصل من الإقليم ، أو باعتباره - بلغة العصر الحديث - موارد الإقليم .

على من تجب ؟

لا تجب الجزية إلا على الرجال الأصحاء العقلاء ، فلم توضع على امرأة ولا صبي إلا إذا بلغ الحُلُم ، ولا مجنون ولا عبد ولا سابل (٢) ، ولا سائل ولا راهب (٣) ، ولا شيخ ولا من ذوى العاهات (٤) إلا إذا أيسروا (٥) - ويؤثر عن عمر بن الخطاب أنه كتب إلى أمراء الأجناد : أن يقاتلوا في سبيل الله ، ولا يقتلوا إلا من قاتلهم ، ولا يقتلوا النساء ولا الصبيان ، ولا يقتلوا إلا من جرت عليه الموسى ، وأن يضربوا الجزية على الرؤوس على ألا تكون على النساء والصبيان ، ولا يضربوها إلا على من جرت عليه الموسى (٦) .

(١) المصدر السابق : ١٠٠ ، والماوردي : ١٣٧ .

(٢) أنظر الماوردي : ١٢٨ وتفسير القرطبي : ٨-١١٢ وأحكام القرآن للجصاص : ٣-٩٦ ، والأم للشافعي : ٤-٩٨ ، والأموال لأبي عبيد : ١٣٧ ، والخراج لابن آدم : ٧٣ والمهذب : ٢-٢٦٨ ، والكاساني : ٧-١١١ ، وفتح القدير : ٢-٣٧٢ . والمتقى : ٢-١٧٦ .

(٣) أنظر : الخراج لأبي يوسف : ١٤٦ ورسائل الصافي : ١٤٠ .

(٤) هذا مذهب إبي الحنفية والمالكية والحنابلة والزيدية (أنظر : المبسوط للسرخسي :

١٠-٧٩ والكاساني ٧-١١١ ، والمغني : ٨-٥١٠) .

(٥) أنظر : الخراج : لأبي يوسف : ١٤٦ .

(٦) أنظر : الأموال لأبي عبيد : ٣٧ .

وكذلك عاهد خاله بن الوليد نقباء أهل الحيرة (١) حين دعاهم إلى الله ورسوله فأبوا أن يجيبوا ، فعرض عليهم الجزية أو الحرب ، فقالوا : لا حاجة لنا بحربك ، ولكن صالحننا على ما صالحت عليه غيرنا من أهل الكتاب في إعطاء الجزية ، ثم قال خالد : وإني نظرت في عدتهم فوجدت عدتهم سبعة آلاف رجل ، ثم ميزتهم فوجدت من كانت به زمانة (٢) ألف رجل ، فأخرجتهم من العدة فصار من وقعت عليه الجزية ستة آلاف ... وجعلت لهم : أيما شيخ ضعف عن العمل ، أو أصابته آفة من الآفات ، أو كان غنياً فافتقر ، وصار أهل دينه يتصدقون عليه ، طرحت جزيته (٣) .

وإذن فالذين يؤدون الجزية هم الرجال الأحرار العقلاء القادرون على العمل والكسب قال سبحانه : [لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاتَانَهَا] (٤) . وهؤلاء الذميون هم في الحقيقة القادرون على الحرب والجنديّة ، ولو أنهم كانوا من المسلمين لوجب عليهم الجهاد ، دفاعاً عن العقيدة ، وصيانة للأرواح والأموال ، وحماية للدولة من العدوان وسبب وجوب الجزية على هذه الفئة من غير المسلمين هو عقد الذمة (٥) .

ويقول الكاتب الإنجليزى آدم ميتز : كان أهل الذمة —

بحكم ما يتمتعون به من تسامح المسلمين معهم ، ومن حمايتهم لهم — يدفعون الجزية ، كل منهم بحسب قدرته ... وكانت هذه الجزية

(١) هم عدياء وعمر بن عبد الله وعمر بن عبد الله وعمر بن عبد الله وعمر بن عبد الله .

(٢) عاهة .

(٣) أنظر : جمهرة رسائل العرب : (١ - ١٣٣ - ١٣٥) .

(٤) سورة الطلاق ، الآية : ٧ .

(٥) أنظر : الكاسانى : ٧ - ١١١ ، ومفهوم هذا الوجوب أنه إذا قام الذى بواجب

الدفاع عن دار الإسلام سقط عنه الوجوب .

أشبهه بضريبة الدفاع الوطنى ، فكان لا يدفعها إلا الرجل القادر على حمل السلاح ، فلا يدفعها ذوو العاهات . . . والمترهبون وأهل الصوامع إلا إذا كان لهم يسار (١) .

من تقبل :

اختلف الفقهاء فيمن تقبل الجزية منه ، فذهب الشافعى إلى أنها لا تقبل إلا من أهل الكتاب ، ومن المجوس ، عرباً كانوا أم عجماً ، أقوله سبحانه : [قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ، ولا باليوم الآخر ، ولا يُحرّمون ما حرّم الله ورسوله ، ولا يكرهون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب ، حتى يُعطوا الجزية عن يدٍ ، وهم صاغرون (٢)] ، ولأنّ النبى عليه السلام أخذ الجزية من مجوس البحرين (٣) ، وقد ذكر لعمر بن الخطاب : أن قوماً يعبدون النار ، وليسوا يهوداً ولا نصارى ولا أهل كتاب ، فقال عمر : ما أدرى ما أصنع بهؤلاء ؟ . فقام عبد الرحمن بن عوف ، وقال : أشهد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : سُنُّوا فيهم سُنَّةَ أهل الكتاب (٤) ، وأنه قبل الجزية من مجوس هَجَرَ (٥) ، ومن مجوس سَوَادِ العراق بلا إنكار من أحد ، ويذكر البلاذرى : أن أهل اليمن لما بلغهم ظهور محمد صلوات الله وسلامه عليه ، وعلو حَقِّه ، أتته وفودهم ، فكتب لهم كتاباً

(١) الحضارة الإسلامية : ١-٩٦ وقارن بمطالب أولى النهى بشرح غاية المنتهى : ٢-٩٦

(٢) سورة التوبة الآية : ٢٩ ، وقارن بالماوردى : ١٢٧ .

(٣) رِوَاءُ الْبَلَاذَرِيِّ وَالتِّرْمِذِيِّ ، انظر الأموال لأبى عبيد : ٣٢ وأحكام القرآن

للجصاص ٣-٩٢ .

(٤) الخراج لأبى يوسف : ١٥٥ .

(٥) الأموال لأبى عبيد : ٣٢ ، وقارن باختلاف الفقهاء للطبرى : ١٩٩ ، ومغنى المحتاج :

بإقرارهم على ما أسلموا عليه من أموالهم وأراضيهم وركازهم فأسلموا،
ووجه إليهم رسله وعماله لتعريفهم شرائع الإسلام وسنته ، وقبض
صداقتهم ، وجزى رءوس من أقام على النصرانية واليهودية والمجوسية
منهم (١).

وفى ذلك يقول رسول الله : « إنه من كان على يهوديته أو
نصرانيته ، فإنه لا يفتن عنها ، وعليه الجزية ، على كل حال من
ذكر أو أنثى أو أمة ديناراً ، أو قيمته من المعافر ، فمن أدى ذلك
إلى رسلى ، فإن له ذمة الله وذمة رسوله ، ومن منعه منكم ، فإنه
عدو لله ولرسوله وللمؤمنين (٢) » ، ووجه هذا الحديث ، وما فى معناه
بما يشى بأخذ الجزية من المرأة ، أو الأمة يُحمل على أنه كان فى صدر
الإسلام ، وقبل نزول آية الجزية ... ولا شك أن الرسول كان يحتاج
فى مستهل قيام الدولة الإسلامية ، وبناء المجتمع الإسلامى إلى نوع
معين من السياسة تتناسب مع تكوينه ، وحال المسلمين ، وما هم
عليه ، ولكن إذا اشتد المجتمع واكتمل بناؤه ، فإنه يمكن أن يحدث
تعديل فى سياسة الدولة وهذا ما حدث .

وذهب مالك والأوزاعى وغيرهما إلى أنها تؤخذ من كل كافر ، سواء
أكان كتابياً أم غير كتابى ، عربياً أم غير عربى ، وهذا هو الأوفق ، لأن
الجزية إن لم تُقبل من غير الكتّاب والمجوس ، أدى رفضها إلى إجبارها
على الإسلام ، لكن الإسلام لا إجبار فيه ، قال سبحانه : « لا إكراه فى
الدين قد تبين الرشد من العي (٣) » .

(١) فتوح البلدان : ٩٢ .

(٢) أنظر : الأموال لأبى عبيدة : ٢٧ .

(٣) سورة البقرة ، الآية : ٢٥٦ .

وسبب آخر : أن المجوس - على أن لهم شبهة كتاب - يعبدون النار ، فهم في الواقع كفار ، وقبولها من سائر الكفار مثل قبولها من المجوس . والتاريخ يُحدثنا بأن الرسول والخلفاء الراشدين لم يفرقوا بين العرب والعجم في الجزية ، فقد أخذوها من نصارى العرب ، وأخذوها من مجوس هجر - وهم عرب وأخذوها من يهود اليمن ، قال أبو يوسف : وجميع أهل الشرك من المجوس وعبدة الأوثان ، وعبدة النيران والحجارة والسامرة تؤخذ منهم الجزية ، ما خلا أهل الردة من أهل الإسلام ، وأهل الأوثان من العرب ، فإن الحكم فيهم أن يعرض عليهم الإسلام ، فإن أسلموا وإلا قُتل الرجال منهم ، وسبى النساء والصبيان ، وليس أهل الشرك من عبدة الأوثان ، وعبدة النيران ، والمجوس في الذبائح والمناكحة على مثل ما عليه أهل الكتاب ، لما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ، وهو الذي عليه الجماعة والعمل لا اختلاف فيه (١) ، ويحكى يحيى بن آدم : أن رؤساء السواد أتوا عمر بن الخطاب ، فقالوا له : إنا قوم من أهل السواد ، وكان أهل فارس قد ظهروا علينا ، وأضربوا بنا ، ففعلوا وفعلوا ... فلما سمعنا بكم فرحنا وأعجبنا بذلك ، فلم نرد كَفَّكُمْ عن شيء ، حتى أخرجتموهم فبلعنا أنكم تُريدون أن تسترقونا ، فقال عمر : إن شئتم فالإسلام ، وإن شئتم فالجزية ، فاختراروا الجزية (٢) .

أما السبب في أن الإسلام لا يقبل الجزية من العرب المشركين ، كما قبلها من أهل الكتاب ، فيرجع إلى أهل الكتاب كانت عقائدهم

(١) الأموال لابن سلام : ١٥٣ ، وقارن بالماوردي : ١٢٨ .

(٢) أنظر : الخراج : ٥٠ .

أَدْنَى إِلَى الْحَقِّ وَالصُّوَابِ مِنْ عَقَائِدِ الْمُشْرِكِينَ ، فَبِى كُتُبِهِمُ الْمُنْزَلَةُ مَا يَكْفُلُ صَلَاحَهُمْ إِنْ اهْتَدَوْا بِهِ ، قَالَ سُبْحَانَهُ : [إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ (١)] ، وَقَالَ سُبْحَانَهُ : [وَآتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ ، وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ ، وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ (٢)] .

أَمَّا الْعَرَبُ فَكَانُوا وَثْنِيَّيْنَ ، وَالْإِسْلَامُ لَا يُقَرُّ الْوَثْنِيَّةَ ، لِأَنَّهَا لَا يَرْتَجَى مِنْهَا خَيْرٌ ، وَلَأَنَّ مُشْرِكِي الْعَرَبِ تَمَادَوْا فِي عِدَاوَتِهِمُ لِّلْمُسْلِمِينَ ، وَلَمْ يُرَاعُوا فِي عِدَائِهِمْ رَحْمًا وَلَا مَرُوءَةً ؛ وَفِي الْوَقْتِ نَفْسَهُ فَهَمَّ قِبَائِلُ مُتَنَازِعَةٍ مُتَنَاحِرَةٍ ، وَالْإِسْلَامُ يُرِيدُ أَنْ يَنْشِئَ مِنْهُمْ أُمَّةً قَوِيَّةً مَّتَّاسِكَةً ، فَلَوْ أَنَّهُ قَبْلَ مِنْهُمْ الْعِزَّةُ لَعَاشُوا عَلَى نِظَامِهِمُ الْقَبِيلِي ، فَلَا وَحْدَةَ وَلَا قُوَّةَ ، وَلَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَتَنَاسَى أَنَّهُمْ أَشَدُّ النَّاسِ اخْتِلَافًا بِالْمُسْلِمِينَ وَمَعْرِفَةً بِأَحْوَالِهِمْ ، فَهَمَّ أَقْدَرُ عَلَى مَبَاغِتَةِ الْمُسْلِمِينَ ، وَتَمْهِيدِ السَّبِيلِ لِحَرْبِهِمْ وَالْمُظَاهَرَةِ عَلَيْهِمْ ، فَالْسَيْفُ أَجْدَى فِي مَعَامِلَتِهِمْ .

وإِذْنُ فَالْحِكْمَةُ تَقْضِي بِمُحَارَبَتِهِمْ حَتَّى يُسْلِمُوا ، وَهَمُّ الْمَقْصُودُونَ (بِالنَّاسِ) فِي قَوْلِهِ صَلَوَاتٍ وَسَلَامِهِ عَلَيْهِ : « أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ ، حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ، فَيُفَادَا قَبِلُوا مِنْ ذَلِكَ عَصَمُوا دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ اللَّهِ ، وَحَسَابِهِمْ عَلَى اللَّهِ (٣) » ، فَالْمُرَادُ بِالنَّاسِ هُنَا مُشْرِكُو

(١) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ، الْآيَةُ : ٤٤ .

(٢) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ، الْآيَةُ : ٤٦ .

(٣) أَنْظَرُ : صَبِيحُ الْبَخَارِيِّ كِتَابُ الْإِيمَانِ : ١-١٤ (ط - مُحَمَّدٌ عَلَى صَبِيحٍ) وَفَتْحُ الْبَارِي : ٣-٢٠٦ وَالْمُسْتَدْرَكُ لِلْحَاكِمِ : ١-٣٨٦ ، وَسَنَنِ الْبَيْهَقِيِّ : ٤-١١٤ ، وَالْمُحْتَجِّ لِلنَّسَائِيِّ : ٥-١١ ، وَسَنَنِ ابْنِ مَاجَةَ : ٢-١٢٩٥ ، وَنَيْلِ الْأَوْطَارِ لِلشُّوكَانِيِّ : ١-٣٣٦ ، وَصَبِيحُ مُسْلِمٍ بَابُ الْإِيمَانِ : ١-٣٨ (ط - مُحَمَّدٌ عَلَى صَبِيحٍ وَالْمَشْهَدُ الْحُسَيْنِيُّ) وَالتَّرْمِذِيُّ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْطِنٍ : رَقْمُ ٣٣٣١ وَ٢٦٠٩ وَ٢٦١١ (ط - الْفَجْرُ الْحَدِيثَةُ بِمَحْصُ ١٩٦٨) .

العرب ، لأنَّ غيرهم من أهل الكتاب والمشرَكين يُقاتِلُون حتَّى يُؤدِّوا الجزية أو يسلموا .

وكذلك الحكم بالنسبة للعرب الذين يرتدون عن الإسلام لا تُقبَلُ منهم الجزية ، وثمة شيء آخر ، هو أنَّ الجزية كانت قد فُرِضَتْ في السنة الثامنة من الهجرة بعد غزوة تبوك ، وفي هذا الوقت كان النبي قد فتح مكة ، وكان عرب الجزيرة قد أسلموا ، ولم يبقَ فيهم مشرك يعلن إشراكه حتَّى تُؤخذ منه الجزية .

ومن هنا نفهم لماذا لم يأخذ الرسول صلوات الله وسلامه عليه ، الجزية من يهود خيبر ، لأنَّه كان قد صالحهم على أن يُقِرَّهم في أرضهم ليزرعوها مناصفة قبل غزوة تبوك بثلاث سنوات ، ولم تكن الجزية قد نزلت بعد ، فمعاهدة صلحهم وقرارهم في أرضهم كان سابقاً على فرض الجزية .

مقدارها (١)

كثيراً ما ردّد المغرضون من الأجانب ، والمتحذلقون من أبناء المسلمين — وهم ليسوا على شيء من العلم إلا الجعجعة الجوفاء ، والمغالطات الفاضحة ، بأنَّ الجزية مظهر من مظاهر الإذلال (٢) والقهر والعدوان على الملك والمال ، ونسى هؤلاء أو تناسوا أن الإسلام قد راعى في فرض الجزية ، وفي جمعها ما يتفق مع سموه من عدالة ورحمة .

(١) يذهب بخبرة من الفقهاء إلى أنها موكولة إلى رأى الإمام بحسب اجتهاده في تحرى المصلحة العامة ومن هؤلاء : السرخسى : ١٠-٧٨ والكسائى ٧-١١١ ، وابن الهمام في فتح القدير ٤-٣٦٨ والشافعى في الأم : ٤-١٠١ ، والألوسى في تفسيره : ١٠-٧٩ والشيرازى في المذهب : ٢-٢٦٧ ، والزرقاتى في شرح المواقيت : ٢-١٤٠ ، وابن قدامة في المغنى : ٨-٥٠١ وابن القيم في زاد المعاد : ٢-٨٠ .
(٢) أنظر : شرح الحرثى : ٣-١٤٥ .

أولاً : أن الجزية كانت من اليُسْر والقِلَّة بمكان كبير ، فلا إرهاق ولا إثقال ، وأى إرهاق في أن يدفع الفرد الغنى في كل عام ثمانية وأربعين درهما ، والمتوسط أربعة وعشرين درهما ، والفقير الكاسب اثني عشر درهما (١) ، وهى على التوالى أربعة دنانير ، وديناران ، ودينار واحد ، أى كل على قدر طاقته ، وكان يسمح لهم بدفعها على أقساط ثلاثة أو أربعة أو ستة ، وأحياناً كل شهر (٢)

وتعد هذه المقادير الثلاثة هى التى استقر عليها التشريع الإسلامى بعد اتساع الفتوح ، وهى من تقنين عمر بن الخطاب ، وقد أخذ بها أبو حنيفة ، أما قبل ذلك في عهد النبي وأبي بكر فإن الجزية لم تكن محدودة المقدار ، بل كان تقديرها متروكاً لولى الأمر بحسب مقدرة المهزومين ، وحالهم والتراضى معهم .

اعتناق الإسلام أو الجزية :

إذا اعتنق الذى الإسلام سقطت عنه الجزية ، لأن الزكاة ستحل محلها بعد إسلامه ، ومن ثمَّ فلا يجمع بين الزكاة والجزية ، وهذا ما ذهب إليه الحنفية واستشهدوا لذلك بقول الرسول عليه السلام : ليس على مسلم جزية (٣) ، ولقوله سبحانه : « قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ » (٤) .

(١) أنظر : الحراج لأبي يوسف : ١٤٦ و ١٤٨ والأحكام السلطانية للماوردى : ١٣٩ والحراج ليحيى بن آدم : ١- ٢٣ و ٧٠ والمنتقى : ٢- ١٧٣ .

(٢) أنظر : المبسوط للرخي : ١٠ - ٨٢ والكاسانى : ٧- ١١١ والدر المختار : ٣٦٩ .

(٣) أنظر : الأموال لأبي عبيد : ٤٧ ، والمقدمات لابن رشد : ١- ٢٨٤ والمبسوط للرخي : ١- ٨٠ ، وقد ورد هذا الحديث في مستند أحمد .

(٤) سورة الأنفال ، الآية : ١٣٨ .

ولأنّها وجبت بسبب الحماية ، وبسبب بقاء أهل الذمة على دياناتهم فإذا أسلموا سقطت بالإسلام ، ولأنّها وجبت وسيلة إلى الإسلام فلا تبقى بعد الإسلام (١) ، وقد روى أبو عبيد : أن يهودياً أسلم فطُوب بالجزية ، وقيل له : إنما أسلمت فراراً وتعوذاً ، فقال : إن في الإسلام معاذاً ، فرفع الولاة أمره إلى عمر بن الخطاب ، فأيده في مقولته ، وقال : إن في الإسلام معاذاً : « وكتب إلى ولاة الأقاليم ، ألا تؤخذ الجزية ممن أسلم » ، وقال القرأى : لقد شرع الله الجزية على الذي رجاء إسلامه في مستقبل الأزمان ، ولا سيما بعد اطلاعه على محاسن الإسلام (٢) .

وتسقط الجزية بالموت أيضاً (٣) ، وذهب الشافعية إلى أنّها لا تسقط بالموت ، بل تؤخذ من تركته ، لأنّها وجبت بدلاً من عصمة دمه ، وقد وصل إليه المعوض ، فلا يسقط عنه العوض (٤) .

وتسقط الجزية بعجز الدولة الإسلامية عن حماية أهل الذمة ، حيث لم يلزمهم الإسلام بواجب الدفاع عن الدولة ، ودليل ذلك ما صمّنه خالد في صلح الحيرة حيث قال : « إني عاهدت على الجزية والمنعة ... فإن منعناكم ، فلنا الجزية ، وإلا فلا (٥) » .

(١) أنظر : المبسوط للرخسى : ١-٨٠ ، وبدائع الصنائع للكاساني : ٧-١١٢ .

(٢) أنظر : الفروق : ٣-١١٠ .

(٣) أنظر : الفتاوى الخانية : ٣-٥٨٩ ، واختلاف الفقهاء للطبري : ٢١١ ، وشرح

الأزهار : ١-٥٧٩ .

(٤) أنظر : المهذب : ٢-٢٦٧ ، وقارن بالمغنى : ٨-٥١١ ، وكشاف القناع :

١-٧٠٨ .

(٥) أنظر : تاريخ الطبري : ٤-١٦ .

وتسقط باشتراك الذميين في الدفاع عن الدولة الإسلامية ،
ودليل ذلك ما صنعه عتبة بن فرقد مع أهل أذربيجان : عليهم
أن يؤدوا الجزية قدر طاقتهم ... إلا من حُشِر منهم في سنة فيوضع عنه
جزاء تلك السنة (١) .

وقد حدث في فترة من فترات التاريخ أن بعض الولاة قد اشتطوا ،
وأرهبوا أهل الذمة من بعد إسلامهم في الاستمرار في دفع الجزية ،
لأنهم رأوا في ذلك الإسلام ، أنه إسلام صوري وأنهم لجئوا إليه فراراً
من دفع الجزية ، وكان الحجاج بن يوسف الثقفي (٢) من أول الولاة
الذين سلكوا هذا السلوك بسبب زيادة حاجة الدولة إلى الأموال نتيجة
للفتوحات الإسلامية ، وإخماد الثورات ، والغلو في مظاهر الرفاهية ،
وتعاضد المصروفات ، وقلة الإيرادات (٣) ، وعند ما جاء عمر ابن
عبد العزيز واستشعر فداحة هذا السلوك أمر برفع الجزية عن أسلم
أخذاً بالمبدأ الذي استنه من « أن الله قد بعث محمداً داعياً إلى الإسلام ،
ولم يبعثه جابياً (٤) » ، وعقب على هذا قائلاً لولاته : نأخذ الجزية ممن
رغب عن الإسلام ، واختار الكفر عتياً وخسراناً مبيناً ، وصمعوها
الجزية على من أطاق حملها ، واخلوا بينهم وبين عمارة الأرض ، فإن
في ذلك صلاحاً للمعاشر المسلمين وقوة على عدوهم (٥) .

ومن العجيب أننا نرى جماعة المستشرقين ينتقدون عمر بن
عبد العزيز لهذا السلوك العادل ، وكانوا يرون أن تظل الجزية فوق

(١) المصدر السابق : ٢٥٠-٥ .

(٢) أنظر : تاريخ الطبري : ٢-٣٥ (ط - الحسينية بالقاهرة) .

(٣) أنظر : فتوح البلدان للبلاذري : ٢٧٩ وقارن بقلهوزن : ٢٨٢ .

(٤) الخراج لأبي يوسف : ١٥٧ .

(٥) الخراج لأبي يوسف : ١٠٢ ، والأموال لأبي عبيد : ٤٥ (بتمعرف) .

أعناق أهل الذمة بعد اسلامهم ، فهذا (دوزى - Dozy) يرى أن هذه السياسة من عمر قد أضمرت ببیت المال الإسلامی ، وأنها دفعت بكثیر من أهل الذمة إلى التظاهر بالإسلام (١) ، ويتابعه في هذا المعنى فلهوزن ، فيقول : أن سياسة عمر المالية قد أدت إلى الانحطاط المالي (٢) ، ويؤكد ذلك (فان فلوتن) ، فيقول : إن اصلاحات عمر قد أيقظت آمال أهل الذمة ، ولكنها أدت إلى الفوضى المالية بعد موته (٣) .

ويعقب على هذا ضياع الدين الرئيس ، فيقول : كأن هؤلاء الذين ينتقدون سياسة عمر كانوا يرون أنه ينبغي عليه أن يتبع سياسة الظلم لا العدل ، وأن يقسو على من أسلم بدلا من أن يرحمهم (٤) .

ونعتقد أنه لو عكس عمر الوضع ، وظل في إرهاب الذميين بدفع الجزية ، لرفع هؤلاء المستشرقون عقيرتهم بالنيل منه ، وصب الاتهامات فوق رأسه .

ومثل هذا السلوك من الحجاج وغيره ينبغي أن يؤخذ بعين الدراسة الواعية والتحليل الأمين ، لأن تعاليم الإسلام النظرية ، ومبادئه الكلية وما يأمر به من قيم ، يجب أن ينظر إليها على أنها مثل أعلى يطلب الإسلام إلى أبنائه أن يعملوا بها ، وأن يقوموا بتطبيقها ، ولا نلجأ إلى الواقع العملي الشاذ ، وتصرف القلة من بعض الولاة فهذا التصرف - ولا شك مخالف للمثل الأعلى الواجب اتباعه .

(١) أنظر : نظرات في تاريخ الإسلام (ترجمة كامل الكيلاني) : ١٢١ (ط - الحلبي بمصر ١٩٣٢) .

(٢) أنظر :

wellhausen : The Arab Kingdom and its Fall : P. 282

(٣) أنظر : السيادة العربية والشيعة والاسرائيليات في عهد بني أمية (ترجمة حسن

إبراهيم) : ٥٨ (ط - القاهرة ١٩٤٥) .

(٤) أنظر : الخراج في الدولة الإسلامية : ٢٢٩ .

والنبي صلوات الله وسلامه عليه أخذ الجزية من يهود بنجران ،
وبالبحرين من غيرهما ، وأخذها من نصارى أيلة ثلثمائة دينار في كل
كل سنة ، وأن يُضيفوا من يمر بهم من المسلمين ثلاثاً ، وألا يغشوا
مسلماً (١) .

وأخذها كذلك من نصارى اليمن ديناراً من كل بالغ ، وصالح
نصارى نجران على ألني حُلّة : ألف حُلّة في صفر ، وألف حُلّة في رجب ،
ومع كل حُلّة أوقية من الفضة ... وأن عليهم عارية ثلاثين درعاً ،
وثلاثين فرساً ، وثلاثين بعيراً ، وإن كان باليمن حرب ... وأمنهم
على بيعهم وقسّهم ودينهم ما لم يُحْدِثُوا حدثاً أو يأكلوا الربا (٢) ،
وكانت الجزية في أي بلد مفتوح ديناراً واحداً عن كل بالغ كاسب ،
كما كان الحال في الشام ، وفي البحرين إلا في قليل من البلدان ، إذ كان
يزاد على الدينار جريب حنطة (٣) .

فلما اتسعت الفتوح في عهد عمر بن الخطاب حدد قيمتها ، ثم
تغيرت القيمة ، وقدرت بحسب مقدرة الدافعين ، ويبدو أن ذلك
كان بأمر الخليفة العباسي (الطالع) ، الذي أمر بأن تؤخذ الجزية من
من أهل الذمة في المحرم من كل سنة بحسب منازلهم (٤) ، وهذا
ما سار عليه فقهاء المسلمين ، كآبي حنيفة الذي جعل الناس ثلاث

(١) أنظر البلدان للبلاذى : ٧٩، ٨٥ ، والأُم للشافعي : ، وجمهرة رسائل
العرب : ٤٨-١ .

(٢) أنظر : الخراج لأبي يوسف : ٨٥ ، وفتوح البلدان للبلاذى : ٨٥ ، وجمهرة
رسائل العرب : ٧٦-١ .

(٣) أنظر : تاريخ ابن عساكر : ١٧٧-١ ، وفتوح البلدان : ١٠٧ .

(٤) أنظر : رسائل الصابي : ١١٢ ، ١١٤ .

طبقات : الدنيا والوسطى والعليا ، وكالإمام مالك الذى وسَّكَل أمرها
للولاة ، وكالشافعى الذى حدَّد أقلها بدينار ، على أن يترك
للولاة تقدير ما يزيد بحسب الخالة (١) ، وفى ذلك يقول
أبو عبيد : هذا عندنا مذهب الجزية والخراج ، إنما هما على قدر
الطاقة من أهل الدمة ، بلا حمل عليهم ، ولا إضرار ببقى المسلمين ،
ليس فيهما حد مؤقت ، ألا ترى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
قد فرض على أهل اليمن ديناراً على كل حالم ، وقيمة الدينار يومئذ
إنما كان عشرة دراهم أو اثني عشر درهماً ، فهذا غير ما فرض عمر
— رحمه الله — فى أهل الشام ، وأهل العراق ، وإنما يوجه هذا منه على
أنه إنما زاد عليهم بقدر يسارهم وطاقتهم (٢) ، وقد جرت العادة بأن
يعطى لكل من يدفع الجزية براءة تثبت أدائه لها (٣) .

ولم يكن الرهبان يعفون من الجزية فى أول الأمر إلا إذا كانوا فقراء
يتصدق عليهم ، غير أنه حدث فى سنة اثنتى عشرة وثلثمائة من الهجرة
أن حاول الوزير على بن عيسى أن يأخذ الجزية من القساوسة والرهبان
والأساقفة فى مصر ، فسافر فريق منهم إلى العراق ، حيث رفعوا أمرهم
إلى الخليفة المقتدر ، فأمرهم بإعفائهم منها (٤) .

(١) أنظر : الماوردى : ١٣٨ ، ويحيى بن آدم ، وفنوح مصر لابن عبد الحكم : ٨٧ .

(٢) الأموال لأبى عبيد : ٤١ .

(٣) أنظر : الحضارة الإسلامية لميتز : ١-٧٦ ،

(٤) التاريخ . المجموع لابن البطريق : ٥١٧ ؛

الفصل الثاني

أموال الفئ

تعريف الفئ :

من فاء يفيء إذا رجع إلى الشيء (١) ، وهو كل مال أصابه المسلمون من الكفار عفواً من غير قتال ، ولا إيجاف خيل ولا ركاب كأموال بني النضير (٢) ، وهم يهود المدينة الذين صالحوا الرسول حين قدم إليها على ألا يكونوا عليه ولا له ، ثم ما ابشوا أن نكثوا عهدهم ، ونقضوا وعدهم ، وانقلبوا عليه ، فذهب إليهم وحاصروهم خمس عشرة ليلة ، فغذف الله في قلوبهم الرعب ، وطلبوا التسلم ، فما كان من الرسول عليه الصلاة والسلام إلا طلب منهم الجلاء ، فجلوا ، ومن ثم أورث الله المسلمين ديارهم وأموالهم ، وقد قسم الرسول ماسوى الأرضين من أموال ونفائس بين المهاجرين فقط لحاجتهم إليها ، إلا ما كان من سهل بن حنيف الأنصاري وأبي دجانه سمك بن خرشة ، فإنهما شكياً للنبي فقرهما فأعطاهما (٤) .

وصورة ثانية من صبور الفئ نلسمها في أهل فذلك ، ويقول يحيى بن آدم أن بقية من دخل خيبر تحصنوا ، ثم سألوا رسول الله أن يحقن دماءهم ويسيرهم ، ففعل ، فسمع بذلك أهل فذلك فنزلوا على مثل ذلك (٥) ، ويذكر البلاذري : أن رسول الله بعث إلى أهل فذلك منصرفه

(١) أنظر : القاسوس الوسيط ، والخراج لأبي يوسف : ٢٨ ، والماوردي : ١٢١ .

(٢) أنظر : فتوح البلدان للبلاذري : ٢٨ .

(٣) أنظر : تفسير ابن كثير والقرطبي .

(٤) أنظر : الأحكام السلطانية للماوردي : ١٦١ .

(٥) أنظر : الخراج : ٣٧ .

من خيبر ، محيصة بن مسعود الأنصاري يدعوهم إلى الإسلام ، فصالحوا الرسول على نصف أرضهم ونخيلهم ، وقبل ذلك منهم ، وكان نصف فدك فيما خالصاً لرسول الله ، لأنه لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب (١) فهذا مما لم يوجف المسلمون عليه بخيل ولا ركاب ، أي لم يقاتلوا الأعداء فيها بالمبارزة والمصاولة ، بل حدث ذلك من الرعب والخوف الذي ألقاه الله في قلوبهم من هيبة رسوله صلوات الله وسلامه عليه ، فأفأه الله على رسوله ، ولهذا تصرف فيه كما يشاء ، فرده على المسلمين وفي وجوه البر والمصالح ، وهو بذلك يعتبر عكس الغنيمة التي تؤخذ قهراً (٢) ، ويقول محمد بن يسار قال سمعت الضحاك يقول : أيما أهل حصن أعطوا فدية من غير قتال ، وإن كانوا قد نظروا إلى الجيش ، فهو بين جميع المسلمين ، لأنه في (٣) .

قال الله سبحانه : [وما أفاء الله على رسوله منهم ، فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب ، ولكن الله يسلط رسله (٤) ، على من يشاء ، والله على كل شيء قدير (٥)] ، وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أعطيت خمساً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي : نصرت بالرعب مسيرة شهر ، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ، وأحللت لي الغنائم ، ولم تحل لأحد قبلي ، وأعطيت الشفاعة ، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة ، وبعثت للناس عامة (٦) » .

(١) فتوح البلدان : ٣٧ .

(٢) أنظر : الماوردي : ١١١ .

(٣) يحيى بن آدم : ٤٨ .

(٤) أوضح المفسرون أن المقصود بالرسول التي يسلطها الله على الأعداء ظاهرة : كالريح ،

وطير الأبايل ، وباطنة : كالخوف والرعب ،

(٥) سورة الحشر ، الآية : ٦ .

(٦) رواه البخاري ،

ومال بعض الفقهاء القدامى إلى الجمع بين النقيض والغنيمة ، وبين
النقيض والخراج (١) في قرن واحد ، بل مال ابن آدم (٢) والماوردي إلى
أكثر من هذا ، ونستمع إليه يقول : « النقيض كل مال وصل من المشركين
عفواً من غير قتال ، ولا إيجاف خيل ولا ركاب ، فهو كمال الهدنة
والجزية وأعشار متاجرهم ، أو كان أصلاً بسبب من جهتهم كمال
الخراج (٣) » ، وهذا المعنى الواسع للنقيض هو المعنى العام للكلمة باعتباره
الأصل في موارد بيت المال ، وعليه جمهور الدارسين قديماً وحديثاً ،
أما المعنى الخاص ، فهو ما قررناه في طليعة الكلام ، وهو ما أخذنا به .

(١) أنظر : الخراج لأبي يوسف : ٢٦ و ٢٨ ،

(٢) أنظر : الخراج : ١-٣ ؛

(٣) الأجكام السلطانية : ١٢١ هـ

الفصل الثالث

أموال الغنيمـة

تعريف الغنيمـة :

اسم للمال المأخوذ من الكفار بالقهر والغلبة ، والحرب قائمة ، وليست مقصورة على المال فقط ، بل تشمل المال والأسرى والعتاد والأسلاب والأرض ، والسبأ أى النساء والأطفال مما وقع للفاتحين ، قال الإمام الشافعى فى كتابه الأم : « وكل ما حصل من الغنائم من أهل دار الحرب من شئ ، قل أو أكثر من أرض أو متاع أو غير ذلك قسم ، إلا الرجال البالغين ، فإن الإمام مخير فيهم بين أن يمن ، أو يقتل ، أو يسبى وسبيل ما أخذ منهم وسبى سبيل الغنيمـة (١) » ، وقال سبحانه : [يسألونك عن الأنفال ، قل الأنفال لله والرسول (٣)] ، وقال رسول الله : « أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء » ، ثم ذكر من بينها : « وأحلت لى الغنائم ، ولم تحل لأحد قبلى (٤) » ، وقال فى حديث آخر : « لم تحل الغنائم لقوم سود الرؤوس غيركم ، فقد كانت تنزل نار من السماء تأكلها (٥) » .

-
- (١) أنظر : الأحكام السلطانية لله أوردى ؛ ١٢١ ،
 (٢) الأم : ٣-٦٤ ، وقارن بأحكام أهل الذمة لابن القيم : ١٩ ،
 (٣) سورة الأنفال ، الآية : ١ ،
 (٤) أنظر : البخارى بشرح فتح البارى ؛ ١-٤٣ ؛ (ط - الخلق بمصر ، وصحيح مسلم ؛ ١٤٥-٥ ،
 (٥) أنظر : كشف القناع : ١-٦٧٦ ،

أقسام الغنيمة (١) :

فصل الماوردي في كتابه (الأحكام السلطانية) ما ملخصه : أن الغنيمة تشتمل على أربعة أقسام : أسرى ، وسبي ، وأرض ، وأموال (٢) .

أما الأسرى : فهم الرجال المقاتلون من الكفار إذا أسرهم المسلمون أحياء ، وكانوا يخضعون لمبادئ الإسلام التي حددها الله في القتال ، فهم : إما أن يقتلوا ، أو أن يسترقوا أو يقوموا بفداء أنفسهم بمال أو بأسرى وقعوا تحت أيديهم من المسلمين ، أو يُمنَّ عليهم بغير فداء ، فإن أسلم الأسير سقط عنه القتل ، وخير بين الوجوه الثلاثة الأخرى ، ويكون المال المأخوذ في الفداء غنيمة (٣) ، ويذكر ابن القيم أن الرسول عليه السلام : لم يسترق رجلاً حرّاً قط (٤) .

وأما السبي : فهن النساء والذراى الذين يقعون في الأسر ، ولا يجوز أن يقتلوا إذا كانوا أهل كتاب (٥) ، وإنما يقسمون في جملة الغنائم ، وإذا كانت النساء من قوم ليس لهم كتاب كالدهرية وعبدية الأوثان ، وامتنعن من الدخول في الإسلام ، فإنهن يقتلن أو يسترققن ، ولا يُفَرَّقُ فيجن : استرققن بين والددة وولدها ، ويجوز قبول الفدية منهن ، فإن فُودى بهن أسرى من المسلمين في أيدي قومهم ؛ عوض الإمام الفاتحين عنهم (٦) ، وكذلك في حالة المن عليهن ، يدل على هذا ما فعله

(١) وتسمى الأنفال .

(٢) أنظر : الأحكام السلطانية : ١٢٥ .

(٣) المصدر السابق : ١٢٥ و ١٣٢ .

(٤) أنظر : زاد المماد : ٣-٢٩٠ .

(٥) أنظر : أهل الذمة لابن القيم : ١٧ ، وأبى يعلى : ١٢٧ .

(٦) أنظر : الأحكام السلطانية للماوردي : ١٢٨ .

النبي صلوات الله وسلامه عليه مع وفد هوازن ، حينما أتوه مستعطفين في سبي قومهم بحنين ، وقد قسم السبي بين الجيش ، وإذا كان في السبايا ذوات أزواج بطل نكاحهن بالسبي ، سواء سبي أزواجهن أو لم يسبوا ، وإذا قسم السبايا في الغنائين حرم وطؤهن ، حتى يستبرثن بحیضة ، إن كنّ من ذوات الأقرأ ، وبوضع الحمل إن كنّ حوامل ، وإذا أسلم أحد الأبوين كان ذلك إسلاماً لصغار أولاده .

وأما الأرض التي استولى عليها المسلمون عنوة وقهراً ، وفارقها أهلها بقتل أو أسر أو جلاء ، فقد ذهب الشافعي إلى أنها تكون غنيمة كالأموال تقسم بين الفاتحين إلا أن يطيّبوا نفساً بتركها ، فتوقف على مصالح المسلمين (١) ، وقال مالك : تصير وقفاً على المسلمين ، ولا يجوز قسمتها ، وقال أبو حنيفة الإمام بالخيار فيها ، إن شاء قسمها أو أوقفها (٢) .

وأما الأموال : فإنها تقسم إلى الأقسام الخمسة التي سيأتى بيانها ، على أن تراعى المفاضلة بين الفارس والراجل (٣) .

بين الصدقات والغنيمة :

يختلف النية والغنيمة عن أموال الصدقات من أربعة وجوه بسطها الماوردي ، فقال : أحدها أن الصدقات مأخوذة من المسلمين تطهيراً لهم ، والنية والغنيمة مأخوذتان من الكفار عن يدوهم صاغرون .

(١) قارن بالاحكام السلطانية للماوردي : ١٣٢ ،

(٢) المصدر السابق ،

(٣) أنظر : الأحكام السلطانية لأبي يعلى : ١٣٦ ،

وثانيهما : إن مصرف الصدقات مخصوص عليه في القرآن ، وليس للأئمة اجتهاد فيه ، وفي أموال النية والغنيمة يتوقف مصرفها على اجتهاد الأئمة .

وثالثها : أن أموال الصدقات يجوز أن ينفرد أربابها بقسمتها في أهلها ، ولا يجوز لأهل النية والغنيمة أن ينفردوا بتوزيعهما على من يستحقون ، بل لا بد أن يتولاهما أهل الاجتهاد من الولاة والعلماء .

رابعها : اختلاف وجوه المصرفين بحسب بيان القرآن الكريم (١)

الفصل الرابع

أموال التعشير

العشور :

هى ضريبة كان يدفعها الرعايا من غير الدولة الإسلامية - الذين ليس بينهم وبين المسلمين عهد أو معاهدة ، فليسوا أهل ذمة ، ولا أهل صلح - وذلك عن سفنهم ومتاجرهم التى تدخل بلاد المسلمين وموانئهم وهى تقابل ما نسميه اليوم باسم الضريبة (الجمركية أو الديوانية) وقد يتعجل بعض المتحذلقين فيزعم أن هذه الضريبة من الحجر أو التعصب أو الاستغلال ، ثم لا يلبث أن يتريث ليعدل فى حكمه ، لأن المسلمين لم يفرضوها إلا معاملة بالمثل ، ويقوم على تحصيل هذه الضريبة عمال الدولة التى نصبتهم لهذا الغرض فى الثغور والموانئ ، وفى أماكن التقاء حدود الدولة الإسلامية مع الدول الأخرى .

الأصل فى العشور (١) :

والأصل فيها أن أبى موسى الأشعرى كتب إلى عمر بن الخطاب ، يقول : إن تجاراً من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشور ، فكتب إليه عمر : خذ منهم كما يأخذون من تجار

(١) يسمى استيفاء هذه الضريبة بالتعشير ، والموظف المختص بها بالماشر (أنظر : شرح السير الكبير : ٤ - ٢٨٢) .

(٢) الخراج لابن آدم : ١٧٣ (ط - السلفية ١٣٤) ، والخراج لأبي يوسف : ١٥٩ - ١٦١ (ط - السلفية) ،

المسلمين ، وخذ من أهل الذمة نصف العشر ، ومن المسلمين درهما عن كل أربعين درهما ، ولا تأخذ منهم دون المائتين شيئاً ، فإذا بلغت مائتي درهم من الفضة ، أو عشرين مثقالاً من الذهب ، ففيها خمسة دراهم (١) ، وروى أن عمر بن الخطاب بعث أنس بن مالك لجباية العشور ، فقال أنس : يا أمير المؤمنين تقلدني المكس ؟ ، فقال له عمر : قلدتك ما قلدني رسول الله ، قلدني أمر العشور ، وأمرني أن آخذ من المسلم ربع العشر (٢) ، ومن الذمى نصف العشر ، ومن الحرابي العشر (٣) .

مقدار العشور :

يذكر أبو يوسف : أن أهل منبج ، وهم قوم من أهل الحرب وراء البحر كتبوا إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، يقولون : دعنا ندخل أرضك تجاراً وتعشرنا ، فشاور عمر أصحاب رسول الله في ذلك فأنشأوا عليه به ، فكانوا أول من عسر من أهل الحرب ، ووعاء هذه الضريبة جميع عروض التجارة ، ومقدارها العشر أى عشر ما يحوزة المستأمن من الأشياء المعدة للتجارة ، ويصح أن تزيد عن العشر أو تنقص بناءً على قاعدة المعاملة بالمثل .

وبالنسبة للذى القاطن في الدولة الإسلامية لا يجب عليه ، أما إذا انتقل بأمواله من بلد إسلامي إلى البلاد الإسلامية الأخرى فعليه

(١) وهذا هو نصاب الزكاة .

(٢) أنظر : المبسوط : ٢ - ١٩٩ ، وشرح السير الكبير : ٤ - ٢٨٢ ، والخراج لأبي يوسف : ١٦٤ ، وأحكام أهل الذمة لابن القيم : ١٦٦ ، والأموال لأبي عبيد : ٥٣٣ - (ط - المامرية بمصر ١٣٥٣) ونيل الأوطار : ٨ - ٦٣ ، وقارن بالكاساني : ٢ - ٣٥ ، والمفنى : ٨ - ١٨٠ ، وقد روى هذا الحديث مرة أخرى معنداً إلى زهاد بن حدير ، (٣) الخراج : ١٦١ ،

نصف العشر ، حيث أنه ينتفع بمرافق الدولة التي دخل إليها ، ويستطيع أن يخلو في أسعاره فترتفع أرباحه من طرف ثان ، ومن هنا يقول صاحب المغنى : ويؤخذ العشر من كل حربى تاجر ، ونصف العشر من كل ذمى تاجر ، سواء أكان ذكراً أم أنثى ، صغيراً أم كبيراً ، وذلك حق يختص بحال التجارة ، ولتوسعه وتنقله في رقعة البلاد الإسلامية (١)

وقت العصور :

في الحق أنها كانت لا تؤخذ منهم غير مرة واحدة في السنة ، عن كل قادم بالتجارة ، وهذا ما ذكره الأحناف والحنابلة والشافعية والزيدية (٢) ، حتى ولو تكرر قدومه بالتجارة مثنى وثلاث ورباع في خلال السنة الواحدة ، فلا يؤخذ منه شيء ، وتسعفنا المصادر القديمة بوثيقة جرى العمل بها في هذا الشأن ، فقد روى زياد بن حدير ، قال : كنت أعشر بنى تغلب كلما أقبلوا وأدبروا ، فانطلق شيخ منهم إلى عمر ، فقال : إن زياداً يعشرنا (أى يأخذ عشر تجارتنا) ، كلما أقبلنا وأدبرنا ، فقال : نكفيك ذلك ، ثم أتاه الشيخ من بعد ذلك ، وكان عمر في جماعة من الناس ، فقال : يا أمير المؤمنين : أنا الشيخ النصراني ، فقال عمر : وأنا الشيخ الحنفي : فقد كفيت ، قال زياد : فكتب عمر إلى ألا تعشرهم في السنة إلا مرة واحدة (٣) ، بل تزيد الشريعة الإسلامية هذا الأمر تأكيداً ، فتفرض على الجاني لهذه

(١) المغنى : ٨-٥٢٢ .

(٢) أنظر : الفتاوى الهندية : ١-١٨٣ ، وشرح السير الكبير : ٤-٤٨٦ ، والكاساني : ٢-٣٧ ، والمغنى : ٨-٥١٨ وكشاف القناع : ١-٧٢٨ ، والأم للشافعي : ١٩٣-١٩٤ ، وشرح الأزهري : ١-٥٧٧ .

(٣) أنظر : انخراج لأبي يوسف : ١٦٣ ، والأموال لأبي عبيد : ٥٢٣ .

الضريبة أن يقوم باعطاء الناجر المستأمن مستنداً يكون تحت يده ،
بأنه قام بداء الواجب عليه ، ومن ثم لا يقوم عاشر آخر بأخذ شيء
منه عن عام كامل .

ولكن يبدو أن الأمر تغير من بعد عمر ، وَوضِعَتْ معايير أخرى
وَحُدِّثَتْ تنظيمات جديدة ، يشهد لها بعض النصوص و خلاصتها :
أن التاجر إذا قدم بنوع ما ، من التجارة محدد الجنس والكم ، ولم ينفق
سوق هذه التجارة ، فرجع لبلده ، ثم عاد في وقت ثان وثالث خلال
العام الواحد بالقدر الذي بقي من نفس التجارة ، فإنه لا يُعْجَبُ منه
غير الجمركة الأولى (١) ، وهذا أحد الجبهة أراد أن يأخذ الضريبة عن
فرس لأحد المستأمنين مرتين ، فكتب إليه عمر بن الخطاب ألا يأخذ
منه الضريبة إلا مرة واحدة خلال السنة الواحدة (٢) .

أما إذا عاد بنوع آخر من التجارة غير النوع الأول ، أو مضى
حول على النوع الأول ، ثم رجع ببقيته ، فإنه في هاتين الحالتين
يدفع ضريبة ثانية ، لأن حتمية الضريبة أنها مرتبطة بالتجارة ، وليست
بالتاجر ، قال القماضي أبو يوسف : ثم لا يؤخذ منها أى من التجارة
التي تم جمركتها إلى مثل ذلك الوقت من الحول ، وإن مرّ بها أكثر
من مرة (٣) ، « وإن ازداد المال أخذ من الزيادة وحدها لأنها لم تعشر (٤) .
المعاملة بالمثل :

وإذن ، فأهل الحرب أو بمعنى أدق الأجانب يدفعون العشر ، كما
يأخذون من المسلمين العشر ، فإن كان الذي يأخذه من المسلمين أقل

(١) أنظر الهداية : ٥٣٤-١ ، والدر المختار : ٥٥٦-٢ ، والمذني : ٥٢٣-٨ ،

(٢) أنظر : شرح السير الكبير : ٢٨٦-٤ ، والمبسوط : ٢٠١-٢ ،

(٣) أنظر : الخراج لأبي يوسف : ١٥٩ ، والأموال لأبي عبيد : ٥٣٣ ،

(٤) أحكام أهل الذمة لأبي القاسم : ٧٦٦ ،

دفعوا للمسلمين بقدر ما يأخذونه ، ولا شيء من الظلم في أن يعامل المسلمون أعداءهم بمثل ما يعاملونهم به ، ونعلم أن عمر بن الخطاب ، قال لعماله حينما سأله الفتوى : « خذوا منهم ما يأخذون منا (١) » ، ولا لوم على المسلمين في أن يتقاضوا من أهل الذمة نصف العشر ، لأنهم يعفون من الزكاة ، ومن الجندية ، ولأنهم ينتفعون بمرافق الدولة كما ينتفع المسلمون ، في الوقت الذي تتقاضى فيه الدولة من المسلمين على متاجرهم ضريبة قدرها : اثنان ونصف في كل مائة .

ويذهب بعض الفقهاء في المعاملة بالمثل مذاهب شتى فالسرخسي وصاحب الدر المختار وابن عابدين يذهبون إلى عدم الأخذ بالمعاملة بالمثل ، لأنهم إن كانوا يظلمون المسلمين في أخذ شيء مما دون النصاب ، فنحن لا نأخذ منهم (٢) ، لأن ما دون النصاب قليل ، وهو معد للنفقة غالباً (٣) ، والأخذ من القليل ظلم ، ولا متابعة في الظلم (٤) ، وفضلاً عن هذا : إذا كانوا يأخذون من التجار المسلمين جميع الأموال ، فنحن لا نأخذ منهم مثل ذلك ، لأن ذلك يرجع إلى غدر الأمان (٥) ، بل نحن أحق من هذا في ضرب المثل الأعلى في قيم الشريعة الإسلامية : أنهم إذا قتلوا الداخل إليهم منا معشر المسلمين في حالة الأمان ، فنحن لا نقابلهم بالمثل ، ولا نقتل من يدخل إلينا منهم بأمان (٦) .

(١) أنظر ٠ شرح السير الكبير للسرخسي : ٤-٢٨٣ .

(٢) المبسوط : ٢-٢٠٠ .

(٣) أنظر : رد المختار : ٢-٥٦ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) أنظر : المبسوط : ٢-٢٠٠ ، وفتح القدير : ١-٥٣٤ .

(٦) أنظر : فتح القدير : ١-٥٣٤ .

آداب التعشير :

يقول القاضى أبو يوسف وهو يوجه حديثه إلى الخليفة هارون الرشيد : أما العشور فقد رأيت أن توليها قوماً من أهل الصلاح والدين وتأمروهم ألا يتعدوا على الناس فيما يعاملوهم ، فلا يظلموهم ولا يأخذون منهم أكثر مما يجب عليهم ، وأن يمتثلوا ما رسمناه لهم ، ثم تتفق بعد أمرهم وما يعاملون به من أمر بهم ، وهل يجاوزون ما قد أمروا به ؟ . فإن كانوا قد فعلوا ذلك عزلت وعاقبت ، وأخذتهم بما يصح عندك عليهم لمظلوم أو مأخوذ منه أكثر مما يجب عليه ، وإن كانوا قد انتهوا إلى ما أمروا به . وتجنبوا ظلم المسلم والمعاهد أثبتهم على ذلك الأمر ، وأحسن إليهم ، فإنك متى أثبت على حسن السيرة والأمانة ، وعاقبت على الظلم والتعدى ... يزيد المحسن في إحسانه ، ويرتدع الظالم عن معاودة الظلم (١) .

(١) أنظر : الخراج : ١٥٨ ،

جريدة المصادر والمراجع

أولا : المراجع العربية :

(١) أحاديث الجمعة :

للإمام حسن البنا (ط - الدار السعودية للنشر بجدة ١٩٧٢) .

(٢) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم :

للمقدسي : شمس الدين أبي عبد الله محمد الشافعي
(ط - ديه جويه ليدن ١٨٧٧) .

(٣) أحكام أهل الذمة :

لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية
(تحقيق صبيح الصالح) ، (ط - دمشق ١٩٦١) .

(٤) الأحكام السلطانية :

لأبي الحسن علي بن محمد الماوردي (ت : ٤٥٠ هـ) ،
(ط - البابي الحلبي ١٩٦٦) .

(٥) الأحكام السلطانية :

لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء (ت : ٤٥٨ هـ) ،
(ط - البابي الحلبي ١٣٨٦ هـ) .

(٦) الأحكام العامة في قانون الأمم :

لمحمد طلعت الغنيمي : (ط - منشأة المعارف بالإسكندرية
١٩٧٠) .

- (٧) أحكام القرآن للجصاص :
- لأبي بكر أحمد بن علي الرازي (ت ٣٧٠ هـ) ، (ط - الأوقاف الإسلامية بالاستانة ١٣٣٥ هـ) .
- (٨) أحكام القرآن :
- للقاضي أبي بكر بن العربي (ت : ٥٤٣ هـ) ، (ط - الحلبي ١٣٧٨ هـ) ، (تحقيق علي محمد البيجاوي) .
- (٩) أحكام القانون الدولي في الشريعة الإسلامية :
- للدكتور حامد سلطان (ط - القاهرة ١٩٧٠) .
- (١٠) إحياء علوم الدين :
- للغزالي أبي حامد محمد بن محمد (٥٤٠٥ هـ) ، (ط - الحلبي بالقاهرة ١٩٦٧) .
- (١١) أخبار القضاة :
- لوكيع محمد بن خلف بن حيان (٣٠٦ هـ) ، (ط - الاستقامة بالقاهرة ١٣٦٦ هـ) .
- (١٢) اختلاف الفقهاء :
- للطبري ، لأبي جعفر محمد بن جرير (٣١٠ هـ) ، (ط - التبرقي والموسوعات ١٣٢٠ هـ) .
- (١٣) « إرشاد الساري إلى صحيح البخاري :
- لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد التمسطلاني (٩٢٣ هـ مصور عن طبعة بولاق ١٣٢٣ هـ ، بواسطة دار الكتاب العربي بيروت ١٩٧١ ، وبهامشه صحيح مسلم للنووي ، و (طبعة الميمنية ١٣٠٧ هـ) ، (وطبعة ١٣٢٦ هـ) .

- (١٤) الاستيعاب في أسماء الأصحاب :
لابن عبد البر (أبي عمر يوسف) ، (ت ٤٦٣ هـ) ، (ط - القاهرة ١٣٥٨ هـ) .
- (١٥) أسد الغابة في معرفة الصحابة :
لابن الأثير عز الدين (ط - القاهرة ١٢٨٦ هـ) .
- (١٦) الإسلام بين العلم والمدنية :
للإمام محمد عبده (ط - دار المنار بمصر ١٩٥٦) .
- (١٧) الإسلام عقيدة وشريعة :
للإمام محمود شلتوت (ط - دار القلم بالقاهرة) .
- (١٨) الإسلام والعرب :
لروم لاندو (ط - دار العلم للملايين ببيروت) .
- (١٩) الإسلام والنظام الجديد :
لمحمد إقبال (ترجمة عبد الحميد جودة السحار) ، (ط - السحار بالقاهرة) .
- (٢٠) الإصابة في تمييز الصحابة :
لابن حجر العسقلاني (بهامشه الاستيعاب لابن عبد البر) ،
(ط - مصطفى محمد بالقاهرة ١٣٥٨) .
- (٢١) أصول القانون :
لعبد الرزاق السنهوري وآخر (ط - لجنة التأليف بمصر ١٩٣٨) .
- (٢٢) إعجاز القرآن :
للباقلاني أبي بكر محمد بن الطيب (٤٠٣ هـ) ، تحقيق أحمد صقر (ط - دار المعارف ١٩٧٢) .
- ﴿ الف - المجمع الاسلامى ﴾

(٢٣) أعلام الموقعين :

لشمس الدين أبي عبد الله محمد ، المشهور بابن قيم الجوزية
(١٧٥١ هـ) ، (ط - التجارية ١٩٥٥) .

(٢٤) الأغاني :

لأبي الفرج الأصفهاني ، (ط - بولاق ١٢٨٥ ، وط - دار
الكتب المصرية ١٩٢٧) .

(٢٥) الأم :

للشافعي أبي عبد الله محمد بن إدريس (ت ٢٠٤ هـ) ،
(ط - بولاق ١٣٢٦ هـ) .

(٢٦) امتاع الأسماع :

لتقى الدين أحمد بن علي ، المشهور بالمقریزی (ط - لجنة
التأليف بالقاهرة ١٩٤١) .

(٢٧) الأموال :

لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ) ، (ط - القاهرة
١٣٥٣ هـ) ، (بتحقيق محمد حامد الفقي) .

(٢٨) إنجيل :

لوقا (ط - دار النشر المسيحية - بيروت) .

(٢٩) أنساب الأشراف :

للبلاذري : أحمد بن يحيى بن جابر (٢٧٩ هـ) ، (ط - القدس
١٩٣٨) .

(٣٠) أنظمة المجتمع والدولة في الإسلام :

لمحمود عبد المولى (ط - الشركة التونسية ، تونس ١٩٧٣) .

- (٣١) البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار :
للإمام أحمد بن يحيى المرتضى (٨٤٠ هـ) ، (ط - السعادة
بمصر ١٩٤٨ ، والسنة المحمدية ١٩٤٩ .
- (٣٢) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع :
لعلاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني (٥٨٧ هـ) ، (ط - شركة
المطبوعات بمصر ١٣٢٧ هـ) .
- (٣٣) البيان والتبيين :
لأبي عثمان الجاحظ (تحقيق عبد السلام هارون) ،
(ط - الخانجي بمصر ١٩٤٨) ، (وطبعة ١٩٦٠) .
- (٣٤) تاج العروس بشرح القاموس :
لمحمد مرتضى الزبيدي (١٢٠٥ هـ) ، (ط - بنگازی) .
- (٣٥) تاريخ ابن خلدون (العبر وديوان المبتدأ والخبر) :
لعبد الرحمن بن خلدون (ط - دار الكتاب اللبناني ١٩٦٨) .
- (٣٦) تاريخ دمشق :
لابن عساكر (٥٧١ هـ) ، (ط - المجمع العلمي بدمشق)
(١٩٦٠) .
- (٣٧) تاريخ الإسلام السياسي :
لحسن إبراهيم حسن (ط - النهضة المصرية ١٩٦٤) .
- (٣٨) تاريخ بغداد :
للخطيب البغدادي (ط - الخانجي بمصر ١٣٤٩ هـ) .
- (٣٩) تاريخ الطبري (تاريخ الأمم والملوك)
لأبي جعفر محمد بن جرير (ط - دار المعارف ١٩٦٠) .

(٤٠) تاريخ العقيدة الاسلامية :

أجناس، جولد زيهلر (ترجمة حسن عبد القادر، القاهرة ١٩٤٦

(٤١) تاريخ اليعقوبى :

أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح
(٢٨٢ هـ) ، (تحقيق هوتسم) ، (ط - أوروبا ١٨٩٣) ،
و (ط - النجف ١٣٥٨ هـ) .

(٤٢) تحفة الأمراء فى تاريخ الوزراء :

للصائى أبى الحسين هلال بن الحسن بن أبى إسحق إبراهيم
الكاتب (٤٤٨ هـ) ، (نشر : ه - ف - أمدروز) تحقيق
عبد الستار فراج (ط - عيسى الحلبي ١٩٥٨) .

(٤٣) التريبة الدينية :

لمحمد الصادق عفيفى وآخرين (ط - دار المعارف بالرباط
١٩٦٣) .

(٤٤) التشريع الإسلامى لغير المسلمين :

لعبد الله مصطفى المراغى (ط - النموذجية بمصر) .

(٤٥) التشريع الجنائى الإسلامى :

لعبد القادر عودة (ط - دار نشر الثقافة بالأسكندرية)

(٤٦) تفسير الألوسى (روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع

المثانى) : لأبى الفضل شهاب الدين محمود بن عبد الله

(١٢٧٠ هـ) ، (ط - المنيرية بمصر) .

- (٤٧) تفسير ابن عربي :
لأبي بكر محمد بن عبد الله بن محمد (٥٤٣هـ) ، (ط -
عيسى الحلبي ١٩٥٧).
- (٤٨) تفسير ابن كثير :
لأبي الفداء اسماعيل بن عمر (٥٧٤هـ) ، (ط - مصطفى محمد
بمصر ١٩٣٧).
- (٤٩) تفسير المنار : تفسير القرآن الحكيم :
لمحمد رشيد رضا (ط - المنار بمصر ١٣٤٩ هـ - ١٩٣١).
- (٥٠) التفسير الكبير المسمى (مفاتيح الغيب) :
لفخر الدين الرازي (ت ٥٠٦ هـ) ، (ط - البهية المصرية
١٩٣٨) ، التزام عبد الرحمن محمد .
- (٥١) تفسير (الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقاويل في
وجوه التأويل) :
لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨ هـ) ،
(ط - مصطفى الحلبي ١٩٦٦).
- (٥٢) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) :
لأبي محمد بن أحمد الأنصاري (٦٧١ هـ) ، (ط - دار
الكتب المصرية ١٩٦٧).
- (٥٣) التلمود وشريعة إسرائيل :
(كتب سياسية رقم ١٨) ، (ط - دار القاهرة) .
- (٥٤) التلويح على التوضيح بشرح التفتازاني :
لسعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (٥٧٩٢هـ) ،
(ط - صبيح بمصر) .

- (٥٥) تهذيب التاريخ الكبير :
- لابن عساكر (٥٧١ هـ) ، (ط - دمشق ١٣٣٢ هـ) .
- (٥٦) ثمار القلوب :
- المنسوب لأبي منصور عبد الملك الثعالبي (ط - الظاهر بمصر ١٩٠٨) .
- (٥٧) الجامع الصغير من حديث البشير النذير :
- لجلال الدين السيوطي (٩١١ هـ) ، (ط - الباني الحلبي بمصر) .
- (٥٨) جمهرة خطب العرب :
- لأحمد زكي صفوت (ط - الباني الحلبي بالقاهرة ١٩٦٢) .
- (٥٩) جمهرة رسائل العرب :
- لأحمد زكي صفوت (ط - الباني الحلبي بمصر ١٩٣٧) .
- (٦٠) حاضرا العالم الإسلامي :
- لوثرروب ستودارد (ترجمة عجاج نويهض ، وتعليقات شكيب أرسلان) ، (ط - دار الفكر بيروت ١٩٧٢) .
- (٦١) حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة :
- لأبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ط - عيسى الحلبي بمصر ١٩٦٧) .
- (٦٢) حضارة الإسلام :
- لجوستاف جرونيباوم (ترجمة عبد العزيز جاويد) (ط - الألف كتاب بالقاهرة) .
- (٦٣) حضارة العرب :
- لجوستاف لوبون (ترجمة عادل زعيتري) ، (ط - الباني الحلبي بمصر) .

- (٦٤) حقوق الإنسان في الإسلام :
لعلى عبد الواحد وافي (ط - دار نهضة مصر ١٩٦٧).
- (٦٥) الحقوق الرومانية :
لمعروف الدواليبي (ط - دمشق ١٩٦٠).
- (٦٦) الخراج :
لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم (١٨٢ هـ) ، (ط - السلفية
بمصر ١٣٥٢ هـ و ١٣٤٦ هـ).
- (٦٧) الخراج :
لأبي زكريا يحيى بن آدم سليمان القرشي (٢٠٣ هـ) ، (ط -
السلفية بمصر ١٣٤٧ هـ) ، (تحقيق أحمد شاكر).
- (٦٨) درر الأحكام في شرح غرر الأحكام :
لمحمد بن فراهوز المعروف بمنلاخسو الحنفي (٨٨٥ هـ) ،
(ط - الكاملية تركيا ١٣٣٠ هـ).
- (٦٩) الدستور القرآني :
لعزة دروزة (ط - عيسى الحلبي بمصر).
- (٧٠) الدعوة إلى الإسلام :
لتوماس أرنولد (ترجمة حسن إبراهيم وآخرين) (ط -
القاهرة ١٩٤٧).
- (٧١) رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار :
لمحمد أمين الشهير (ابن عابدين ١٢٥٢ هـ) ، (ط - الباني
الحلبي ١٩٦٦ م).

- (٧٢) الرسائل الكبرى :
لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ط - الشرقية
بالقاهرة ١٣٢٣ هـ) .
- (٧٣) الرسائل والمسائل :
لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ط - المنار
بمصر ١٣٤٢ هـ) .
- (٧٤) رسالة التوحيد :
للإمام محمد عبده (ط - دار المنار بمصر ١٣٧٦ هـ) .
- (٧٥) رسل الملوك :
لابن الفراء ، الحسين بن محمد (تحقيق صلاح المنجد) ،
(القاهرة ١٩٤٧) .
- (٧٦) زاد المعاد في هدى خير العباد :
لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر (المشهور بابن قيم الجوزية
٧٥١ هـ) ، (ط - المصرية ١٣٦٩ هـ) .
- (٧٧) السلوك :
للمقرئ تقي الدين أحمد بن علي (٨٤٥ هـ) ، (ط - بولاق
بمصر ١٢٧٠ هـ) ، (ط - لجنة التأليف ١٩٥٨) .
- (٧٨) سنن ابن ماجه :
لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (٢٧٣ هـ) ، (ط - عيسى
الحلي ١٩٥٣ م) .
- (٧٩) سنن البيهقي (السنن الكبرى) :
لأحمد بن الحسين البيهقي (ط - دائرة المعارف العثمانية
بجيدر آباد ١٣٥٤ هـ) .

(٨٠) سنن الترمذى :

للأبى عيسى محمد بن عيسى (٢٧٩هـ) ، (ط - دار الدعوة
بمصر ١٩٦٨).

(٨١) سنن النسائى :

للأبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب (٣٠٣هـ) ، (ط - المصرية
بالأزهر).

(٨٢) السياسة الشرعية فى إصلاح الراعى والرعية :

لابن تيمية ، تقى الدين أبى العباس أحمد بن عبد الحلیم
(٧٢٨هـ) ، (ط - أنصار السنة بمصر ١٩٦١).

(٨٣) السياسة الشرعية أو نظام الدولة الإسلامية :

لعبد الوهاب خلاف (ط - السلفية بمصر ١٣٥٠هـ).

(٨٤) السير الصغير :

لمحمد بن الحسن الشيبانى (بهامش كتاب الخراج للآبى
يوسف) (ط - بولاق ١٣٠٢هـ).

(٨٥) السير الكبير :

لمحمد بن الحسن الشيبانى (١٨٩هـ) ، (ط - جامعة القاهرة ١٩٥٨).

(٨٦) سيرة الرسول :

لابن هشام (تحقيق محيى الدين عبد الحميد) ، (ط - المكتبة
التجارية محمد على صبيح بمصر ، ١٩٦٣).

(٨٧) السيرة الحلبيه (إنسان العيون فى سيرة الأمين المأمون) :

لعلى بن برهان الدين الحلبي (ط - الأزهر بمصر ١٣٢٩هـ) . و
(ط - البابى الحلبي ١٣٥٤هـ).

- (٨٨) سيرة عمر بن الخطاب : (تعرف بتاريخ عمر)
- لابن الجوزى جمال الدين أبى الفرج عبد الرحمن بن على
(٥٩٧) نقحه وقدم له حسن الهادى حسين) - ط محمد صبيح
القاهرة ١٩٢٤ ، (وطبعة إحياء علوم الدين بدمشق) . ١٣٩٤ هـ .
- (٨٩) سيرة عمر بن عبد العزيز (تعرف بمناقب عمر) :
- لابن الجوزى ، أبى الفرج عبد الرحمن على بن محمد
(٩٥٧ هـ) ، (ط - المؤيد بمصر ١٩٢١) .
- (٩٠) شرح نهج البلاغة :
- لابن أبى الحديد (ط - البابى الحلبي بالقاهرة ١٣٢٩) .
- (٩١) شرح الأزهار المنتزع من العيث المدرار :
- لعبد الله أبى القاسم ، الشهير بابن المفتاح (٨٧٧ هـ) .
- (٩٢) شرح الزرقانى على المواهب اللدنية :
- لمحمد بن عبد الباقي بن يوسف (١٠٩٩ هـ) ، (ط - بولاق ،
القاهرة ١٢٩١) .
- (٩٣) شرح السير الكبير :
- لشمس الأئمة السرخسى محمد بن أحمد (ط - دار المعارف
النظامية بحيدر أباد الدكن ١٣٣٥ هـ) .
- (٩٤) شرح العناية على الهداية :
- لأكمل الدين محمد بن محمود البابرقى (٧٨٦ هـ) .
- (٩٥) الشريعة الإسلامية :
- لمحمد حميد الله (ط - حيدر أباد الدكن ١٩٤٥) .

- (٩٦) الصارم المسلول على شاتم الرسول :
لابن تيمية (ط- دائرة المعارف النظامية بحيدر أباد بالهند).
- (٩٧) صبح الأعشى فى صناعة الإنشا :
القلقشندي : أبي العباس أحمد بن على (ط - بولاق ١٩١٣).
- (٩٨) صحيح البخارى :
لأبى عبد الله محمد بن إسماعيل (٢٥٦ هـ) ، (ط - العثمانية بمصر ١٩٣٢) و (ط - محمد صبيح) دون تاريخ .
- (٩٩) صحيح مسلم :
لأبى الحسين مسلم بن الحجاج (٢٦١ هـ) ، (ط - صبيح بمصر) و (طبعة المشهد الحسيني) دون تاريخ .
- (١٠٠) الطبقات الكبرى :
لابن سعد : محمد (ط - لندن ١٩٠٥ - ١٩٢٨) و (طبعة دار صادر ودار بيروت ١٩٦٠).
- (١٠١) العقد الفريد :
لأبى عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه (ط - لجنة التأليف بمصر ١٩٤٠) و (طبعة دار الفكر بيروت) تحقيق سعيد العريان).
- (١٠٢) العلاقات الدولية فى الإسلام :
(بحث لمحمد أبى زهرة فى المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية) بالقاهرة ١٩٥٢).

- (١٠٣) عمدة القارى بشرح صحيح البخارى :
لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ط - المنيرية بمصر
١٣٤٨) و (طبعة بيروت ١٩٧٠).
- (١٠٤) عيون الأخبار :
لابن قتيبة (ط - دار الكتب المصرية ١٣٤٣ هـ).
- (١٠٥) فتاوى ابن تيمية :
لتقى الدين أبي العباس أحمد (٧٢٨ هـ) ، (ط - الكردي بمصر
١٣٢٦ هـ).
- (١٠٦) الفتاوى الخانية :
لفخر الملة والدين قاضي خان الفرغانى محمود الأوزجندى
٥٩٢ هـ ، وهو مطبوع بهامش (الفتاوى الهندية) ، (ط -
بولاق ١٣١٠ هـ).
- (١٠٧) فتح البارى بشرح صحيح البخارى :
لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن على العسقلانى المعروف بابن
حجر (٨٥٢ هـ) ، (ط - البهية بمصر ١٣٤٨ هـ) ، (وطبعة الحلبي ١٩٥٩)
(١٠٨) فتح العزيز (فقه شافعى) :
لابن القاسم عبد الكريم بن محمد ، المشهور بالرافعى (٦٢٣ هـ)
مخطوط بمكتبة الأزهر رقم ٥٧٢٦ (والوجيز للإمام الغزالى) .
- (١٠٩) فتح القدير شرح الهداية :
لكمال الدين محمد بن عبد الواحد (المشهور بابن الممام)
٨٦١ هـ ، (ط - التجارية ١٣٥٦ هـ) .

- (١١٠) فتح المبدي
بشرح مختصر الزبيدي (ط - القاهرة)
- (١١١) الفتنة الكبرى :
لطله حسين (ط - دار المعارف بالقاهرة ١٩٥٩).
- (١١٢) فتوح البلدان :
لأحمد بن يحيى بن جابر ، المعروف بالبلاذري (ط - دار النشر
للجامعيين - بيروت ١٩٥٧).
- (١١٣) فتوح الشام :
للواعدي : محمد بن عمر (ط - مصطفى محمد بالقاهرة
١٢٨٢).
- (١١٤) فجر الإسلام :
لأحمد أمين (ط - النهضة المصرية بالقاهرة ١٩٦٤).
- (١١٥) الفرق الإسلامية :
لعلی مصطفى الغرابي (ط - السعادة بالقاهرة ١٩٤٨).
- (١١٦) الفروق (فقه حنفي) :
لأبي المظفر أسعد بن محمد النيسابوري (٥٧٢ هـ ، مخطوط بدار
الكتب المصرية برقم ٢٩٣).
- (١١٧) الفروق (فقه شافعي) :
لأبي محمد عبد الرحيم بن الحسين الأسنوي (٧٧٢ هـ ، مخطوط
بدار الكتب المصرية برقم ١٤٢١).
- (١١٨) الفكر الإسلامي :
لمحمد الصادق عفيقي (ط - مؤسسة الخانجي بمصر ١٩٧٦).

- (١٢٠) الفقه الاسلامى :
- لأحمد الحصرى وآخرين (ط - دار التأليف بمصر ١٩٧٠)
- (١٢١) الفقه الإسلامى :
- لمحمد مدكور سلام (ط - الفجالة بمصر) .
- (١٢٢) فقد الزكاة :
- ليوسف القرضاوى (ط - الرسالة ، بيروت ١٩٧٧) .
- (١٢٣) فقه السنة :
- لسيد سابق (ط - دار الكتاب العربى - بيروت ١٩٦٩) .
- (١٢٤) الفقه على المذاهب الأربعة :
- لعبد الرحمن الجزيرى (ط - دار المأمون بمصر ١٩٣٨) .
- (١٢٥) القانون الدولى الخاص :
- لجابر جاد عبد الرحمن (ط - شركة النشر والطباعة العراقية ببغداد ١٩٤٩) .
- (١٢٦) القواعد (فقه شافعى) :
- لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى (٧٩٤هـ) ، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم ١١٠٣) .
- (١٢٧) قوانين الأحكام الشرعية ، ومسائل الفروع الفقهية :
- لمحمد بن أحمد بن جزى الأندلسى (٧٤٦هـ) ، (ط - دار العلم للملايين بيروت ١٩٦٨) .
- (١٢٨) الكامل فى التاريخ :
- لأبى الحسن على بن محمد أبى الكرم ، المعروف بابن الأثير (٦٣٠هـ) ، (ط - بولاق ١٢٧٤) ، (وط - دار الكتاب العربى بيروت ١٩٦٧) .

- (١٢٩) الكامل في الأدب :
للمبرد أبي العباس محمد بن يزيد (ط - الأثرية) .
- (١٣٠) كتاب المغازي :
للوأقدى محمد بن عمر بن واقد (تحقيق مارسدن جونس) ،
(ط - أكسفورد ١٩٦٦) .
- (١٣١) كتاب النقود الإسلامية :
للمقرئزي (نشره أنستاس الكرمل مع كتابين آخرين في
النقود تحت عنوان (النقود العربية) ، (ط - بيروت
١٩٣٩) .
- (١٣٢) كشف القناع عن متن الإقناع :
لمنصور بن إدريس الحنبلي (١٠٥١ هـ) ، (ط - الشرقية
بمصر ١٣١٩ هـ) .
- (١٣٣) لسان العرب :
لمحمد بن بكر بن منظور المصري (٧١١ هـ) ، (ط - دار صادر
بيروت ١٩٥٦) .
- (١٣٤) ماذا خسر العالم بانحطاط المسلمين :
لأبي الحسن الندوي (ط - دار العلم بالكويت ١٩٧٠) .
- (١٣٥) المبسوط :
لأبي بكر محمد بن أحمد السرخسي (٤٩٠ هـ) ، (ط السعادة
بمصر ١٣٢٤ هـ) .
- (١٣٦) المجتمع الإسلامي وأصول الحكم :
لمحمد الصادق عفيفي (ط - دار الاغتصام بالقاهرة ١٩٧٩) .

- (١٣٧) المجتمع الإسلامى والنظام الاقتصادى :
لمحمد الصادق عفيفى (ط - مؤسسة الخانجى بالقاهرة ١٩٨٠).
- (١٣٨) المجتمع الإنسانى فى ظل الإسلام :
لأنى زهرة، محمد (بحث مقدم للمؤتمر الثالث لمجمع البحوث
الإسلامية (جمادى الثانى ١٣٨٦ هـ).
- (١٣٩) مجموعة الوثائق السياسية فى العهد النبوى والخلافة الراشدة :
لمحمد حميد الله الحيدر أبادى (ط - القاهرة) ، (وطبعة دار
الإرشاد ببيروت ١٩٦٩).
- (١٤٠) محاضرات فى تاريخ الأمم الإسلامية :
لمحمد الخضرى (ط - دار إحياء الكتب العربية لعيسى البانى
الجلي ١٣٤٩ هـ).
- (١٤١) مدخل فى الفقه الإسلامى :
لمحمد سلام مذكور ، (ط - القاهرة ١٩٦٤).
- (١٤٢) مروج الذهب :
للمسعودى ، أبى الحسن على بن الحسين بن على - ٣٤٦ هـ ،
(ط - الأزهرية ١٣٠٣ هـ) ، (وطبعة دار الرجاء بالقاهرة ١٩٣٨).
- (١٤٣) مسند أحمد :
لأحمد بن حنبل (٢٤١ هـ) ، (ط - دار المعارف ١٩٤٦) ،
(بشرح الشيخ شاكر).
- (١٤٤) مصادر الحق :
لعبد الرزاق السنورى (ط - معهد الدراسات العربية ١٩٦٨).
- (١٤٥) مصر فى عهد الدولة الفاطمية :
لمحمد جمال الدين سرور (ط - دار الفكر العربى بمصر ١٩٦٠).

(١٤٦) المعارف :

لأبي محمد عبد الله بن مسلم ، المعروف بابن قتيبة (٢٧٦ هـ)
(ط - دار المعارف بمصر).

(٢٤٧) معالم الحضارة الإسلامية :

لمحمد الصادق عفيفي (ط - الرشاد بالدار البيضاء ١٩٦١).

(١٤٨) المعجم الوسيط :

لمجموعة من العلماء بإشراف مجمع اللغة العربية بمصر ،
(ط - المجمع بمصر ١٩٧٣).

(١٤٩) المغني (فقه حنبلي) :

لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة (٦٢٠ هـ) ، (ط - المنار
بمصر ١٣٦٧ هـ) ، (وطبعة الإمام بمصر).

(١٥٠) مغني المحتاج إلى معرفة معاني المنهاج :

لمحمد الشربيني الخطيب (٩٩٧ هـ) ، (ط - مصطفى الحلبي ١٩٥٨).

(١٥١) مفتاح الأفكار :

لأحمد مفتاح (ط - القاهرة - دون تاريخ) .

(١٥٢) مقدمة ابن خلدون :

لعبد الرحمن بن خلدون (ط - دار الكتاب اللبناني بيروت
١٩٦٧).

(١٥٣) الملل والنحل :

لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم - الشهرستاني (٥٤٨ هـ) ،
(ط - الأدبية بمصر ١٣١٧ هـ)

ج ٢٢ - المجتمع الإسلامي

(١٥٤) مناهج الطالبين :

- للنووي أبي زكريا يحيى بن شرف (٦٧٦ هـ) ، وقد شرحه
شمس الدين الرملي (١٠٠٤ هـ) في (نهاية المحتاج) ، (ط - الباي الحلبي
١٩٦٧) ، وشرحه ابن حجر الهيتمي (٩٧٤ هـ) في (تحفة
المحتاج) ، (ط - الباي الحلبي) .

(١٥٥) مناهج العلماء المسلمين :

لفرانتز روزنتال (ترجمة أنيس فريضة) ، (ط - بيروت ١٩٦١) .
(١٥٦) منح الجليل للشيخ محمد عيش ، وهو شرح لمختصر الخليل :
(ط - الباي الحلبي ١٩٣١) .

(١٥٧) منهج عمر بن الخطاب :

لمحمد البلتاجي (ط - دار الفكر العربي بالقاهرة ١٩٧٦) .

(١٥٨) المذهب :

لأبي إسحق إبراهيم بن يوسف الشيرازي (٤٥٦ هـ) ، (ط - الباي
الحلبي ١٩٥٩) .

(١٥٩) موجز تاريخ العالم :

هـ. ج. ويلز (ترجمة عبد العزيز توفيق) مكتبة النهضة
المصرية ١٩٥٨) .

(١٦٠) الناسخ والمنسوخ :

لأبي جعفر محمد بن أحمد الصفار ، المعروف بأبي جعفر
النحاس (٣٣٨ هـ) ، (ط - السعادة بمصر ١٣٢٣ هـ) .

(١٦١) نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق :

ليوسف رزق الله غنيمه (ط - الفرات ، بغداد ١٩٢٤) .

- (١٦٢) النظم الإسلامية :
لمحمد عبد الله العربي (مطبوعات معهد الدراسات الإسلامية
بمصر ١٩٧٠).
- (١٦٣) نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار :
لمحمد بن علي الشوكاني الصنعاني (١٢٥٥ هـ) ، (ط - العثمانية
بمصر ١٣٥٧ هـ).
- (١٦٤) الهداية شرح بداية المبتدى :
لبرهان الدين علي بن أبي بكر المرغيناني (٥٩٣ هـ) ،
(ط - الأميرية بولاق ١٣١٨ هـ).

ثانياً — المراجع الأجنبية :

- 1 — ARMANAZI, Najib : Les Principes islamiques et les rapports internationaux en temps de Paix et de guerre, Paris, 1929.
- 2 — CAETANI, Prince Leone : Annali dell, islam, Milano 1905.
- 3 — CARDAHI, Choucri : Droit et morale, paris, 1950.
- 4 — FINLAY, George . History of the Byzantine Empire (716—1500) London, 1856.
- 5 — HAMIDULLAH, Mohammad : Muslim conduct of s ate, Lahore, 1945.
- 6 — KHADDURI, Majid : War and Peace in the law of islam Baltimore, 1965.
- 7 — La Mans : معاوية (Moawya) في كتابه : 1908.
- 8 — MUIR, Sir William : The Caliphate, its Rise, Decline and Fall, Lonbon, 1924.
- 9 — NYS, Ernest : Les Origines da Droit International, Bruxelles, 1894.
- 10 — DE TAUBE, Baron Nichel : Etudes sur Le developpement historique du droit international dans L' urope orientale, même Recueil la Haye 1926.
- 11 — TAYAN, Emile : Histoire de L'organisation judiciaire en pays d'islam Beyrauth—1939.

مسرد الأعلام

(١)

- أبو جهل : ١٣٤ ،
أبو حارثة (أسقف نجران) : ٢٤٠ ،
أبو الحسن الندوي : ٩ ،
أبو حنيفة (الامام) : ٢٥٩ ، ٢٦٤ ،
٣٠٤ ،
أبو داود (أحد أصحاب السنن) :
١٨٧ ،
أبو ذر الغفاري : ٤٧ ،
أبو رافع : ٢٢٧ ،
أبو سفیان : ٣٩ ،
أبو عبيد بن سلام : ٣٠١ ، ٣٠٥ ،
أبو عبيدة بن الجراح : ٢٠٢ ، ١٠٩ ،
١٣٠ ، ١٦٧ ، ٢٤٣ ، ٢٦٧ ، ٢٦٩ ،
أبو عزة الجصبي : ٢١٣ ،
أبو القاسم (كنية رسول الله) :
٨٧ ،
أبو قتادة (صحابي) : ١٨٧ ، ١٩٥ ،
أبو لؤلؤة المجوسي : ٢٥٥ ،
أبو محجن التتقي : ١٩٥ ،
أبو موسى الأشعري : ٨٨ ، ٩٥ ،
٣١٣ ،
أبو هريرة : ١٦٧ ،
أبو هند : ٤٨ ،
أبو يوسف (القاضي) : ١٢٩ ، ١٣٠ ،
٢٧٥ ، ٢٩٧ ، ٣١٤ ،
أبي بن خلف : ١٨٣ ،
أحمد (اسم من أسماء النبي) : ٣ ،
أحمد بن حنبل : ٢١٣ ، ٢٤١ ، ٢٦٤ ،
أرسطو : ٥٢ ،
أسماء بن زيد : ٩٤ ،
أسحق (عليه السلام) : ١١٤ ،
- أبرابائيل : ١٠ ،
آدم (أبو البشرية) : ١٣ ، ١٦ ،
١٨ ، ٢٢ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٨١ ،
آدم ميتز : ٢٩٤ ،
إبراهيم (ابن الرسول) : ٢١٧ ،
إبراهيم (أبو الأنبياء) : ٤ ، ١٨ ،
٢٧ ، ٢٢٣ ،
إبراهيم عبد الحميد : ٢٤٨ ،
ابن الأثير : ٤٠ ، ٩٦ ، ٢٩١ ،
ابن تيمية : ٧٣ ، ٢٥٧ ، ٢٦٣ ،
٢٦٤ ،
ابن الجوزي : ٥١ ،
ابن حجر : ٤٠ ،
ابن حزم الظاهري : ٨٩ ،
ابن سعد (صاحب الطبقات) : ٤٠ ،
١٣٧ ،
ابن عابدين :
ابن عباس : ٥١ ، ١٤٨ ، ١٨٨ ،
١٩٢ ، ٢٧٦ ،
ابن القاسم المالكي : ٢٦٣ ،
ابن قدامة : ٢٨٢ ،
ابن قيم الجوزية : ٨٢ ، ٩٠ ، ٩١ ،
٩٦ ، ٩٩ ،
ابن كثير : ٧٣ ،
ابن مسعود : ٢٥٩ ،
ابن هبيرة : ٢٧٣ ،
ابن هشام (صاحب السيرة) : ٤٠ ،
٢٠٨ ،
أبو بكر الصديق : ٤٦ ، ٥٠ ، ٧٤ ،
١٣٥ ، ١٦٣ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٠ ،
١٧١ ، ١٧٣ ، ١٨٩ ، ٢٠٥ ، ٢١٢ ،
٢٣٢ ، ٢٤٧ ، ٢٥٩ ،

بول فوشيل : ١٠٩ .

(ت)

- ترانكون : ٣٦ .
الترمذى : ٢١٣ .
توماس آرنولد : ٣٣ ، ١٠٢ ،
١٣٧ ، ١٣٨ ، ٢٥٤ .

(ث)

- ثمامة بن أسال : ٢١٤ .
ثمود : ٢٣ .
الثورى : ٢٥٩ .

(ج)

- ح — دينسون : ٨ .
جبريل (عليه السلام) : ٨٢١ .
جبله بن الايهم : ٥٠ .
جرى زيدان : ٣٨ ، ٢٩١ .
جروسيوس : ١١٤ ، ١١٦ ، ١١٧ .
جستينيان (امبراطور الروم) : ١٨٠ .
جعفر بن ابي طالب : ٣٣ ، ١٨١ .
جوتيه : ٢٨٩ .
جوستاف لوبون : ٢٧٥ ، ٢٨٩ .
جويرية بنت الحارث : ٢١٤ ، ٢١٥ .

(ح)

- الحارث بن ابي ضرار : ٢١٤ .
الحارث بن جبيلة : ١٨٠ .
الحارث بن عمير : ٣٤ ، ١٨٠ .
الحارث بن كعب : ٢٤٦ .
حاطب بن ابي بلتعة : ٣٢ ، ٣٠٣ .
حامد سلطان : ٢٤٤ .

الاسكندر المقدونى : ٤١ .

- اسماء بنت ابي بكر : ٧٨ .
اسماعيل (عليه السلام) : ٢٧ ، ٤ .
الاسود بن سريع : ٢٠٦ .
افلاطون : ١١٨ .
اكيدر الكندى : ٢٤٥ .
ام جميل : ١٣٤ .
ام الربيع : ٢٠٨ .
ام سعد بنت الربيع : ٢٠٨ .
ام سليم : ٢٠٨ .
ام عمارة نسبية : ٢٠٨ ، ٢٠٩ .
ام عطية : ٢٠٨ .
ام قرفة : ٢٨١ .
ام كلثوم (زوج عمر) : ٧٥ ، ٧٦ ،
٢٤٩ .
ام هانئ : ٢٧٣ ، ٢٧٥ .
اميل تيان : ٩٦ .
امية بن خلف : ١٣٥ .
انس (خادم الرسول) : ١٨٨ ، ٣١٤ .
انس بن زعيم : ٢٨٥ .
الاوزاعى (الامام عبد الرحمن) :
٢٤١ ، ٢٩٦ .
اولاف تراجنيسون : ١٥٤ .

(ب)

- بحيرى الراهب : ٣٦ .
البخارى (محمد بن اسماعيل) :
٣٩٩ ، ٧٤ ، ١٧٦ .
بديك بن ورقاء : ٢٣٠ .
البلاذرى : ٢٥٥ ، ٢٩٥ ، ٣٠٦ .
بلال (مؤذن الرسول) : ٤١ ، ٥٥ ،
١٣٥ .

(٥)

- الزرقاني : ٤٠ .
- زياد بن حدير : ٣١٥ .
- زيد بن حارثة : ١٨١ .

(س)

- سارة (مولاة بني عبد المطلب) : ٢٠٣ .
- سالم مولى أبي حذيفة : ٤٦ ، ٤٧ .
- سانتيلانو : ١١٤ .
- السرخسي (الفقيه) : ٢٠٤ ، ٣١٧ .
- سعد بن أبي وقاص : ٧٥ ، ١٦٧ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٥ ، ٢٠٧ ، ٢٣٢ .
- سعد بن زيد : ١٤١ .
- سعد بن عبادة : ٧٤ ، ٢٧٣ .
- سعيد بن معاذ : ٧٤ ، ١٨٤ ، ٢٧٣ .
- سعيد بن أبي زيد الأنصاري : ٢٠٨ .
- سفيان بن عبد الله : ٥١ .
- سلمان الفارسي : ٤١ ، ٥٥ ، ٢١٠ .
- سليمان (النبي) : ٢٥٨ .
- سليمان بن أبي السرى : ١٥٥ .
- سمير (اليهودي) : ٨٨ .
- سهيل بن حنيف : ٣٠٦ .
- سهيل بن عمرو : ٢٣١ ، ٢٧٣ .
- سواد بن زمعة : ٩٣ .
- الشافعي (الإمام) : ١٩٢ ، ٢٥٢ .
- ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٩٥ ، ٣٠٥ .
- شرحبيل بن عمرو : ١٨٠ .
- شهاب القراقي : ٨٨ .
- شعيب : ٢٤ .
- شريح (القاضي) : ١٠٢ .

(ص)

- صالح : ٢٣ .
- صفوان بن أمية : ٥١ .
- صلاح الدين المنجد : ٣٨ .
- صهيب : ٤١ ، ٥٥ .

- الحجاب المنذر : ٧٤ ، ١٧٤ .
- الحجاج بن يوسف : ١٦٥ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ .
- حزن بن أبي وهب : ٢٨٢ .
- حسان بن مالك : ٢٥٥ .
- الحسن (حفيد الرسول) : ٢٤٠ .
- حسن ابراهيم : ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ .
- الحسين (حفيد الرسول) : ٢٤٠ .
- الحكم بن العاص : ١٣٤ .
- الحليس بن علقمة : ٢٣٠ .
- حواء : ٤٩ .

(ذ)

- خالد بن الارت : ١٣٥ .
- خالد بن سعيد : ١٦٧ .
- خالد بن الوليد : ٨٧ ، ١٦٤ ، ١٧١ ، ١٨١ ، ١٨٢ ، ١٨٨ ، ٢٠٦ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٩٤ ، ٣٠١ .

(د)

- دارون : ١٧ .
- دحية الكلبي : ٣١ ، ٣٩ ، ٢٩٩ .
- دثلوب (د . م) : ٣٨ .
- دور كايم : ١٧ .
- ديموميين : ٨٨ .

(ذ)

- ذئب تاوب (البارون) : ١٧٧ .

(ر)

- الرازي (صاحب التفسير الكبير) : ٢٥٦ .
- رباح بن ربيع : ١٨٨ .
- رفاعة بن زيد : ١٠١ .
- روبرت تسن : ٢٨٩ .
- ريتشارد زوخ : ١١٧ .
- الزبيدي : ٤٠ .

(ث)

ضياء الدين الرئيس : ٣٠٣ .

(ط)

الطبري (محمد بن جرير) : ٤٠ ،
٥١ ، ٧٥ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ٢٤٢ .
طعمة بن ابيرق : ١٠١ .
طلحة بن عبيد الله : ٧٩ .
طه حسين : ٤٦ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٧٥

(ع)

عائشة (أم المؤمنين) : ٣٠ ، ٩٣ .
عاصد : ٢٣ .
عبد الحميد عبد العزيز : ٧٨ .
عبد الرحمن بن عوف : ٢٣٢ ، ٢٩٥ .
عبد الله بن أبي الحيساء : ٢٥١ .
عبد الله بن أبي سلول : ١٩٥ .
عبد الله بن جحش : ١٧٢ ، ١٧٣ .
عبد الله بن حذافة : ٣٢ .
عبد الله بن رواحه : ١٨١ .
عبد الله بن زيد : ٢٠٣ .
عبد الله بن سعيد : ٢٣٢ .
عبد الله بن عمر بن الخطاب : ٨٢ ،
٩٧ ، ١٨٧ ، ١٩٥ .
عبد الله بن عمرو بن العاص : ٨٢ .
عبد الله بن كعب المزني : ٢٠٩ .
عبد المسيح (العاقب) : ٢٣٩ .
عبد المطلب (جد النبي) : ١٨٤ ،
٢٠١ .
عبد الملك بن مروان : ٨٨ ، ٢٤١ ،
٢٦٧ .
عبدة بن حصن : ٢٧٢ .
عتبة بن ربيعة : ١٣٥ .
عثمان بن عفان : ٧٩ ، ١٦٥ ،
٢٨٨ ، ٢٣٠ ، ٢٥٩ .

عروة بن مسعود الثقفي : ٣٣ .
عضد الدولة البويهى : ٨٨ .
عقيد بن معيط : ٢١٣ .
عقيد بن أبي فرقد : ٢٤٢ .
على ابن أبي طالب : ٥٨ ، ٧٥ ،
١٠٢ ، ١٦٥ ، ١٧٦ ، ١٨٤ ، ٢٠٣ ،
٢٢٩ ، ٢٣٢ ، ٢٤٠ ، ٢٥٩ ، ٢٧٥ .
على بن عيسى : ٣٠٥ .
عمار بن ياسر : ٥٥ ، ١٣٥ .
عمر بن الخطاب : ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٩ ،
٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٦٩ ،
٧٤ ، ٧٥ ، ٧٦ ، ٨٢ ، ٨٦ ، ٨٨ ،
٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، ٩٨ ، ١٠٢ ، ١٢٩ ،
١٦٤ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ،
١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٨٩ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ ،
٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٤٧ ، ٢٥٤ ،
٢٥٥ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٩ ، ٢٩٣ ،
٢٩٥ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣١٣ ،
٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ .
عمر بن عبد العزيز : ٥٨ ، ٨٦ ،
١٥٥ ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٣٠٢ .
عمران بن حصين : ٢٠٣ .
عمرو بن أمية الضمري : ٣٣ .
عمرو بن العاص : ٤٩ ، ٨٢ ، ١٦٧ ،
١٦٨ ، ٢٩١ .
عمرو بن عتبة : ٢٧١ .
عترة العيسى : ٥٣ .
عوف بن مالك : ٢٠٤ .
عيسى (رسول الله) : ٣ ، ٤ ،
١٨ ، ٢٧ ، ٣٢ ، ٢٣٩ .
العيني (شارح البخاري) : ٤٠ .

(غ)

الغزالي (الامام) : ٧٤ .

(هـ)

- الفارابي : ١١٨
- هاطمة (بنت الرسول) : ٩٤ ، ٢٤٠
- هان فلوثن : ٣٠٣
- هرديناند : ١٣٨
- هرعون : ٢٤
- هنلي : ٤١
- هيكن : ١٥٤
- عمرو بن عبسة : ٢٧١

(ز)

- قابيل : ٢٢
- قتبية بن مسلم : ١٥٥
- القرطبي (صاحب احكام القرآن) : ١٧٧
- قسطنطين الثاني : ٢٤١
- قيناني : ٣٤ ، ٤١ ، ٤٤

(ك)

- كسرى (ابرويز) : ٩ ، ١٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٨ ، ١٣٩ ، ٢٣٠
- كسرى (انوشروان) : ٢٩٢

(ل)

- لامانس : ٧٦
- لبيد بن سهل : ١٠١
- لوثرروب ستودارد : ١٣٩
- لوقا : ١٢
- لويس (القديس) : ١٥٥
- لويس ريتو : ١٠٩

(م)

- المامون (الخليفة) : ٥٥ ، ٥٦
- مارية القبطية : ٢١٧
- مالك (الامام) : ٢٦٣ ، ٢٩٦

• الماوردى : ٢١١ ، ٣١٠

- متى : ١٢
- المعنى بن حارثة : ١٦٤
- مجيد قدوري : ١١٣
- محمد (رسول الله) : ٣ ، ٩ ، ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٥٥ ، ٧٨ ، ١١٥ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٥٢ ، ٢٠٩ ، ٢١٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٣٩ ، ٢٤٦ ، ٢٥٢ ، ٢٦٠ ، ٢٨٩ ، ٣٠٢
- محمد بن الحسن الشيباني : ١١٧ ، ١٢٧ ، ٢٨١
- محمد حميد الله : ٣٨ ، ١١٣
- محمد طلعت الغنيمي : ١١٣ ، ١١٧ ، ٢٧٩
- محمد عبده (الامام) : ١٢
- محمد بن عمرو بن العاص : ٤٩
- محمود بن سلامة : ٢٣٢
- محيصة بن مسعود : ٣٠٧
- مدين : ٢٣
- المسعودي : ٩
- مسلمة بن الاكوع : ٢٨١
- مسور بن مخرمة : ٢٣٧
- مسيلة الكذاب : ٢٢٧
- مصعب بن عمير : ٢٠٩
- معاوية بن ابي سفيان : ٧٦ ، ١٦٥ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٩ ، ٢٥٥ ، ٢٧٠ ، ٢٧١
- المعتضد (الخليفة) : ٧٨
- المقتدر (الخليفة) : ٣٠٥
- المقوقس (عظيم القبط) : ٣٢ ، ٣٨ ، ١١٥
- مكرز بن حفص : ٢٣٢

(هـ)

- هابل : ٢٢ .
- هاجر (ام اسماعيل) : ٢٥٤ .
- هاشم بن عتبة : ١٧٠ .
- هرقل (عظيم الروم) : ٣١ ، ٣٨٠ .
- ٣٩ ، ٧٥ ، ١١٥ ، ٢٢٩ .
- هود : ٢٣ .

(و)

- ويلز (ه . ج) : ٥٦٠ .
- ولزي : ١١٧ .
- ولهوزن : ٧٦ .
- وليم مور : ٣٤ ، ٤٠ ، ٤١ .

(ي)

- يحيى بن ادم : ٢٩٧ .
- يحيى بن اكرم : ٥٥ .
- يزيد بن ابي سفيان : ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧١ ، ١٧٣ ، ٢٠٥ .
- اليقوي : ٤٠ .
- يوسف (عليه السلام) : ٢٧٢ .

المهلب بن ابي صقرة : ١٦٥ .

موسى (رسول الله) : ٨٠ ، ٨٠٠ .

٢٤٠

موتيجيري وات : ١١٠ .

(ن)

نائلة : ٧٩ .

النجاشي (ملك الحبشة) : ٣٣٠ ، ٣٣٨ ، ٣٣٠ ، ١١٥ .

٢٣٠ ، ١١٥ .

نجيب ارمنازي : ١١٣ .

النسائي (اُحد اصحاب الستين) : ١٨٧ .

نصر بن هارون : ٨٨ .

النضر بن النخارث : ٢١٣ .

نعيم بن مقرن : ٢٤٢ .

نوجاهس : ٣٦٠ .

نوح (عليه السلام) : ١٨ ، ٢٣ .

نيازي : ١١٤ .

نيش : ١١٧ .

فهرس الموضوعات

المقدمة : ٣ - ٧

الباب الأول : ٨ - ٤٢

الاسلام والانسانية العالمية : ٨

تمهيد (٨) اليهودية والعلاقات الدولية (١٠) المسيحية والعلاقات الدولية (١٢) الديانة الاسلامية والفطرة (١٣) الاسلام دين العمل (١٤) الاسلام دين الزوج والجسد (١٥) الاسلام يحارب الوثنية (١٨) الاسلام والطبوك البشرى (١٨) الفريزة الجنسية (١٩) اباحة الملكية (٢٠) اباحة الطيبات وتحريم الخبائث (٢٠) التكاليف الشرعية (٢٠) مبدأ الكرامة الانسانية (٢٢) الدفاع عن النفس (٢٢) المسؤولية القانونية (٢٢) الديانة الاسلامية والعموم (٢٣) نتائج عموم الرسالة (٢٥) ختم الرسالات (٢٥) رسالة الاسلام ما تزال حية (٢٦) رسالة الاسلام جاءت كاملة (٢٦) الاسلام نسخ ما قبله من الشرائع (٢٧) الاسلام والشمول (٢٨) مظاهر انشعور (٢٩) الرسالة والمستوى الدولي (٣١) كتب الرسول الى رؤساء الدول (٣١) مع المستشرقين (٣٧) موقفنا من المصادر الاسلامية (٤٢)

الباب الثانى : ٤٣ - ١٠٦

الاسلام والمبادئ الدستورية

الفصل الأول : ٤٥ - ٥٩

الاسلام وحق المساواة

تمهيد (٤٥) قواعد العلاقات الدولية (٤٥) موطن الأصول [٤٦] موطن اللون والجنس (٤٧) موطن الصفات والجاه (٤٨) موطن العبادة (٥٠) موطن القانون [٥٠] موطن السيد والمسود [٥١] الاسلام والتفاوت (٥٦) المساواة الذمة (٥٧) رد شبهة (٥٩)

الفصل الثانى : ٦٠ - ٧١

الاسلام والحقوق الانسانية

الحريات العامة (٦٠) الوان الحرية (٦٢) الحرية الشخصية [٦٢] حرية التصرف [٦٤] حرية الراى [٦٤] الحرية الدينية (٦٧)

الفصل الثالث : ٧٢ - ٧٦

الاسلام والحقوق السياسية

الاسلام والشورى (٧٢) مشورة النبى لأصحابه [٧٤] عمير والمشورة (٧٥) شهادات الأجانب (٧٦)

الفصل الرابع : ٧٧ — ٩٠

الاسلام والحقوق المدنية

تقرير البر (٧٧) الميراث والزواج (٧٨) زواج المسلمة بالكتابي (٨٠) التكريم والتفضيل [٨٠] علاقات التعاون والمودة (٨٢) رعاية الضعفاء (٨٦) النزاور والدعوات (٨٧) أهل الذمة والوظائف (٨٧) الفقهاء وأهل الذمة [٨٨]

الفصل الخامس : ٩١ — ١٠٦

الاسلام وحق العدل

حقيقة العدل (٩١) العدل في القرآن (٩٢) الرسول والعدل [٩٣] الصحابة والعدل (٩٤) عمر والعدل (٩٤) العدل والأسيرة [٩٨] العدل والظلم (٩٩) العدل وأهل الكتاب (١٠٠) مقارنة [١٠٣] حقوق الانسان والاسلام (١٠٣) حق الحياة (١٠٤) حق المال [١٠٥] حق العرض (١٠٥) .

الباب الثالث ١٠٧ — ١٣١

العلاقات والقانون الدولي

الفصل الأول ١٠٩ — ١٢٢

التحديدات العلمية

القانون الدولي (١٠٩) الأمة والدولة (١١٠) الأمة [١١٠] الدولة (١١١) الشعب (١١١) الاقليم (١١١) الفقه الاسلامي والقانون الدولي [١١٢] الحضارة الاسلامية والعلاقات الدولية (١٤) بواعث العلاقات [١١٥] مغلطات مشبوهة (١١٥) بين القانون الوضعي والسماعي (١٧) الغرض من القانون (١١٩) أساس القانون الدولي (١١٩) الحقوق والواجبات [١٢٠] الحق في الشريعة الاسلامية (١٢٠) الحق العام (١٢٠) الحق الخاص [١٢٠] الواجب (١٢١) مصدر الحق (١٢١) .

الفصل الثاني ١٢٣ — ١٣١

قواعد التشريع الدولي في الاسلام

تمهيد (١٢٣) الدولة والمفهوم الفقهي (١٢٣) دار الاسلام [١٢٣] دار الحرب (١٢٤) الصورة الاولى [١٢٤] الصورة الثانية (١٢٦) ترجيح الرأي الأول (١٢٧) دار العهد (١٢٩) بين دار الاسلام ودار العهد [١٣١] .

الباب الرابع : ١٣٣ — ٢١٩

العلاقات الدولية والحرب

الفصل الأول ١٣٤ — ١٣٩

قواعد الحرب المشروعة

فريش والدعوة الاسلامية (١٣٤) الدبلوماسية الحكيمة (١٣٦) الاسلام والسيف (١٣٧) الاسلام والقوة الذاتية (١٣٨) .

الفصل الثاني : ١٤٠ — ١٥٦

الاسلام والحرب

الحرب ضرورة اجتماعية (١٤٠) رد العدوان والدفاع عن الحرمات (١٤٠)
الدماء المباحة (١٤١) صيون العقيدة ومحاربة الشرك (١٤٢) الصبر
والمصابرة (١٤٣) دفع السيئة بالحسنة (١٤٣) الجهاد بالكلمة الطيبة [١٤٧]
الاحصن على العدو (١٤٣) الدستور القويم (١٤٥) أسس القتال [١٤٧]
المبدأ الأول (١٤٧) المبدأ الثاني (١٤٧) المبدأ الثالث [١٤٧] الحروب النى
خاضها الرسول (١٤٨) حماية الدعوة (١٤٩) تحريم الحرب (١٥١) التوسع
والعدوان (١٥٢) الديانات الأخرى والحرب (١٥٣) اليهودية والحرب [١٥٣]
المسيحية والحرب (١٥٤) .

الفصل الثالث : ١٥٧ — ١٦٦

الدعوة للتحصين

السلم المسائح (١٥٧) الروح المعنوية (١٥٩) الوعد بدار الخلد (١٥٩)
الحياة الحقيقية للشهداء (١٥٩) روح الحماسة (١٦٠) التشجيع الأدبي [١٦٠]
الاسلام والمقاومة (١٦١) التخلف القاعس (١٦٢) مبدأ التجند [١٦٣] في
عهد الرسول والراشدين (١٦٣) التعبئة الحزبية (١٦٣) التجند الإلزامى (١٦٤)
التعبئة العامة (١٦٥) التنظيم الحربى (١٦٦) .

الفصل الرابع : ١٦٧ — ١٧٥

ادب الحرب

واجبات القيادة (١٦٧) المشورة (١٦٧) الرفق (١٦٨) التشهير
والمثوبة (١٦٨) عدم المناجزة (١٦٩) تقوى الله (١٧٠) التفقد [١٧١]
المؤاخاة والصحبة (١٧١) الطلائع (١٧٢) الاستطلاع والسرية (١٧٢)
الطابور الخامس (١٧٣) الموقع والترتيب (١٧٤) ..

الفصل الخامس ١٧٦ — ١٨٩

آداب الجند

الطاعة (١٧٦) التدريب والاستعداد (١٧٧) النبات والقرار (١٧٨)
التحرف والتجمع (١٨٠) الشجاعة والاصر (١٨٢) الدعاء ونصر الله (١٨٤)
الهدف والغاية (١٨٥) شروط الجندية (١٨٦) الصحة والقوة والتدرة
المالبة (١٨٦) عدم العاهة الجسدية (١٨٦) بلوغ الخمسة عشر (١٨٧)
الاخلاص والنية (١٨٧) وصايا للجند والقيادة (١٨٧) من وصايا الرسول
(١٨٧) من وصايا أبى بكر (١٨٩) من وصايا عمر بن الخطاب [١٨٩] .

الفصل السادس : ١٩٠ — ٢١١

طبيعة الجهاد الاسلامى

انواع الجهاد (١٩٠) جهاد النفس (١٩٠) جهاد الشيطان (١٩٠) اعلان
كلمة الحق (١٩١) التغيير للعام (١٩١) الحالة الاولى (١٩١) الجالية البناوية

[١٩١] الجهاد فرض عين ، أو فرض كفاية (٩٢) الجهاد بالمال (١٩٣) استمرار الجهاد (١٩٣) القتال والقطوع (١٩٤) قتال الفريضة (١٩٤) اذن الوالدين [١٩٤] الدائن (١١٥) الاستعانة بالكافر في القتال (١٩٥) الجنود المرتزقة (١٩٦) الوهن والاستسلام (١٩٧) الحنباء والمتخلفون (١٩٩) الحروب والراية (٢٠٠) الحرب والاشاعات (٢٠٣) المرحمة في الحرب (٢٠٥) العيون ومحرمة (٢٠٢) المثلة والتخريب (٢٠٣) المرحمة في الحرب (٢٠٥) العيون والأرصاء (٢٠٦) المرأة والجهاد (٢٠٧) قوانين الاعلام الثلاثة (٢٠٩) .

الفصل السابع ٢١٢ — ٢١٩

نظام الأسرى

الاسلام والأسرى (٢١٢) معاملة الأسرى (٢١٣) الاسر وعلاقته بالرق (٢١٤) الحض على العتق (٢١٥) منفاذا التحرير (٢١٦) كفارة القتل الخطأ (٢١٦) كفارة الافطار في رمضان (٢١٦) كفارة الظهار (٢١٦) كفارة اليمين (٢١٧) المكاتبه (٢١٧) أم الولد (٢١٧) سبب الرق (٢١٨) .

الباب الخامس : ٢٢١ — ٢٨٥

العلاقات الدولية والسلام

الفصل الأول : ٢٢٢ — ٢٥٢

الاسلام والسلام

مادة السلام في القرآن (٢٢٢) السلام (٢٢٢) التسمية الاسلامية (٢٢٣) حقيقة الدعوة المحمدية (٢٢٣) النظام الدولي المتكامل (٢٢٤) الامة المؤمنة بالنظام (٢٢٤) اثمار السلام (٢٢٤) الاسلام والعهد (٢٢٦) السفارة والرسل (٢٢٧) مراسيم الاستقبال (٢٢٨) التفاوض (٢٢٩) نص معاهدة الحديبية (٢٣١) أنواع المعاهدات (٢٣٣) معاهدات الجوار (٢٣٣) معاهدات الامان (٢٣٤) الصلح الأول (٢٣٤) الصلح الثاني (٢٣٤) الصلح الثالث (٢٣٥) تعدد أسماء معاهدات الصلح (٢٣٦) المروضة (٢٣٦) المراجعة (٢٣٦) المهادنة (٢٣٧) الاحلاف (٢٣٨) المهادنة (٢٣٩) عهد الصلح (٢٤١) الوضع الأول (٢٤٢) الوضع الثاني (٢٤٢) الوضع الثالث (٢٤٣) الوضع الرابع (٢٤٣) شرعية هذه الأنواع (٢٤٥) انهاء معاهدة الصلح (٢٤٧) معاهدة الحاد (٢٤٧) معاهدات الرهائن (٢٤٨) معاهدة الخدمات (٢٤٩) قدسية المواثيق (٢٤٩) الدول والمواثيق (٢٥١) .

الفصل الثاني : ٢٥٣ — ٢٨٥

أبعاد العلاقات الذمية

نمهيذ (٢٥٣) الوفاء للذمين (٢٥٣) احترام عقائد أهل الذمة (٢٥٥) عدم اكراه أحد على الاسلام (٢٥٦) احترام شعائر أهل الكتاب (٢٥٧) الوفاء بالعهد المالى والنفسى والعرضى (٢٥٩) للمبادلات والمنافع (٢٦٠) المسئولية الدولية والذمة (٢٦١) الوضع القانونى

للذمة (٢٦٣) فسخ عقد الذمة (٢٦٣) بين الذمة والعقد (٢٦٥) العهد بين الضعف والقوة (٢٦٨) نقض العهد له (٢٦٩) المعاهدة والتصديق (٢٧١) الضعف والقوة (٢٦٨) نقض العهد (٢٦٩) المعاهدة والتصديق (٢٧١) الاستنصار والاستجارة (٢٧٤) الاستخلاف الدولي والاسلام (٢٧٥) امارة الاستيلاء (٢٧٦) القوانين الموجبه للاستيلاء (٢٧٧) .

المستأمن (٢٧٩) تعريف المستأمن (٢٧٩) حقوق المستأمن (٢٨٠) انتهاء الامان (٢٨٢) حق الاجارة (٢٨٢) المستأمن والمجتمع (٢٨٤) .

الباب السادس ٢٨٧ — ٣١٨

العلاقات الدولية والاختصاصات المالية

الفصل الاول ٢٨٨ — ٣٠٥

الجزية

تمهيد (٢٨٨) الجزية من نتائج الحرب (٢٩٠) قدم الجزية (٢٩٠) تعريف الجزية [٢٩٢] على من تجب (١٩٣) ممن تقبل (٢٩٥) مقدار الجزية (٢٩٩) اعتناق الاسلام أو الجزية (٣٠٠) سقوط الجزية (٣٠١) الولاة والجزية (٣٠٢) المستشرقون والجزية (٣٠٢) الرد على المستشرقين (٣٠٣) .

الفصل الثاني : ٣٠٦ — ٣٠٨

اموال الفئء

تعريف الفئء (٣٠٦) بنو الفضير والفئء (٣٠٦) أهل فدك والفئء (٣٠٦) .

الفصل الثالث : ٣٠٩ — ٣١٢

اموال الغنيمة

تعريف الغنيمة (٣٠٩) اقسام الغنيمة (٣١٠) الاسرى [٣١٠] السبي (٣١٠) الارض (٣١١) الاموال (٣١١) بين الصدقات والغنيمة (٣١١) .

الفصل الرابع : ٣١٣ — ٣١٨

اموال التعشير

العشور (٣١٣) الاصل في العشور (٣١٣) مقدار العشور (٣١٤) وقت العشور (٣١٥) المعاملة بالمثل (٣١٦) آداب التعشير (٣١٨) .
فهرس الكتب (٣١٩) فهرس الاعلام (٣٤٣) فهرس الموضوعات (٣٤٩)

رقم الايداع ٨٠/٢٧١٦
الترقيم الدولي ٧٧/٥ - ٧٢٩٢ - ٩٧٧

